قراءات إفريقية

مجلة أكاديمية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
العدد التاسع عشر / محرم - ربيع الأول ١٤٣٩هـ - يناير - مارس ٢٠١٨م

إفريقيا الوسطى.. احتراب داخلي أم انقلاب فرنسي

الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية

"الاستعمار الأوربي وجريمة التجارة بالإنسان الإفريقي"

أوضاع مسلمي شمال شرق كينيا عبر التاريخ

نيلسون مانديلا.. الخبرات الكفاحية للثورات العربية

مجلة

قراءات إفريقية

وعيٌ وإرتقاء بإفريقيا

رؤية المجلة

الريادة الإعلامية في الارتقاء بالوعي الصحيح للواقع الإفريقي وقضاياه من منظور إسلامي

رسالة المجلة

العمل على تنمية وعي النخب بالشأن الإفريقي، وفق التزام قيمي ومهني

أهداف المجلة

- توسيع الآفاق حول الشأن الإفريقي وقضاياه
- تحليل الأبعاد التاريخية للواقع الإفريقي
- اقتراح حلول لعلاج المشكلات المتعلقة بالواقع الإسلامي في القارة
- تقديم رؤى استشرافية مستقبلية للقضايا الإفريقية المهمة
- التواصل مع المراكز البحثية والأقلام الإفريقية وتفعيلها

www.qiraatafrican.com

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد التاسع عشر

محرم - ربيع الأول ١٤٣٥هـ ، يناير - مارس ٢٠١٤م

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د. إبراهيم العامر
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د.حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د.محمد أحمد لوح (السنغال)
د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. جلال الدين محمد صالح
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

المراسلات : بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK
هاتف : 0044-207-4718261
فاكس : 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف : 0096614944949
فاكس : 0096614942900
جوال : 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف : 002 02 22874277
فاكس : 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف : 00249188266666
فاكس : 00249183285830

التسويق / التوزيع : marketing@qiraat.org
وكيل التوزيع في السعودية :
الشركة الوطنية للتوزيع هاتف: 4871414

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

إصدارات	إصدارات مجلة قراءات إفريقية	٢
قراءات إسلامية	أوضاع مسلمي شمال شرق كينيا عبر التاريخ د. يونس عبدلى موسى	٤
قراءات تاريخية	أثر الهجرة في تكوين الإمارات الإسلامية في إفريقيا د. عبد الله خضر أحمد	١٢
	احتراب داخلي أم انقلاب فرنسي.. في إفريقيا الوسطى! أ. محمد البشير موسى	٢٢
قراءات سياسية	الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي أ. فوزية قاسي	٢٨
	الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية أ. عربـي بومدين	٣٨
	الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا أ. أحمد شيخاوي	٤٨
قراءات تنموية	هل يمكن أن يشكل العرب والأفارقة تكتلاً في مواجهة العرب؟ د. بدر حسن شافعي	٥٨
قراءات اجتماعية	الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الإفريقي د. أشرف صالح	٦٦
قراءات ثقافية	المشهد اللغوي في أفريقيا د. إسماعيل زَنغُو بَرْزِي	٧٤
المشهد الإفريقي	إعداد: تحرير المجلة	٧٤
تقارير وشخصيات	أزمة سدّ النهضة.. الرؤية الإثيوبية د. عمر عبدالفتاح	٨٣
	نلسون مانديلا .. الخبرات الكفاحية للثورات العربية د. عصام عبدالشافي	٩٨
خلاصات إفريقية	هجمة تنصيرية في السودان بعد فصل جنوبه أ. نجم الدين السنوسي	١٢٠

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول / الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
		أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا	١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج	١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا	-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

الافتتاحية

إصدارات مجلة قراءات إفريقية

مع بدء عام جديد تُطلق مجلة (قراءات إفريقية)؛ عدداً من المشروعات البحثية التي تتناول عدداً من القضايا المهمة ذات العمق الحضاري والبعد الاستراتيجي، تسعى من خلالها إلى تقديم القارة الإفريقية للقراء والباحثين والمهتمين بصورة واضحة شاملة، بعيداً عن التهميش والتشويه والتجهيل المتعمد الذي عانته في كثير مما كُتب عنها بأقلام غير منصفة.

أهم هذه المشروعات:

المشروع الأول: الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية:

هي سلسلة إصدارات جديدة تمثّل إضافة للدراسات المتخصصة عن القارة الإفريقية، وهي إصدارات دورية، وذات بعد استراتيجي، تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية ذات طبيعة عملية لصُناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي.

كما تسعى المجلة من خلال هذه الإصدارات إلى الارتقاء بالوعي الصحيح بالواقع الإفريقي وقضاياه من منظور إسلامي، وإبرازه بأبعاده المختلفة، وتنمية الوعي به من خلال القراءة العلمية المتخصصة التي تنهض بالفكر، وتستوعب الأبعاد التاريخية والبيئية المحلية، وتنير البصيرة بالحاضر، وتستشرف المستقبل.

يتركز اهتمام (إصدارات مجلة قراءات إفريقية) في التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه المسلمين في القارة الإفريقية، سواء على المستوى الداخلي السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي؛ فتهتم السلسلة بقضايا انتشار الإسلام واللغة العربية والتعليم والفقر والصحة والتنصير وغيرها، أو في علاقات القارة بالدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل المسلمين في القارة الإفريقية.

فالقارة السمراء ليست غنية فقط بما حباها الله به من خيرات وموارد؛ لكنها أيضاً تمثّل كنزاً ثقافياً وعلمياً وتاريخياً.

الإصدار الأول: كشّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا:

رأينا في المجلة أن نبدأ بالإصدار الأول، وهو (كشّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا)، والكشّاف عبارةٌ عن سجلٍ حصري لتوثيق ما نُشر عن القارة الإفريقية جنوب الصَّحراء من كتب ورسائل علميَّة وأطروحات مجازة بالجامعات والمؤسَّسات التَّعليميَّة العالية في شتَّى المجالات العلميَّة، مكتوبةً باللُّغة العربيَّة، أو مترجمةً إليها.

وعليه؛ فإنَّ هذا الكشاف لا يتقيَّد بفترة زمنيَّة محدَّدة، وإنَّما يشمل الحصر هنا ما أمكن التَّوصُّل إليه من الأوعية المعلوماتيَّة المتعلِّقة بإفريقيا، ولا يشمل الرَّصد الكتب التي تناولت قضيَّة إفريقيَّة في فصلٍ من فصولها، أو نحو ذلك من الأعمال غير المباشرة حولَ إفريقيا.

من الإشكالات الجوهريَّة التي تواجه الباحثين في حقل الدراسات الإفريقيَّة أنَّ الباحث – إذا ما عزم على البدء في مشروع بحثيٍّ في هذا الحقل – لا يكاد يجد تسجيلاً لما تمَّ إنجازه من أعمالٍ فكريَّة عن إفريقيا، وإنَّما يعتمد على حدْسه وخبرته الخاصَّة في جمع المصادر الأوليَّة لبحثه.

ولا شكَّ أنَّ الباحث – في مثل هذا الظَّرف – لا يسلم من التكرار، وهدر الجهد في مجالاتٍ وموضوعاتٍ قد يكون غيرُه أبلى فيها بلاءً حسناً، هذا من جانب.

ومن جانبٍ آخر؛ فإنَّ بالوطن العربيِّ عدَّة مراكز علميَّة ومجلات ودوريَّات متخصِّصة في الدِّراسات الإفريقيَّة، أنشئ بعضها منذ عقودٍ، كمعهد البحوث والدِّراسات الإفريقيَّة بجامعة القاهرة، وبجامعة إفريقيا العالميَّة بالخرطوم، الذي يُصدر مجلة دورية متخصصة بعنوان (دراسات إفريقية)، وغيرهما من المعاهد والدَّوريَّات المتخصِّصة في ذلك، ومن المؤكَّد أنَّ تلك المراكز قد مدَّت المكتبة العربيَّة بالعديد من الإنتاج العلميِّ عن إفريقيا، غير أنَّ الاستفادة من هذا الكمِّ العلميِّ محدودة؛ للسَّبب المتقدم ذكرُه من قصورٍ في توثيق ما كُتب عن إفريقيا، والتَّعريف به.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنَّ هذا المشروع يُبرز مدى

العلاقــة الوثيقة بين الوطن العربيِّ وإفريقيا، وهي علاقةٌ ضاربةٌ بجذورهــا في أغوار التَّاريخ، يُســتدلُّ عليها من كثرة المؤلفات التــي تؤكِّد اهتمام الطَّبقة العلميَّة العربيَّة من مفكِّرين وباحثين في شــتَّى المجالات العلميَّة والفنيَّة بالشُّــؤون الإفريقيَّة، من تاريخ واجتمــاع وثقافة وفنون، ودافِعُهــم في ذلك خدمــة العلم والحضارة الإســلاميَّة بإفريقيا وبغيرها من القارات.

الإصدار الثاني: التعليم العربي الإســلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله:

يتناول هذا الإصــدار بالتفصيل واقع التعليم العربي الإســلامي ومســتقبله، من خلال توضيــح العلاقة بين التعليم والتنمية، ثم التطرق إلى واقع التعليم الإســلامي في شرق إفريقيا وغربها، والتطرق للمشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا، وكذلك مظاهــر تأثير التعليم الغربي في التعليم الإســلامي في إفريقيا، وتوضيح ما يواجهه خِرِّيجو التعليم العربي وسوق العمل في غرب إفريقيا من عقبات وتمييز.

ومــن القضايا التي عالجها الإصــدار قضية المرأة والتعليم الإســلامي العربي في إفريقيا، ثم الحديث عن مســتقبل التعليم الإسلامي في إفريقيا، وكذلك متطلبات تطوير التعليم الإســلامي في غــرب إفريقيا، ثم عرض بعــض الأفكار لتطوير العمليــة التعليمية في إفريقيا من خلال التحديات والتطلعات.

الإصدار الثالث: التنصير في إفريقيا.. أســاليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية:

كثرت المؤلفات التي تتحدث عن التنصير في إفريقيا دون التركيز على آثاره في القارة الإفريقية وخارجها؛ لذا جاء هذا الإصدار ليتناول قضية من أخطر القضايا التي عانتها - وما زالت تعانيها - إفريقيا، وهي قضية التنصير التي تمثل أبشع صور استغلال الظروف والمشكلات التي يواجهها الإنسان الإفريقي لإدخاله في النصرانية.

وقد ركزنا في هذا الإصــدار علي هذا البعد؛ حيث تنــاول الإصدار: تعريف التنصيــر، وتاريخه في إفريقيا، والعلاقة بين الاستعمار الغربي لإفريقيا والتنصير، وكذلك واقع التنصير بعد التحرر من الاستعمار، ثم عرض جهود التنصير والمنصِّرين في شــرق إفريقيا وغربها ووسطها، مع اختيار بعض البلدان نماذج لعمل المنصِّرين.

وتمّ شــرح وســائل التنصيــر، واســتغلاله للتعليم والإعلام والعمل الإغاثي والمشــاريع التنموية والخدمات الصحيــة والنشــاطات الثقافية والترفيهيــة في تنصير القارة، كذلك تمّ بيان كيف اســتُغلت المرأة في التنصير من خلال نشــر الانحلال والتفسخ الأخلاقي، وتمّ عرض بعض الشــخصيات التي كان لها دور بارز في النشاطات التنصيرية، مثــل المنصر المطران «دانيال كمبوني» رائد التنصير في إفريقيا (١٨٣١م - ١٨٨١م).

وفي مجال مقاومة التنصير؛ تمّ إبراز الشــخصيات التي بذلت جهوداً جبارة في مقاومة التنصير، مثل الشيخ «أحمــد ديدات» رائــد دعوة غير المســلمين في القرن العشــرين، وتمّ عرض سُــبل المواجهــة وتحطيم أحلام المنصِّرين، عن طريق: النشاط الدعوي، العمل الإعلامي، التعليم الإســلامي، العمل الإغاثي والخدمي، الأنشــطة الاجتماعية، مراكز التدريب، العمل السياســي، النشاط الاقتصادي، الجمعيات والمنظمات الإسلامية.

وتناول الإصدار بعد ذلك مستقبل التنصير في القارة.

المشروع الثاني: إصدار (موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية):

وخلال العام الجديد ستنطلق (موسوعة مجلة قراءات إفريقيــة الإلكترونية)، وتحتوي الموســوعة على الأعداد (من الأول حتى الخامس عشــر) فــي برنامج إلكتروني، يحتوي على كلّ المقالات والدراسات التي وردت في هذه الأعداد، مرتبة ومنسقة، حتى تكون سهلة القراءة والبحث والاطلاع، مع خدمة النســخ والطباعــة، وقد تم ضبط المقالات وفق المطبوع منها في الأعداد المنشورة.

بذلــك؛ تخطو مجلة (قــراءات إفريقيــة) خطوات متسقة مع أهدافها حتى تحقق رسالتها؛ وهي العمل على تعميق فَهْم المهتمين بالشــأن الإفريقي لواقع القارة، عبر إعلام صادق، وكتابات احترافيــة موضوعية، وفق التزام قيمي ومهني، مع الحرص على الاستعانة بالقلم الإفريقي؛ لأنه خير من يعبّر عن واقعه.

أوضاع مسلمي شمال شرق كينيا عبر التاريخ

د. يونس عبدلي موسى *

وزّع الاستعمار الأوروبي المناطق الإفريقية، التي احتلها في نهاية القرن التاسع عشر، بين حدود صنعها حسب مصالحه، ومن تلك المناطق منطقة شمال شرق كينيا (المحافظات الشمالية الشرقية NORTHERN FRONTIER DISTRICTS)، المعروفة باسم (انفديNFD) عند المؤرّخين، وهي منطقة يقطنها مسلمون (صوماليون، وجالا[1]، وأورما[2])، وتقع خارج حدود جمهورية الصومال، وداخل (الصومال الكبير).

وتخفى أحوال هذه المنطقة على كثير من المثقفين، فرأيت تسليط الضوء عليها؛ لتبيين حقائقها وأحوال شعبها للقارئ المسلم.

أولاً: الخلفية التاريخية للمنطقة أرضاً وشعباً:

الموقع: يحدّها من الشمال إثيوبيا، ومن الجنوب الإقليم الساحلي، ومن الشرق الصومال، ومن الغرب الإقليم الشرقي، ويقدّر عدد سكانها بنحو سبعة ملايين نسمة، ما عدا الذين يعيشون في دول المهجر.

مساحتها: تُعد منطقة (انفدي) من أكبر مناطق كينيا مساحة، فمساحتها ٢٥٣٨٠٤ كم٢، وهي تعادل ٤٥٪ من

المنطقة المظللة بالأزرق هي منطقة انفدي، وحررت بعد الاستقلال إلى أقاليم ثلاثة.

مجموع مساحة كينيا.

المناخ والتضاريس: مناخها مُعتدل، وهي أرض شبه صحراوية، فيها أجزاء كبيرة صالحة للزراعة، وبخاصة المناطق التي يمر بها نهر تانا، والأخرى صالحة للمراعي، وتشترك في نهر (داوا Dawaa) مع الصومال، وبمساحة كبيرة مع إثيوبيا، وهو نهر موسميٌّ.

وقد استغنت محافظة غاريسا زراعياً، بل تصدّر إلى المحافظات المجاورة، مثل المنطقة الشرقية ونيروبي.

الثروة الحيوانية: تتمتع المنطقة بثروة حيوانية كبيرة، وبأصنافها الثلاثة، وهي: الإبل، والأبقار، والأغنام، وتقدّر بثلاثة ملايين رأس تقريباً، كما يتوفر في المنطقة حيوانات برية متنوعة، كالفيل، والزراف، والغزال، وغيرها، وهي صالحة لأن تكون منطقة سياحية إذا ما أرادت الدولة والمقاطعة[3].

ثانياً: تاريخ وصول شعوب المنطقة إليها:

سُكان المنطقة هم العنصر الصومالي والجالا (بورنا Borana) وأورما وريندلي Rendille وغبرا، ولا يختلفون

(*) أستاذ الفقه وأصوله بجامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم - فرع زنجبار كلية التربية قسم الدراسات الإسلامية تنزانيا.

(١) ويُطلق عليها اسم (بورنا) أيضاً، وتقطن في: جزء مادوغاشي، واسيولو، ومويالي، ومارسبت، وجزء كبير من إثيوبيا.

(٢) تقطن في منطقة (تانا ريفر)، ومما يجدر ذكره أنّ قبيلتي بورنا وأورما وقبيلة الجري الصومالية يتحدثون لغة واحدة.

(٣) تشكّل نسبة ما يُستهلك في كينيا من الثروة الحيوانية ٧٠ % من المنطقة.

عن بقية سكان جمهورية الصومال والأجزاء الصومالية الأخرى من حيث الأصل واللغة والدين والعادات والتقاليد والثقافة.

وقد سكنوا هذه المنطقة منذ مئات السنين، ولم يذكر التاريخ القديم والوسيط أنّ هذه المنطقة غُزيت من الجماعات الزنجية في الجنوب، حتى اعتبر نهر تانا حدّاً للجنس الصومالي، «وما يُشاهد اليوم من وجود مجموعة صغيرة من زنوج كينيا (من قبيلة بُوكومو) على نهر تانا؛ يرجع عهدهم إلى فترة حديثة بوجود الاستعمار الإنجليزي في شرق إفريقيا، ولأسباب تكتيكية ودينية»[1]، و «يعتقِد البروفيسور لويس أنّ الصوماليين استوطنوا مقاطعة الحدود الشمالية (انفدي) تماماً منذ ثلاثة قرون قبل الميلاد»[2]، وليس الأمر كما يعتقد بعض الكتاب أنهم دخلوا هذه المنطقة بالتدافع في القرن الرابع عشر الميلادي.

ويقول المؤرخ الكبير (الدار ود) في كتابه (عالم إفريقيا) عن قدم تاريخ وصول الصوماليين للمنطقة: «كانوا أول مَن وصلوا هناك بعد ذلك، في سلسلة من الكفاح من أجل الحياة، وكان هذا الكفاح بشأن تلك المنطقة البدائية كفاحاً من نوع كريم، بمعنى أنّ الفئات المتكافئة لم تكن تسعى من أجل النساء أو العبيد أو المجد والشهوة والقتل، كما يفعلُ الكثير من القبائل الإفريقية، ولكن لأنه إذا لم تحصل القبائل على المياه يقضي عليها بالموت، فهكذا كان الموقف الذي يتميز بالصراع عدة قرون في هذا الجزء من إفريقيا، فالعناصر الصومالية الحامية تختلف اختلافاً بيّناً عن العناصر الزنجية البانتو أو النيلوتي من سكان كينيا؛ في المعايير الجنسية والعرقية والدينية والعادات والتقاليد، حتى أجمع علماء الأجناس أنّ مقاطعة الحدود الشمالية يعتبر الخط الفاصل في شرق إفريقيا بين اللازنوج والزنوج»[3]، وما يُؤيد ذلك أنّ شعب المنطقة عاش مع بقية الزنوج الكينية عشرات السنين فلم تحدث المصاهرة بينهم.

ثالثاً: الخلفية السياسية للمنطقة:

عانت هذه المنطقة مشكلات سياسية مريرة منذ ظهور بريطانيا في شرق إفريقيا، وامتداد مُستعمراتها في داخل كينيا، وقامت مناورات ترمي إلى الحدّ من الحركة الطبيعية للصوماليين في أرض (انفدي) تمهيداً للاستيلاء عليها، وكانت سلطنة زنجبار تبسط نفوذها على ساحل الصومال بحجة حماية الصوماليين من غارات الإفرنج والأحباش، فكانت منطقة كسمايو الصومالية، وما يليها جنوباً حتى نهر تانا، ضمن الأراضي التي تُسيطر عليها سلطنة زنجبار، وما أن أعلنت بريطانيا الحماية على زنجبار في عام ١٨٩٠م حتى أصبح الساحل الصومالي بطريق غير مباشر خاضعاً لنفوذ بريطانيا، وتمكنت بريطانيا في عام ١٨٩٥م من بسط نفوذها وسيطرتها مباشرة على منطقة (انفدي).

وأسرعت بريطانيا بحصارها لمنع تسرّب مبادئ الحرية والأسلمة، فأمرت لأوّل مرة السلطات البريطانية في نيروبي أن تدخل القوات الكينية إلى أرض (انفدي) لإخماد الثورات الشعبية التحريرية، وأن تتولى حلّ الأحزاب، ووضع قُيود شديدة وحالة الطوارئ على الحركة الصومالية، وإيجاد قوات كينيّة مركزية في المنطقة لقمع أي ثورة استقلالية[4].

وبالرغم من قوة المحتل وشدة قسوته وبأسه لم يلن الشعب في سبيل مطالبة استعادة حريته وكرامته التي سلبها منه المستعمر البغيض؛ فقامت جبهات تحرّرية تقاوم المحتل الجاثم على صدر الشعب في أرضه، ولم تكتف

(١) حسن إبراهيم حسن وآخرون: الدعوة إلى الإسلام، ص ٣٧٩.

(٢) حسن إبراهيم حسن، مصدر سابق، انظر تعليل ذلك في: يونس عبدلي موسى: أسباب التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، دراسة مقارنة مع المعمول به في المحاكم الشرعية الكينية، (١ / ٢٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية السودان – عام ٢٠٠٤م.

(٣) حمدي السيد سالم «الصومال قديماً وحديثاً» نقلا عن كتاب«عالم إفريقيا، القاهرة – دار القومية للطباعة والنشر – ١٩٦٩م، المجلد الأول / ص (٩٢ – ٩٤)، ومما يُؤيد ذلك أنّ أكبر مطار عسكري بعد نيروبي بُني وشيّد في مدينة (وجير) الواقعة بين: (غاريسا، منديرا، مويالي)، وبحمد الله أصبح هذا المطار الكبير مدنياً في بداية هذا القرن، ويربط بين الصومال وكينيا.

(٤) المصدر السابق، بتصرف يسير، ص ٨٨.

الحركات بهذا فقط، بل شـمّرت لمضايقة المستعمر في المنابر الدولية من أجل شرح قضيته للرأي العام العالمي؛ ما اضطر السـلطات البريطانية إلـى النظر في القضية وإيجاد حلّ لها، الأمر الذي تمخض منه بعث لجنة برلمانية تقييمية لتقصّي الحقائق والنظر في رغبة شعب المنطقة؛ أيفضّـل الانضام إلى الأجزاء الصومالية الأخرى أو يفضّل البقاء مع كينيا والاستقلال.

تصويت شعب المنطقة للانضمام للصومال:

بـدأت لجنة الاسـتفتاء عملها في ناحية (غاريسـا Garissa) مـن ٢٢ – ٢٤ أكتوبـر سـنة ١٩٦٢م، وناحية (وجيـر Wajiar) من ٢٥ – ٢٩ أكتوبـر، وناحية (منديرا Mandera) مـن ٣١ – ٣٠ أكتوبـر، وناحيـة (مويالـي Moyale) من أول نوفمبر إلى ٦ نوفمبر، وناحية (مارسبت Marsabet) من ٧ – ١٢ نوفمبر، وناحية (اسيولوIsIolo) من ٣ – ١٥ نوفمبر، ثم ١٦ نوفمبر في (نيروبي Nairobi)، وبعدها سافرت اللجنة إلى لندن مباشرة ورفعت تقريرها.

وقـد كانت نتائج هـذا التحقيق بيّنـة، فقد تقدّمت اللجنة الخاصة بقضية (انفدي) – التي شـكّلتها الحكومة البريطانية – بتقريرها في ٧ ديسـمبر عام ١٩٦٢م، وأثبت التقرير أنّ ٨٧٪ من سـكان المنطقة يرغبُون في الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال الكبير.

رحّب الشـعب بهـذه النتيجة التي تعكـس مطالبه، ولكن – ويا للأسـف الشـديد – بدأ المستعمر يُماطل في تنفيـذ ما توصلت إليه لجنة الاسـتفتاء! حتى إذا ما قرب وقت اسـتقلال كينيا ألقى وزير المسـتعمرات البريطانية بتصريحات خطيرة، مفادها أنّ المنطقة سـتُدار بوصفها إقليماً سـابعاً لكينيا، لتدخل المنطقة بذلك فصلاً آخر من فصـول المعاناة والاضطهاد، التي طالمـا عاناها مواطنو المنطقة؛ فثار الشـعب من جديد، ولـم يُعلن ولاءه لكينيا؛ لأنها لا ترتبط به في الدين والثقافة واللغة.

ونتيجة لذلك؛ فقد حدث أمران مهمان:

الأول: تجاهلـت الحكومة البريطانية طلب الجمهورية الصوماليـة – الذي يسـتند إلى حقّ الشـعوب في تقرير مصيرهـا – بخصوص عقـد مؤتمر دولـي لنقل منطقة (انفدي) إلى الصومال، وفي الواقع فإنّ الحكومة البريطانية كانت قد رفضت أن تنفذ القرار الذي تعهدت به، وتجاهلت النتائج التي توصلـت إليها اللجنة الخاصـة بـ (انفدي)، وعمدت إلى تسـليمها إلى كينيا، ما يعني أنه كان أمراً دُبّر بليل ومن وراء الكواليس.

الثاني: قررت الحكومة البريطانية وضع حدود إقليمية جديدة على أساس تقرير لجنة الحدود الإقليمية في شهر نوفمبـر سـنة ١٩٦٢م، وقامت بتفكيك وحـدة (انفدي)؛ بتقسيمها إلى مقاطعتين: شرقية، وساحلية.

إنّ هاتيـن المفاجأتيـن اللتين قامت بهمـا بريطانيا كانتا موضـوع معارضة من جانـب الجمهورية الصومالية وشـعب (انفدي)؛ ما أدّى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بيـن البلديـن؛ لأنّ الجمهورية الصوماليـة كانت ترى أنّ هـذه الأعمـال مدبّرة من أجـل حرمان شـعب (انفدي) الصوماليين مـن حقّهم في تقرير المصيـر، وقد أعلنت الحكومة الصومالية آنذاك، واسـتمرت في تأكيد إعلانها ذلك فيما بعد، أنّ أي تقسـيم آخر للحـدود الإقليمية لن يغيّر من رأي السـكان فيما يختص بمطالبتهم بحقّهم في تقرير المصير[1].

قمع مسلمي (انفدي) واضطهادهم:

ومـن هنا بـدأت الحكومـة الكينية في قمع شـعب (انفدي) المسـلم، ومنعه ممّا يريد من نيل حريته وكرامته، فارتكبت بذلك جرائم فظيعة بحقّ الشـعب الأعزل، بدأت بمدينة (مَلكا مَاريMlkaa Miriy) أقصى شمال المنطقة في محافظة منديرا، في أوائل سبعينيات القرن المنصرم، كان يؤتى بالشخص مكبّل اليدين معصوب العينين، ويوضع خـدّه على حجر صفيح، ثمّ يقوم الجنود برضخه بالحجارة حتى الموت!

تقسيم المنطقة:

وبعدها وُزّعت المنطقة إلى ثلاثة أجزاء حتى يسـهل التحكّم فيها وإدارتها، فضُمّت (اسيولو، مويالي، مارسبت،

(١) راجـع: يونس عبدلي موسى: المواطنة في منظور الإسلام (الصومال أنموذجاً)، ص: ٢.

مرت) إلى الإقليم الشرقي، ولا يزال ذلك حتى الآن، وضُمت منطقة (تانا ريفر Tana Rivar) إلى الإقليم الساحلي، بينما جُعلت (غاريسا، منديرا، وجير) إقليماً ثامناً جديداً باسم (شمال شرق كينيا NEP)، ولا يزال.

حرق مدينة (غاريسا Garissa):

وفي عام ١٩٨٢م تمّ حرق مدينة (غاريسا) المسلمة، حيث قضى الناس أرواحهم بين حرق بالنار، وغرق بالماء، وجوع وعطش.

مجزرة (واغالا Wagala):

ولم تتوقف الجرائم والمذابح ضد الشعب بهذا الحد، بل حدثت جريمة شنعاء أخرى، ولكن هذه المرة مسرحها مدينة (وَجير) المسلمة، حيث شهدت المدينة أبشع مجزرة في تاريخ المنطقة، وهي الإبادة الجماعية (Genocides)، وكان ذلك في ١٤ فبراير عام ١٩٨٤م، حيث بدأت القوات الكينية بمداهمة البيوت والمحلات التجارية والشوارع والمدارس والمستشفيات، لتجمع بذلك آلاف الناس في حظيرة كبيرة تقع في ضاحية من المدينة تُسمّى (واغالا Wagla)، وهو الاسم الذي سُمّيت به المجزرة واشتهرت به فيما بعد، وهنا بدأ الجيش في ممارسة ألوان من العذاب والاضطهاد؛ إذ قام بتجريد الناس من الثياب، ومنعهم من الطعام والشراب، وتُركوا على هذه الحالة يواجهون مصيرهم قرابة خمسة أيام، يلفحهم حرّ الشمس بالنهار، والبرد بالليل، ويتضوّرون جوعاً وعطشاً، حتى إذا ما ضعفوا ولم يقدروا على التحرك ولا القيام أطلق الجنود الرصاص عليهم بشكل عشوائي، ومَن لم يقتله الرصاص مات بالحرّ أو الجوع أو العطش.

وخلّفت تلك الإبادة الجماعية اللاإنسانية يتامى وأرامل وثكالى، ويقدّر عدد الذين ماتوا أو جُرحوا في هذه المجزرة بـ ٥٠٠٠ مسلم، وشُرّد العشرات من المسلمين، ونهبت مئات من ثروة المسلمين الحيوانية.

وبعد مرور ثلاثة عقود من الزمن أُحيلت القضية إلى الرأي العام العالمي، والإقليمي، والمحلي، حيث اعترفت الحكومة بمسؤوليتها عن هذه المجزرة، ولكن بعدد قليل (نحو ٤٠ شخصاً)، والإقرار سيد الأدلة، وأعلنت أنها مستعدة لتقديم عوض مالي عن الأضرار لأهالي الضحايا، غير أنّ القضية لا تزال في المحكمة.

ويتمنّى شعب المنطقة أن يُقدّم الرئيس السابق دانيال آرب موي Danial Arap Moi ونائبه[1] ووزيرا الداخلية والدفاع، وكلّ مَن كان له صلة بهذه المجزرة، إلى العدالة[2]، ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران : ٥٤]، وما أظنّ أنه خطر يوماً على بال هؤلاء أنهم سوف يساقون إلى المحاكم! فالظلم ستار وغشاء على القلب، يحجب الحقّ عن عين الإنسان، ويبعث على الشرور والفساد في الأرض، وهتك الحقوق التي أوجبها الله تعالى لكلّ إنسان، لكن ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ...﴾ [إبراهيم : ٤٢]، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ...﴾ [الشورى : ٤٢].

وفي عام ٢٠٠٩م إلى ٢٠١١م بُثّت حلقات متتالية عن هذه القضية في بعض الفضائيات الكينية الخاصة (نيشن NTV) و (ك ت ن KTN)، كما أنّ جريدة (دايلي نيشن) الشهيرة كتبت عن الموضوع حلقات بأقلام محترفة راقية، وأجريتْ مقابلات للمتضررين وذوي الضحايا، وهذا يُعد توثيقاً إعلامياً ودعاية مهمة لصالح القضية، وقد استوعب كثير من الشعب الكيني مسلميه ومسيحيه ووثيقه جوانب القضية المطروحة، بل تساءل كثير منهم قائلين: كيف تُبيد دولة شعبها؟! وكتب كثير من المثقفين عن الإبادة الجماعية في قرية (واغالا)؛ ما سبّب للحكومة حرجاً دولياً وإقليمياً.

وقد أهملت الإدارة البريطانية المنطقة في ظلّ وجودها، ولم تعمل على تنمية البنية التحتية فيها بحجة أنها مناطق عمليات وعصابات غير مستقرة، وكذلك فعلت الحكومة الكينية أسوة بالمستعمر، ونتيجة لذلك عانت المنطقة نقصاً في الخدمات الأساسية، مثل: الصحة، والتعليم، والطرق التي تنقطع عند هطول الأمطار

(١) وهو بروفيسور جورج سايتوتي، والذي وافته المنية في تحطم مروحية كينية في نيروبي، في ظروف غامضة، يوم الأحد ١٠ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) وثقها الصحفي محمد علي.

الموسمية؛ ما يجعل المنطقة معزولة بعضها عن بعضها الآخر، فضلاً عن بقية الوطن.

الأوضاع السياسية:

في عام ١٩٨٢م قام الجيش الكيني بانقلاب عسكري على حكومة الرئيس دانيال آرب موي Danial Arap Moi، فأحبطه أحد الضباط المنحدرين من الإقليم برتبة عقيد في القوات الجوية، وقد أصبح فيما بعد رئيساً لهيئة الأركان الكينية[1]، وبعد هذا استقر الإقليم سياسياً وأمنياً، وفي عام ١٩٩٢م سُمح بتعدد الأحزاب، فانضم إليها السياسيون، فبدأت الشعوب المستضعفة عامّة، وشعب هذا الإقليم خاصّة، تتنفس بعد سنوات من الاضطهاد والقمع.

وفي انتخابات عام ١٩٩٢م فاز موي وحزبه كانو KANU بأغلبية ساحقة، وكان لمنطقة (انفدي) دور كبير في ذلك، وبدأ نفوذ الصوماليين منذ تلك الانتخابات يزداد، وظلوا يُمثلون رقماً صعباً في المسألة الكينية مقارنة بباقي إخوانهم المسلمين في كينيا، وقد تجلّى ذلك النفوذ بصورة أقوى في الانتخابات الأخيرة في ديسمبر ٢٠١٣م، فكان المترشحون للرئاسة يحاولون كسب ودّهم، كما كانت أول مرة يترشح شخص من المنطقة للرئاسة في تاريخ كينيا، وكان ترتيبه الرابع.

ويمكن أن ننظر إلى وزنهم السياسي من عدة جوانب:

تمثيل الوزراء: عدد الوزراء الحاليين خمسة عشر وزيراً، من بينهم خمسة وزراء من الإقليم، من أهمهم وزير الخارجية ووزير العمل، كما تمّ تعين أربعة وكلاء وزارة.

تمثيل البرلمان: عددهم ٣٥ من مجموع أعضائه البالغ ٢٧٤ عضواً، فيشكّلون نسبة قدرها ١٣٪.

رئاسة المحافظات: الدستور الحالي يعطي لكلّ إقليم (حكومة محلية) لها سلطات واسعة County Government، وإدارة أموال المحلية أو المحافظة، وله الحقّ في بحث مساعدات وقروض من خارج البلاد دون الرجوع للحكومة المركزية، ولكلّ إقليم (برلمان محلي) يصادق على سياسة المحافظة من جميع الجوانب، وهي من مجموع ٤٧ County Government نسبة تصل ١٥٪[2].

السلك الدبلوماسي: كما تمّ تعيين عدد من السفراء والقناصل في العالم، منهم سفير كينيا في كلٍّ من: المملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة.

بقية المرافق الحكومية: ويوجد عدد كبير من المسؤولين في جميع الوزارات والجامعات والمعاهد الطبية والمهنية ومراكز البحوث، وقادة الجيش في جميع أفرعه، والشرطة، والمخابرات، والأمن الوطني.

الأوضاع التعليمية:

لم يجد الإقليم عناية كافية وجيدة بالتعليم منذ الاستقلال؛ ما أدى إلى التحاق بعض طلابه بالمدارس التنصيرية، مثل محافظات (مويالي، ومارسبت، واسيولو)، ومع هذا قامت الحكومة ببناء المدارس الابتدائية والثانوية في المنطقة، إلا أنّ هذه المدارس لم تنجح كما ينبغي، ولم تكن متكافئة مع المدارس في بقية الأقاليم، وذلك راجع لأسباب عدة؛ منها:

- عدم وجود مدرسين من ذوي الكفاءة في جميع التخصصات التعليمية، وبخاصة التطبيقية.

- قلة المعامل والمعدات اللازمة لإجراء التجارب العلمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الرئيس السابق أُنشأ بعد فوزه في الانتخابات الأولى - بعد سقوط آرب موي - برنامجاً جديداً يُسمّى CDF لتنمية المحافظات، حيث خصّصت لكلّ محافظة ميزانية محددة لتنميتها، فتمّ إنشاء كثير من المدارس الابتدائية والثانوية، وتمّ شراء المعدات

(١) الجنرال محمود معلم، وقد تقاعد عام ١٩٩٧م بعد خدمة طويلة، وتجدر الإشارة إلى أنه في فترة رئاسته للجيش عيّن عدد كبير من أبناء المنطقة في الجيش، ويتقلدون حالياً مناصب عليا، خصوصاً في القوات البرية والبحرية والجوية، ففي عام ٢٠٠٢م كان قائد الجيش البري من أبناء الإقليم الفريق آدم إسحاق، وكذلك القوات البحرية العميد فارح علي، كما عين اللواء علي حسين مديراً عاماً للشرطة، حيث حُوّل من القوات البرية، والعميد شوري عيّن قائداً عاماً للشرطة الإدارية (AP) ولا يزال.

(٢) انظر: صلاحيات المحافظات County Government المادة ١٠٩ الفقرة الخامسة The Constitution of Kenya p; 33 71

إلى حدٍّ معقول.

– طبيعة البداوة في المجتمع، وعدم عنايته بالتعليم العصري، فقد اهتم المسلمون سابقاً بالتعليم الديني ردّ فعل على تغليب التعليم العصري في ثوب استعماري تبشيري؛ وهو ما أدى إلى بقاء المسلمين في سلّم اجتماعي أدنى، فإنهم – ومنذ ما يقرب من ٣٠ سنة – أحسوا بالحاجة إلى تدارك الأمر، وذلك بتأسيس مدارس إسلامية مدنية نموذجية، وقد نجحوا حتى الآن في تأسيس بعضها.

– قلّة المكتبات العامّة التي يتزود منها الطالب في العلم والمعرفة، وربما تكون شبه نادرة.

– الفقر: إنّ ٦٠٪ من الشعب يعيش بأقلّ من دولارين في اليوم؛ حيث يعجز غالبية الشعب عن دفع الرسوم الدراسية، غير أنّ صندوق تنمية المحافظات CDF خفّف كثيراً من الأعباء المالية في التعليم الثانوي والجامعي للأسر الفقيرة.

التعليم الجامعي:

لم تُفتح في الإقليم جامعات حكومية أو أهلية؛ مما كان يضطر الطالب إلى السفر للأقاليم الأخرى (الغربية، والوسطى) ليتلقى تعليمه هناك، وبحمد الله تمّ افتتاح فروع لبعض الجامعات، مثل جامعة كينياتا ونيروبي، وذلك في السنوات الخمس الماضية، ومع هذا كله يوجد قدر لا بأس به من المثقفين الذين تخرجوا في الجامعات الكينية والعربية والغربية، وتحملوا أعباء المسؤولية في المجتمع، من الأطباء، والمهندسين، والسياسيين، والطيارين، والمدرسين، وعمداء الكليات، ووكلاء المعاهد العلمية.

المدارس والمعاهد العربية والإسلامية:

باشر عدد من المدارس والمعاهد العربية والإسلامية أعمالها في المنطقة في بداية السبعينيات من القرن المنصرم، وخرّجت العشرات ممن تبوؤوا مناصب مهمّة في الدولة، وكانت تجد دعماً سخياً من المملكة العربية السعودية، وإدارة الإفتاء والإرشاد التي عينت عشرات من الدعاة، وهم الذين تخرجوا في جامعات المملكة، وجمعية إحياء التراث الكويتية، ولجنة مسلمي إفريقيا الكويتية، وبعد حادثة ١١ سبتمبر جُففت منابع الدعم والتبرعات، وتضررت كثير من تلك المدارس والمعاهد.

الصعوبات التي تواجه هذه المدارس والمعاهد:

١ – المنهج: وهو من أهم الأساسيات في العملية التربوية؛ إذ لا يمكن سير العملية التعليمية إلا بمنهج علمي شامل، يرمي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من التربية، ولا يمكن الاستغناء عن المنهج الذي يُعبّر عن فلسفة المجتمع، ويشكّل المنهج بمكوناته الأساسية (الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس، وعملية التقويم) نظاماً متكاملاً وضرورياً للعملية التربوية، وهو المرآة التي تعكس فلسفة النظام التربوي وتطلعاته في ترجمة فلسفة المجتمع وحاجاته وطموحاته من خلال تربية أبنائه[1].

وفي حقيقة الأمر؛ لا يوجد حالياً منهج ومُقرر متكامل لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في المدارس العربية الكينية، فالمناهج في تلك المدارس هي مناهج وافدة، وضعت لأبناء العرب، وعكست بيئتهم وتقاليدهم، ومن ثمّ لا تصلح للبيئة الكينية من حيث الخصائص والثقافة التي استندت إليها والمصادر التي اشتقت منها، مثل: المعاهد السعودية، والأزهرية، والسودانية، ومقررات كتبها أفراد لغرض التجارة لا تتناسب مع هذه المدارس[2].

إذن؛ فمشكلة المنهج هي من أكبر المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كينيا، ولذا فلا بدّ من إيجاد منهج مناسب مبني على أُسس تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، يراعي جميع خصائص الدارسين، ورغباتهم وميولهم، بالإضافة إلى الفروق الفردية، ويتسم بالتدرّج بنوعيه التربوي واللغوي.

٢ – الأستاذ المؤهل: ومن المشكلات التي تواجه المدارس العربية والإسلامية عدم وجود الأستاذ المؤهّل، وللمعلم أهمية كبيرة في العملية التربوية، فهو مركز العملية التعليمية، وكلّ شيء فيها مرتبط بالمعلّم ارتباطاً وثيقاً، ولا

(١) زين محمد شحاتة و عبد الله محمد الجفيمان: طرق تدريس المواد الشرعية، ص ٢٢.

(٢) يونس عبدلي: طرائق التدريس للمعلم الناجح وسبل توظيفها، الطبعة الأولى، ص ٥٥.

يمكن تحقيق شيء ذي قيمة في المجال التربوي إلا بمعلّم قوي الشخصية، عظيم الخبرة بما يعلّم، وكيفية توصيل المادة إلى الطالب.

وكثير من مدرسي المدارس الثانوية العربية في كينيا من حملة الشهادات الثانوية والجامعية الذين لم يحصلوا على التأهيل التربوي، لا قبل الخدمة ولا بعدها، ما يجعل المدرس عديم أو قليل الفائدة، وهذه إشكالية تعليمية في المنطقة، لا بد من إيجاد حلٍّ لها من المحسنين والغيورين والمؤسسات التعليمية المحلية والإقليمية[1].

٣ - طرق التدريس: فالطريقة الصحيحة ركن أساس في التدريس، والطريقة التي يستخدمها المعلّم لتوصيل معلوماته إلى الطالب لا بد أن تكون مناسبة، كما أنّ أسلوب عرض الدروس أيضاً ينعكس سلباً أو إيجاباً على شخصية الطالب وبيئته.

والطريقة الناجحة هي التي توصل إلى الغاية المنشودة في أقلّ وقت وأيسر جهد من المعلّم والمتعلّم، وهي التي توقظ ميول التلاميذ، وتثير اهتماماتهم، وتدفعهم إلى العمل الإيجابي، والمشاركة المثمرة، والتفكير والإبداع.

والمعلوم أنّ طريقة تدريس اللغة العربية للناطقين بها تختلف عن تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، حيث إنّ الطلاب في الأخيرة بحاجة إلى طريقة خاصّة تلائم مستواهم التعليمي وحصيلتهم العلمية واللغوية، إضافة إلى تدريس اللغة العربية من خلال المواقف اليومية التي تمرّ بهم، ومن خلال ثقافتهم وبيئتهم المحلية، والطريقة المتبعة حالياً في التدريس هي طريقة القواعد والترجمة، وهذه الطريقة لا تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة للتعليم، وهذا ما جعل الغالبية العظمى من الطلاب في تلك المدارس غير قادرين على التعبير الشفوي الصحيح.

وبناء على ما تقدّم يُوصى بمراعاة الآتي للنهوض بالتعليم العربي الإسلامي في المنطقة:

- التدرج في استخدام الكلمات والمفردات عند التدريس، وهو ما يُعرف في مجال تعليم اللغات الأجنبية باسم (التدرّج اللغوي).

- التدرّج التربوي في التدريس، وهو الانتقال من المعلوم إلى المجهول، ومن المحسوس إلى المجرد، ومن السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركب.

- إقامة دورات تأهيلية للمعلمين الذين في الخدمة في فترة الإجازة.

- أن يتماشى المقرر مع بيئة الطالب وثقافته، ويراعي الفروق الفردية.

٤ - مشكلة التمويل: كثير من المدارس لا تجد دعماً مالياً مستمراً سوى التبرعات من بعض المحسنين، أو رسوم رمزية تؤخذ من أولياء الطلبة، وهو مبلغ زهيد، ما يجعل معلمي هذه المدارس يعيشون في فقر وحاجة، ويؤدي ذلك إلى قلّة الإنتاج الأكاديمي.

٥ - مشكلة الإدارة: فكثير من هذه المدارس لا تخضع للرقابة المالية أو الإدارية، فمدير المدرسة يديرها كيفما يشاء، ولا يعرف أحد من أين يأتي التمويل، والإدارة الصحيحة للمدرسة تعني التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمتابعة التقويم، وكلّ هذه العناصر شبه مفقودة.

وعليه؛ أوصي بما يأتي:

- تكوين مجلس إداري للمدرسة يتحمّل عبئها ومسؤوليتها.

- تغيير المديرين من حين لآخر حتى يكثر الإبداع والإنتاج.

- بناء أوقاف يخصّص ريعها للمدرسة، فالوقف عبادة، ونوعٌ من أنواع الصدقات المندوبة، غير أنّ أفضلها وأدومها وأتقنها وأعمّها الوقف، الوقف رحمةٌ وإحساسٌ نبيل، ودعمٌ بالغٌ لاقتصاد المجتمع المسلم؛ لأنّ الأوقاف الخيرية تُعدُّ من أهم مقومات المجتمعات الناجحة اقتصادياً؛ إذ يمثل أحد محوري الاقتصاد، وهو المحور الأهلي المؤسسي، وهو أحد الأمور الثلاثة التي لا تنقطع بوفاة المرء وفراقه للحياة الدنيا؛ إذ هو الذي قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابنُ آدمَ انقطَعَ عملُه إلا مِنْ ثلاث: صدقةٍ جارية، أو علمٍ يُنتفَعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له» رواه مسلم.

(١) زين محمد شحاتة و عبد الله محمد الجغيمان: طرق تدريس المواد الشرعية، ص ٢٤.

- وجود خطط، سنوية أو ثلاثية أو خمسية، للمدرسة.
- تحسين أوضاع المدرسين مادياً ومعنوياً.
- وجود مظلة تعليمية توحّد بين المدارس، في أهدافها، ووسائل عملها، وطرق تنفيذ برامجها، وحلّ مشكلاتها.
- توحيد المناهج بين المدارس ولو كانت مُستوردة.
- توحيد امتحانات المدارس والمراكز وشهاداتها.
- السعي للاعتراف بها من قبل الحكومة، علماً بأنها شبه مُعترف بها، حيث تُصدّق شهاداتها وزارتا التعليم والخارجية، وبما أنّ البلد مُقبل على نظام كاونت County يجب ضمّ هذه المدارس إلى مسؤولية المحافظة ضمن المدارس المدنية؛ حتى تجد الدعم اللازم في تطويرها، مثل نيجيريا.
- تشكيل لجنة تتكون من خبراء أكاديميين لوضع مناهج مناسبة لها.

خامساً: دور الحكومة المحلية County Government:

يعطي القانون الكيني الجديد لكلّ (محلية) إدارتها المحلية، وعليه؛ ينبغي للمسلمين مراعاة الآتي:

- التنسيق بين المدارس المدنية الحكومية والمدارس العربية الإسلامية، والمتابعة الحثيثة لجودة التعليم، وإقامة ندوات وورش عمل في هذا الشأن.
- العناية بالمرحلة الأساسية، فهي نواة التعليم وأساس جودته.
- دعم المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر.
- محاربة الأمّية، حيث إنّ ٦٠٪ لا يقرؤون ولا يكتبون.
- وضع خطة خمسية شاملة وقابلة للتغيير.
- قيام مصالحة شاملة بين جميع القبائل القاطنة في تلك المنطقة، وتشكيل مجالس محلية للتقريب بين القبائل البدوية التي تتقاتل بسبب الكلأ والماء.
- ترسيخ الوطنية في أذهان الشعب، وبخاصة الشباب.
- توحيد جهود المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة.

سادساً: التوصيات العامة:

وبعد هذه الرحلة أقدّم بعض التوصيات، وهي:

- قراءة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الكيني قراءة جيدة، ومن ثمّ الدخول في مشروعات سياسية واجتماعية واقتصادية تؤثر في القرار السياسي، وتؤمن خطة مشروعات التعليم الإسلامي، وتعود بالفائدة على المجتمع الكيني المسلم اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، والدخول من بوابة التعليم بشكله العام بغرض رفع مستوى التأهيل.
- توفير الإمكانيات اللازمة لجعل بيئة التعليم الإسلامي جاذبة لتنافس غيرها من النماذج الحكومية العلمانية والتنصيرية الغربية.
- فتح معهد متخصص في إعداد المعلمين وتدريبهم وتأهيلهم، في مجالات تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتربية.
- إنشاء جامعات حكومية وأهلية، تضم عدداً من الكليات حسب حاجة المنطقة، وهو ما تُرحّب به الحكومة والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.
- توحيد المناهج في المدارس والمراكز المتخصصة في جميع المراحل الدراسية في شرق إفريقيا عامّة، وفي كينيا خاصة.
- إنشاء قنوات فضائية مرئية ومسموعة، تقوم بتوعية المجتمع دينياً واجتماعياً وسياسياً وتعليمياً وأمنياً، ومكافحة العادات المضرة، مثل: القات، والختان الفرعوني، وتشجيع الزراعة، ومكافحة البطالة والأمية.
- إقامة مؤتمرات عامّة لأهل المنطقة لمناقشة أوضاعهم الأمنية والاقتصادية والتعليمية.
- تشجيع إقامة مشاريع تنموية صغيرة لذوي الدخل المحدود، وهذا من واجبات البنوك والمصارف.
- تشكيل حزب سياسي يحمل اسم المنطقة، بدلاً من أن يجري سياسيو المنطقة وراء الأحزاب السياسية المسيحية.

أثر الهجرة في تكوين الإمارات الإسلامية في إفريقيا (الحبشة نموذجاً)

د. عبدالله خضر أحمد *

المقدمة:

تنوّعت عوامل انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء عامة والحبشة خاصة بين هجرات القبائل والأفراد من الجزيرة العربية إلى إفريقيا، وحركات التجار المسلمين الذين كانوا يحملون مع بضائعهم رسالة الإسلام، وتنقلات الدعاة والصلحاء السائحين لنشر الإسلام في أقطار الدنيا، لكن الهجرة أخذت النصيب الأوفر من هذه العوامل، لما للهجرة من القدرة على التغيير الاجتماعي السريع الواسع النطاق.

ونظراً لكون الحبشة أقرب الديار الإفريقية للحجاز كان لها السبق في احتضان المهاجرين الأوائل، سواء الصحابة الذين قدموا في عهد النجاشي أصحمة بن أبجر رحمه الله، أو المجموعات التي دخلت فيما بعد، وخصوصاً في عهد الأمويين.

إنّ الحدث التاريخي الذي كان سبباً لدخول الإسلام برسالته العالمية إلى قارة إفريقيا، قبل أن يتمكّن في مقر الوحي، هو هجرة الرعيل الأول من الصحابة الكرام، بينهم الخليفة الراشد ذو النورين وزوجته رقية بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، وجعفر الطيار، وعدد من العشرة المبشّرين بالجنّة، وغيرهم من السابقين الأولين إلى بلاد النجاشي، رضي الله عنهم، وبقاؤهم نحواً من ١٥ عاماً، ثم تلتها هجرات وتنقلات جماعية أخرى في أنحاء القارة.

فهجرة الصحابة إلى الحبشة إرادة إلهية وإرشاد نبوي لتكريم القارة السمراء بهذ الدين منذ بداية الرسالة[1]، حيث قال عليه الصلاة والسلام لهم: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة؛ فإنّ بها ملكاً لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه»، والهجرة فراراً بالدين سنّة الأنبياء والرسل عندما يضيق بهم الأمر ويتجاوز الصبر حدوده.

ولئن كانت دواعي الهجرة الظاهرة الفرار بالدين من طغيان قريش إلى أرض الأمان وملكها العادل أصحمة بن أبجر النجاشي رحمه الله ورضي عنه؛ فهي في الوقت نفسه رسالة دعوية حقّقت غايتها في حينها على أحسن حال، وكان لها الأثر التاريخي المجيد لإفريقيا عامة وللحبشة بصفة خاصة، من حيث السبق إلى الإسلام على سائر القارات عدا آسيا التي فيها مكّة المكرّمة.

توالت بعد هجرة الصحابة هجرات أخرى للمسلمين العرب لأسباب سياسية ودعوية وتجارية، نتج عنها انتشار الإسلام في تلك المجتمعات الجاهلية، وتحويلها إلى إمارات وسلطنات إسلامية، تركت معالم حضارية تستحق الوقوف عندها، ليس للذكرى وإنما لتذكير الجيل الحاضر بواجب الاعتناء بالتاريخ المجيد والحفاظ على الهوية الإسلامية التي تتجدد جهود طمسها من أعداء هذا الدين من وقت لآخر، ومحاولة إعادة الأفارقة إلى جاهلية جهلاء ووثنية عمياء بشتى الوسائل، ومن أهمّها تحريف التاريخ والتجهيل بالماضي الإسلامي، وقطع الروابط والعلاقات التاريخية بين إفريقيا والإسلام وبين الأفارقة والعالم الإسلامي،

(*) أكاديمي إثيوبي - أستاذ مساعد اللغة العربية - جامعة ١٩ مايو - سامسون - تركيا.

(١) سيرة ابن هشام، (٢ / ١٦٤).

وإخفاء المعالم الإسلامية، بل إزالتها لكونها تراثاً قائماً يشهد لرسوخ الإسلام في هذه القارة وعمقه[1].

تتناول هذه الوريقات جانباً من تلك المعالم، وهي الإمارات الإسلامية التي قامت في قرن إفريقيا، وصارت منطلقاً لانتشار الإسلام وازدهاره عبر التاريخ، واختيرت إمارة هرر الإسلامية التي تُعَدّ من أبرز معالم الإسلام في الحبشة، بل إفريقيا، وبقيت رمزاً تاريخياً وحضارياً، بوصفها مدينة إسلامية لها من العمر أكثر من ألف عام، تشهد لبقاء هذا الدين وقوة مقاومته للتحديات.

نبذة عن تاريخ الحبشة قبل الإسلام وبعده:

– تُعَدّ إثيوبيا[2] من أقدم مواطن الوجود البشري حسب المصادر الجغرافية والتاريخية القديمة وبحوث الآثار الحديثة، حيث تم اكتشاف بقايا هياكل قديمة للبشر ترجع إلى ملايين السنين – حسب تقدير علم الآثار –، مثل الهيكل المعروف باسم «لوسي» الذي تم اكتشافه في وادي أواش.

– في حدود سنة ١٥٠٠ ق.م قدمت مجموعة بشرية من الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا في هضبة عُرفت باسم «الحبشة» أو «أبيسينيا»، واختلطت بالسكان الأصليين، وكوّنت مجتمعاً مزيجاً من

(١) تجدر الإشارة هنا إلى الجهود المبذولة من أعداء الإسلام عبر التاريخ لطمس معالم الإمارات الإسلامية وتاريخها في شرق إفريقيا عامة، والحبشة خاصة، فقد عمدت الحكومات الصليبية المتعاقبة والقوى الصليبية المتحالفة على إخفاء الصورة الإسلامية في الحبشة (إثيوبيا)، كما عمدت إلى إزالة المعالم الإسلامية العريقة ذات التاريخ القديم، وذلك بهدم المساجد العريقة، والتي تُثبت وجود إمارات إسلامية تنتمي إلى بني أمية، وإلى بني عقيلٍ الهاشمي، وبني مخزوم، الذين أقاموا إمارات إسلامية في كلٍ من: إيفات وشوا، ودواروا، وهدية، وهرر وعفر، وبالي، وجما.

ففي القرن العاشر الهجري / الساس عشر الميلادي، وبالتحديد عام ١٥١٧م، استولى الأسطول البرتغالي على ميناء زيلع وأحرقه، ويكتب الملك «عمد صهيون» (١٣١٤م – ١٣٤٤م)، الذي كان عهده من أشد العهود وأقساها في محاربة المسلمين والمواجهة الشرسة مع أمراء مملكة إيفات الإسلامية، في يومياته أنه أحرق ٢٠٠٠ مسجد، وغزا الملك «لبنادنجل» (١٥٠٨م – ١٥٤٠م) مملكة عدل (عفر) الإسلامية، وأحرق المدن والقلاع، ما جعل الإمام أحمد جران (١٥٢٩م – ١٥٤٣م) يقوم بفتوحاته الناجحة، وأزال ملك النصارى عن الحبشة ١٥ عاماً.

كما قامت الحكومات الصليبية المتأخرة بإزالة المعالم الإسلامية، وإتلاف المخطوطات الأثرية، فقد قام «منيلك» (١٨٨٩م – ١٩١٣م) مؤسّس إثيوبيا الحالية بتحويل المسجد الجامع الأثري في مدينة هرر إلى كنيسة عندما استولى عليها عام ١٨٨٧م، ليظهر أو يوهم أن هرر مدينة مسيحية، وخصّص الإمبراطور «هيلاسلاسي» (١٩٣٠م – ١٩٧٤م) ميزانية خاصة لإزالة المعالم الإسلامية الأثرية ومصادرها التاريخية، مثل كتاب «فتوح الحبشة» لعرب فقيه الجيزاني الذي كان مشاركاً في جهاد الإمام أحمد جران، وقد أمر بإحراق هذا الكتاب وإتلافه من الوجود، لكن الله كتب له البقاء، حيث وجد الباحث الفرنسي رينيه باسيه نسخة في الجزائر وترجمها إلى الفرنسية ونشرها، كما جلب الملك المذكور خبراء غربيين متخصصين في إزالة المعالم الأثرية وإتلافها، فبدأوا بالبحوث والدراسات التي تمجّد المسيحية الأرثوذكسية بوصفها ديانة البلاد الوحيدة، وزعم بلٍ أعلن أن إثيوبيا جزيرة مسيحية، وأمر ببناء كنائس على كلّ تلٍ مرتفع في القرى والمدن، ليظهر البلاد (إثيوبيا) بوصفها مسيحية بحتة، واعتبر المسلمين دخلاء غير مواطنين، وكذلك فعل مثله جميع الحكام المنتدبين من قبل الإمبراطور، وقاموا بإزالة أهم المعالم الإسلامية الأثرية، وتغيير أسماء المدن، وإقامة الكنائس في القرى والمدن الإسلامية العريقة، مثل جما وهرر وولو وعروسي وبالي، ناهيك عن شوا التي أقاموا فيها العاصمة الحالية أديس أبابا، وقاموا بتنصير أورومو شوا، وقربوا زعماءهم بالمصاهرة والمناصب لمحو آثار الأمويين والمخزوميين والهاشميين الذين أقاموا الإمارات الإسلامية المتعاقبة قروناً من الزمن في شوا وما حولها.

ومن ناحية كتابة تاريخ البلاد ركز الكتّاب والمؤرخون في إظهار الوجه المسيحي، وتمجيد تاريخ النصرانية والكنيسة الأرثوذكسية، وتشويه تاريخ الإسلام والمسلمين في المنطقة، حتى النجاشي الذي أسلم رحمة الله عليه، لم يسلم من التمويه والتشويه والإهمال، لم يذكر تاريخ هذا الملك كاتب أو مؤرّخ، سواء كان مواطناً أو باحثاً غربياً، ولم يكن يُعترف به أو يُذكر في تاريخ ملوك الحبشة حتى عهد قريب، وذلك حين سمحت الحكومة المحلية في تجراي بعد إلحاح مسلمي تلك المنطقة على إبراز هذا الحدث، تاريخ أول ملك اعتنق الإسلام، وقاموا ببناء مسجد باسمه.

(٢) إن أرجح الدراسات المعتمدة على المصادر الأصلية من آثار ووثائق تدل على أن لفظ «إثيوبيا»، وإن كان أقدم في استعماله الإغريقي في المصادر التاريخية والدينية من لفظ «الحبشة»، فإنه لم يكن يُطلق على ما يُسمّى «إثيوبيا» الآن، بل كان يُطلق على ممالك النوبة المصرية خاصة، وعلى جميع القارة الإفريقية جنوب الصحراء وأعالي النيل عامة، لأن الاسم في أصله اليوناني معناه «الوجه المحروق»، ويقصد به اليونانيون الشعوب السود، وهذا ما ورد في كتب اليونانيين القدماء، مثل هومير وهيرودوت واسترابو، وهي أيضاً ترجمة إلى اليونانية لكلمة «كوش» الواردة في النص العبري للعهد القديم، وهو ما جعل نصارى الحبشة يختارونه ويطلقونه على بلادهم.

وأما «الحبشة» أو «أبيسينيا» في التعبير الأوروبي؛ فهو اسم قديم يُطلق على الهضبة المرتفعة التي كانت تتكون منها مملكة أكسوم القديمة، وعلى الشعوب السامية التي كانت تسكن المرتفعات ويُقال إنهم نزحوا قديماً من جنوب جزيرة العرب، هذا تاريخياً، أما في الاستعمال الحديث فلا فرق بين الاسمين، فكلاهما يُطلق على هذا الإقليم الذي يُعرف رسمياً بإثيوبيا.

الساميين والكوشيين، وفي القرن الأول الميلادي تم تأسيس «مملكة أكسوم» المشهورة التي امتدت سلطتها إلى جنوب الجزيرة العربية، ودامت عدة قرون ما بين ١٠٠م - ٩٦٠م.

- في القرن الرابع الميلادي اعتنق الملك «إيزانا» ملك أكسوم (٣٢٠م - ٣٦٠م) المسيحية، فأصبحت الكنيسة الأرثوذكسية الحاكم الأول للدولة، ويتبعها الملوك النصارى، إلى عام ١٩٧٤م.

- في القرن السابع الميلادي ضعفت مملكة أكسوم أمام انتشار الإسلام الذي قطع علاقتها بالدولة البيزنطية، وتم استيلاء الأجاويين الكوشيين على السلطة، وتأسيس مملكة الزاغواي - من ١١٣٧م إلى ١٢٧٠م، ونقلت مقر الملك نحو الجنوب مرتفعات «سمين» و «تجولت» و «لاليبلا»، ولم تعد أكسوم دار ملك بعده.

في عام ١٢٧٠م عادت الأسرة السامية، وبالأخص الأمهريون، بقيادة «يكونو أملاك»، وأطلقت على نفسها «الأسرة السليمانية» بادعاء الانتماء إلى نبي الله سليمان بن داود عليهما السلام، ووضعت لذلك أسطورة مكذوبة لا يُعرف كاتبها، وقصة فاحشة لا تليق بمقام الشرفاء فضلاً عن الأنبياء، تزعم أن جدّهم (منليك الأول الذي لم يثبت وجوده في أي مصدر تاريخي سوى هذه الأسطورة) ابن غير شرعي لنبي الله سليمان عليه السلام! وهي أسطورة قُصد بها إضفاء القدسية على الأسرة الحاكمة، وتناقلوها عبر القرون ليبقى الملك وراثياً في أسرة واحدة إلى سقوط آخرهم (هيلاسلاسي) عام ١٩٧٤م.

رافق هذا الملك الوراثي النصراني في شمال الحبشة نشأة ممالك إسلامية وازدهارها في شرقي الحبشة وجنوبيها، كانت تمتد من المحيط الهندي إلى حدود السودان، بدأت بمملكة شوا التي نشأت عام ٢٨٣ه / ٨٩٦م، واستمرت بأسماء مختلفة حتى نهاية مملكة عدال عام ١٠٨٢ه / ١٦٧٢م؛ حسبما سيأتي بيانه.

مراحل نشأة الإمارات والسلطنات الإسلامية في الحبشة:

قد أسلفنا أن الهجرة كانت أهم عوامل انتشار الإسلام في إفريقيا، فأول ما يطالعنا في هذا المقام ذلك الحدث التاريخي الذي خُلّد ذكره في كتب السيرة بما يُعرف باسم «الهجرة إلى الحبشة»، وهو هجرة بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الخامسة من البعثة في شهر رجب[١]، حين آوى النجاشي (أصحمة بن أبجر) المسلمين، واحتموا بعدله من أذى قريش وعدوانها.

ذكر ابن سحاق وكذلك الطبري أن عدد المهاجرين - في الهجرة الثانية - بلغ اثنين وثمانين رجلاً، وستاً وعشرين امرأة، واثني عشر ولداً[٢].

فهذه الهجرة وإن ضعف أثرها بهجرة المدينة فيما بعد، حيث رجع الصحابة - رضوان الله عليهم - عام خيبر سنة ٧هـ، فإن الإسلام لم تنقطع ينابيعه من الحبشة منذ ذلك الحين[٣]، إذ لا يتصور أن يبقى ذلك العدد من الصحابة رضوان الله عليهم في الحبشة نحواً من ١٥ سنة ويخرجوا دون تأثير في أهل الحبشة، وإن كان البطارقة والوجهاء المسيحيون خالفوا النجاشي أصحمة، وعارضوا قبوله للإسلام ما جعل الملوك الذين بعده نصارى، فإن انتشار الإسلام إثر هذا الاتصال من الصحابة أمر لا شك فيه، فقد ذكر المفسّرون أن وفداً من النجاشي حضر إلى المدينة للقاء الرسول صلى الله عليه وسلم وليسمعوا كلامه ويروا صفاته، فلما رأوه وقرأ عليهم القرآن أسلموا وبكوا وخشعوا، ثم رجعوا إلى النجاشي فأخبروه، وقد اختلف في عددهم، فقيل اثنا عشر؛ سبعة منهم قساوسة وخمسة رهبان، وقيل العكس، وقيل خمسون،

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، دار إحياء التراث العربي، (٣ / ٦٤).

(٢) تاريخ الأمم والملوك، (٢ / ٣٢٩).

(٣) انتشار الإسلام في شرقي إفريقية ومناهضة الغرب له، د. محمد عبد الله النقيرة، ص ٦٢.

وقيل بضع وستون، وقيل سبعون رجلاً، وفيهم نزلت الآية: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة : ٨٢][1].

ومن أبرز الآثار لهذه الهجرة اعتناق ملك الحبشة للإسلام، ليس بوصفه أول ملك إفريقي يُسلم فقط، بل بوصفه أول ملك من كبار ملوك الأرض في ذلك العصر يعطي اعترافاً دينياً ودبلوماسياً لدولة الإسلام في المدينة.

عزلة الحبشة وانتشار الإسلام:

بعد انهزام جيوش الحبشة في الجزيرة العربية، وجلائهم عن اليمن التي احتلوها سنوات طويلة بضربات الفرس التي آخرها كانت بقيادة وهرز الفارسي ومعديكرب بن سيف بن ذي يزن الحميري[2] عام ٥٧٥م، أي بعد حادثة الفيل بخمس سنين، خيّم على الحبشة عهد العزلة الطويل، وتدهورت مملكة أكسوم بعوامل مختلفة، منها: قيام الدولة الإسلامية التي قطعت علاقة الدولة البيزنطية بالحبشة، وزحف قبائل البجة من مملكة النوبة وانتشارها على شاطئ البحر الأحمر، وهو ما اضطر أكسوم إلى الانحسار، وتغلب قبائل الأجو الحامية التي تعيش في المناطق الجبلية في سمين وجوجام عليها، واعتلاء ملك الحبشة باسم مملكة زاجوي.

ويعد المؤرخون عصور مملكة زاجوي (٥٣٢هـ - ٦٦٩هـ / ١١٣٧م - ١٢٧٠م) العصر الذهبي لانتشار الإسلام في جنوب الحبشة وشرقها، وتأسيس ممالك إسلامية ذات سيادة بالمنطقة وازدهارها.

وكان لانتشار الإسلام بوصفه قوة دينية وسياسية، وسرعة امتداده في أقطار الأرض خلال قرن واحد، الأثر الفعّال في تغيّر الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في كلّ الجهات، ومنها الحبشة.

مهّدت هذه الأوضاع لتوغّل الإسلام وسهولة انتشاره، ليس في المناطق الساحلية والجزر من أرخبيل دهلك إلى ميناء زيلع وبربرة فحسب، بل داخل المقاطعات الحبشية، ووصل إلى إقليم شوا جنوباً، وإلى قبائل البجة والنوبة شمالاً.

إلا أن انتشار الإسلام كان امتداداً وزحفاً عاماً، تتحرك به القبائل الإسلامية دون تنظيم سياسي أو عسكري، على خلاف ما كانت عليه في الفتوحات الإسلامية في جبهات بلاد الفرس والروم وبلاد ما وراء النهر وشمال إفريقيا؛ حيث كان النفوذ يحول هذه البلاد إلى دولة الإسلام التابعة لخليفة المسلمين.

قيام الممالك الإسلامية في الحبشة:

مملكة شوا[3]:

تكوّنت جماعات إسلامية في داخل أقاليم الحبشة من مهاجري العرب والقبائل التي اعتنقت الإسلام، ونمت كلّ جماعة مستقلة عن الأخرى، وبعد مرور الزمن أصبحت تلك الجماعات ممالك وسلطنات إسلامية، وكانت أولها مملكة شوا الإسلامية في قلب الهضبة الحبشية، أنشأها نفر من بني مخزوم، دخلوا

(١) تفسير ابن كثير، دار الفكر، (٢ / ١٠٦).

(٢) البداية والنهاية، لابن كثير، ص ٢٢٣.

(٣) من أقدم الممالك الإسلامية في داخل بلاد الحبشة، تأسست عام ٢٨٣هـ / ٨٩٦م، وكانت عاصمتها والاه في منطقة شوا شمال مدينة أديس أبابا الحالية، وقد عُرفت باسم مملكة بني مخزوم ومملكة شوا، وقد ورد في موقع ejabat.google.com أنه تم اكتشاف بقايا ثلاث مدن إسلامية قديمة في قلب مملكة شوا، هي: أسبري ومماسال ونورا. وقد تم الكشف في مدينة أسبري عن مسجد ضخم بحالة جيدة، ربما هو الأكبر من نوعه في إثيوبيا، كما وجدت مقبرة ممتدة لعدة هكتارات، مما يشير إلى الكثافة السكانية العالية في المنطقة، ووضحت الكشوفات الأثرية أن مدينة نورا كانت مركزاً للحضارة، وظهر ذلك من خلال شبكة من الشوارع وبقايا الطرق، كما أن مسجد المدينة لا يزال يحتفظ بحوائطه البالغ ارتفاعها خمسة أمتار. ويعتقد أن مملكة شوا قد بلغت أوج عظمتها في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، وذكرت المخطوطات القديمة - كما ورد في الموقع - أن مملكة شوا كانت تسيطر على طرق التجارة الرئيسة بين موانئ البحر الأحمر والقرن الإفريقي ومراكز ومناطق إنتاج السلع في الداخل حتى أعالي النيل الأزرق منذ مشارف القرن العاشر الميلادي.

الحبشة بزعامة ود بن هشام المخزومي عام ٢٨٤هـ[١].

وقد نشأت هذه الدولة عام ٢٨٤ه / ٨٩٦م، واستمرت أربعة قرون إلى عام ٦٨٤هـ / ١٢٨٩م، ثم تدهورت بسبب الحروب الداخلية، ودخلت تحت سيطرة المملكة الإسلامية الناشئة القوية مملكة إيفات عام ٦٨٤هـ / ١٢٨٩م.

ولم تُعرف مملكة شوا الإسلامية لدى المؤرخين القدامى الذين كتبوا عن الممالك الإسلامية التي قامت بعد شوا في القرون الوسطى، مثل العمري والمقريزي والمسعودي وابن حوقل والجغرافي الإدريسي وابن سعيد وابن بطوطة، على الرغم من قدمها، ربما لموقعها المتوغل داخل هضبة الحبشة، حتى حدث أن اكتشف المستشرق الباحث شيرولي ان ريكو الإيطالي وثيقة عربية مهمة عام ١٩٢٦م، تشرح الأحداث التي مرّت على دولة شوا الإسلامية في أواخر عهدها ما بين (١٢٣١م - ١٢٨٩م)، ونشر الوثيقة ضمن أبحاثه الكثيرة باللغة الإيطالية[٢].

ويبدو أن هذه المملكة كانت أبرز السلطنات الإسلامية وأقواها في عهدها، وكانت هناك مشيخات وجدت معها، إلا أنها لم تعمر طويلاً نظراً للخلافات والتنافس بينها، فضلاً عن أن عنايتها كانت منصبة على شؤون التجارة وبخاصة الرق، فطوتها أقوى الإمارات الإسلامية في الوطن الحبشي وهي إمارة إيفات.

مملكة إيفات الإسلامية (٦٥٥هـ - ٨١٧هـ / ١٢٥٨م - ١٤١٥م):

في الوقت الذي كانت تعيش فيه مملكة شوا في عهد شيخوختها أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي؛ نشأت في المنطقة نفسها إمارة قوية على أيدي أسرة عربية أخرى هاشمية، تُسمّى «أسرة لشمع (لسمع)»، نسبة إلى مؤسّسها عمر لشمع القرشي؛ من بني عبدالدار.

وقد حكمت هذه الأسرة قرابة مائتي عام، ويوجد جدول نُشر في مجلة رسينيا الإيطالية بمعهد الدراسات الإثيوبية لسبعة وعشرين أميراً حكموا هذه الدولة، وأولهم الأمير عمر لشمع، وآخرهم الأمير فخر الدين.

تُطلق إيفات على عاصمتها «جبرة» أو «جبرته (جبرتا)»، وعلى المنطقة الواسعة التي تحكمها، ويقال لها أيضاً بلاد الزيلع نسبة إلى أبرز مدنها «زيلع»، وهو ما يدل على أنها كانت تضم مناطق واسعة، تبدأ من هضبة شوا، وتمتد إلى سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولم يتضح تاريخها إلا مع ظهور أمراء أسرة عمر لشمع الذي أورث الملك لأولاده الأربعة أو الخمسة على التوالي، ومن هؤلاء الأمراء من كان يذعن لملك الحبشة، ومنهم من كان يعلن الجهاد ضده.

وتُعَدّ إيفات أقوى السلطنات الإسلامية التي قامت وازدهرت في الوطن الحبشي ضمن حركة انتشار الإسلام وتوسع رقعته في شرق إفريقيا، وخصوصاً في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر الميلاديين، حتى وصل إلى منطقة البحيرة العظمى.

ممالك الطراز الإسلامي:

ويُلاحظ أن الإسلام في هذا الوقت أحاط بالحبشة من كلّ النواحي؛ حيث قامت في الحبشة في هذا الوقت سبع ممالك إسلامية في وقت واحد، سُمّيت لدى المؤرخين بممالك الطراز الإسلامي؛ لأنها على جانب البحر الأحمر كالطراز له، وهي إيفات، ودوارو، وأربابيني، وهدية، وشرخا، وبالي، ودارا[٣].

وقد كتب عنها المقريزي بالتفاصيل في كتابه المسمّى (الإلمام بأخبار مَن بأرض الحبشة من ملوك الإسلام)، وذكر أن لكلّ إقليم من هذه الأقاليم ملكاً مستقلاً، ومرتبطاً في الوقت نفسه بملوك النصارى،

(١) انتشار الإسلام في شرق إفريقيا، د. محمد عبدالله النقيرة، ص ٨١ - ٨٢ - ٨٤، و الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، د. حسن محمود، ص ٤٣٦.

(٢) انظر: الإسلام في إثيوبيا، د. زاهر رياض، ص ٦٤، نقلاً عن:
Cerulle il Sultanato Dello Shoa Nelsecoll xlll. R.S.E1941 P 5 - 42. Islam In Ethiopia J.S.Trimingham. P 58

(٣) انظر: صبح الأعشى، (٥ / ٣٢٤).

ويذكـــر المقريزي هذه العلاقـــة بوصفها علاقة حرب وصراع دموي مرير[1].

واستمرت هذه الممالك ضعيفة بجانب المملكتين القويتين إيفات وعدال حتى عهـــد الإمام أحمد الذي وحّد الســـلطنات كلّها تحت قيادته، واندمجت في ملكه بوصفه مسيطراً على الحبشة كلّها، ولم تعد إلى الوجود بعد هزيمة الإمام أمام البرتغال - كما سيأتي -.

مملكة عدال (عدل) الإسلامية:

ظهرت مملكة عـــدال Awdal نتيجة لعودة أبناء ســـعد الدين أبـــي البركات[2] الذي قُتـــل في زيلع عام ٨١٧هـــ /١٤١٥م في القتال ضد أطي داويت (٨١٥م / ١٤١٣م)، وكان ذلك إيذاناً بانتهاء إمارة إيفات الإسلامية التي ظلّت القاعدة الكبيرة للقوى الإســـلامية بمنطقة القرن الإفريقـــي ما بين (١٢٥٨م - ١٤٢٠م)، فقد لجأ أبناء سعد الدين العشرة إلى ملك اليمن الناصر أحمد بن أشـــرف إســـماعيل، ثم عادوا بعد أن جهزهم ملك اليمن لإقامة دولتهم، فنزلوا جنوب شرقي هرر، وجعلوا عاصمتهم مدينة دكر، واستأنفوا ملك آبائهم والنضال ضـــد النصارى، وعُرفت مملكة إيفات بعد ذلك باســـم «بر ســـعدالدين» إحياءً لذكرى أبيهم الأمير الشـــهيد سعدالدين أبي البركات.

ويوافق هذا العهد استيلاء الأتراك العثمانيين على ســـاحلي البحر الأحمر الشرقي والغربي، ومن ضمنها سواكن ومصوع وزيلع وبربرة.

تميّزت عدال ببعدها الحركي المتلاطم سياســـياً، وانفتحـــت علـــى العالـــم الخارجـــي بســـبب موقعها الاستراتيجي بالنســـبة للقوة العالمية المتنافسة على النفوذ البحري، فأصبح ســـاحل شـــرق إفريقيا محط أنظار القوتين العالميتين العثمانية والبرتغالية، ما جعل مملكة عدال قوية الصلـــة بالدولة العثمانية، وحصلت منها على الدعم المادي والمعنوي.

وقـــد ظهر في عدال أمراء عظـــام، وأولهم جمال الدين وأخوه صبر الدين وحقّ الدين ومنصور وشـــهاب الدين بدلاي الملقب بأروى بدلاي أو الثعبان الذي فتح بالي، وأسكن فيها ١٠٠٠ أسرة من المسلمين.

اســـتمرت مملكة عدال بين قـــوة وضعف أواخر القرن العاشـــر الهجري، حتى ظهـــر الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، فحولها إلى مملكة الحبشة العامة.

الإمام أحمد والفتح الكبير وتوحيد الإمارات الإسلامية:

وبينما كانـــت البلاد تمر بفتـــرة مضطربة جراء الحروب التي لم تســـفر عن انتصار أحـــد الطرفين، الأول ملوك الحبشـــة الذين ليس لهم همٌّ سوى محاولة إزالة المســـلمين من الحبشة، والثاني أمراء المسلمين الذيـــن كانوا يواجهونهم بالمثـــل، وكانت بين الطرفين عهود حربية دامت ثلاثة قرون هجرية (الثامن والتاسع والعاشـــر)، ظهر في هذا الوقت عامل آخر في صفحة تاريخ الحبشـــة، وهو اكتساح المســـلمين لجميع بلاد الحبشـــة بقيادة الفاتح الكبير الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (٩١٢هـ - ٩٥٠هـ / ١٥٠٦م - ١٥٤٣م).

وصاحـــب هذا الفتح وقائده هـــو الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي المشهور باللغة الحبشية بالجران (أي الأشول)، وأصح ما ورد عن نشأته وأصله أنه ولد ونشأ في «هوبت» بين جلديســـا ومدينة هـــرر، وكان خادماً لجراد أبون أحد أمراء عدال المشهور بعدله، فما لبث أن أصبح جندياً مخلصاً وفارساً مغواراً غيوراً على دينه وحريصاً على صلاح أمر المسلمين، مطّلعاً على الوضع المتدهور لمملكة عدال داخلياً، وأقلقه انتشـــار الفساد وضياع الأمر وسوء حال الحكام.

بدأ الامام أحمد عمله الجهادي برد هجوم البطريق فانوئيـــل من أهل دوَّارو على بلاد المســـلمين في بلاد هوبت، ثم حثّ المســـلمين جميعاً على الجهاد والغزو في ســـبيل الله، وكان التجاوب ســـريعاً والانتصارات متتاليـــة على قوات الإمبراطور لبنادنجل، وقد عاد إلى

(١) الإلمام عما بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، رسائل المقريزي، دار القاهرة، ط ١ - ١٤١٩هـ، ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٢) اشتهر هذا الأمير حتى سمّيت المنطقة باسمه، حيث يطلق المؤرخون على منطقة المسلمين التي تعرف في مصر اليمن والشام ببلاد الزيلع «بر سعد الدين».

الإسلام عدد كبير ممن أرغمهم الإمبراطور على اعتناق النصرانية.

في عام ١٥٢٩م كانت المعركة الحاسمة بين الإمام والملك لبنادنجل في مكان يُسمّى شمبرا كورى، بين دوكم وموجو الحالية، انهزم فيها جيش النصارى وفرّ الإمبراطور لبنادنجل، وأصبح طريداً حتى مات في عام ١٥٤١م.

مكّنت الانتصارات العسكرية الإمام أحمد من السيطرة على ثلاثة أرباع أرض الحبشة، وكان هذا إيذاناً بزوال ملك الجيش النصراني وضرباً لمصالح البرتغال وآمالها، حيث جاءت إلى المشرق لحماية النصارى، وهو ما جعلها تعمل على الانتقام من الإمام أحمد وإعادة ملك النصارى في أبيسينيا، حيث وصلت الحملة العسكرية التي تحركت من ميناء مصوع التي كانت تحت سيطرة البرتغال في ذلك الوقت، ودارت المعارك بين جيش الإمام أحمد وجيش البرتغال الذي تمكّن من كسب المعركة.

استشهد الإمام أحمد في هذه المعركة، وتفرّقت جيوشه، وتمكّن اثنان من قواده المعروفين الأمير نور مجاهد ووزير عباس، وزوجة الإمام باتا دلونبره، من العودة بما بقي من الجيش إلى هرر.

نتائج الفتح الكبير:

- تميّز عهد الإمام أحمد مع قصره بالسيطرة التامة على أنحاء الحبشة تحت راية الإسلام، فلم يتيسر لأي ملك قبله أن يوطّد حكمه بلا منازع لمدة ٢٥ عاماً؛ فقد دان لحكم الإمام جميع المواطنين ما عدا الأسرة المالكة التي استغاثت بالبرتغال.

- انتهت بهذا الفتح الإمارات والسلطنات الإسلامية التي كانت تُعرف بممالك الطراز، والتي لم تتحد قط من قبله، وقد انضمّت كلّها إلى جيش الإمام وصارت دولة واحدة تحت إمام واحد.

- بقيت هرر الحصن المنيع للمسلمين فيما بعد، ومركزاً حضارياً يشعّ منه نور الإسلام وهداه.

- انتهت بهذا الفتح الحروب الطويلة التي استمرت بين النصارى والمسلمين عدة قرون، والتي اتسمت بطابع من القسوة والوحشية من الطرفين؛ حيث برهنت فتوحات الإمام على أن القضاء على المسلمين في الحبشة وإقامة دولة مسيحية بحتة صار مستحيلاً.

- تغيّر مجرى التاريخ بهذا الفتح سياسياً بسبب الفجوة التي حصلت بين الملوك والكنيسة الأرثوذكسية؛ حيث رأى الملوك ضرورة اعتمادهم على بعض الدول الأوروبية، بينما رأت الكنيسة أن هذا الاتجاه خطر عليها، ولهذا الخلاف بين الموقفين أثره الكبير في الأوضاع التي تلت عهد الفتح أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر بأكمله، وهو التحوّل إلى التنافس بين المذهبين الكاثوليكي والأرثوذكسي، وبخاصة في عهدي سوسينوس (١٥٩٧م - ١٦٢٣م)، وابنه فاسيلداس (١٦٢٣م - ١٦٤٥م).

وصف الإمارات الإسلامية بالحبشة وذكر بعض ملامحها:

ذكر الشهاب المقريزي أن تسمية «بلاد الزيلع» يشمل هذه الإمارات، ويُسمّى هذا الجزء من الحبشة أيضاً، وهو ما تحت المسلمين، «بر سعد الدين»؛ لذا قسّم القلقشندي أقاليم الحبشة كلّها قسمين: القسم الأول ما بيد النصارى من بلاد الحبشة، والقسم الثاني ما بيد المسلمين من بلاد الحبشة.

نظام الحكم:

أما نظم الحكم في هذه الممالك فهي متشابهة، حيث إن الملوك يتصدون للحكم بأنفسهم ومعهم القضاة والعلماء، يقول القلقشندي في وصف حال الملك: «إن الملك يجلس على كرسي من حديد مطعّم بالذهب، وحوله أكابر العلماء جلوس فوق مقاعد أقلّ ارتفاعاً من مقعد الملك، أما زيّ الملوك فقد جرت العادة أن يعصب الملك رأسه بعصائب من حرير تدور برأسه مع بقاء وسط رأسه مكشوفاً، أما الجنود فيتعصبون بعصائب قطنية، ويلبس الفقهاء العمائم، ويلبس العوام الكوافي البيضاء»، ويذكر المقريزي

النواحي الدينيـــة فيقول: «إن أهلهـــا محافظون على دينهم وعندهم المساجد والجوامع»، ومع وجود العلماء والفقهاء والزهاد فليس لهم مدارس أو خانقاه أو ربط أو الزويا المعروفة في مصر المعاصرة.

وقـــد ذكـــر العمـــري والمقريزي بعـــده تفاصيل الأوضاع الاقتصادية لهـــذه المماليك، وكلّها تدل على أن أساســـها الزراعة بنوعيها تربية المواشي وفلاحة الأرض، فمن المواشـــي ذكروا تربيـــة الأغنام والبقر والدواجن والحمير والبغـــال والخيول، بالإضافة إلى الثروة الصيدية من بقر الوحش والغزلان والمها والأيل والكركدن والأســـد والضبع العرجاء وتُســـمّى عندهم «مرعفيف»، ومن الحبوب الحنطة والشـــعير والذرة و «الطافـــي» - حب مثل الخردل - مشـــهور في إثيوبيا فقـــط إلى الآن، وأما الفواكـــه؛ فعندهم العنب والموز والرمان والتوت والجميز والأترج والليمون والتين البري والخـــوخ، وذكر العمري فواكه أخـــرى لا تُعرف بمصر ولا الشـــام ولا العراق، مثل الشجر المسمّى «كشباد»، ثمره حلو ماوي أحمر، وشـــجر يُســـمّى «كوشي»، ومن الخضراوات الكرنب والباذنجان والملوخيا.

ويصف ابن فضل الله العمـــري الأحوال التجارية بدقة ويقول: «إنهم يتعاملون بالمقايضة للبيع والشـــراء ســـوى إيفات وداور، حيث تجري العملة المصرية في إيفات، وعملة حنكة في دواروا من القطعة المعدنية»[1].

إمارة هرر بعد الإمام أحمد:

تمكّن الأمير نور بـــن مجاهد بعد عودته إلى هرر من إعادة قوة الجيش، واشتبك مع قوات جلاوديوس بن لبنادنجل الذي استأنف ملك أبيه بمعاونة البرتغال في نواحي هواش عام ١٥٥٩م، انتصر فيها الأمير نور على جلاوديوس وقتله وعلق رأسه في هرر.

ومن أهم الأعمال التي قام بها الأمير نور بناء سور هرر لحفظها من الأعـــداء، وعمل لها ٥ مداخل، هي: باب النصر، باب الحاكم، باب الفتح، باب الرحمة، باب السلام، ولا يزال الســـور التاريخي أثراً حضارياً قائماً إلى يومنـــا هذا، ومنذ ذلك التاريـــخ أصبحت المدينة حاضرة المســـلمين في الحبشـــة ومنطلق الإســـلام وثقافته[2].

وفي أواســـط القرن العاشـــر الهجري / السابع عشر الميلادي أجرى الأمير نور نوعاً من المفاوضات السياسية مع زعماء أورمو، الذين ظهروا بصفتهم قوة سياســـية وحربية في معظم أنحاء الحبشـــة، بوصفها خطة لتأسيس إمارته داخل مدينة هرر المسوّرة[3].

توفي الأميـــر نور عـــام ١٥٦٧م، ودفن في هرر، وقبره معروف.

بقيت هـــرر محفوظـــة بأمرائها الذيـــن انحصر نفوذهم الحقيقي داخل السور، فبعد وفاة الأمير نور بن مجاهد عام ١٥٦٧م تولّى الأمير عثمان ما بين ١٥٦٧م - ١٥٦٩م، وكان الوضع السياسي غير مستقر؛ إذ نجد تقلبات سريعة في انتقال الحكم، فبالنظر إلى السنوات الثمانـــي التي تلت فترة الأمير عثمـــان نجد أنه تبادل الحكم فيها أربعة أمراء، على التوالي، وهم:

١ - طلحة بن الوزير عباس العدلي: اســـتولى على الحكم في ١٥٦٩م.

٢ - ناصر بن عثمان: تنازل طلحة له في ١٥٧١م.

٣ - محمد الرابع بن الســـلطان ناصر: حكم هرر في ١٥٧٢م - ١٥٧٧م، وقُتل في آخر معركة مع أطي.

٤ - الإمـــام أحمد (محمد جاســـا): اختير لإمارة هرر، وفي ١٥٧٧م ترك هرر ووضع عليها أخاه، وانتقل إلى عدل ليعيد إمارتها في أوسا على نهر أواش، وبقيت هـــرر تابعة لعدل فترة من الزمن، ثم اســـتقلت بحكم ذاتـــي وخصوصاً بعد الأمير على بـــن داود ابتداءً من عـــام ١٦٤٨م[4]، وبعد عـــام ١٦٧٢م اختفت إمارة عدل

(١) مسالك الأبصار، للعمري، ق ٢٥.

(٢) دراسات في المنطقة الهررية، للشيخ أبي بكر سبلو، ص ١٢.

(٣) انظر: ترمنجهام: الإسلام في إثيوبيا، ص ٩٦.

(٤) انظر: ترمنجهام: الإسلام في إثيوبيا، ص ٩٦ - ٩٧.

لتنهي تاريخ أقوى الممالك الإسلامية في شمال شرق إفريقيا.

هرر والدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية تعتبر البحر الأحمر أهم المنافذ إلى القارات بعد البحر الأبيض المتوسط، وبما أن نفوذها في البحر الأحمر يمكّن أسطولها من الوصول شرقاً إلى المحيط الهندي الذي يطلّ على كثير من الدويلات والإمارات التابعة لها؛ كانت مشغولة بالسيطرة على منافذ البحر الأحمر، والمنافسة بينها وبين البرتغال على هذا النفوذ كانت شديدة، وكانت تؤدي كثيراً إلى المواجهات العسكرية بين أساطيلهما، لذا فقد حلّت محلّ دولة المماليك التي دُمّر أسطولها بأسطول البرتغاليين في معركة «ديو» عام ٩١٥هـ على مقربة من زيلع، وأحرق البرتغاليون ميناء زيلع، مما جعل العثمانيين يجردون حملة على مدينة زيلع ويستولون عليها.

وعلاقة العثمانيين بالإمارات الإسلامية في الحبشة تطول إلى ما قبل مركزية هرر، حيث نجد الأتراك من ضمن جيش الإمام أحمد في فتوحاته في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وهناك الآثار التاريخية الكثيرة في مدينة هرر التي تؤكد الوجود التركي منذ عصور طويلة في هرر[1].

وقد أثر هذا في التكوين العرقي والثقافي لسكان هرر، ومن المقولات الشائعة أن سكان هرر هم خليط من العناصر المختلفة من الترك والعرب والهند والصومال وأورومو وعفر، وكان آخر محاولات للسيطرة على هرر وضمّها إلى العالم الإسلامي هو الانتداب المصري الذي استمر من ٨٥م - ٨٥م، حيث استولى رؤوف باشا على هرر بأمر الخديوي إسماعيل بجيشه عام ٨٥م - كما سيأتي -.

(١) صراع البرتغاليين مع العثمانيين في البحر الأحمر، غسان علي الرمال، ١٤٠٦ه.

هرر واليمن:

اليمن هي أقرب الديار العربية إلى الحبشة، ومضيق باب المندب المقابل لبرّ اليمن قد ساعد على التواصل الدائم بين سكان الجزيرة والحبشة، وبخاصة إقليم هرر.

وكانت وفود العلماء والفقهاء تتواصل على المنطقة وتنشر الإسلام وثقافته من خلال هذا المعبر، وقد ذكر توماس أرنولد أن أربعة وأربعين داعية من حضرموت وفدوا على الحبشة في القرن الخامس عشر الميلادي، وقد شق أحدهم وهو الشيخ إبراهيم زرباي طريقه إلى مدينة هرر سنة ١٤٢٠م، واكتسب كثيرين من الذين تحوّلوا إلى الإسلام وتفقّهوا فيه.

والآثار الثقافية والتاريخية التي تشهد على قوة العلاقة بين القطرين كثيرة، فهناك علماء عاشوا وماتوا هناك، وبقيت أسماؤهم وأضرحتهم إلى اليوم، وتجار اليمن في الحبشة وفي إفريقيا الشرقية عامة هم المصدر لانتشار المدارس الإسلامية والمساجد، وقد استمر هذا الأثر إلى آخر العهد الملكي في إثيوبيا، ولم يقتصر هذا الأثر على الجانب الثقافي والتعليمي، بل شمل التكوين الاجتماعي عن طريق التزاوج والمصاهرة.

وقبل أن ينزح اليمنيون إلى بلادهم في بداية العهد الشيوعي ١٩٧٥م كان أبناء اليمن المولدون من أمهات حبشيات يعدون بالمئات، وبقي الكثير من هؤلاء بعد رجوع أصولهم إلى اليمن، فنجد اليوم في مدينة هرر ودريدوه الموطن الأصلي لليمنيين في الحبشة أثراً بارزاً في اللهجات اليمنية التي ينطقها المتحدثون بالعربية من مختلف أصناف السكان لهاتين المدينتين.

والحركة التجارية التي اشتهرت في هاتين المدينتين اليوم امتداد لما كان عليه اليمنيون والحضارمة منذ قرون من الزمن.

هرر ومصر:

لم يكن لمصر في العصور المتقدمة تأثير ثقافي يُذكر بالنسبة إلى الإسلام في الحبشة بقدر ما كان

لها زعامة الديانة المسيحية الأرثوذكسية في إثيوبيا، فحينما نرى كنيسة الإسكندرية مرجعاً رسمياً للكنيسة الحبشية على مر العصور إلى عهد الملك هيلاسلاسي (١٩٣٠م – ١٩٧٤م)؛ لا نجد للأزهر الشريف ذلك الدور الريادي في العالم الإسلامي على مرّ العصور بالنسبة إلى الحبشة، سوى ما كان من طلبة العلم الذين رحلوا إلى مصر، ونالوا من علمها، وهم أفراد قليلون لم يصل أثرهم إلى نقل الثقافة المصرية.

ومن أمثلة العلاقة التاريخية الجيدة بين مصر والحبشة بعض العلماء الذين كان لهم الأثر العلمي البارز، ليس على مستوى الحبشة فحسب، بل العالم الإسلامي الذي عرف مسلمي الحبشة وأحوالهم عن طريقهم، مثل:

– الشيخ عبدالله الزيلعي: الموفد من أمير المسلمين في مملكة إيفات إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون ما بين ١٣٣٢م – ١٣٣٨م، ويُنسب إليه الكثير مما كتب عن تاريخ الحبشة في القرون الوسطى[1].

– والشيخ عبدالرحمن الجبرتي: الذي كانت له مكانة عظيمة في الأزهر الشريف، ويُنسب إليه رواق الجبرتي الموجود في رحاب الأزهر إلى يومنا هذا.

وأما الاتصال السياسي المصري لهرر في عهد الدولة العثمانية؛ فقد جاء في القرن الرابع عشر الهجري، حيث كانت زيلع وبربرة من أملاك تركيا، وكانتا تابعتين للواء الحديدة في اليمن، وذلك من خلال النفوذ العثماني في البحر الأحمر لصدّ الأطماع البرتغالية بالمنطقة – كما أسلفت –، وبما أن ميناء زيلع هو ميناء هرر الطبيعي، فقد عزم الخديوي إسماعيل على ضم زيلع وبربرة إلى أملاك مصر، وسعى إلى ذلك لدى الحكومة العثمانية حتى صدر له مرسوم في يوليو ١٨٧٥م بالتنازل له عن زيلع وملحقاتها مقابل جزية، ثم جرّد جيشاً بقيادة رؤوف باشا إلى هرر، واستولى عليها وفتحها عنوة في أكتوبر ١٨٧٥م، وبقي المصريون في هرر إلى عام ١٨٨٥م، وأحدثوا تغييرات سياسية وثقافية، حيث أصبحت هرر جزءاً من العالم الإسلامي تُحكم وفق النظام المصري العسكري، وحاول المصريون إدخال أساليب حضارية لحياة المجتمع المسلم في هرر، من تطوير التجارة والزراعة والصناعة البسيطة، كما كانت هرر مركز البعث للدعوة الإسلامية، وانطلقت منها مجموعة من الفقهاء لإرشاد الناس إلى التعاليم الإسلامية، مما أدخل الكثير من شعب أورومو المحيطين بهرر إلى الإسلام، وصاروا سنداً قوياً لانتشار الإسلام وحاملي راية ثقافته.

هرر مصدر للثقافة الإسلامية:

بقيت هذه المدينة رمزاً للحضارة الإسلامية في شرق إفريقيا، ومصدراً مهمّاً للثقافة الإسلامية وانتشارها الواسع إلى سائر أنحاء الحبشة في القرون التي تلت توقف الحروب بين النصارى والمسلمين، واتصفت بالهدوء، وفتحت للإسلام آفاقاً جديدة، تمثّلت في حركة التعليم المتسلسلة، وظهر فيها رموز من مشايخ الصوفية، إضافة إلى علماء وفقهاء تولّوا نشر العلم عبر مراكز وحلقات انتشرت في كلّ مقاطعات الحبشة.

ثم رحل بعض طلبة العلم من الشمال وسائر أنحاء الحبشة، مثل وللو وجما وبالي، إلى الخارج، وخصوصاً إلى زبيد والحرمين ومصر، وعادوا علماء، ومن طلائعهم مفتي داوود (١٧٣٤م – ١٨١٩م) الذي رحل إلى اليمن والحجاز، وجلس في بيت الزبيد خمسة عشر عاماً، ثم رجع إلى البلاد ومعه سبعة جمال من الكتب، واستقر في بلاده داوي، وبالتحديد في جدو، لتعليم علوم الشريعة واللغة العربية، ونُقلت هذه العلوم عبر طلابه إلى آفاق الحبشة، فصارت داوي بلاد العلماء والحفّاظ والصلحاء، واشتهرت بكونها منبعاً للعلم يقصدها طلاب العلم من سائر أقاليم الحبشة إلى آخر عهد هيلاسلاسي، حيث ضعفت بعد ظهور مراكز العلم الحالية في كلٍّ من هرر وبالي وجما وعرسي.

(١) فتحي غيث: الإسلام والحبشة عبر التاريخ، ص ١٢٨، القلقشندي: صبح الأعشى، (٥ / ٣١١).
يوسف أحمد: الإسلام في الحبشة.
فتحي غيث، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

احتراب داخلي أم انقلاب فرنسي.. في إفريقيا الوسطى!

أ. محمد البشير أحمد موسى *

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية تقريراً عن الحالة التي تمر بها دولة إفريقيا الوسطى[1]، طارحاً بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة المستمرة منذ عام تقريباً، ملقياً باللائمة على مجموعة (السيليكا)[2] الحاكمة، باعتبارها السبب الأساسي في الأزمة الحالية.

إلا أنّ الذي نسيته أو تناسته هذه المجموعة في تشخيصها للإشكاليات التي تمرّ بها دولة إفريقيا الوسطى، أنه لكي يتم الخروج الآمن من هذه الوضعية لا بد من حلحلة بعض المشكلات التاريخية المتراكمة، بالإضافة إلى العامل الخارجي، وإذا استمرت هذه الإشكاليات فإنّ الأزمة الأفروسطية ستظهر بين الفينة والأخرى.

تعود الأزمات المتلاحقة في دولة إفريقيا الوسطى إلى النشأة الأولى للدولة الحديثة، فقد أُنشئت هذه الدولة بعد فك الارتباط بينها وبين بعض دول الجوار، وبخاصة تشاد، والكونغو الديمقراطية (زائير)، فقد عُرفت هذه الدولة تاريخياً باسم: (أوبانغي - شاري) فجمعت بين أجزائها (الجزء الجنوبي من تشاد، والجزء الشمالي من دولة زائير) وبعد الاتفاقية التي تمّت بين بلجيكا وفرنسا، إبّان انعقاد مؤتمر برلين لتقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا (١٨٨٤م)، تمّ الاتفاق بين الدولتين على الحدود الحالية لدولة إفريقيا الوسطى، والتي تحدها من الشمال منطقة (زنقو)، ومن الجنوب بالنسبة لإفريقيا الوسطى منطقة (بانغي)، ولتقوم هذه الدولة الناشئة فقد ضمت إليها فرنسا أجزاء من مملكتي باقرمي في الشمال الغربي من إفريقيا الوسطى، ووداي في الجزء الشمالي الشرقي، كما تمَّ تحديد حدودها مع الكاميرون بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وهيمنة كلٍّ من فرنسا وبريطانيا على ما يُعرف اليوم بدولة الكاميرون.

عُرِفت إفريقيا الوسطى تاريخياً ضمن مجموعة إفريقيا الاستوائية التي تتكون من (الكاميرون والجابون والكونغو برازافيل وتشاد)، قبل أن تتكون الدولة الحديثة فيها عام ١٩٣٨م، وتشكل مستعمرة (أوبانغي).

(*) باحث في الدراسات القانونية والإفريقية - تشاد.

(١) تقرير رقم (٩٦) الصادر في ٢ ديسمبر ٢٠١٣م، بعنوان: (إفريقيا الوسطى: متأخر أفضل من ألا تأتي).

(٢) (سيليكا) تعني بلغة سانغو المحلية: (التحالف). والتحالف يتكون من ثلاث مجموعات رئيسة: الأولى: اتحاد القوات الديمقراطية من أجل الوحدة (UFDR) برئاسة الرئيس ميشيل، والثانية: اتحاد القوات الجمهورية (UFR) برئاسة إيريك نيرس ماسي، ابن الوزير كالوس ماسي الوزير السابق في حكومة بوزيزيه، إلا أنه اختفى في أثناء التحرك نحو بانغي ولم يُعرف مصيره، والثالثة: مؤتمر الوطنيين للعدالة والسلام (CPJP)، فتحالفت معاً للانقضاض على سلطة بوزيزيه، كما أنّ هناك مجموعتين خارجتين عن التحالف، إلا أنهما شاركتا في الهجوم على العاصمة والمشاركة في السلطة، وهما: مجموعة الوزير نور الدين آدم، والوزير محمد موسى دفان، حيث دخلا المفاوضات في (برازافيل) مستقلَّين وحضرا ضمن أطياف المعارضة العسكرية والمدنية.

ومنذ نيل استقلالها ضمن المجموعة الفرنسية في (١٣/٨/١٩٦٠م)، وتغيير اسمها إلى (جمهورية إفريقيا الوسطى)، بدأت تشهد أزمات طفيفة بين نخبها السياسية، نظراً إلى وضع فرنسا لها تحت سيطرتها الكاملة باعتبارها مخزوناً استراتيجياً لها؛ لما تتمتع به من خيرات تحت الأرض وفوقها.

وبناءً على الحدود التي نالت بها الاستقلال؛ فقد جمعت إفريقيا الوسطى التي لا تتجاوز مساحتها (٦٢٢,٩٨٤) عدداً من القبائل والإثنيات المختلفة، بالإضافة إلى التعدد في الديانات والمعتقدات، ومن أهمها الإسلام في شمال البلاد، حيث كانت الممالك الإسلامية، وهناك الوثنية في الجنوب، ولم تنتشر النصرانية في إفريقيا الوسطى حتى عام ١٨٤٦م؛ حين أنشأ (جريجوري) السادس عشر (دائرة إفريقيا الوسطى) في الفاتيكان، في إطار التسابق المحموم بين المجموعات التنصيرية، الكاثوليكية والبروتستانتية، وتعززت أنشطة هذه الدائرة بجهود هذه المجموعة بإنشاء المنصّر (دانيال كمبوني) المعهد العالي للتدريب في مدينة (فيرونا) الإيطالية، وهو معهد متخصص في إعداد القساوسة والمنصّرين في عدد من الدول الإفريقية، ومن بينها دولة إفريقيا الوسطى، وذلك في عام (١٨٦٧م)[1]، فانتشرت أول مجموعة تنصيرية في المنطقة المعروفة اليوم باسم (بانغي)، وهي العاصمة، فقد كانت نقطة انطلاق البعثات التنصيرية في أرجاء إفريقيا الوسطى، وبخاصة الأجزاء الوسطى من البلاد.

بدأت النصرانية بعد ذلك بدعم من القوات الفرنسية في إنشاء مؤسساتها الدينية والتعليمية، وهيمنت بشكل كامل على التعليم، فتحوّلت هذه الديانة الجديدة من ديانة أقلية إلى ديانة الأغلبية في البلاد مع نيل الدولة استقلالها عام ١٩٦٠م، ففي عام ١٩٥٨م كانت الهيمنة لمجموعة من خريجي المدارس الكاثوليكية على الحياة العامّة، ونشر ما يُعرف بالثقافة والقيم المسيحية على جميع سكان البلاد، وقد تعززت جهود الكنائس المحلية مع الجهود التي يقوم بها المنصِّرون الغربيون، وعلى رأسهم ما يُعرف بحملة (لفنستون وستانلي) عام ١٩٧٨م، حين تقاسمت البعثات الألمانية والأسكتلندية والإنجليزية المنطقة المجاورة لإفريقيا الوسطى على الحدود السودانية، وبدأت الحركات التنصيرية تحاصر إفريقيا الوسطى من الجنوب من الكونغو، حيث توجد البعثات التنصيرية البلجيكية، ومن الشرق مع السودان البعثات الإنجليزية، ومن الغرب البعثات التنصيرية الألمانية، وبخاصة البروتستانت، ومن شمال البلاد البعثات الكاثوليكية الفرنسية التي تتخذ من مدينة (سار) التشادية مقراً لها للانطلاق نحو شمال إفريقيا الوسطى.

وقد ترأس الدولةَ بعد الاستقلال الرئيس (ديفيد داكو)، تولى السلطة في الفترة (١٩٥٩م – ١٩٦٦م)، ويُعد من ثمار المدارس الكنسية، ومن ثمَّ أصبح عُرفاً متبعاً أن كلَّ مَن يتولى أمر رئاسة إفريقيا الوسطى يجب أن يكون نصرانياً كاثوليكياً، وهو ما كان من حال كلٍّ من الإمبراطور (جان بيدل بوكاسا) الذي حكم في الفترة (١٩٦٦م – ١٩٧٩م)، ثمَّ (ديفيد داكو) مرة أخرى، فقد أعيد بانقلاب فرنسي على الإمبراطور (بوكاسا)، فحكم في الفترة (١٩٧٩م – ١٩٨١م)،

(١) ألفريد لوشاتليه: الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، ط ٢، جدة / المملكة العربية السعودية، ١٩٤٩م، ص ٣٥.

ومن بعـــده كان الرئيس (أندريه كولينجبا) الذي حكم في الفترة (١٩٨١م – ١٩٩٣م)، وجاء بعده الرئيـــس (أنجي فيليكس باتاســـيه) (١٩٩٣م – ٢٠٠٣م)، ثـــم كان الرئيس (فرانســـوا بوزيزيه) الذي حكم في (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م).

ومعظم هؤلاء الرؤســـاء إمّا قساوسة وإمّا مرتبطون بالكنيسة الكاثوليكية، وهو الأمر الذي تمّ كســـره مع وصول الرئيس الحالي (ميشيل جوتوديا)، فهو أول رئيس مســـلم يتولى السلطة في دولة لم يرأســـها من قبل إلا قسّ كاثوليكي، وليس هذا الرئيس شخصاً وافداً أو مهتدياً إلى الإسلام، بل هو من القبائل الأساسية المسلمة في البلاد، وهـــو الأمر الذي أقـــضّ مضاجع الدوائر الكنسية والغربية معاً.

وكلّ الرؤساء الذين تولوا السلطة بعد (ديفيد داكو) جاؤوا بانقلابات أو ثورات عسكرية، وهذا ما كان من أمر (ميشيل).

ومن الملاحظات المهمة والأســـباب التي تحول دون اعتراف فرنســـا به أنه الوحيد من بين كلّ هؤلاء الرؤســـاء الذي لـــم يكن صنيعة فرنسية بامتياز، فقد كانت دراسته في روسيا، وتخرج في كلية الاقتصاد هناك، ولم يتخرج في المؤسسات الكنسية في الداخل كما كان الحال مع زملائه من الرؤساء السابقين.

الأحداث الأخيرة.. احتراب داخلي أم محاولة انقلابية:

لفرنسا ســـوابق في الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ومســـاندة الأنظمـــة الديكتاتورية ضد التوجهات المعادية لسياســـاتها التي تنصّ بنودها الأولى على أنّ الاقتصاد أساس السياسة الفرنسية مع مستعمراتها، فلذا لم تكن إفريقيا الوســـطى بدعاً مـــن تلك الـــدول التي نفذت فيها فرنســـا مباشرة أو عبر مرتزقتها عمليات انقلابية، فقد كانت كلّ العمليات الانقلابية في دولة (جزر القمر) منذ استقلالها تديرها فرنسا وشـــركاتُها الاســـتثمارية عبـــر المرتزق (بوب دينار)، وكذا الحال في المســـتعمرة البلجيكية (كونغو الديمقراطية) أو (زائير).

وفي إفريقيا الوسطى؛ وقعت أولى العمليات الانقلابية على الرئيس (بوكاسا) حين كان في زيارة لليبيا، ولم يكن (بوكاســـا) على توافق في ســـنواته الأخيرة مع فرنســـا والغرب عموماً، وهو ما جعل الغـــرب يصوّره وكأنه (آكل للحوم البشر)، وشاركت فرنسا بدعم غير مباشر في العمليات الأخرى، لأنّ الاســـتقرار يعني اعتماد إفريقيا الوسطى على مصادرها الداخلية، وهو أمر لا تحبذه الشركات الفرنسية.

عملية فجر الخميس الدامي:

تُعـــد عملية فجر الخميـــس (الخامس من ديسمبر ٢٠١٣م) عملية انقلابية بامتياز، قادها زمرة من المرتزقة بدعم (فرنســـي، كاميروني، جنوب سوداني)، وبمباركة رجال الكنيسة، فقد كانت عملية قتل المســـلمين فـــي حي (بوينغ) تضليلاً للجيش الوطني للتحرك بعيداً عن مقاره حول القصر، وهو ما يفســـح المجال أمام هذه الميليشيات والمرتزقة لاقتحام القصر والإذاعة والتلفزيون، وإعلان الانقلاب مباشـــرة بتغيير الحكومة، لتأتي القوات الفرنســـية لاستكمال اللازم وفرض الأمر الواقع، لذا جرت التمثيلية الأخرى، وهي استصدار قرار من الأمم المتحدة صبيحة المجزرة لتثبيت الحكومة الجديدة، مع أنّ القوات الفرنســـية قد وصلـــت إلى إفريقيا الوســـطى قبل الموافقة، ودخلت مدينتي (بوار، وبربرتي) الغنيتَيْن بالألمـــاس والذهب، وحين أدركت باريس فشـــل محاولتها الانقلابية بدأت تعلن أنّ هناك حرباً أهلية تجري بين المسلمين والمســـيحيين، وأنها ما جـــاءت إلا لوقف هذا

الاحتراب، وأنّ على المجتمع الدولي دعمها في هذه الجهود.

حاول الرئيس الفرنسي (هولاند) من وراء هذه العملية إعادة رفع أسهمه التي وصلت إلى أدنى مستوى لرئيس جمهورية فرنسي، والتصالح مع الشركات الفرنسية، وكسب ودّ الفاتيكان، ولكن بعض أهدافه تلك باءت بالإخفاق، وخصوصاً أنّ الحقائق بدأت تتكشف، ويتبين أنَّ العملية كانت كبيرة جداً، فلم تكن مجرد اجتهادات من هذه الميليشيات النصرانية، ولم تكن دفاعاً عن النفس، بقدر ما كانت محاولة فرض أمر واقع جديد، وتنصيب حكومة موالية لباريس في (بانغي) ولكن قدَّر الله شيئاً آخر.

وترجع أحداث الخميس الدامي في (بانغي)، في بعض جوانبها، إلى عدد من العوامل التي نوجزها في الآتي:

العامل الأول: مصالح فرنسا والغرب الاقتصادية:

وهو أهم عامل، فالخلافات التي ظهرت أثارتها مجموعة (أريفا) الاستثمارية التي تعمل في منطقة (باكوما) في جنوب البلاد، فقد توقفت أنشطة الشركة منذ وصول الثوار إلى سدّة الحكم، ولم تصل المفاوضات بين الطرفين إلى حلول فورية، فالحكومة كانت تسعى لتحديد النّسب الخاصة بالدولة بصورة واضحة.

كما تمّ تأجير جزيرة سياحية لتجار قطريين، مما أثار حفيظة عدد من الشركات الفرنسية والغربية، لعدم رغبتهم في دخول العنصر العربي في الاستثمار، مع أنّ هناك اتفاقيات اقتصادية بين إفريقيا الوسطى وقطر في أثناء حكم (بوزيزيه)، ولم تكن مرتبطة بوصول ثوار (سيليكا) إلى الحكم.

العامل الثاني: الهيمنة والنفوذ الفرنسي على السيادة الأفروسطية:

وهو عامل مهمٌّ أيضاً، لأنّ فرنسا بدأت تشعر بفقدان إفريقيا الوسطى، وأن هيمنتها السابقة بدأت تتلاشى، فلا بد من الفوضى الخلاقة، أو إخضاع هؤلاء الحكام لسياساتها، وبعد زيارة وزير الخارجية (فابيوس) إلى (بانغي) في أكتوبر الماضي ٢٠١٣م، وإرساله لرسائل قوية بشأن الحفاظ على مصالح فرنسا والكنيسة، ردت الحكومة بأنّ هذه حكومة انتقالية، وفي خلال الفترة الانتقالية سيتم الحفاظ على كلّ العلاقات الخارجية، وبالمقابل على فرنسا وقف الحملة الفرنسية ضد بلادهم، ومع ذلك فالمتضررون في الأحداث التي صاحبت العملية الانتقالية في البلاد هم كلّ مواطني إفريقيا الوسطى، ولم يسلم منها المسلم وغيره، ومع أنّ وزير الخارجية ادّعى تفهّمه لهذه المواقف، كما نقلت وسائل الإعلام المحلية، وإدراكَه التام أنّ المسلمين عانوا الأمرّين في أثناء حكم (بوزيزيه)، فقد ظلت فرنسا منذ وصول الثوار من مجموعة (سيليكا) إلى سدّة الحكم في مارس عام ٢٠١٣م تعلن صراحة أنها لن تعترف بهذه الحكومة، بل إنَّ وزير الخارجية أعلن غير مرة دعوة صريحة إلى تدخّل دولي بقيادة فرنسا في الأزمة الحالية، مع أنه لا توجد أزمة في الميدان على النحو الذي تكرره فرنسا.

والحقيقة هي أنّ وصول الرئيس (ميشيل) لم يكن مرحّباً به من قِبل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في فرنسا، كما أنّ الاشتراكيين لم ينسّقوا مع الثوار إلا في اللحظات الأخيرة بعد تحقّقهم من وصولهم إلى سدّة الحكم، عندها بدأت الهواجس تكثر لدى حكام (الإليزيه)، وهو ما اتضح جلياً في دعوة (فابيوس) العلانية إلى

زيادة القوات الفرنسية في إفريقيا الوسطى قبل نهاية العام ٢٠١٣م، قبل زيارته الأخيرة إلى إفريقيا الوسطى، وقبل الأحداث الأخيرة وما صاحبها من استصدار قرار من الأمم المتحد في ٥ ديسمبر ٢٠١٣م بتفويض فرنسا بالتدخّل عسكرياً في إفريقيا الوسطى، مما يدلّ على أنّ الأمر كان مبيّتاً من قبل، وتعززت هذه الخطوات بدعوة الرئيس (هولاند) العلنية إلى أنه على الرئيس (ميشيل) الاستقالة لإجراء انتخابات مبكرة[1]، وهو أمر يخالف ما اتفق عليه فرقاء الأزمة في إفريقيا الوسطى في مدينة (برازافيل)، والذي انتُخب على ضوئه الرئيس الحالي (ميشيل) رئيساً للبلاد من قِبل المجلس الانتقالي الذي يقوم بأعمال البرلمان، في يوم السبت (١٣ أبريل ٢٠١٣م)، كما أنّ هذه الحكومة انتقالية لمدة عام ونصف العام، بعدها سيتمّ إجراء انتخابات عامّة، ومن ضمن الشروط ألا يترشح الرئيس الحالي لمنصب الرئاسة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وقد تمّ توقيع هذه الاتفاقية بمباركة الدول الغربية؛ بالإضافة إلى دول مجموعة (السيماك) الراعية لهذه المفاوضات.

العامل الثالث: مصالح الكنيسة الكاثوليكية:

الناظر إلى التهييج الإعلامي على الحكومة الحالية قبل الانقلاب بأسبوعين في الوسائل الإعلامية الفرنسية المختلفة، ومحاولة إثبات أنّ هناك تطهيراً عرقياً يجري ضد النصارى في إفريقيا الوسطى، يتأكد أنه جاء في إطار ما يُسمّى (مصالح الكنيسة في إفريقيا الوسطى في خطر)، فالكنيسة التي كانت تهيمن على كلّ مفاصل الدولة، بدأت تفقد تلك القوة التي عرفت عنها، حتى إنه لأول مرة في تاريخ إفريقيا الوسطى تُقام الصلوات في القصر الجمهوري، ويحضر الرئيس لأول مرة في تاريخ هذه الدولة احتفالات عيدي الفطر والأضحى، وخصوصاً أنّ عيد الأضحى السابق (١٤٣٤هـ) كان يوماً مشهوداً في تاريخ إفريقيا الوسطى، حيث حضر الرئيس وعدد من وزرائه لصلاة العيد في الجامع المركزي في قلب العاصمة، وهو أمر كان مستغرباً من كلّ الدوائر الكنسية في إفريقيا الوسطى ودول الجوار.

وقد صرّح راعي الكنيسة الكاثوليكية (ديودونيه نزابالاينغا) منذ وصول ثوار (سيليكا) إلى الحكم بأنّ (الخطر الإسلامي قادم)، وبصلاة رئيس الجمهورية في الجامع المركزي أصبح الخطر محققاً، وهو ما عبّر عنه بقوله: «إننا في مواجهة قنبلة، يمكن لأيّ مشعوذ شرير أن يفجر المنزل، لا أريد التقليل من المشكلة»[2]، قاصداً أنّ الوضع خطير، والمشعوذ يعني (المسلم)، وأنه لا بدّ من دعم (المسيحيين) بالسلاح قبل أن يتفاقم الوضع.

كما أنَّ القس (نيكولا غيري كويامي) الذي يترأس تحالف الإنجيليين في إفريقيا الوسطى صرّح في أكثر من وسيلة إعلامية فرنسية أنَّ ثمة ابتزازاً يجب تلافيه ومقاومته مع هذا المسلم الذي يتولى الحكم، والذي يقول: «سنؤسلم البلاد»، مع أنَّ رئيس الجمهورية في أكثر من موقف أكّد أنّ جمهورية إفريقيا الوسطى دولة علمانية، وأنّ المسيحيين والمسلمين يعيشون في دولة علمانية، كما قال: «صحيح أنني مسلم، لكن من واجبي خدمة وطني، وجميع مواطني

(١) في المقابلة التي أجراها رئيس الجمهورية الفرنسي مع قناة (فرانس ٢٤)، فقد شدد على ضرورة إجراء انتخابات قبل نهاية ولاية الرئيس الحالي لجمهورية إفريقيا الوسطى، أي قبل ٢٠١٥م، من ناحية أخرى أكد الرئيس الفرنسي أنّ عدد الجنود الفرنسيين المنتشرين في جمهورية إفريقيا الوسطى لن يتعدى (١٦٠٠) جندي، لمهمّة من الممكن أن تنتهي في ظرف ستة أشهر. السبت (٢٠١٣/١٢/٨م).

(٢) نقلاً عن موقع: think Africa press

إفريقيا الوسطى»، وشدّد في غير مرة على القول: «لم آت من أجل المسلمين، ولم آت فقط من أجل المسيحيين، جئت من أجل الجميع»، لكن لم تشفع له هذه الكلمات، ولم يحصل على اعتراف فرنسا والكنيسة به!

وقد تأكد ضلوع الكنيسة ومشاركتها في العملية الانقلابية الأخيرة، فقد وُجِد في عدد من الكنائس كميات كبيرة من الأسلحة، كما ضُبط عدد من أعضاء الميليشيات وبحوزتهم قوائم لاستهداف القيادات الإسلامية من الجنود وغيرهم، وعند استجوابهم اعترفوا بمشاركة عدد من القساوسة معهم، وبناءً على ذلك فقد اعتُقل عدد منهم.

وكان على رأس العملية الانقلابية وزير الداخلية والأمن العام، وهو قسٌّ سابق، فقد كان على تواصل مع السفير الفرنسي في التمهيد للعملية الانقلابية، وعند مداهمة منزله وجدت كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، ففر إلى السفارة الفرنسية، ونُقل من هناك إلى مقر القيادة العامّة للقوات الإفريقية في العاصمة بانغي، وما زالت القوات الفرنسية تسعى إلى إخراجه من العاصمة، أو إيجاد حلٍّ تفاوضي له مع الحكومة بألا يمسّ أو يعتقل.

كما أنّ من الضالعين في العملية الانقلابية رئيس الوزراء، وهو حالياً في فرنسا، ولم يقم بأي عمل لشجب المجازر التي حصلت للمسلمين في مسجد نور اليقين في حي (بوينغ) بالقرب من المطار غرب العاصمة بانغي، فقد قُتل الإمام (مالوم) - السبعيني - مع ثلّة من إخوانه المصلين من النساء والشيوخ والأطفال وهم يؤدون صلاة الفجر، وكان بإمكان رئيس الوزراء - على الأقلّ - إصدار ما يُعرف ببيانات الشجب والاستنكار، لكنه لم يقم بذلك، بل ألقى باللائمة على المسلمين، مع أنّ كلّ المنظمات الدولية العاملة في الميدان وبعض المراسلين الغربيين قد سجّلوا حوادث القتل الممنهجة ضد المسلمين في العاصمة وخارجها، وعلى رأسها حادثة قتل إمام مدينة (بوسنجوا)، وبقر بطن زوجته الحامل، بالإضافة إلى قتل عدد من المسلمين، منهم عشرة أطفال تمّ ذبحهم بالمناجل أمام أعين أسرهم، وهم من قبيلة (الفلاتا)، وهذا الحَدثُ نقله مراسل غربي كان شاهد عيان على المجزرة[1].

وماذا بعد؟

ها هي ذي فرنسا الآن تنزل إلى أرض الواقع وكلها خيبة جراء الإخفاق في مشروعها الانقلابي، وتسعى الآن إلى فرض قواعد جديدة للعبة، والضغط على الحكومة وفقاً للتفويض الدولي لها، ولكن هل تستطيع الحكومة الفرنسية أن تفرض هيمنتها وقوتها من جديد؟ لعل الأيام القادمة حبلى بالكثير!!

إنَّ خطابات القساوسة يوم الأحد الماضي ٨ ديسمبر في عدد من الكنائس، وبخاصة الكاثوليكية منها، تدعو إلى السِّلم الاجتماعي، بعد أن أدركت إخفاقها وإخفاق راعيتها في قلب الحكومة، وأنّ الشرارة التي بدؤوها قد لا تتوقف عند (بانغي)، فقد تتدخل قبائل من دول الجوار نصرة لإخوانهم، وخصوصاً من تشاد والسودان، وهو ما يخشاه مجلس الكنائس في بانغي وجنوب السودان والكاميرون، فهل هم صادقون في دعوتهم تلك، أو أنها مجرد خدعة!

إنّ كلّ ما جرى فجر الخميس الدامي (الخامس من ديسمبر ٢٠١٣م) عملية انقلابية فرنسية نصرانية، ويبدو أنها لن تتوقف عند هذا الحدّ، فسيمكرون.. ﴿... وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال : ٣٠].

(١) موقع إنترناشونال بيزنس تايمز البريطاني، وموقع جين أفريك، على الإنترنت، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٨م.

الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي..
حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا

أ. فوزية قاسي *

مقدمة:

لم تكن القارة الإفريقية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م محلّ اهتمام واشنطن، ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال تصريحات (بوش الابن) في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠م، والذي أعلن أنّ القارة لا ترد ضمن أولويات سياسته الخارجية، بيد أنّ زيادة أهمية الإمدادات النفطية لمنطقة غرب إفريقيا عامّة، و (خليج غينيا) خاصة، جعل من الساحل الإفريقي أولوية جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والجبهة الجديدة فيما اصُطلح على تسميته من قِبَل إدارة (بوش الابن) بـ (الحرب العالمية على الإرهاب)، وذلك بالنظر إلى مخاوف هذه الإدارة من أن يمتد تهديد (التطرف الإسلامي) – على حدّ تعبيرها – إلى غرب إفريقيا الذي أصبح يشكّل منطقة حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي.

وعلى هذا الأساس؛ فقد تمّت صياغة الإشكالية التي تناولناها من خلال هذا المقال كالآتي:

ما علاقة الاهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي؛ بالإمدادات النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا؟

أولاً: المصالح الاستراتيجية الأمريكية في (خليج غينيا):

تتصدّر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط الخارجي إلى النمو الاقتصادي الأمريكي القوي، وبالرغم من ذلك؛ فإنّ الإدارة الأمريكية غير عازمة على الحدّ من الاستهلاك، بل تسعى في المقابل إلى تنويع مصادر النفط.

ولقد تمّ تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الاستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أُعد بإشراف (ديك تشيني) Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي السابق، والصادر في مايو ٢٠٠١م، ووفقاً لهذا التقرير؛ فإنه في غضون الأعوام العشرين المقبلة سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة ٣٣٪، كما شدّد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج العربي الذي يمثّل ٢٠٪ من الواردات الأمريكية، وبما أنّ عمليات التنقيب في روسيا وآسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات، جيولوجية كانت أو سياسية أو أمنية، فإنّ إفريقيا، وبشكل أكثر تحديداً (خليج غينيا)، أضحى من أولويات واشنطن[1].

والأهمّ من ذلك أنّ احتياطيات (خليج غينيا) وإنتاجه قد زادت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وذلك بفضل تزايد الاكتشافات المهمّة في الحقول البحرية، وبخاصة قبالة ساحل أنغولا، نيجيريا، أو غينيا الاستوائية، فضلاً عن اكتشاف حقول برية جديدة في كلٍّ من: (تشاد، وساحل العاج، وموريتانيا)، حيث لم تباشر تشاد إنتاجها النفطي إلا في سنة ٢٠٠٣م، ليصل إلى سقف إنتاج ٢١٠ مليون برميل سنة ٢٠٠٦م، الأمر الذي جعلها ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد

(١) François Lafargue. "États-Unis. Inde. Chine: Rivalités Pétrolières en Afrique". In. Afrique Contemporaine. Vol.٤. N° 216. (2005). p 44.

(*) كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران.

نيجيريا، ولقد قُدّرت الاحتياطيات المؤكدة لتشاد بـ ٩٠٠ مليون برميل؛ مقابل ١٠٠ مليون برميل لساحل العاج الذي تُعد ثالث أكبر منتج في المنطقة، وتقع الغالبية العظمى من آبارها النفطية – أو ما يعادل ٨٦٪ – في البحر، بمنطقة قليلة العمق، حيث يتركز الإنتاج في حقلي: (الأمل Hope، و باوباب Baobab) اللذين بدأت عمليات استغلالهما في عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٥م[١] – على الترتيب –.

كما تملك أنغولا حالياً أكبر حقل بترولي في العالم (جيروسول Girosol)، وذلك في العمق البحري، والذي يمكن أن يكون في غضون السنوات المقبلة المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وحسب الإحصائيات التي قامت بها شركة (بريتسن بتروليوم British Petroleum) في يونيو ٢٠٠٥م؛ فإنّ أنغولا تحتوي على ثاني أكبر الاحتياطيات المؤكدة في إفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة قدّرت أواخر سنة ٢٠٠٤م بـ ٨،٨ مليارات برميل، وقد تصل إلى غاية ١٢،٥ مليار برميل، ذلك أنه بسبب الحرب بين الحكومة الأنغولية ممثلة بحزبها الحاكم (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) من جهة، وحركة (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا) من جهة أخرى، فإنه لم يتم استكشاف البرّ الأنغولي بالكامل، ومن ثمّ فإنّ ثلثي إنتاج البلاد يأتي من الحقول البحرية في مقاطعة كابيندا Cabinda، ولقد بدأت النشاطات البترولية منذ الستينيات من خلال شركة Cabinda Gulf Company التابعة للشركة الأمريكية (شفرون تكساكو Chevron Texaco) التي كانت تشرف على ما يقارب ٧٥٪ من الإنتاج[٢].

هذا، ولقد انضمت موريتانيا إلى نادي منتجي النفط في شهر فبراير من عام ٢٠٠٦م، وقُدّرت احتياطياتها النفطية المؤكدة بمليار برميل، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الواقعة في غرب إفريقيا، والتي تملك أكبر الاحتياطيات النفطية، بالإضافة إلى غانا التي تُعد من بين أقلّ دول المنطقة إنتاجاً للنفط، غير أنّ العديد من شركات النفط المستقلة أعربت عن رغبتها في الحصول على رخص للتنقيب والإنتاج[٣].

تحوّل (خليج غينيا) إلى مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أدى إلى زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة

ولقد أشار تقرير (سياسة الطاقة الوطنية) لعام ٢٠٠١م إلى أنّ مصادر النفط في غرب إفريقيا ستزداد أهمية في السوق الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بنيجيريا التي صدّرت ٩٠٠,٠٠٠ برميل نفط في اليوم إلى الولايات المتحدة من مجموع إنتاج ٢،١ مليون برميل في اليوم، وذلك سنة ٢٠٠٠م، في حين استوردت الولايات المتحدة ٣٠٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً من أنغولا، وذلك من إجمالي إنتاج ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً في السنة نفسها، لذلك أوصى التقرير بإعادة تنشيط تجارة النفط (الأمريكية – الإفريقية) وتعميقها، بغرض تعزيز التنويع الجغرافي لإمدادات الطاقة، وللوصول إلى هذه الغاية لا بد من أن تعمل الولايات المتحدة على تحسين المناخ الأمني، وتسهيل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة[٤].

(١) Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest. Série économique: "Le Pétrole et Le Gas". CEDEAO-CSAO/ OCDE. (Avril. 2007). pp. 10 ، 11 ، 12.

(٢) Fweley Diangitukwa. Les Grandes Puissances et le Pétrole Africain: États-Unis-Chine: Une Compétition Larvée pour l'Hégémonie Planétaire. (France: l'Harmattan. 2009). p.71.

(٣) Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest. Op.Cit.. p 12.

(٤) Report of the National Energy Policy Development Group. "National Energy Policy: Reliable. Affordable. and Environmentally

وفي هذا السياق؛ أصبحت الشركات الأمريكية – الكبرى منها و المستقلة – أكثر نشاطاً في إفريقيا، فقد تجاوزت صادرات النفط الإفريقية إلى الولايات المتحدة ٨٥ مليار دولار، تخصّ ٨٠٪ منها صادرات النفط والغاز، فعلى سبيل المثال أصبحت شركة (إكسون موبيل) Exxon Mobil ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، ولقد تضاعفت نسبة الاستثمارات الأمريكية في القارة عبر عقد من الزمن، حيث ارتفعت من ٩٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٤م، لتصل إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٨م، ويمثّل النفط الإفريقي حالياً ٢٩٪ من إنتاج شركة (إكسون موبيل)[١].

ولقد ورد في تقرير هذه الأخيرة لعام ٢٠١٣م وفقاً للتقديرات والتوقعات المبنية على بيانات داخلية ومعلومات من مصادر خارجية، بما في ذلك وكالة الطاقة العالمية، أنّ النفط سيظلّ مصدر الطاقة الأول مع آفاق سنة ٢٠٤٠م، وأنه قد تمّ إنتاج أقلّ من نصف النفط الخام في العالم، وحسب التقرير؛ فإنّ الموارد في ازدياد مستمر، وذلك راجع إلى قدرة الشركات الكبرى، مثل (إكسون موبيل)، على تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف حقول جديدة، مثل تقنيات التنقيب في المياه العميقة، خصوصاً في نيجيريا وأنغولا، ما يعطيها دوراً متزايد الأهمية في خريطة الطاقة العالمية[٢].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من الناحية التاريخية والتقليدية تُعد الشركات الأوروبية الأكثر نشاطاً في القارة، وذلك مثل شركة (توتال) Total الفرنسية، التي تُعد أول منتج دولي للنفط في إفريقيا، منافسة بذلك شركة (إكسون موبيل) الأمريكية، من جانب آخر يعرف مشهد النفط الإفريقي دخولاً قوياً لشركات النفط الآسيوية، نذكر منها شركة (بتروناس) Petronas الماليزية، و (بتروتشاينا) Petrochina الصينية، وهو ما يزيد من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، التي تحجّجت بذريعة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل لتسويغ وجودها العسكري وتكثيفه، والذي يهدف إلى – أولاً وقبل كلّ شيء – حماية تدفق النفط الإفريقي.

ثانياً: العلاقة بين إرهاب الساحل وإمدادات غرب إفريقيا:

يُعد (الساحل الإفريقي) مصطلحاً من أصل عربي. ويعني من الناحية االغوية: الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء.

أمّا من الناحية الجغرافية: فإنّ الساحل الإفريقي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وذلك بين خطي عرض ١٢ و ٢٠ درجة شمال خط الاستواء، وهي منطقة شبه قاحلة تفصل بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٤].

وسنعتمد في إطار دراستنا هذه على التعريف الجيوسياسي الذي يتجاوز منطقة الساحل، دون استبعاد الاعتبارات الجغرافية البحتة، حيث يمتد (قوس الأزمات) – كما يُسمّى – بين السودان وموريتانيا، بما في ذلك: نيجيريا – لحسابات جيواقتصادية –، النيجر، مالي، جنوب الجزائر وامتداده المغربي الذي يصل إلى المحيط الأطلسي[٥]، وهو تعريف يتوافق

---

(١) Honoré Le Leuch. "Le Pétrole et Le Gaz Naturel en Afrique: Une Part Croissante Dans l'Approvisionnement Énergétique Mondial". Géostratégiques. N°25. (Octobre: 2009). p 39.

(٢) Report of ExxonMobil. "The Outlook For Energy : A View To 2040". (Texas : ExxonMobil Corporation. 2013). pp 38 ، 39.

(٣) Report of ExxonMobil. Op.Cit., p 39.

(٤) Carlos Buontempo et al. "The Climate of the Sahel". In. OECD. Global Security Risks and West Africa: Development Challenges. OECD Publishing. 2010. p 58.

(٥) Mehdi Taje. "Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain". In. NDC Occasional Paper. Academic Sound Energy for America's Future". (Washington D.C: May. 2001). chapter ٨. p 11.

بشكل أفضل مع أهداف هذه الدراسة، ألا وهو: تعرّف أسباب التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الجماعات المسلحة في الساحل؛ بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها منطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية.

فمنذ بروز نفط (خليج غينيا) كمصلحة حيوية أمريكية؛ أصبح الساحل الإفريقي يمثّل الجبهة الجديدة فيما أسمته إدارة (بوش الابن) (الحرب العالمية على الإرهاب)، وهو ما يشكّل أساس سياسات الولايات المتحدة في غرب إفريقيا، والتي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومات المحلية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية بالتركيز في الإصلاحات القانونية، والضغوط في سبيل تحرير أسواق الطاقة عموماً، وأسواق النفط بشكل رئيس[1].

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ هناك عدة تعريفات لـ (خليج غينيا):

فتاريخياً: هو (ساحل الرقيق) الذي يغطي المناطق الساحلية لما يُعرف اليوم بساحل العاج وغانا وبنين وتوغو وكذلك دلتا النيجر.

أما جغرافياً: فهو ساحل المحيط الأطلسي الذي يمتد من السنغال إلى أنغولا.

وسنعتمد في إطار هذا المقال على التعريف المؤسسي، وهو يشمل الدول الأعضاء في (لجنة خليج غينيا) The Gulf of Guinea Commission التي تم إنشاؤها في ١٩٩٩م، وتضم ٨ دول، هي: نيجيريا، أنغولا، الكاميرون، الكونغو برازافيل، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساوتومي وبرنسيب.

ومن الواضح أنّ أكثرها عبارة عن دول نفطية، خصوصاً فيما يتعلق بنيجيريا التي تشملها منطقة الساحل الإفريقي، والتي تُعد أكبر منتج للبترول في المنطقة، وأول مورِّد للولايات المتحدة الأمريكية.

وبرغم أنّ منطقة غرب إفريقيا لم تشهد ظاهرة العنف بالشدة نفسها التي شهدها شمال القارة وشرقها، غير أنه نظراً لعدم الاستقرار السياسي والفقر والأزمات السوسيواقتصادية والحكومية التي تتعرض لها المنطقة؛ فإنّ هذه الأخيرة أصبحت معنية ومعرضة لتسلل الجماعات المسلحة، وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد المسلح بغرب إفريقيا، الذي يهدد مرافق الطاقة الحيوية، بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٥م بغية حماية احتياطيات النفط الاستراتيجية في المنطقة، بحيث باشرت الإدارة الأمريكية بـ (مبادرة بان – ساحل) Pan Sahel Initiative سنة ٢٠٠٢م، والتي أتبعتها بـ (مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء) Trans-Saharan Counter-terrorism Initiative سنة ٢٠٠٥م.

وهي برامج سعت إلى تدريب قوات الأمن الإفريقية لحماية الحدود، والكشف والقبض على المسلحين، حيث قامت (مبادرة ٢٠٠٢م) بتدريب القوات في: مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، في حين تمّ توسيع (مبادرة ٢٠٠٥م) لتشمل كلاً من: نيجيريا وغانا والسنغال والجزائر وتونس والمغرب، هذا فضلاً عن (مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية) African Crisis Response Initiative (ACRI) التي أصبحت تُعرف باسم (برنامج المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية) The African Contingency Operations Trainning Assistance (ACOTA)، وهي مبادرة صُمِّمت لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام والتكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة، وفضلاً

---

(١) Cédric Jourde. "The Role of the United States in Western Africa: Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources". In. Charles-Phillippe David and David Groudin (Eds). Hegemony or Empire ?: The Redefinition of US Power Under George W. Bush. (English: Ashgate Publishing Limited. 2006). p. 183.

Research Branch. (Rome. December. 2006). p 6.

عن ذلك تدريب هذه القوات الإفريقية على استخدام المعدات العسكرية الأمريكية، ولقد شمل هذا البرنامج دولاً مثل: مالاوي ومالي وغانا وساحل العاج وبنين وكينيا والسنغال وأوغندا[١].

من ثمّ ليس من المستغرب أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية لها في الدول الإفريقية التي تقع ضمن المناطق المهمة المنتجة للنفط، مثل السنغال وساوتومي وبرنسيب، فضلاً عن توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع الغابون وموريتانيا وغينيا، كما توصلت (إدارة بوش الابن) إلى الاتفاق مع كلٍّ من: (السنغال، أوغندا، غانا، الكاميرون، الغابون، غينيا الاستوائية، زامبيا، ناميبيا، نيجيريا، بنين، وساحل العاج)، ما يتيح لها حرية استخدام مطارات هذه الدول.

السيطرة على الموارد الطبيعية عامّة، والنفط خاصّة، هي أحد الأسباب الرئيسة وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم

كما أنه، واستناداً إلى منطق مكافحة الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا (أفريكوم)، وذلك توسيعاً لسياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى تأمين صادرات النفط في المناطق التي تصبح ذات أهمية استراتيجية[٢].

إنّ هذه المخاوف الأمنية هي التي تقود منطق إدماج الساحل الإفريقي فيما يُسمّى (الحرب العالمية على الإرهاب)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقاربة العسكرية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية تحت قيادة (جورج بوش الابن)، في الساحل الإفريقي عموماً وغرب إفريقيا خصوصاً، قد تأثرت بعدة عوامل، وكانت من تصميم جهات معينة، نوضحها فيما يأتي.

ثالثاً: توصيات (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي):

إنّ السيطرة على الموارد الطبيعية عامّة، والنفط خاصّة، هي أحد الأسباب الرئيسة وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم، فبالإضافة إلى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م؛ جادل البعض في أنّ الغرض من حرب أفغانستان كان كذلك بهدف التحكم في الموارد الطبيعية، ذلك أنّ أفغانستان تمارس دوراً مركزياً في الحصول على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، وعلى ذكر هذا الأخير؛ فإنّ البعض الآخر يرى أن تدخّل حلف الناتو في كوسوفو عام ١٩٩٩م كان أيضاً بغرض تأمين نفط بحر قزوين.

ولقد أكد (جيريمي كينان) Jeremy Keenan أنّ الحالة نفسها تنطبق على الهدف من الوجود العسكري الأمريكي في غرب إفريقيا، فقد لوحظت حماسة واضحة لدى بعض الدوائر في واشنطن ناجمة عن رغبة (إدارة بوش الابن) في تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وأنها رغبة حرّكتها (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) African Oil Policy Initiative Group (AOPIG) بدعم من (معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة) Institute for Advanced Strategic and Political Studies (IASPS)[٣].

(١) Claire Woodside. "West Africa: America's 11-Foreign Policy Post 9 Curse. A Head on Collision". In. Journal of Military and Strategic Studies. Vol.9. Issue 4. (Summer. 2007). pp 4 ، 5.

(٢) Claire Woodside. Op.Cit. p 6.

(٣) Toby Archer and Tihomir Popovic. "The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in Northwest Africa". FIIA Report 16. (2007). pp 47 ، 48.

وبرغـــم أنّ احتياطيات النفـــط المؤكدة في غرب إفريقيا لا تضاهي تلـــك الموجودة في الخليج العربي؛ فإنها تكفي للحفاظ على ثبات الأسواق في حالة انقطاع الإمدادات من مناطق أخرى غير مستقرة، بعبارة أخرى يمكن أن تكون بمثابة (المنطقة البديل)، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة غرب إفريقيا محلّ منافســـة شرسة، وهدفـــاً دولياً، لتنويع إمدادات النفـــط، ولقد جاء في تقرير (مجموعة مبادرة سياســـة النفط الإفريقي) أنّ هذه المنطقة توفّر الفـــرص الأكثر أمناً والأقل تعقيداً لتجنب تعطّل الإمدادات وتقلّب الأسعار، ومحاولة الحدّ من الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط[١].

وإجابة عن ســـؤال: كيف أصبحـــت منطقة غرب إفريقيا عموماً، و (خليج غينيـــا) خصوصاً، (مصلحة حيوية) للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الطاقوي؟

فـــإنّ بداية الجـــواب تبدأ من الحملـــة التي روّج لهـــا (بول مايكل ويبـــي) Paul Michael Wihbey منذ ١٩٩٨م، والذي ســـاهم في الضغط على واشنطن لزيادة الالتزام العســـكري الأمريكي في (خليج غينيا) وضواحيه، داعياً إلى إنشـــاء مينـــاء رئيس في (خليج غينيا) للبحرية الأمريكيـــة، مقترحاً أن يكون ذلك في جزر ساوتومي وبرنسيب.

وفي ٢٥ من شـــهر يناير عـــام ٢٠٠٢م، أي أربعة أشـــهر بعد أحداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١م، نظّم (ويبي) Wihbey، بدعم من (معهد الدراســـات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة)، ندوة في واشنطن حول الأهمية الاســـتراتيجية لزيـــادة تدفق النفط مـــن إفريقيا إلى الولايات المتحـــدة الأمريكية، ولقد أســـفر الاجتماع عن تشكيل (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) (AOPIG) التي ضمّت مســـؤولين مـــن (إدارة بوش الابن) وممثلين عن الكونجرس، وآخرين من شـــركات النفط الكبرى وشركات الاستثمار، ومستشارين دوليين، ولقـــد أعقب هذه الندوة قيـــام مجموعة (AOPIG) بإصدار تقرير أوصت فيه بضرورة الالتزام الاستراتيجي للولايـــات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إنشـــاء قيادة إقليمية جديدة، وزيادة المســـاعدات العسكرية للدول الأعضاء في الجماعـــة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـــا(ECOWAS) ، وهي منظمة إقليمية تهيمن عليها نيجيريا[٢].

كما أكدت مجموعة (AOPIG) أنه ينبغي التعامل مع الأمـــن الطاقوي الأمريكي من خلال اســـتراتيجية متسقة، تســـتخدم غرب إفريقيا وسيلة لتنويع الأسعار في الســـوق العالمية للطاقة واســـتقرارها، خصوصاً بعدمـــا برز (خليـــج غينيا) – من خـــلال تقرير (ديك تشـــيني) – بوصفه مصلحـــة حيوية ومركـــز الطاقة الجديد للولايات المتحـــدة الأمريكية[٣]، في حين جاء على لســـان ممثل (اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي) (إد رويس) Ed Royce أنّ «أهمية إنتاج الولايات المتحدة مـــن النفط في (خليج غينيا)؛ يشـــير إلى ضرورة وضـــع اســـتراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الجماعات المســـلحة»، مشـــيراً إلى أهمية دور الوجود العســـكري الأمريكي في المنطقة وعلاقته بالقوات الإفريقية.

كما علّق تقرير (مجموعة مبادرة سياســـة النفط الإفريقي) (AOPIG) علـــى التنظيم الجديد للقيادة العســـكرية العالمية، والذي كانت قد أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية في ١٤ أبريل ٢٠٠٢م، والذي ظلت من خلاله مسؤولية تنســـيق القضايا العسكرية مع الدول

(١) Deekana Tipchanta. "The Scramble for Africa's Oil: A Blessing or a Curse for African States ?". (Ph.D thesis). University of Nottingham. July 2012. p 19.

(٢) Paul M. Lubeck et al. "Convergent Interests: US Energy Security and the 'Security' of Nigeria Democracy". the Center for International Policy Report. (February : 2007). p 12.

(٣) Barry Schutz and Paul Michael Wihbey. "African Oil: A Priority for US National Security and African Development". African Oil Policy Initiative Group. (2002). pp 6 . 8.

الإفريقية مقسّمة بين القيادة المركزية CENTCOM (التي تغطي: منطقة الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا)، وبين قيادة أوروبا EUCOM (التي تغطي القارة الأوروبية، روسيا، المحيط الأطلسي، ومعظم القارة الإفريقية؛ بما في ذلك جنوب وغرب إفريقيا)، فضلاً عن قيادة المحيط الهادئ PACOM، بأنّ ذلك غير كافٍ لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأنّ عدم وجود قيادة إقليمية مخصّصة لضمان التدخل الأمريكي السريع؛ لهُو إغفال صارخ، قد يزيد من المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في غرب إفريقيا في السنوات المقبلة.

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) (AOPIG) تقود (لوبي النفط) في الولايات المتحدة، وهو لوبي (أمريكي – صهيوني)، يضمّ جماعات ضغط صهيونية وشركات النفط الأمريكية الكبرى، التي تضغط على الحكومة الأمريكية لتجديد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا، بغرض تسهيل التجارة والاستثمار، وذلك بغضّ النظر عن الفساد المتفشي في حكومات هذه الدول.

وتحقيقاً لهذه الغاية جددت الولايات المتحدة علاقاتها مع ليبيا وغينيا الاستوائية، وبرغم تصريح (إدارة بوش الابن) أنّ تجديد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا كان مكافأة لهذه الأخيرة نتيجة تعاونها في الحرب على الإرهاب؛ فإنّ الواقع هو أنّ شركات النفط الأمريكية هي من ضغطت على واشنطن لتجديد هذه العلاقات وإزالة ليبيا من على قائمة الإرهاب الأمريكية، لأنّ ذلك كان يعرقل أعمالهم التجارية، هذا فضلاً عن خشية شركات النفط الأمريكية من أنّ تستحوذ الصين على رخص التنقيب مستغلة انقطاع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع ليبيا، ويمكن القول بأنّ الحالة نفسها تنطبق على غينيا الاستوائية، حيث قامت (إدارة بوش الابن) بإعادة فتح السفارة الأمريكية، تحت الضغط الذي مارسه لوبي النفط في الولايات المتحدة، والمخاوف الناجمة عن الأمن الطاقوي، وذلك برغم احتجاجات من جانب جماعات حقوق الإنسان.

رابعاً: سياسة (إدارة بوش الابن) تجاه غرب إفريقيا:

انتقد حاكم ولاية تكساس Texas (جورج دبليو بوش)، في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠م، كلاً من الرئيس الديمقراطي (بل كلينتون) Bill Clinton ونائبه (آل غور) Al Gore على ما اعتبره إهداراً للقوات المسلحة الأمريكية على المهمات الإنسانية حول العالم، بما في ذلك إفريقيا، وعلى مدى حملته الانتخابية لم يقم (بوش الابن) بالإشارة إلى غرب إفريقيا كمنطقة تشمل المصالح القومية الأمريكية[1]، ذلك أنه منذ نهاية الحرب الباردة، لم تشكّل القارة الإفريقية – عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة – مصدراً كبيراً للتهديدات، ولا ساحة ذات فرص مهمّة للاستغلال، لكن هذه النظرة قد تغيرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بعدما تيقن صنّاع القرار الأمريكي أنّ الدول المنتجة للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة في استراتيجيتها لتنويع الإمدادات، ولا سيما نيجيريا وأنغولا (كبرى الدول المنتجة للبترول في المنطقة)، تتعرض لتهديد الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي.

من ثمّ جلبت (إدارة بوش الابن) الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء، مخافة تعرّض الجماعات المسلحة لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، ولقد أدى ذلك إلى زيادة التعاون العسكري مع الدول البترولية في هذه الأخيرة، وهي السمة الجديدة

(١) Peter A. Dumbuya. "A Historical Review of the United States-African Relations During the Presidency of George W. Bush". In. Abdul Bangura (Ed). Assessing George W. Bush's Africa Policy and Suggestions for Barack Obama and African Leaders. (Washington D.C: the African Studies and Research Forum. 2009). p 1.

فـــي العلاقات (الأمريكية – الإفريقية) التي باتت تركز في الأهمية الاستراتيجية للنفط الإفريقي[١].

كما أبدى (جورج دبليـــو بوش) من جانبه اهتمامه بتوصيات (مجموعة مبادرة سياســـة النفط الإفريقي) (AOPIG) عملياً، من خلال دعوته إلى البيت الأبيض أحد عشـــر رئيس دولة من غـــرب إفريقيا، وذلك في منتصف عـــام ٢٠٠٢م، في حين قـــام وزير الخارجية آنـــذاك (كولن بـــاول) Colin Powell بزيارة كلٍّ من أنغولا والغابـــون المنتجتين للنفـــط[٢]، تلا ذلك جولة (بـــوش الابن) إلى إفريقيا في يوليو عام ٢٠٠٣م، دامت ســـتة أيام، زار خلالها خمس دول إفريقية، نذكر منها: الســـنغال ونيجيريا، ليكون بذلك أول رئيس جمهوري ورابع رئيس أمريكي يزور القارة.

الإدارة الأمريكية، سواء كانت السابقة أو الحالية أو اللاحقة، محافظة كانت أو ديمقراطية، ستظل تسعى إلى السيطرة على كلّ منابع الطاقة في العالم كافّة، لتحافظ على مكانتها

ولقـــد أعلن هذا الأخير، عشـــية رحلتـــه الثانية إلى القارة في شـــهر فبرايـــر ٢٠٠٨م، وذلك في القمة الرابعة لـ (مجلس الشـــركات لإفريقيا) Corporate Council on Africa، أنّ الولايـــات المتحدة مقتنعة بالإمكانيات الضخمة للقارة، كما أنه قام بزيارة خمس دول أخرى خلال جولته هذه، نذكر منها: غانا وليبيريا، مـــا يعني أنه زار عشـــر دول إفريقية خلال فترة توليه للحكم، وقابل خلالها خمســـة وعشـــرين رئيس دولة إفريقي[٣].

هـــذا، ولقد كتـــب (بيير أبروموفتشـــي) Pierre Abromovici، في مجلة (العالم الدبلوماســـي) Le Monde Diplomatique، أنّ الولايـــات المتحـــدة تتحرك بهـــدف حماية الإمدادات وخطـــوط الأنابيب الحيوية، وأنّ الغرض من التدابير العســـكرية والجهود الأمنية في الساحل الإفريقي لا يكمن في تعزيز الأمن في المنطقة أو حفظ الســـلام، كما جاء في خطابات (بوش الابن)، ولا هي جـــزء من الحرب على الإرهاب، بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة غرب إفريقيا[٤].

إنّ الاســـتثمارات الأمريكيـــة في قطـــاع الطاقة بمنطقة غرب إفريقيا ستســـتمر فـــي النمو، وذلك في صالح تنويـــع إمدادات النفط فـــي الولايات المتحدة، وتقليـــل اعتمادهـــا الكبير على نفط منطقة الشـــرق الأوســـط، خصوصاً أنّ استراتيجية النفط التي ترتكز عليها السياســـة الطاقوية الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا تستند على مجموعة من العوامل، والتي لا بأس بأن نذكر أهمها:

١ – أنّ معظم إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا يقع في حقول بحرية، ما يعني سهولة شحنه ونقله عبر المحيط الأطلســـي إلى الولايات المتحدة، هذا فضلاً عـــن أنّ الحقول البحرية هي بمثابة منطقة معزولة عن أي اضطرابات سياسية، وهذا يسهّل عمليات التنقيب.

٢ – أنّ نفـــط منطقة غـــرب إفريقيا يحتوي على نســـبة ضئيلة من الكبريت، وبنـــاءً على ذلك فإنه يوفر عوائد البنزيـــن المرتفعة، وهو مـــا تفضله المصافي الأمريكية التي تعمل بموجب قوانين بيئية صارمة.

(١) Robert D. Grey. "Africa". In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds). The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses. Global Consequences. (London : Routledge. 2006). pp 121 ، 122.

(٢) Okbazghi Yohannes. "America's New Frontier : Oil in the Gulf of Guinea". In. The Black Scholar. Vol.33. N°2. (2003). p 11.

(٣) Peter A. Dumbuya. Op.Cit. : p 2.

(٤) Robert D. Grey. Op.Cit. p 131.

٣ - أنّ الإسلام الراديكالي غير منتشر في منطقة غرب إفريقيا، حسب وجهة النظر الأمريكية، وأنها ليست مسرحاً لتنافس الإيديولوجيات، مثل الشيوعية، وفي هذا السياق لاحظ (روبرت ميرفي)، في يناير ٢٠٠٢م، أنه «من غير المرجّح أن يأخذ الخلاف السياسي أو النزاع في الدول النفطية الإفريقية لهجة إقليمية أو إيديولوجية من شأنها أن تؤدي إلى خطر مشترك»[١].

إنّ الإدارات الأمريكية السابقة، كرست نفقات عسكرية ضئيلة نسبياً لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة عامّة، وذلك مقارنة بالنفقات العسكرية الأمريكية الموجهة إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، لكن تزايد الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي، وتحوّل (خليج غينيا) في منطقة غرب إفريقيا إلى مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أدى إلى زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة في عهد (إدارة بوش الابن)، نظراً لعدم استقرار المناخ الأمني والتهديد الذي يمثله الساحل الإفريقي، وقد يكون هذا الوجود العسكري متواضعاً بالمقارنة مع أنشطة مماثلة في أماكن أخرى، لكنه شهد تزايداً تدريجياً ومستمراً، وخير دليل على ذلك إنشاء وزارة الدفاع الأمريكية لقيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا[٢].

ولقد ورثت الإدارة الجديدة لـ (باراك أوباما) عن سالفتها زيادة كبيرة للتدخل العسكري الأمريكي في القارة، حيث شملت هذه التركة برامج لمكافحة الإرهاب، وتوسّع كبير لعمليات السلام الأمريكية، فضلاً عن إطلاق قيادة (الأفريكوم)[٣]، ولقد بذلت (إدارة أوباما) في هذا السياق جهوداً للحفاظ على علاقات قوية مع الدول الإفريقية المنتجة للنفط، تجسدت في الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية آنذاك (هيلاري كلينتون) Hilary Clinton إلى نيجيريا وأنغولا في شهر آب ٢٠٠٩م[٤]، حيث قامت بتقديم المساعدات العسكرية، مصرّحة بأنّ (إدارة أوباما) ستفعل كلّ ما في وسعها للوفاء بتعهداتها، وأنه في حالة ما إذا طلبت الحكومة النيجيرية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية لاستخدامها في منطقة دلتا النيجر - على وجه التحديد -؛ فإنّ الولايات المتحدة ستكون على استعداد تامٍّ لتوفير ذلك، من ثمّ.. لطالما كان تأمين النفط هدفاً أساسياً من وراء هذه الزيارات[٥]، وهذا يقودنا إلى القول بأنّ كل الأدلة تشير إلى أنّ (أوباما) يواصل النهج نفسه الذي سلكه (بوش الابن).

الخاتمة:

عالجنا من خلال هذا الموضوع مسألة تداخل السياسة العسكرية الأمريكية بقضايا الطاقة، والتي اكتسبت مع انتخاب الرئيس (جورج دبليو بوش) أهمية بالغة، وعلى هذا الأساس؛ خلصنا من خلال هذا المقال

(١) J. Anyu Ndumbe. "West African Oil. US Energy Policy. and Africa's Development Strategies". In. Mediterranean Quarterly. (Winter : 2009). p .101

(٢) Michael T. Klare and Daniel Volman. "The African 'Oil Rush' and US National Security". In. Third World Quarterly. Vol.27. N°4. (2006). .p 615

(٣) William Mark Bellamy. "Making Better Sense of US Security Engagement in Africa". In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds). Beyond the Bush Years: Critical Challenges for the Obama Administration. (Washington DC: Center for Strategic and International Studies. .2009). p 12

(٤) Laura White. "What Kind of Change for Africa ?: US Policy in Africa Under the Obama Administration". Les Notes de l'Iris. (Avril. .2010). pp 10. 11. 14

(٥) Stephen Chan. Daniel Volman and Jeremy Keenan. "The Origins of AFRICOM : The Obama Administration. the Sahara-Sahel and US Militarization of Africa". In. ACAS Concerned Africa Scholars. US Militarization of the Sahara-Sahel: Security. Space and .Imperialism. Bulletin N°85. (Spring. 2010). p 88

إلى صياغة مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يأتي:

١ - إنّ العامل النفطي هو السبب الرئيس وراء الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ذلك أنّ نشاط الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي لا تبلغ من الخطورة ما يجعل منها تهديداً عالمياً، كما صوّرته الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما تضافرت جهود القوى الإقليمية الكبرى، فإنه لن يُعوزها احتواء التهديدات الأمنية في الساحل، والتي لا تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تهدد المصالح النفطية لها في المنطقة وما جاورها، خصوصاً بعدما أصبح (خليج غينيا) منطقة مصلحة حيوية أمريكية، في ظل استراتيجية تنويع مصادر الإمداد التي قادتها (إدارة بوش الابن) بغية تقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي.

٢ - إنّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية وراء زيادة وجودها العسكري في القارة السمراء، بدعوى مكافحة الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، يتطلب تحليلاً عميقاً، نظراً للمخاطر التي يشكّلها على الدول والشعوب الإفريقية، فذلك يشجع الأنظمة الإفريقية إلى الاستمرار في الاعتماد على الريع النفطي، بدلاً من اتباع استراتيجيات أوسع للتنمية الاقتصادية، ترتقي بالصناعة المحلية والزراعة.

كما أنّ التدخل العسكري الأمريكي يؤدي - في كثير من الأحيان - إلى تفاقم الصراعات السياسية الداخلية بخصوص مسألة توزيع عائدات النفط، خصوصاً عندما يكون النظام الحاكم يحتكر هذه الإيرادات، في حين يحرم جماعات أخرى من ثمار إنتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات سياسية، تتحول في كثير من الأحيان إلى عنف، ولجوء هذه الجماعات المهمشة إلى السلاح بوصفه الوسيلة الوحيدة لكسب حصة أكبر من أرباح البترول، كما هو الحال في نيجيريا.

٣ - إنّ سيناريو حرب العراق ٢٠٠٣م من الممكن جداً أن يتكرر في نيجيريا، باعتبارها أكبر منتج للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والمورِّد الإفريقي الأول للولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها على هامش حرب جديدة من المفترض أن تكون ضد الجماعات المسلحة، لكن الهدف منها هو حماية منطقة دلتا النيجر المحاذية لـ (خليج غينيا)، وتأمين تدفق النفط منها، فليس من المستغرب سماع أنّ نيجيريا تواجه خطر التطرف الإسلامي - على حد تعبير (إدارة بوش الابن) آنذاك - في أثناء التوترات التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، وتصاعد الاشتباكات بين الغالبية المسلمة والأقلية المسيحية، وربما تكون هذه هي الحقيقة التي ترغب الولايات المتحدة في تصديقها، أو بالأحرى نشرها واستغلالها.

٤ - إنّ الإدارة الأمريكية، سواء كانت السابقة أو الحالية أو اللاحقة، محافظة كانت أو ديمقراطية، ستظل تسعى إلى السيطرة على كلّ منابع الطاقة في العالم كافّة، لتحافظ على مكانتها بوصفها قوة عظمى، لا ينازعها فيها أحد، وبعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين ودول وسط آسيا، جاء دور القارة الإفريقية، وهدف الولايات المتحدة يتمثل في ضمان التدفق الحرّ للطاقة - ولا سيما النفط - والثمن الزهيد لهذا الأخير، وتصديها لدابر المنافسة الدولية.

ويشهد التاريخ أنّ القوات العسكرية الأمريكية عندما تتمركز في مثل هذه المناطق الاستراتيجية؛ فإنها تظلّ لأمد غير محدود - حتى لا نقول للأبد -، وبسبب ذلك فقد مرّت هذه المناطق - ولا سيما الشرق الأوسط - بمراحل حالكة، ولا تزال كذلك، نتيجة لهذا التدخّل والعبث الأمريكي الذي طالما اتجه نحو تجزئة المناطق، وتأليب الأنظمة بعضها على بعض، ناشراً بذور الصراعات المزمنة، مبادراً بالحروب الدامية، بدعوى تحقيق الأمن واستتبابه والاستقرار في هذه المناطق، دائماً وأبداً، وإن لم تتدارك الدول الإفريقية هذا الواقع؛ فإنّ التاريخ سيعيد نفسه!

الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية

أ. عربي بومدين *

في الوقت الذي تسعى فيه دول الساحل الإفريقي إلى التحرر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد توازن في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، تأتي مسألة الاهتمام بهذه المنطقة وبروز التنافس الدولي حولها، وذلك في محاولة لإعادة مراجعة مواقف القوى الاستعمارية التقليدية، ومحاولة التموقع من جديد في إطار يضمن لها كسب معركة الصراع حول خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها.

فقد أصبحت منطقة الساحل على مفترق الطرق بين العديد من المبادرات التي نفذتها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث برز الساحل الإفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بوصفه منطقة استراتيجية في ظلّ الحملة العالمية للحرب على الإرهاب.

وتُعد منطقة (الساحل الإفريقي)[١] من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكاً سياسياً دولياً متصاعداً، وذلك بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كنشاطات الجماعات الإرهابية - بحسب المنظور الأمريكي -، وأبرزها نشاط (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي)، وتزداد هذه الوضعية تعقيداً مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكلّ أنواعها؛ كتهريب المخدرات والأسلحة.. إلخ.

من هذا المنطلق؛ فإنّ الساحل الإفريقي طغى عليه منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي؛ إذ لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطورات الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيو-اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطيات البترولية والغازية والمعدنية.

انطلاقاً من ذلك وتأسيساً عليه؛ تعالج هذه المقالة أهمية الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية:

تعود أولى بوادر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا[٢] إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين،

(*) ماجستير في العلوم السياسية - تخصص العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسة / جامعة وهران - الجزائر.

(١) يُعد (الساحل الإفريقي) مصطلحاً من أصل عربي، ويعني من الناحية التقليدية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، أما من الناحية الجغرافية؛ فهناك مَن يحددها في المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل الدول الآتية: (السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال)، وكثيراً ما تتوسع وفقاً لحسابات جيواقتصادية لتشمل: (بوركينافاسو، نيجيريا)، بل حتى (جزر الرأس الأخضر). كما يُعرف (الساحل الإفريقي) بأنه (قوس الأزمات) انطلاقاً من الأزمات المستعصية بالسودان، وتشاد، وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها مالي والنيجر وموريتانيا. نقلاً عن: أمحند برقوق: الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدارسات الاستراتيجية، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ٢.

(٢) تُعد القارة الإفريقية من أكبر القارات التي تعرضت للاستغلال والنهب بأبشع الطرق، فهي القارة التي كانت مستهدفة من قِبل القوى العظمى عبر التاريخ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لأهميتها

من خلال الزيارة التي قام بها ريتشارد نيكسون (نائب الرئيس الأمريكي أيزنهاور آنذاك) إلى عدد من الدول الإفريقية، بما في ذلك المغرب وتونس، في الفترة الممتدة ما بين ٢٨ فبراير إلى ٢١ مارس ١٩٥٧م، إذ شكلت تلك الزيارة نقلة نوعية في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، ويضاف إلى هذا الأمر (تقرير نيكسون) الذي أكد فيه أهمية إفريقيا باعتبارها قوة حيوية في العلاقات الدولية، مركّزاً على هدفين أساسيين في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، وهما: محاصرة المدّ الشيوعي، ورفض أي وضعية إقصائية على حساب الدول الاستعمارية التقليدية[١].

وعملاً بتوصيات تقرير نائب الرئيس الأمريكي في عام ١٩٥٧م أوعز الرئيس أيزنهاور بإنشاء (مكتب شؤون إفريقيا) في ٢ سبتمبر ١٩٥٨م، وقد مثّل إنشاء المكتب إيذاناً بالأهمية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعلّقها على علاقاتها مع عدد من الدول المستقلة، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار – وحسبما ذُكر أمريكياً في تلك الفترة –: «أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تزمع إقامة علاقات مباشرة مع إفريقيا، ولن تتعامل معها بعد ذلك الوقت من خلال حلفائها الأوروبيين»[٢]، وقد أعقب ذلك القرار فتح سفارات أمريكية في البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال.

وجاء في كلمة (كلوديا أنياسو) مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية: «بعد خمسين عاماً بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية؛ من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرّسة خصيصاً لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاماً عليها أن تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى[٣]: هي القيادة الأوروبية (EUCOM)، والقيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM)، وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)»[٤].

بيد أنّ ذلك لم يكن يعني تمتع القارة الإفريقية بمكانة مهمّة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما منها منطقتا الساحل الإفريقي والمغرب العربي، غير أنّ التحديات التي رافقت عالم ما بعد الحرب الباردة أظهرت القارة بوصفها منطقة منتجة للأزمات، من فقر، وتخلف، وعدم استقرار سياسي، وغياب تنمية حقيقية، وفشل مسّ جميع مكونات الدولة الحديثة، حيث تنبهت الإدارة الأمريكية إلى هذه المخاطر الأمنية عندما تعرضت سفارتاها في كلٍّ من كينيا وتنزانيا في عام ١٩٩٨م لهجمات إرهابية من طرف (تنظيم القاعدة)، وسيستمر هذا الانشغال الأمني بخصوص إفريقيا بعد ١١ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وما تلا ذلك من اهتزاز في العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه سعت واشنطن للقيام بعدد من المراجعات، مسّت تعريف الأخطار المحدقة بأمنها القومي، ففي وثيقة (الأمن القومي لعام

الاستراتيجية؛ حيث تُعد القارة الإفريقية ثاني قارات العالم بعد آسيا من حيث المساحة والسكان؛ إذ تبلغ مساحتها ٤٠،٣ مليون كيلو متراً مربعاً، وتعدادها قدّر بأكثر من ١،٠٤ مليار نسمة، حسب إحصاءات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ممثلة بذلك خُمس مساحة العالم، محتلة بذلك موقعاً استراتيجياً على طرق التجارة الدولية البحرية والجوية، وخطوط نقل النفط، وكذا بها موانئ بحرية مهمة. كذلك تطلّ القارة الإفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة، فهي تطلّ على أوروبا عبر نافذة البحر المتوسط شمالاً، وتطلّ على العالم الجديد (أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية) عبر نافذة المحيط الأطلسي، ومن خلال نافذة المحيط الهادئ تطلّ على قارة آسيا، فيما تطلّ جنوباً على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي، كما تزخر القارة الإفريقية بموارد طبيعية عظيمة.

(١) سعيد الهوسي: مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٣ ، شتاء ٢٠١٢م، ص ٣٨.

(٢) خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، فيفري٢٠٠٩ م، ص ٨٩.

(٣) تشمل كلٍّ من القيادات الثلاث دولاً إفريقية، حيث ترتكز القيادة الأولى في شمال إفريقيا وغربها، بينما القيادة الثانية تشمل بلداناً ودولاً إفريقية، وهي: (مصر، السودان، إثيوبيا، إرتيريا، الصومال، جيبوتي، ليبيا)، أما القيادة الثالثة؛ فهي منوطة بمهام في إفريقيا، على غرار الوجود البحري في جيبوتي، والسيطرة على منطقة القرن الإفريقي.

(٤) خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق الذكر، ص (٨٩ –٩٠).

٢٠٠٢م) تمّ التركيز في مواجهة التهديدات والمخاطر القادمة من الدول الفاشلة، وعلى رأسها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد كشفت استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش في عام ٢٠٠٢م عن الحاجة إلى نهج استراتيجي أكثر تركيزاً فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، ففي إفريقيا، ينتشر المرض، والحرب، والفقر المدقع، وهذا يهدد الهدف الأساسي للولايات المتحدة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية والأولوية الاستراتيجية لمحاربة الإرهاب العالمي.

ولمواجهة هذه التحديات أكدت الوثيقة أنّ الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة يجب أن تركز في أمن الأفارقة وفق منطق التعاون الاستخباراتي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف[١]، غير أنّ الاستراتيجية الأكثر حداثة للأمن الدولي للبيت الأبيض هي التي نشرت في عام ٢٠٠٦م، وعلاوة على ذلك، تعرف إفريقيا بأنها «أولوية عالية لهذه الإدارة»، و «أنّ أمنها يعتمد على الشراكة مع الأفارقة لتعزيز الدول الهشّة والفاشلة، وتعزيز الديمقراطية»[٢].

بناءً على ذلك؛ فإن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية مردّه كون هذه الأخيرة مصدراً رئيساً للموارد الطبيعية، فإفريقيا أصبحت تحتل موقعاً مهمّاً في خريطة إنتاج النفط العالمي، فبحسب اللجنة الإفريقية للطاقة فإنّ ١١٪ من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٥م موجود في القارة الإفريقية، كما أنّ احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قدّر بـ ٨٠ مليار برميل، أي ما نسبته ٨٪ من مجمل الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقتي غرب إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى شمال إفريقيا[٣].

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية؛ تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثلاثة محاور أساسية[٤]:

١ - المحور التجاري: وذلك من خلال دعم التبادل التجاري.

٢ - المحور السياسي: والذي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك منذ عهد إدارة كلينتون التي رفعت شعار (الديمقراطية) في سياستها تجاه القارة الإفريقية.

٣ - المحور العسكري: وذلك عن طريق تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا؛ من خلال أسلوبين: الأول ثنائي، والثاني متعدد الأطراف.

ثانياً: المحددات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

لا يمكن فهم الدوافع الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي دون الحديث عن الأمن الطاقوي في معادلة الأمن القومي الأمريكي، والذي يُعد المتغير المستقل في توجيه السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، ذلك أنّ هذا المتغيّر يأخذ مكانة مركزية في التصور الأمني الأمريكي والحلقة الأهم في سلسلة الترتيبات الأمنية في المنطقة، ناهيك عن متغيرات تابعة على غرار: مكافحة الإرهاب (الحرب على الإرهاب)، والصعود الصيني.

وعليه؛ يمكن ضبط المحددات الاستراتيجية

(١) The White House. The National Security Strategy of the United States of America. September ٢٠٠٢. http://www.state.gov/documents/organization/٦٣٥٦٢.pdf

(٢) The White House. The National Security Strategy of the United States of America. March ٢٠٠٦. http://merln.ndu.edu/whitepapers/USnss٢٠٠٦.pdf

(٣) لحسن الحسناوي: التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف... والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩، (شتاء ٢٠١١م)، ص (١٠٩ - ١١٠).

(٤) المرجع نفسه، ص (١١٢ - ١١١).

للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي في ثلاث نقاط أساسية:

أ - متغير الطاقة في المعادلة الأمنية الأمريكية:

الجدير بالذكر أنّ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مرده أساساً إلى ما يمثّله الساحل الإفريقي من رهانات اقتصادية، وآفاق جيواستراتيجية واعدة، خصوصاً في ظلّ التنافس الدولي على مصادر الطاقة، كما وجب الإشارة إلى أنّ حجّة (مكافحة الإرهاب) لا تمثّل سوى غطاء لبسط نفوذها على مختلف مصادر البترول وممراته في المنطقة، وهو ما يعني أمنتها، خصوصاً بعد الاستكشافات المهمة المحققة بمنطقة (غرب إفريقيا) والمتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي، وبالتحديد في (خليج غينيا)، وهي المنطقة التي توصف مجازاً (بالخليج الإفريقي) لغناها بالبترول، ولما تمثّله من مصادر بديلة في ظلّ نقص إمدادات الطاقة العالمية، وتزايد الطلب عليها، خصوصاً في ظلّ الاضطرابات في الشرق الأوسط، وارتفاع فاتورة استيراده من هذه المناطق البعيدة جغرافياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى سياسة التنويع التي تنتهجها، خصوصاً في عهد إدارة جورج بوش، وما مثلته هذه المرحلة من ضغوطات داخلية وتحديات خارجية، استمرت تبعاته حتى الآن في إدارة الرئيس أوباما.

في هذا الإطار يكتسب النفط الإفريقي أهمية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فعلى المستوى الرسمي صرّح رئيس (اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي) أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه «أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي»، كما أعلن الرئيس بوش في خطاب (حالة الاتحاد)[2] في يناير عام ٢٠٠٢م عزم الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن ٧٥٪ من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام ٢٠٢٥م.[3]

ومن جهة أخرى؛ صدرت العديد من التحاليل والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تصبّ في الإطار نفسه، على غرار التقرير الصادر عن صحيفة واشنطن تايمز بعنوان: (في عيون إفريقيا على شبكات الإرهاب، والنفط في إفريقيا)، وكذا تقرير لمجلة الإيكونوميست البريطانية يؤكد أنّ «النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا»[4]، وتماشياً مع هذا التحليل فإنّ قدرة إفريقيا تتمثّل في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٦٪ من احتياجاتها النفطية، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى حدود ٢٥ ٪ في آفاق سنة ٢٠١٥م، خصوصاً أنه على درجة عالية من الجودة لموافقته للمعايير البيئية الأمريكية، فضلاً عن سهولة استخراجه لوجوده على أعماق غير بعيدة[5].

ب - مكافحة الإرهاب والحرب على الإرهاب:

أخذت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات

(١) تعود أهمية النفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: حرية الدول الإفريقية المنتجة للنفط بخصوص سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث إنّ معظم هذه الدول لا تنتمي لمنظمة (أوبك)، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في عدة مناطق في مقابل دخول دول إفريقية جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا وتشاد والصحراء الغربية، والاستكشافات المهمة في كلٍّ من مالي والنيجر، فضلاً عن جودة النفط الإفريقي، وانخفاض تكاليف استخراجه ونقله وتأمينه، بسبب قرب منابع النفط من السواحل الشرقية الأمريكية.

(٢) هو خطاب سنوي يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي، يعرض الرئيس في هذه الخطبة حال الأمّة، ويعرض حالة الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي الدولي، ويقترح جدول أجندة تشريعية للسنة المقبلة، ويتيح هذا الخطاب للرئيس الفرصة كي يشرح للأمّة رؤيته الشخصية.

(٣) أيمن شبانة: النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، (يناير - مارس ٢٠١٢م)، ص ٨١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٥) منصور لخضاري: الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، محاضرات الثقافة العامة ٢٠١٢م، إصدار: مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠١٢م، ص ٥٤.

الأخيرة، وبالتحديد بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بعداً أمنياً، وعسكرة متزايدة، في ظلّ تزايد النشاطات الإجرامية العابرة للحدود، ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التخوف من أن يصبح هذا الفضاء الجيوسياسي الرابط بين منطقتي (شمال إفريقيا) و (جنوب الصحراء) منطقة حاضنة للإرهاب، وملاذاً حيوياً لمختلف الأنشطة الإجرامية.

وبالرغم من كلّ المسوغات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لتسويغ حضورها بالمنطقة؛ فإنه لا يمكن إدراك الدوافع الرئيسة للاهتمام الأمريكي المتزايد بهذه الأخيرة دون ربطها بالفضاء الجيوسياسي لبعض المناطق المتاخمة؛ إذ يتعلق الأمر بمنطقتي (شمال إفريقيا) و (غرب إفريقيا)، وتبعاً لذلك أمننة مصادر الطاقة، وحماية تدفق النفط من (خليج غينيا) الذي برز بوصفه مصلحة حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي، والتموقع في الجهة الخلفية لمنطقة شمال إفريقيا لدواع أمنية واستراتيجية، خصوصاً أنّ المنطقة تُعد نافذة مهمّة على البحر الأبيض المتوسط.

وظهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وخصوصاً بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمّى بـ (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي) بدءاً من سنة ٢٠٠٧م، ما أعطى لها مسوّغاً حقيقياً وشرعياً للاهتمام بالمنطقة في إطار قيادتها ما أسمته (الحرب على الإرهاب)[١]، وهو ما دفع إدارة بوش لتقسيم القارة الإفريقية إلى عدة مجالات ذات مصلحة مختلفة من أجل سياستها الخارجية، فقد حصل كلّ من (شمال إفريقيا، وشرقها) على أكبر قدر من الاهتمام؛ بسبب القرب من منطقة الشرق الأوسط، واحتضانهما العديد من الجماعات الإرهابية – وفق المنظور الأمريكي –، بالإضافة إلى (الساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا) لما تمثله هذه المنطقة من رهانات طاقوية واعتبارات استراتيجية في معادلة الاقتصاد الأمريكي[٢].

وقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة في الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، خصوصاً بعد بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستورد ١٥٪ من إجمالي وارداتها النفطية من هذه المنطقة، وهي نسبة سترتفع لتصل إلى ٢٥٪ مع حلول سنة ٢٠١٥م.

وبالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي والأزمات السوسيواقتصادية والحكومية التي تتعرض لها منطقة الساحل الإفريقي، وخوفاً من أن تصبح هذه الأخيرة ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية التي تهدد مرافق الطاقة الحيوية، أعلنت إدارة بوش (الابن) الحرب على الإرهاب في الساحل، واستجابت لذلك بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٥م، بغية حماية احتياطيات النفط الاستراتيجية في المنطقة، بحيث كانت البداية بمبادرة (بان – ساحل) التي أتبعتها بمبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الساحل)[٣].

يتضح مما تقدم أنّ (الحرب على الإرهاب) التي أعلنتها الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، ومسألة تأمين إمدادات النفط، هما قضيتان مترابطتان بعضهما ببعض، فالمخاوف الأمنية هي التي جعلت الإدارة الأمريكية تقوم بإدماج منطقة الساحل الإفريقي في الحرب العالمية على الإرهاب، ولقد جاء على لسان (باتريك باترسون) Patrick Paterson – وهو مخطط استراتيجي في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية – أنّ الأوضاع الأمنية

(١) André Bourgeot. «Sahara de tous les enjeux». Hérodote. ٢٠١١/٣ – ٤٦ pp ١٤٢. n° ٤٧.

(٢) Peter J. Schraeder et Ivan Crouzel. «La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique». Politique africaine. ٢٠٠٥/٢ ٤٢ p ٩٨. N°.

(٣) Claire Woodside. "West Africa: America's Foreign Policy Post 9 – 11 and the Resource Curse. A Head on Collision". In. Journal of Military and Strategic Studies. Vol. 9. Issue 4. (Summer. 2007). p 4.

تـــزداد تدهوراً في الســـاحل الإفريقي، وأنـــه نظراً لعزم الإدارة الأمريكية على تقليل اعتمادها على نفط الشـــرق الأوســـط، وإعلانها أنّ (خليج غينيا) فـــي غرب إفريقيا قد يشـــكّل المنطقة البديلة، فإنّ الأمر قد يتطلب تدخلاً عسكرياً لحماية إمداداتها النفطية في هذه المنطقة[١].

ج - الصعود الصيني:

بالرغم من الأهداف المعلنة من الحضور الأمريكي المكثف فـــي منطقة الســـاحل الإفريقي؛ يذهب بعض المحللـــين، وخصوصاً في إفريقيـــا، إلى أنّ دوافع أكثر واقعية تقف وراء هذا الوجود الأمني والعســـكري، ومن أهم هـــذه الدوافع الصعود الصيني المتنامي في القارة الإفريقية، وما يمثله من تحدٍّ اقتصادي واســـتراتيجي في ميزان القوى العالمي، وهو ما أكده التقرير الصادر فـــي نوفمبر ٢٠٠٨م من طرف (مجلس الاســـتعلامات الأمريكيـــة) - الخـــاص بالتوجهات العالميـــة الكبرى في آفـــاق ٢٠٢٥م - من أنّ القـــوة الأمريكية لن تكون الوحيدة، مع احتمال تراجعها في آفاق ٢٠٤٠م.

وفي هذا الإطار؛ نشير إلى أنّ قيادة (أفريكوم) لم يتم إنشـــاؤها لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتأمين مـــوارد النفط وحســـب، ولكن أيضاً تحســـباً للوجود الصينـــي في القارة، وذلـــك بالنظر إلى جهود بكين المتزايدة في ســـبيل توســـيع نفوذها السياســـي والاقتصادي في جميع أنحاء القارة السمراء، وخصوصاً بعد زيارة الرئيس الصيني الأسبق Hu Jin Tao لهذه الأخيرة، ولقائه رؤســـاء الدول الإفريقية، وهو ما يشكّل تهديداً على الأمن القومي الأمريكي ومصالح واشـــنطن التي سعت إلى وضع استراتيجية لمواجهة جهود الصين وإحباطها في إفريقيا من خلال قيادة (أفريكوم)[٢].

ثالثاً: المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

سوّغت الإدارة الأمريكية عسكرتها لمنطقة الساحل بحجة وجود عدد من الجماعات الإسلامية - على حدّ تعبيرها - التي تنشط في الصحراء التي تربط كلاً من: (موريتانيا، ومالي، وبوركينافاســـو، والنيجر، والجزائر، وتونس، وليبيا، وتشاد)، ما يشكل تهديداً كبيراً للمصالح المحلية والدولية، ووفقاً للسرد الأمريكي فإنّ المنطقة تتعرض لتهديد (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) التي أعلنـــت ولاءها للقاعدة، وحوّلت تســـميتها إلى (تنظيم القاعـــدة في بلاد المغرب الإســـلامي)، غير أنّ هناك مَن يشـــكّك في هذه الرواية، أمثـــال (جيريمي كينان) Jeremy Keenan ؛ وذلـــك لأنّ الولايات المتحدة لا يمكنها تسويغ مقاربتها العسكرية على أساس المخاوف الناجمة عـــن الأمن الطاقـــوي أو التنافس مع الصين؛ ولذلك كان لا بد من تهديد موجود تســـتخدمه الإدارة الأمريكية ذريعة لوجودها العسكري في القارة[٣].

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة مهمّة تجاه القارة الإفريقية ومنطقة الســـاحل الإفريقي على وجـــه الخصوص، صياغة سلســـلة من المبادرات الأمنية من أجل تأمين مصالحهـــا الاقتصادية، مركّزة فـــي ذلك على العلاقات الثنائيـــة والتعددية، من خلال التنســـيق الأمني والعســـكري مـــع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الأمنية، على غرار نشاطات الجريمة المنظمة المتنامية والإرهاب الدولي، بشـــكل يوحي بأنّ هذه المنطقة ســـتكون بؤرة توتّر وقوس منتج للأزمات.

ولقد باشـــرت الولايات المتحـــدة الأمريكية منذ سنة ٢٠٠٢م سلســـلة من المبادرات لمكافحة الإرهاب

(١) Patrick J. Paterson. "Maritime Security in the Gulf of Guinea". In. (JFQ) Joint Force Quarterly. Issue 45. 2nd quarter. 2007. p 28.

(٢) Daniel Volman. "Obama. Africom and US Military Policy Towards Africa. PAS Working paper Number 14. USA : Departement of History. North Western University. 2009. p 8.

(٣) Jacob Mundy. "Introduction : Securitizing the Sahara". In. ACAS Concerned Africa Scholars. US Militarization of the Sahara-Sahel : Security. Space and Imperialism. Bulletin N°85. (Spring. 2010): pp 1 - 2.

في منطقة الساحل الإفريقي، حيث بدأت مع مبادرة (بان – ساحل) ((Pan-Sahel Initiative ، PSI)، وهو برنامج بلغ تمويله أكثر من ٧ ملايين دولار، وشمل أربع دول في شمال إفريقيا، ألا وهي: (مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا)، وحسب مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية؛ فإنّ الهدف الأسمى من هذه المبادرة يكمن في ضرورة منع الجماعات الإرهابية من استخدام المساحات الشاسعة ضمن الساحل الإفريقي لزعزعة استقرار المنطقة، وتحويلها إلى ملاذ آمن لهم مستغلين هشاشة الحدود[١]، كما تهدف هذه المبادرة إلى تدريب جيوش دول: (مالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد) في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز تنسيق التعاون الإقليمي مع التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات.

في هذا الصدد يعلّق الكولونيل فيكتور نيلسون المسؤول عن مبادرة (بان – ساحل) في وزارة الدفاع وشؤون الأمن الدولي عن طبيعة المبادرة بقوله: «إنّ مبادرة الساحل أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، كما أنها تمثل فرصة كبيرة لتوثيق وتعزيز العلاقات في منطقة لطالما تجاهلناها في الماضي، لا سيما مع الجزائر، ومالي، والنيجر، تشاد... فقد قلنا من قبل إنه إذا اشتدت الضغوط على الإرهابيين في كلٍّ من أفغانستان وباكستان؛ فإنهم حتماً سيبحثون عن أماكن جديدة، كمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي»[٢].

وفي سبيل تحقيق أهداف مبادرة (بان – ساحل)؛ فقد كُلّف الجيش الأمريكي بتدريب البلدان المضيفة للبرنامج في مكافحة الإرهاب وحراسة الحدود، فضلاً عن تجهيز هذه الدول المعنية بالمبادرة بالأسلحة والمعدات العسكرية.

ولقد واجهت مبادرة (بان – ساحل) أهم اختبار لها في سنتها الثانية، وذلك من خلال مطاردة التنظيم الإقليمي المتمثل في (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) بقيادة (عمّار صايفي) المدعو (عبد الرزاق البارا)[٣]، خصوصاً مع إعلان هذه الجماعة ولاءها إلى تنظيم القاعدة في سبتمبر من سنة ٢٠٠٣م، وفي هذا الإطار يمكن القول بأنّ مبادرة (بان – ساحل) قد حقّقت نجاحاً معتبراً سنة ٢٠٠٤م، بعدما اشتبكت قوات من النيجر وتشاد – بدعم من القوات الأمريكية –، مع أعضاء من (تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي)، ولقد أفضى هذا الاشتباك إلى مقتل ٤٣ مسلحاً ينتمون إلى هذا التنظيم.[٤]

ومع ذلك؛ فلقد مهدت الولايات المتحدة لتسويغ زيادة وجودها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، عبر نتائج برنامج مبادرة (بان – ساحل)، حيث تبين أنه يحتاج إلى المزيد من التمويل لتكثيف تدريب قوات الدول المشاركة، والتي اتضح عدم قدرتها على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتواصل بفعالية بعضها مع بعضها الآخر، ما سمح لـ (عبد الرزاق البارا) عام ٢٠٠٤م بعبور الحدود والهروب؛ لذلك اضطرت الولايات المتحدة – حسب زعمها – إلى تحمّل المسؤولية أكثر كثيراً مما كان متوقعاً أو مطلوباً منها، إذ كان وجود القوات الأمريكية وطائراتها واضحاً بقوة في أثناء الأزمة، ولقد مهدت هذه العيوب – كما أسلفنا – الطريق لمبادرة جديدة، من شأنها أن تكون أكثر قوة، وتشمل بلداناً أخرى تجاهلتها مبادرة (بان – ساحل)، ألا وهي مبادرة (مكافحة الإرهاب عبر

(١) John Davis. "The Bush Model: US Special Forces. Africa. and the War on Terror". In. John Davis (Eds). Africa and the War on Terrorism. (England : Ashgate Publishing Limited. 2007) : p 151.

(٢) Pierre Abramovicit. «Activisme militaire de Washington en Afrique». Le monde Diplomatique. Juillet 2004. N° 11376. p 14.

(٣) John Davis. Op.Cit. pp152 -153.

(٤) International Crisis Group Report. "Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ?". Africa Report N°92. 31 March. 2005. p.1.

الصحراء) The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative.

وتوصف مبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الساحل) في وثائق الحكومة الأمريكية بأنها استراتيجية متعددة الجوانب، تهدف إلى هزيمة المنظمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، ومأسسة التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي والعلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة[١]، كما يهدف البرنامج إلى تسهيل التعاون والتنسيق بين دول الساحل ودول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) في مجال مكافحة الإرهاب.

هذا، ويمكن تقسيم الدول الإفريقية المشاركة في هذا البرنامج إلى مجموعتين:

١ - دول المغرب العربي: والتي تضم: الجزائر والمغرب وتونس من جهة.

٢ - دول من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: والتي تشمل: نيجيريا والسنغال.

ونلاحظ في هذا الصدد أنّ كلّ دولة من هذه الدول المذكورة تُعد شريكاً إقليمياً مهمّاً بالنسبة للولايات المتحدة، وتبعاً لذلك يمكن اعتبارها الدول الهامشية أو الدول المحيطية بالمبادرة الجديدة - أي بمنطقة الساحل-، وذلك لأنها لم تكن معنية بإرهاب (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) - وهنا نخص بالذكر نيجيريا - التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ذريعة لتسويغ المشروع، ومع ذلك فإنّ حجة الولايات المتحدة في ذلك تمثلت في ضرورة التعاون عبر الحدود، وتغطية البلدان المحيطية، وسبيل تجنب انتشار أو امتداد النشاط الإرهابي لهذه الدول[٢].

وفي الإطار نفسه؛ فإنّ أول اختبار لمبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء) (TSCTI) كان في أثناء عملية (فلينتلوك) Flintlock التي انطلقت في ٦ يونيو (جوان)، إلى غاية ٢٦ (يوليو) جويليه ٢٠٠٥م، حيث تُعد من أكبر المناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية، بمشاركة كلٍّ من: (الجزائر، وموريتانيا، والنيجر، ومالي)، ولقد قادتها قوات العمليات الخاصة التي بلغ عددها ٧٠٠ مشارك، مدعومة بـ ١٢٠٠ جندي من الدول المعنية بالبرنامج، بالإضافة إلى مراقبين من ست عشرة دولة إفريقية، وتبلور حول: العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية الشاملة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية[٣].

وبعيداً عن هذه المبادرات المتعددة الأطراف؛ ركزت الولايات المتحدة أيضاً على تعزيز العلاقات الثنائية مع الجزائر التي أصبحت واحدة من شركائها الرئيسين منذ تجديد التزامها بالمنطقة في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كما عززت الولايات المتحدة أيضاً التعاون القوي من أجل الأمن مع المغرب، التي كانت قد شاركت معها في العديد من التدريبات الثنائية لمكافحة الإرهاب، ويستند نهج الولايات المتحدة في المنطقة على مكافحة الإرهاب، والدعم المالي، والمساعدات الإنمائية، والتي تهدف أساساً إلى بناء القدرات المحلية لمكافحة الإرهاب.

غير أنّ عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا لم تتوقف عند هذا الحدّ، بل يمكن القول بأنها قد بلغت ذروتها، وذلك بإعلان بوش (الابن) يوم ٦ فبراير ٢٠٠٧م عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة تخص القارة الإفريقية، لتتولى (أفريكوم) AFRICOM مهامها بصفة رسمية ابتداءً من الفاتح من أكتوبر ٢٠٠٨م[٤]، وذلك بغرض الجمع بين جميع البرامج الأمنية الأمريكية في القارة،

(١) Jacob Mundy. Op.Cit.p.1.

(٢) Toby Archer and Tihomir Popovic. "The Trans Sahara Counter-Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in North Africa. FIIA Report .16. 2007. p.33

(٣) André Bourgeot. Op.Cit. pp 46 – 47.

(٤) Lauren Ploch. "Africa Command: US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa". CRS Report for Congress. Updated in .August 22. 2008. p 1

وتحقيق التنمية (الديمقراطية، الصحة، التعليم)، وتحسين جهود التعاون في سبيل القضاء على الإرهاب.

كما يؤشّر حدث تأسيس (أفريكوم) إلى أمرين مهمين، يتعلق الأمر الأول بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة الصراع مع أوروبا وآسيا على المسرح الإفريقي، وهو صراع مرتبط بالدرجة الأولى على الموارد، وفي مقدمتها النفط، في حين يخصّ الأمر الثاني تزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م، ثم تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن سنة ٢٠٠٠م، وتزايد النشاط الإرهابي في كلٍّ من القرن الإفريقي ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا.[١]

وتجدر الإشارة إلى أنّ إنشاء هذه القيادة الجديدة قد أثار الكثير من الجدل والشكوك حول النية الحقيقية للإدارة الأمريكية، والتي واجهت معارضة من أغلبية القادة الأفارقة، خصوصاً بعدما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية عملية البحث عن مقرٍّ لقيادة إفريقيا الجديدة، بحيث صرحت جنوب إفريقيا أنها لن تتعاون مع (أفريكوم)، وأنه قرار يتبناه الاتحاد الإفريقي[٢]، في حين صرح (محمد بجاوي) – وزير الخارجية الجزائري آنذاك – أنّ الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، ولقد أعربت بقية دول المغرب العربي بوضوح عن رفضها في أن يكون مقر القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في جواره.

في المقابل، وعلى الرغم من هذه المعارضة، فقد صرحت بعض الأنظمة الإفريقية عن رغبتها في استضافة المقرّ، نذكر منها: (مالي، والسنغال، وغانا، وناميبيا، وساوتومي وبرنسيب، وغينيا الاستوائية، وكينيا، وجيبوتي)، وبخاصة ليبيريا التي كانت الأكثر حماسة لاستقبال المقرّ[٣]، وبعد عدة مشاورات قررت واشنطن أن تجعل مقر قيادة إفريقيا في شتوتغارت بألمانيا بصفة مؤقتة.

من هذا المنطلق، وبناءً على المؤشرات السابقة، ووفقاً للمنطق الأمريكي الذي يجمع بين القوة والمصلحة، وفي ظلّ ما تمّ عرضه من مصالح اقتصادية ورهانات استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، وبالتحديد في الساحل الإفريقي وخليج غينيا، فضلاً عن منطقة القرن الإفريقي.. وبالعودة إلى الثنائية المركبة لـ (الأمن القومي الأمريكي) القائمة على الجمع بين محاربة الإرهاب وتأمين مصادر الوصول إلى الطاقة (الأمننة)، فإنه يمكن القول بأنّ هذه المشاريع الأمنية الأمريكية ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات والاستراتيجيات الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي، في ظلّ سياق إقليمي ودولي معولَمَيْن، تتسارع فيهما عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق الممتدة من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط فإفريقيا، وصولاً إلى المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، فقد كانت البداية من الصومال، فأفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيراً مالي، بالإضافة إلى موجات ما اصطُلح على تسميته بـ (الربيع العربي)، في مخاض عسير في إعادة تشكيل للشرق الأوسط الكبير وفقاً للرؤية الأمريكية.

(١) أمحمد مالكي: لماذا أفريكوم ولمواجهة من؟، مجلة المغرب الموحد، العدد ٥، (١٧ فيفري ٢٠١٠م)، ص ٣٧.

(٢) Princeton N. Lyman. "The War on Terrorism in Africa". In. John W. Harbeson and Donald Rothchild. Africa in World Politics : Reforming Political Order. 4th edition. (USA : Westview. 2009) : p 299.

(٣) Abdul Karim Bangura and Billie D. Tate. "Africa's Responses to International Terrorism and the War against it ". In. Jack Mangala. New Security Threats and Crises in Africa : Regional and International Perspectives. (New York : Palgrave MacMillan. 2010). p 81.

خاتمة:

يواجه الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات الأمنية المترابطة فيما بينها، في مقدمتها ما تثيره علاقة الارتباط الوثيق بين نشوب الصراعات الداخلية في دول الساحل الإفريقي، وامتلاك هذه الأخيرة للموارد الأولية، وهو ما يظهر جلياً في عديد الحالات، على غرار تمرد الطوارق للمطالبة بتوزيع عادل للثروات والاستفادة من عائدات اليورانيوم في النيجر، وفي نيجيريا أدت الموارد النفطية دوراً مغذياً للصراع، فقد شهدت منطقة (دلتا النيجر) أعنف الصراعات وأشدها دموية.

أما في السودان؛ فالأمر كان أكثر خطورة، فقد قامت السلطات الأمريكية وشراكاتها تحت غطاء الدواعي الأمنية إلى تشجيع المتمردين وتمويلهم في جنوب السودان، الأمر الذي كبّد السودان حرباً انفصالية قسمته إلى دولتين، فضلاً عن مآسي إنسانية تمثلت فيما يربو عن (مليوني نسمة) راحت ضحية هذا الصراع.

وفي تشاد؛ كانت تداعيات الصراع والتنافس على الموارد كارثية وجسيمة على حقوق الإنسان، وصولاً إلى مالي، فإنّ الأزمة الأخيرة كشفت عن حقيقة نيات للقوى الكبرى في صراعها على خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها عليها في ثوب استعماري جديد، بدت عواقبه وخيمة على شعوب القارة الإفريقية ومستقبلها.

وفيما يتعلق بمستقبل الساحل الإفريقي في ظل الأمننة الأمريكية المتزايدة، فهناك سيناريوهان:

أولهما: أن تظل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الإفريقية قائمة على أساس الاستغلال ونهب الثروات، عبر التحالف مع الأنظمة السياسية الفاسدة والنّخب المتغربة، في ظلّ ما تعرفه القارة الإفريقية بما يسمّى بـ (العصبة العسكرية – المدنية)، والتي تحوّلت إلى حالة (مافيوية مالية – سياسية)، أنتجت حالة من الفساد البنيوي، وقتلت مفهوم (الدولة).

ثانيهما: أن تتشكل مقاربات مناهضة لهذه الاستراتيجيات والمشاريع الأمنية لمنع استنزاف ثروات القارة الإفريقية وخيراتها، والوقوف في وجه أي محاولة من شأنها إدخال دول القارة في حلقة التخلّف والفقر والتبعية، أو على الأقل محاولة إيجاد صيغة معينة من شأنها التمكين للاستفادة من هذه الثروات في عملية التنمية، والدفع نحو شراكة عادلة في عالم يزداد تعقيداً وتركيباً وتشابكاً.

خلاصة القول:

يتضح مما سبق أنّ هذه العسكرة المتزايدة لمنطقة الساحل الإفريقي إنما تصبّ في إطار ومنطق التنافس الدولي على القارة الإفريقية، وذلك بهدف استغلال ثروات القارة الإفريقية ومواردها، وعليه فإنه لا مخرج أمام دول القارة الإفريقية عامّة، ودول الساحل الإفريقي خاصة، لمواجهة هذا الاستعمار الجديد وسياسة التهميش والهيمنة، إلا عبر نهج آخر للتعامل والتكيف مع هذا الواقع، نومئ إلى ذلك في:

ضرورة التنسيق الأمني بين دول الجوار، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ووضع آليات كفيلة لمواجهة هذه التهديدات الجديدة حفاظاً على الأمن الإقليمي.

العمل على تفعيل آلية دول الميدان وتجمّع دول الساحل والصحراء، بما يحفظ مصالح هذه الدول، وإصلاح البيت داخلياً، بعيداً عن منطق الهيمنة وتكريس التبعية.

على المنظمات الإقليمية في إفريقيا ممارسة دور مهمّ، وذلك من خلال الدعم والتعاون، والدفع من أجل استراتيجية أمنية وسياسية شاملة ترتكز على البعد التنموي.

تعزيز الديمقراطية، وإقرار مبدأ الشفافية والمساءلة وترشيد الحكم، بما يضمن الاستقرار والأمن.

ضرورة الإصلاح السياسي، والعمل على تحقيق التنمية، للخروج من دائرة الفقر والتبعية، بما يضمن استقلالية القرار السياسي.

العمل على تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، بما يحفظ مستقبل الأجيال القادمة.

(الديمقراطية التوافقية) في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح والإخفاق

أ. أحمد ياسين شيخاوي*

تثير (الديمقراطية التوافقية) نقاشاً واسعاً في البلدان ذات التركيبة الاجتماعية التعددية، ويشتد هذا النقاش مع تفاقم الانقسامات المجتمعية، الدينية والمذهبية والفئوية والاجتماعية، التي تخترق هذه المجتمعات التعددية، وبرغم التجربة التي تتمتع بها بعض الدول في مجال تطبيق (الديمقراطية التوافقية) فإنّ هناك دولاً كثيرة تحاول تطبيق هذه الديمقراطية اعتقاداً منها أنها تحلّ المشكلات المتعلقة بالمشاركة الواسعة لمختلف الإثنيات المكوّنة للمجتمع.

(الديمقراطية التوافقية) نموذج حديث نسبياً، يُطرح بصفتة شكلاً من أشكال ممارسة السلطة في الدول المتعددة الإثنيات في تركيبتها المجتمعية أو المتنوعة اجتماعياً، والتي تعاني ضعفاً وتواتراً في الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جميع المكوّنات الاجتماعية، الأغلبية والأقلية، في صنع القرار السياسي يُعد - حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية - ضماناً لعدم انزلاق هذه المجتمعات نحو المواجهات والحروب الأهلية.

وتُعد (الديمقراطية التوافقية) من أكثر المفهومات والمصطلحات تداولاً في عالم اليوم، وأضحت محلّ اهتمام مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية وقادة القوى السياسية بها، وذلك على الرغم من الفقر النسبي، خصوصاً في العالم الثالث، في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الديمقراطية بالدراسة والتحليل، لذا فإنّ البحث في (الديمقراطية التوافقية) يستوجب تحديد الأطر والمفهومات الأساسية التي تستند عليها هذه الديمقراطية من جهة، بغية معرفة مدى انسجامها مع واقع المجتمع غير الغربي، وبخاصة الإفريقي، بدراسة هذه التجربة على (دولة جنوب إفريقيا).

لقد عرفت القارة الإفريقية مطلع التسعينيات في القرن الماضي موجة من التحولات السياسية نحو الأخذ بالقواعد الديمقراطية، حيث شملت معظم دول القارة، باعتبارها جزءاً من السياق العامّ المعروف باسم (موجة التحوّل الديمقراطي) التي عرفتها الدول النامية، من بينها دول إفريقية، فهذا التحوّل يعبّر عن أهم حدث في نهاية القرن العشرين في القارة.

اتجهت العديد من الدول الإفريقية إلى الأخذ بالديمقراطية الليبرالية، والتخلّي عن النظم القائمة على الأحادية الحزبية التي سادت خلال الستينيات، حتى انتهاء الحرب الباردة في ثمانينيات القرن الماضي، فدوافع ذلك التحوّل الذي اصطُلح على تسميته (التحوّل الديمقراطي) وأساليبه ونتائجه قد تباينت من مجتمع إلى آخر، الأمر الذي أثار جدلاً قارياً حول قضية التحوّل الديمقراطي في القارة وما تثيره من إشكاليات.

اتخذ التحوّل السياسي في العديد من الدول الإفريقية صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة؛ إلى أنظمة - مبدئياً - منتخبة على نحو ما تشهده عدة دول، وهي الصورة المتداولة للتمييز بينها وبين غيرها من صور التحوّل

(*) جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة - الجزائر.

السياسي غير الديمقراطي، سواء تمثّلت في انتقال سلطة من حكومات مدنية غير منتخبة إلى حكومات مدنية غير منتخبة أخرى، أو انتقال السلطة من حكومات عسكرية إلى أخرى عسكرية عن طريق الانقلابات، أي حالة التحوّل من الأعلى، والتي تكون عادة تعديلات شكلية تضمن استمرار نفس النظام في السلطة.

سندرس (دولة جنوب إفريقيا) من حيث طبيعة تحوّلها، والتي تفردت بملمح خاص يميزها عن الحالات المتداولة، وهو سياسة (الفصل العنصري) التي طُبقّت في المجتمع، وآثارها السياسية السلبية التي خلفتها على الأكثرية السوداء، وتراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء فيما بينها في جنوب إفريقيا على النمط الليبرالي الغربي، والممارسة شبه الديمقراطية المحكومة لجماعة الملونين والهنود بمقتضى دستور ١٩٨٣م، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب إفريقيا، ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها على حساب فئات أخرى كالسود، الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تميل إلى قضية الانتقال من نظام عنصري (إثوقراطي) إلى نوع خاص من الديمقراطية[١].

ومن هنا كانت الإشكالية: إلى أي مدى تحقّق (الديمقراطية التوافقية) الاستقرار السياسي في ظلّ مجتمع متعدّد الأعراق والإثنيات؟

أولاً: مفهوم (الديمقراطية التوافقية) ومقوماتها:

تعرف (الديمقراطية التوافقية) تبعاً للخصائص المميزة لها، وهي كثيرة، يحصرها (آرنت ليبهارت) في أربع خصائص رئيسة، وهي: (الائتلاف الموسّع)، وهو العنصر المهمّ، فهو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من جميع القطاعات المهمة في المجتمع التعددي، (الفيتو المتبادل) أو حكم الأغلبية المتراضية، والتي تُستعمل بصفتها حماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، العنصر الثالث هو (النسبية) بوصفه معياراً أساسي للتمثيل السياسي في الانتخابات والتعيينات في جميع مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامّة، أما الخاصية الأخيرة فهي (الاستقلال الفئوي) لكلّ قطاعٍ في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

١ - الائتلاف الموسّع:

على النقيض من اتجاه نموذج (وستمنستر) في تركيز السلطة التنفيذية في الحزب الواحد الحاصل على الأغلبية، واستحواذه على أغلبية الوزارات، فإنّ (الديمقراطية التوافقية) - من خلال مبدأ التوافق - تفتح المجال لمعظم الأحزاب للمشاركة في إدارة الحكم ضمن تحالف موسّع على مستوى البرلمان والحكومة[٢]، فالسمة الأساسية في هذا النوع من الديمقراطية هي أنّ الزعماء السياسيين لكلّ قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع في حكم البلاد.

ويمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدأين متنافسين، هما: الحكم بالإجماع، وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية، فمن جهةٍ يكون الاتفاق الواسع بين جميع المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ويعتبر من جهةٍ ثانيةٍ البديل الوحيد لحكم الأكثرية وحكم الأقلية، أو على الأقل فيتو الأقلية، فمعظم الدساتير الديمقراطية تحاول أن تحلّ هذا المأزق بالنصّ على حكم الأكثرية للمعاملات العادية عندما يرى أصحاب القرارات أنّ البتّ فيها ليس صعباً، وأكثرية استثنائية بالنسبة إلى

(١) محمد عاشور مهدي: الديمقراطية في إفريقيا، تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، جوان ٢٠٠٩م، ص (١٠٠ - ١٠١).

(٢) Arend Lijphart. Patterns of Democracy . first publication. New haven: Yale university press.1999. p 34 - 35.

القرارات الحيوية جداً؛ كاعتماد الدساتير أو تعديلها.

٢ - الفيتو المتبادل:

إنّ المشـــاركة في الائتلاف الواسع يؤمّن ضمانة سياســـية لقطاعات الأقلية، فالقرارات ينبغي أن تُتخذ في الائتلافات الواسعة على قاعدة الإجماع أو الاكثرية، وعندما تُتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات؛ فإنّ تمثيـــل الأقلية فـــي الائتلاف يمنحهـــا فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصـــى ما يمكن من قوة لشـــركائها في الائتلاف، لكنها قد تُهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع الأقلية؛ فإنّ هـــذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة، وتعرّض التعاون بين النّخب القطاعية للخطر، ولذلك فلا بد من إضافة (فيتو الأقلية) إلى مبدأ الائتلاف الواســـع، ولا يمكـــن لغير هذا الفيتو أن يمنح كلّ قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية.

(فيتـــو الأقليـــة) هو مـــرادف لفكـــرة (الأكثرية المتراضيـــة) عنـــد (جـــون س كلوهـــن) John c. colhoun التـــي اعتبرتها أنها حماية لمصالح الأقلية وهدفها الأساســـي، فهي تمنح كلّ قطـــاع القدرة على حماية نفســـه، وتضع حقوق كلّ قطاع وســـلامته في أولويات الحكم، أي تحت وصايته الخاصة[١].

٣ - التمثيل الانتخابي النسبي:

النسبية من الخصائص الأساسية لـ (الديمقراطية التوافقيـــة)، فالتمثيل النســـبي هو خاصيـــة النظام التعددي، يقوم بترجمة الانقســـام الاجتماعي إلى تعدد وتمايز في النظام الحزبي، كما هو موجود في الأنظمة التعددية التي تميل إلى تمثيل الأحزاب الكبيرة بتمثيل أكبر والأحزاب الصغيرة بتمثيل أقلّ، والهدف الأساسي من (التمثيل النسبي) هو تقســـيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناســـب مـــع الأصوات التي حصلوا عليها[٢]، وتقتضي النسبية في التمثيل انعكاساً لأحجام هذه الجماعات على شتى مستويات الدولة، بمؤسساتها وأنشـــطتها، فتصميم النســـبية عادة يقـــوم على مبدأ واضح، وهو العلاقة التناســـبية بيـــن عدد الأصوات وترجمتها إلى مقاعد[٣].

يُعـــرّف (الحكـــم التوافقـــي) بناءً علـــى قواعده التـــي يقـــوم عليها، فالائتلاف الواســـع هـــو القاعدة الأساســـية فيه، والتـــي يبقى التوافـــق عليها ضرورة للحكم، يُكمّل الائتلاف الموسّـــع بأدوات تســـاعد في مأسســـة القواعد المتفق[٤] عليها، فإنّ (الديمقراطية التوافقيـــة) Democratie Consensuelle، Consociational Democracy كمـــا تبلـــور مفهومها منـــذ عقود عـــن طريق (ليبهـــارت) نموذج بديل لـــ (الديمقراطية التنافســـية) Democratie competitive أو (الديمقراطيـــة التمثيلية) القائمة علـــى حكم الأغلبيـــة، والتي عرفت تاريخيـــاً من قبل جلّ النظم السياســـية في سياق تكوّن دول ومجتمعات موســـومة بقدر كبير من التلاحم البشـــري والانصهار الإثني والاســـتقرار السياسي، ومعززة لثقافة سياسية ديمقراطية تكرّس قواعد التنافس والتداول والتمثيل، و

(١) آرنت ليبهارت – مرجع أجنبي سابق-: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦م، ص (٦٤ – ٦٦).

(٢) Arend Lijphart. Patterns of Democracy. op.cit. p 37 – 38.

(٣) Micheal Gallagher. Proportionality. ed by: Pul Baryy Clarke and Joe Foweraker. first edition. New York: Routledge. 2011. p 307.

(٤) إضافة إلى القواعد العامة السابقة هناك؛ يستقي (آرنت ليبهارت) بعض القواعد الخاصة بتجارب معينة كالاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وبلجيكا، فيضيف (ليبهارت) مثلاً توازن السلطة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، النظام التعددي على مستوى التمثيل، فمثلاً في البرلمان الأوروبي هناك اشتراكيون وديمقراطيون، التعاون بين جماعات المصالح، نظام تشريعي ثنائي قوي يقوم على نظام الغرفتين، دستور جامد لا يمكن أن يعدل بطريقة عادية باعتبار أنه أنشئ بعد مشاورات طويلة ومعقدة، ويحتوي على اتفاقات قد تفضي إلى إثارة خلافات في حالة مراجعتها، المراجعة والمراقبة القضائية للحقوق التي تتمتع بها الأقليات، وحمايتها من الخرق، استقلالية البنك المركزي في تسييره، انظر: (Arend Lijphart. Patterns of Democracy. op.cit. p 35 – 36).

(الديمقراطية التوافقية) خلافاً لذلك ولدت ونبعت في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي، والتباينات الإثنية والعرقيـــة والجهوية، وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي، وتواتر موجات العنف الاجتماعي.

٤ – الاستقلال الفئوي الذاتي:

يُعد الاستقلال القطاعي الذاتي من أهم خصائص (الديمقراطية التوافقية)، حيث تحكم الأقلية نفسها في المنطقـــة التي تعني هذه الأقليـــة حصرياً، فهي لازمة لمبدأ الائتلاف الواسع، فكلّ الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تُتخـــذ فيها من قِبل كلّ القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أمّا في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة لها صلة بهذا الشأن.

إن تفويض ســـلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات الفئوية، مقروناً بالتوزيع النســـبي للأموال الحكومية على كلّ قطاع، يشـــكّل حافزاً قوياً لمختلف المنظمـــات القطاعية، فمن أوجـــه تعريف (المجتمع التعـــددي) أنّ المنظمـــات التمثيليـــة للمجتمـــع تتبع الانقســـامات القطاعيـــة، معنى هذا أنّ الاســـتقلال القطاعي الفئوي يزيد مـــن الطبيعة التعددية لمجتمع تعـــددي أصلاً، فمن طبيعة (الديمقراطية التوافقية) – في بدايتها على الأقلّ – أن تجعل المجتمعات التعددية أكثـــر تعددية، وهي لا تســـتهدف إزالة الانقســـامات القطاعيـــة أو إضعافهـــا، بل الاعتـــراف بها صراحة وتحويـــل قطاعاتها إلـــى عناصر بنـــاءة للديمقراطية المستقرة[١].

وهناك شـــكل خاص من أشكال الاستقلال الفئوي أو القطاعي، وهو (الفيدرالية)، وهي عملية سياســـية للحكم من خلال ســـيادة مشتركة عامّة، مع حكم ذاتي للأقاليـــم من خلال حكومات محليـــة، فهي تقوم على طريقة خاصة في تقســـيم الحكـــم وتنظيمه من خلال الحفاظ على الوحدة من جهة، والتنوع من جهة أخرى[٢].

ثانياً: (الديمقراطية التوافقية) في جنوب إفريقيا:

يُعد مجتمع جنوب إفريقيا من المجتمعات المعقدة من حيث التركيبـــة، حيث ينقســـم المجتمع إلى عدة خطوط تفصل بين المكوّنات الاجتماعية، فالتمايز على أُسس: العرق أو الإثنية أو الطبقات أو الدين؛ هي أهم خطوط الانفصال.

وفي الســـياق المجتمعي لجنـــوب إفريقيا هناك اختلاف في المفهوم بين العرق والإثنية، حيث تقسّـــم المجموعات العرقية إلى أربعة أصناف سكانية بحسب تصنيف نظام (الأبارتهيد Apartheid):

١ – (السود) ويُطلق عليهم الأفارقة: وهم السكان الأصليون والقبائل المنتمية تاريخياً إلى هذه المنطقة.

٢ – الآسيويون: الذين ينحدرون من شعوب جنوب آسيا، وهم غالباً هنود وباكستانيون.

٣ – البيـــض Whites ذوو الأصـــول الأوروبية: ويصنفون بحسب اللون على أنهم أوروبيون.

٤ – الملونون Coloureds: وهم مختلطو النسب، نتجوا من تزاوج بعض الإفريقيين والأوروبيين الأوائل، وتزاوج بعض الآسيويين والأوروبيين.

كما أنّ هذا التمايز العرقي قد يحتوي على خطوط تمايز أخرى، كالاختلافات الثقافية واللغوية الموجودة عنـــد كلّ فصيـــل، كما حـــاول السياســـيون فيما بعد (الأبارتهيد) تغيير بعض من الواقع التركيبي للمجتمع، خصوصاً على مستوى الطبقات الاجتماعية[٣].

فأهم تصنيف إثني يتكوّن من:

(١) آرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص (٥٠ – ٥١).

(٢) Robert Agranoff. «Federalism». the Encyclopedia of political science. ed by: George Thomas Kurian. Washington: copres. 2011. p 567.

(٣) Franco Barcheisi. «Classes. multitudes and the politics of community Movements in post-apertheid south africa». Durban. South Africa: centre for soceity Resaerch Report n°20. August 2004. p 11.

- الإنجليز English.
- والكسوزا Xhosa.
- والأفريكانية Africanns.
- والزولو Zulu.

وهي كلها مجموعات إثنية Ethnic متمايزة بعضها عن بعض[١].

مرّت جنوب إفريقيا بمراحل عديدة في أثناء عملية التحوّل، انطلاقاً من التفاوض، ثمّ تشكيل الدستور الانتقالي، والذي يُعد (وثيقة سلام) حسب العديد من السياسيين في جنوب إفريقيا، باعتباره ينهي فترة نزاع طويلة، ويؤسّس لمرحلة انتقالية بقواعد حكم متفق عليها قبل صياغة دستور نهائي من مخرجات دستور ١٩٩٣م، هي مرحلة انتخابات ١٩٩٤م البرلمانية، والتي أفرزت نتائجها فوز (حزب المؤتمر الإفريقي) بأغلبية الأصوات، ومن ثمّ تشكّلت (حكومة وحدة وطنية) تحت رئاسة الحزب، وهي إحدى نتائج التوافقات التي أسس لها في جنوب إفريقيا، أي الحكم التشاركي القائم على مشاركة جميع الكتل السياسية في إدارة الحكم عن طريق بناء تحالفات موسّعة.

وشكّلت هذه الانتخابات البرلمانية الجمعية التأسيسية، والتي بدورها قامت بصياغة الدستور النهائي عام ١٩٩٦م، والذي أسس لنظام حكم بمؤسسات جديدة متفق عليها، قضائية وسياسية، يقوم على (تقاسم السلطة) عن طريق مشاركة كلّ الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات، تبعاً لنسبة المقاعد التي حصل عليها كلّ حزب، وهو ما يمثّل نظام (التمثيل النسبي) في النظام الانتخابي، بالإضافة إلى تقاسم السلطة بين المركز، وهي سلطة الحكومة المركزية المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية، وبين (الحكومة المحلية) المنبثقة عن الانتخابات التشريعية المحلية، وتختص هذه الحكومة بتسيير الشأن المحلي، وتنفيذ سياسات محلية لا تتعارض مع التشريعات المركزية.

الحكم المحلي:

المجلس الوطني للمحافظات هو المجلس الذي يقوم بتمثيل المحافظات لضمان أن تؤخذ في الاعتبار المصالح الإقليمية في مجال الحكومة الوطنية، حيث يمثّل الأقاليم للتأكد من مراعاة مصالحها في الفرع الوطني للحكومة، ويفعل المجلس ذلك بشكل رئيس عن طريق المشاركة في العملية التشريعية، وتوفير منبر وطني لإجراء مناقشات عامّة حول الأمور التي تؤثر في الأقاليم[٢]، فهو مؤسسة تربط بين جميع مجالات الحكومة، فالحكومة المحلية قد ترسل وفداً للمجلس الوطني للمحافظات NCOP، وتفعل كلّ ما من شأنه جلب المصالح الإقليمية وتنبيه الحكومة الوطنية.

يتألف هذا المجلس من وفد واحد يضم عشرة مندوبين من كلّ إقليم، بحيث يضمّ هؤلاء العشرة:

- أربعة مندوبين خصوصيين، وهم: رئيس وزراء الإقليم، وفي حالة عدم وجوده يحلّ مكانه أي عضو من الهيئة التشريعية يعينه رئيس وزراء الإقليم، بشكل عام أو لمسألة خاصة، وثلاثة مندوبين خصوصيين آخرون.
- وستة مندوبين دائمين.

عهدته خمس سنوات، صوت واحد لكلّ إقليم، وينظر المجلس في التعديلات وتعديلها واقتراحها[٣].

يحاول هذا المجلس ضمان التعاون والشراكة في التسيير، بحيث يمنع المحافظات من التصرف في عزلة، وأن تكون في استعداد لتلبية حاجات سكان المحافظة ومصالحهم، وفي المقابل ضمان أن تراعي

(١) Jessica piombo. «Political Parties. Social Demographics and the decline of Ethnic Mobilization in South Africa 1994 – 1999». London: SAGE Publications. VOL 11. No.4. 2005. p 453 – 454.

(٢) Christina Murry. « Republic of south Africa» iccf-international association of centers of federal studies. forum des federations. 2005. p 4.

(٣) Republic of South Africa. Constitutional law. «Constutition of the republic of south africa» N°108 of 1996. p 1882 – 1885.

التشريعات والسياسة الوطنية احتياجات المحافظات.

وفي هـذا الجانـب؛ تحتل قضية عـدم الفصل بين السـلطات[1] وضعاً خاصاً لدى السياسـيين في محافظـات جنوب إفريقيا، باعتبـار التمثيل المزدوج في الحكومة المحليـة والمجلس الوطني للمحافظات، فمهندسو الدستور في جنوب إفريقيا أرادوا من خلال ذلك إشـراك الجهاز التنفيـذي للمحافظة في عملية التشـريع التي تخصّ محافظاتهم مـن خلال اقتراح مشـاريعهم وتجسيدها مباشرة، فمسـؤولية المجلس NCOP هو رصد العلاقات بيـن الدوائر الحكومية، فضلاً عن دوره فـي عملية التشـريع، وكذلك عملية التنسيق بين المحافظات، وبخاصة المتجاورة منها، فله دور لاستكمال - وليس تكرار - دور الجمعية الوطنية.

وقد وجّهت انتقـادات عديدة لهذا المجلس، منها أنّ دوره هامشـي وتنسيقي، وأن تقييمه منذ إنشائه لم يبلـغ الجدوى والنتائج التي بلغتهـا الجمعية الوطنية، ويرى المؤيدون لوجود المجلس أنه يمثّل ثنائية السلطة التشريعية لتحقيق التوازن في التمثيل؛ باعتبار أنّ آلية التمثيل في هذا المجلس تختلف عن الجمعية الوطنية، وأنه أحد الآليات التي تربط الحكومة المحلية المعبّرة عن التسيير الذاتي مع السلطة المركزية.

النظام الانتخابي النسبي:

لقد عكف العديد من الباحثين في علم السياسـة على محاولة تصميم مؤسسـات خاصـة بالمجتمعات متعددة الإثنيـات، من خلال التركيز فـي العديد من المتغيـرات، أهمها النظـم الانتخابيـة التي تضمن مخرجـات تعمل على احتواء التعـدد والصراع الناتج عنه، وهنا تجدر الإشـارة إلى أنّ الانتقال الديمقراطي لم يتحقق فـي كثير من البلدان الإفريقية بسـبب أنّ الانتخابات قد حدثت في إطار غير مناسب.

ويرتكز جزء كبير من أدبيات رسم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات على الهندسة الانتخابية، بوصفه عاملاً لتحقيق التمثيل من جهة، والاستقرار من جهة أخرى، وتؤدي الأسئلة المتعلقة بالتنوع دوراً بارزاً في مدى تحقيق هذه الأهداف.

إنّ الانتخابات الديمقراطية هي ترجمة لسياسات تعددية حزبية، وطريقة أسـرع للتعبئـة الجماهيرية، وكانـت محوراً للمصالح المعبّر عنها في صيغ الهويات الإثنية، وهنا تبـرز قدرة النظام الانتخابي على احتواء الصراعـات الإثنية أو اللغوية وتبديدهـا، فبناء نظام انتخابـي ملائـم لواقـع الانقسـامات الموجودة في المجتمع سوف يكون عاملاً حاسماً في بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء.

ومن وجهـة نظر النظريـة الديمقراطيـة؛ فإنّ للنظـام الانتخابـي مبدأين يسـعى لتحقيقهما، هما: (التمثيل الفعّال، والاسـتقرار الذي يُعد أهم التحديات التي تواجه المجتمعـات الانتقالية)، فلا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، فالتمثيـل لا يكون فعّالاً ومتوازناً بيـن كلّ المكونـات الاجتماعيـة إن لم تكـن هناك مؤسسـات راسـخة بالقدر الذي يمكّنهـا من احتواء

(١) الفصل بين السلطات Separation of powers : أحد المعايير المهمة التي تطبقها الأنظمة الديمقراطية، كما أنه من المحددات التي تُصنّف على أساسها الأنظمة، فالحكومات تقوم بثلاث وظائف، هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي إطار الفصل الصارم بين السلطات تحدد صلاحيات كلّ سلطة تجنباً للتداخل، الفرضية الكامنة وراء استحداث نظام الفصل هو أنّ الجمع بين السلطات في يد واحدة واستحواذ حاكم واحد عليها يؤدي إلى الاستبداد، باعتبار أنه يملك جميع السلطات، ولا يمكن لطرف آخر مساءلته أو محاسبته، فالفصل بين السلطات جاء لمنع تجميع السلطات في جهة واحدة، ومن ثمّ منع قيام الاستبداد، وحماية الحريات، وهناك هدف آخر ذو صلة وهو منح تشريع القوانين للبرلمان، والذي بدوره يشرف على مراقبة الحكومة باعتباره ممثلاً للشعب، والهدف النهائي هو ترك المجال للحكومة للعمل بكفاءة وفعالية عن طريق حصر صلاحياتها ووظائفها، والأساس القوي في ذلك هو اختلاف الوظائف بين السلطات، ويُعد (مونتسكيو) أول مَن طرح فكرة الفصل كأساس لحماية الحريات في العصر الحديث، حيث طور أطروحته في كتاب (القوانين) بعد دراسته لإنجلترا، كما كان لكتاباته تأثيراً كبيراً في المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في (جيمس ماديسون) الذي رأى أنّ تركيز السلطات في يده يدفعه للاستبداد.

انظر:

Andrew J. Wroe. «Separation of Powers». - Encyclopedia of Democratic Thought. ed by: Paul Barry and Joe Foweraker. first edition. London and New York: Routledge. 2001. p 797 .- 799

الانقسامات والانشقاقات، ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا إذا أحسّت معظم الفئات الاجتماعية بتمثيل عادل لمصالحها، وهذه العلاقة الارتباطية لها تأثير كبير في مشروعية النظام الانتخابي[١]، وفي الذين تمّ انتخابهم وفق هذا النظام.

وفي هذا الإطار تبرز إشكالية تحقيق الهدفين في العملية نفسها، وهو التمثيل المناسب والاستقرار الكافي، فالأنظمة التوافقية، والتي تعتبر النظام الانتخابي مبنياً على أساس التمثيل النسبي على كلّ المستويات المؤسساتية، تتناسب كثيراً مع حقّ التمثيل ما دام أنها تترك للناخب حرية الاختيار.

لكن (جيوفاني سارتورني) Giovani Sartori يرى أنّ نظام التمثيل – من الناحية العملية – يؤدي إلى الجمود التشريعي في الأنظمة الرئاسية، كما أنّ الحكومات الائتلافية تبقى غير مستقرة في الأنظمة البرلمانية[٢]، لكن يبقى هذا النظام الانتخابي أهم المرتكزات الأساسية في (الديمقراطية التوافقية)، رئاسية كانت أو برلمانية.

وهناك مَن ينتقد هذا النظام لكونه يكرّس الانقسام ويعززه؛ لأنّ الناخبين حتى إن لم يصوّتوا على أساس إثني لا يشكّلون عراقيل أمام المرشحين الذين يعتمدون في حملاتهم الانتخابية على الورقة الإثنية، وتشكيل ائتلاف لأحزاب كبيرة لا يترك أي هامش للأحزاب الصغيرة التي تمثّل الأقليات في ممارسة نشاطها بكلّ فعالية.

إنّ هذا النظام أكثر الأنظمة في توليد التأييد للنظام السياسي ضمن الأقليات الإثنية، حيث إنّ النظام النسبي – بخلاف الأنظمة الانتخابية – يفرز مخرجات تناسبية جداً، ويسهّل دخول الأحزاب الصغيرة للبرلمان، ويضمن انتخاب أحزاب الأقليات الإثنية[٣].

نظام تقاسم السلطة:

تُعد مسألة تقاسم السلطة Power Sharing مظهراً آخر في التحوّل الديمقراطي لجنوب إفريقيا، حيث أثارت مسألة اقتسام السلطة العديد من الأسئلة الخاصة بفاعلية السلطة المقسمة والديمقراطية المطبقة، فالمؤيدون الذين يناصرون هذه الفكرة وضعوا استراتيجية لتوظيف هذا العنصر في الديمقراطية المستقبلية لجنوب إفريقيا، فالمفاوضات التي خاضتها الجمعية التأسيسية حول موضوع التقاسم تمّت بالرجوع إلى ثلاث نقاط، وهي: (التسوية، وتبنّي حلول وسط في تقاسم السلطة، والتوافق والتحكم في كيفية التقاسم)، فالسلطة التي تتصف بالوحدة يمكن اقتسامها أفقياً، والتي يتم التفاوض حولها، سواء في أثناء المفاوضات أو تلك المنصوص عليها في أحكام الدستور الانتقالي، كما أنّ فكرة التقاسم في الجمعية التأسيسية عرفت تطوراً ونقاشاً سياسياً داخل (حكومة الوحدة الوطنية).

ففكرة التقاسم يجب أن تكون ديناميكية عامّة تشمل التعامل بين القوى داخل الحكومة نفسها بين أصحاب الأغلبية والأقلية من جهة، وبين الحكومات المحلية من جهة أخرى، فهي عملية نظامية تحتاج إلى شروط؛ من بينها: الاستقرار، والتوافق في الأهداف على جميع المستويات الحكومية، المحلية منها والوطنية[٤].

تمّ تأكيد تجسيد الفكرة حرصاً من الحكومة

(١) فاطمة بدروني: التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات المتعددة الإثنيات، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة سيدي بلعباس، أفريل ٢٠١١م، ص (٣٨٧ – ٣٨٨).

(٢) Staffan I Lindberg «consequences of electoral systems in Africa ،a preliminary in quiry». Departement of political science، sweden :Limd university، 2005، p 45 ، 46.

(٣) فاطمة بدروني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٤) Nicole Bolleyer، «Consociationalism and Intergovernmental Relations –Linking Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity». Florence :copyright، Swiss Political Science Review 12 (3)، 2006، p 4 – 5.

الجديدة على استبعاد فكرة الإقصاء المتداولة في الحكومات السابقة، وإصلاح الأوضاع المترتبة على سياسة الفصل العنصري عبر مجموعة من الاستراتيجيات، وهي:

- تحسين ظروف الحياة السياسية للسود.
- التقليل من تدخّل الدولة في الاقتصاد
- تداول السلطة في جميع المستويات، وبخاصة المحلية، لتوسيع المشاركة.
- هيكلة الصراع السياسي داخل المؤسسات السياسية، ودفعه باتجاه التنافس السياسي الديمقراطي السلمي.

تجسدت فكرة تقاسم السلطة بشكل أعمق في الدستور الانتقالي على مستوى السلطة التنفيذية، فظهرت تحت مفهوم (حكومة الوحدة الوطنية) (Gouvernement d' Unité Natinal (GNU في الباب السادس لتنظيم السلطة التنفيذية الوطنية، فبعض خصائص تقاسم السلطة (التسوية – التوافق) يمكن تمييزها دون الحكم المسبق على عمل الوزارة، فالنصّ الكامل، ونتيجة التسوية، ينصّ على أنّ تقاسم السلطة التنفيذية من القضايا الأساسية في التحوّل نحو الديمقراطية[1].

وعلى مستوى الرئاسة: رئيس جنوب إفريقيا هو رئيس الحكومة ورئيس الدولة، ويُنتخب من طرف الجمعية الوطنية بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية في أول جلسة تعقدها، بمساعدة نائبَيْن، يتمثّل دورهما في القيام بمراقبة أعمال الرئيس (Executive Deputy President)، يُعيّن هذان النائبان من الحزبين اللذين حصلا على أكثر من ثمانين مقعداً في الجمعية الوطنية (٢٠٪ من عدد مقاعد الجمعية الوطنية)، وهذا يُعد اقتساماً للسلطة على مستوى الرئاسة؛ لأنّ المشرّع اشترط أن يكون النائبَان من الحزبَيْن المواليين للحزب الفائز والحائزَيْن على أكثر من ٨٠ مقعداً في الجمعية.

وعلى مستوى الحكومة؛ نجد أنّ أهمّ الخصائص المكوّنة لاقتسام السلطة، وهي (التسوية – المراقبة – التوافق)، تتجسد من خلال توزيع الحقائب الوزارية، ففي حالة وجود خلافات بين الرئيس المنتمي لـ (ANC) صاحب الأغلبية وبين أحد الوزراء المنتمي إلى حزب آخر، أو رئيس لحزب أقلية، وجب على الرئيس دراسة الثقل السياسي وأثر أي إجراء قبل اتخاذه، مثل استبعاد هذا الوزير، فاقتسام السلطة تبعاً لدستور ١٩٩٣م يجسّد مبدأ التسوية والمراقبة في اتخاذ القرارات، والتوافق بوصفه مبدأ عاماً في كلّ الحالات بين الرئيس وكلّ الموظفين، والبحث عن التوافق يجب أن يكون ضرورة عند الأغلبية المؤهلة، وذلك لتجنّب شلل العمل التنفيذي، فالدستور لم يطلب من الأغلبية التي فازت أن تتخلى عن حقّها بصفتها قوة أولى، وإنما العمل باعتبارها أغلبية مؤهلة وفعّالة للعمل التشاركي مع الأحزاب المشاركة في الحكم، والتي تعمل بمبدأي التسوية والتوافق بوصفهما إطاراً للعمل الحكومي[2].

ثالثاً: مشكلات (الديمقراطية التوافقية):

يرى التوافقيون أنّ (الديمقراطية التوافقية) تُعد أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية أو المتعددة، فهي – خلافاً للديمقراطية التمثيلية القائمة على حكم الأكثرية – لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والاعتماد المتواتر

(١) Robert B. Horwitz. «Communication and Democratic Reform in South africa. communication society and politics». first publication. UK: Cambridge university press. 2004. p 87.

(٢) Raphael porteilla. «le Nouvel Etat sud-Africaine: des Bantoustans Aux provainces 1997 – 1998». paris: L'harmattan. 1998. p 294 – 295.

على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساساً على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكوّنات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله؛ من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحقّ النقض أو الاعتراض، ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنّب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة، وهو ما لا تتيحه (الديمقراطية التمثيلية) على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة، وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول إلى أغلبية بدورها.

ويُعد بناء التحالفات الكبرى من المبادئ المهمة في (الديمقراطية التوافقية)، حيث كان هذا المبدأ مطبقاً في بداية التحوّل عبر تشكيل (حكومة الوحدة الوطنية)، فهو أكبر ائتلاف حكومي تشكّل في جنوب إفريقيا لممارسة الحكم، فهذا التحالف كان المسؤول عن تسيير الفترة الانتقالية عبر تسيير تشاركي واسع من خلال مشاركة كلّ الأحزاب والكتل السياسية.

لكن بعد صياغة الدستور النهائي وبدء العمل به، ونتيجة لحصول (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) على أغلبية الأصوات، والفوز بمعظم الحقائب الوزارية لعدم حصول معظم الأحزاب الصغيرة على ٢٠٪ التي تؤهلهم للحصول على حقائب وزارية، تعرّض الحزب للنقد من طرف الأحزاب الأخرى التي اتهمته بالتفرد بالحكم، برغم انتهاجهم لقواعد التمثيل النسبي في الجمعية العامة والجهاز التنفيذي، في حين يرى الحزب الحاكم أنها نتائج ديمقراطية، حيث تمّت وفق قواعد متفق عليها ومنصوص عليها دستورياً، باعتبار أنّ نتائج الانتخابات أفرزت هذه التشكيلة النيابية والحكومية، لأنه يملك أغلبية الأصوات باعتباره ممثلاً لأغلبية السكان وهم السود.

تُعد الآليات المشكّلة من حكومة موسّعة معبّر عنها بحكومة الوحدة الوطنية، والتحالفات الموسّعة التي تضمن التشاركية في صنع القرار، والحكم المحلي، أهم الخصائص المعبّرة عن الحكم التوافقي، لكن على مستوى تطبيق هذه الآليات في جنوب إفريقيا ظهرت الكثير من الاختلالات، فحكومة الوحدة الوطنية – مثلاً – بقيت الوجه الوحيد للائتلاف الموسّع على الرغم من أنّ معظم الأحزاب شاركت فيه، فحزب المؤتمر له أغلبية تجعله يطبق برامجه دون اللجوء إلى بقية أعضاء الحكومة من غير (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي)، ولم يستطع أي حزب منافس تقاسم الوعاء الانتخابي المشكّل من السود، والذي يسيطر عليه (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي).

نظام (التمثيل النسبي) أحد المبادئ المهمة في إدارة هذا النوع من الديمقراطية، وقد اتخذته دولة جنوب إفريقيا لتناسبه مع التركيبة الاجتماعية للسكان، ولأنه يؤمّن التمثيل لمعظم الإثنيات حتى الأقليات الصغيرة.

وكانت المعارضة تسعى لتبنّيه في الدستور لضمان مشاركتها في الحكم، وكان (حزب المؤتمر الوطني) يريد من خلاله إعطاء شرعية للنظام السياسي الجديد داخلياً، وإسكات المعارضة داخلياً وخارجياً لكسب التأييد، باعتبار أنه يضمن المرتبة الأولى في النتائج الانتخابية لظروف التعبئة الانتخابية للأفراد المبنية على العامل الإثني، وهو يعتبر نفسه الممثل الوحيد للإثنية السوداء بناءً على شرعية تاريخية اكتسبها بعمله المدافع عن السود لاسترجاع حقوقهم ضد التفرقة العنصرية.

أحد المبادئ الأساسية في (الديمقراطية التوافقية) التي تمّ إدراجها في الهندسة الدستورية هي (الحكومة المحلية)، حيث كانت المعارضة تضغط بشدة على تطبيق هذا المبدأ لضمان ممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية دون الرجوع إلى المركز الذي قد يستأثر به (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي)، وهو ما ترفضه المعارضة، وبخاصة حزبا (إنكاثا الحرة) و (الحزب الوطني).

وتُعد (الحكومة المحلية) الضامن لممارسة الحكم تبعاً لخصوصية كلّ إقليم، والذي يحتوي على إثنيات معينة، وهو بذلك يضمن الاستقلالية النسبية في التسيير الإداري والأنشطة الاقتصادية والحرية الثقافية، على ألا تتقاطع مع سياسات الحكومة المركزية وبرامجها، لكن بعد مدة من الحكم بهذه الآلية انتقدت؛ على اعتبار أن مبدأ (الحكومة المحلية) يجب أن تصاحبه قوة اقتصادية محلية تضمن له الموارد المالية لتطبيق برامجه وتسير شؤونه المحلية لتحقيق الاستقلالية التي استُحدثت من أجلها هذه الآلية، وهو ما لم يتوفر منذ تطبيقه بعد دستور ١٩٩٦م، حيث إنّ بعض المقاطعات أصبحت تابعة كلياً للاعتمادات التي ترصدها حكومة المركز، ما جعل الاستقلالية أمراً صعب التطبيق في التسيير، وجعلها تابعة مباشرة للمركز، وهو ما يثير التساؤل حول جدوى وجود حكومة محلية قائمة بذاتها قانونياً، فالمبادئ العامة للديمقراطية التوافقية منصوص عليها دستورياً، كنظام التمثيل النسبي والحكومات المحلية، لكن يبقى تطبيقها معرّض للنقد بحجة أنّ الجدوى التي استُحدثت من أجلها هذا المبادئ لم تحقّق النتائج المراد الوصول إليها، وهي التشاركية في الحكم بين المركز والحكومات المحلية، والمشاركة في صنع القرار بقدر التمثيل الذي تشكّله كلّ إثنية.

خلاصة:

إنّ اتخاذ (حكومة الوحدة الوطنية) لمبادئ (الحكم التوافقي)، بعد عملية التحول الديمقراطية واتفاق جميع الإثنيات المكوّنة للمجتمع على ذلك ضمن دستور ١٩٩٦م، لم يجعلها تحظى بمستويات عالية في الممارسة الديمقراطية، ولم يجعلها في منأى عن النقد، يرجع ذلك إلى أنّ اتخاذ الإطار القانوني والدستوري للمبادئ التوافقية لم يكتمل في شقّه الخاص بالممارسة والتطبيق، فقد شهدت العملية السياسية العديد من الانحرافات والإخفاق، حيث أُفرغت المبادئ التوافقية المؤطّرة دستورياً من محتواها، فغلق (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) للممارسة السياسية عبر احتكاره للحكم وإقصاء المنافسين من داخل حزبه ومن خارجه، وإدارته للعملية السياسية بعقلية حكم الأغلبية وتحت قواعد التوافقية، جعل مبدأ (الائتلاف الموسّع) مجرداً وغير واقعيٍّ في إدارة الحكم، بالإضافة إلى مبدأ التمثيل النسبي الذي أصبح تمثيلاً دون مشاركة فعلية في الإدراة، حيث احتكر النصاب القانوني في تمرير المشاريع والقوانين، وهو ما جعل من الأحزاب الأخرى في البرلمان والحكومة مجرد تابع لا يمكنه الوقوف بندّية ضد ممارسات (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي).

واتخاذ (الحكم المحلي) دون تطوير الأنشطة الاقتصادية والتنمية المحلية جعل منه مبدأً غير قابل للفعالية، باعتبار أنّ الاستقلالية الاقتصادية والمالية شرط أساسي للحكم المحلي المستقلّ والفعّال.

عملت تجربة الحكم في جنوب إفريقيا بمبادئ (الديمقراطية التوافقية) على وضع أطر مؤسسية وقانونية تحتوي جميع الأطياف المكوّنة للمجتمع، لكن على مستوى الممارسة السياسية وتطبيق هذه المبادئ ظهرت الكثير من الانحرافات، بدليل النقد الموجّه إليها من طرف الأحزاب المعارضة، حتى من داخل الحزب ذي الأغلبية، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه التجربة في إفريقيا يحمل شقّين بالنسبة إلى الدول الإفريقية التي توجد بها التركيبة الاجتماعية المشابهة للمجتمع الجنوب إفريقي، والقائمة على التعدد والتنوع والاختلاف، مثل دولتي بورندي ورواندا، فالإطار المؤسساتي القانوني بُني على إجماع من طرف جميع المكونات الاجتماعية، وهو ما يجعل منها تجربة يُعتد بها ضمن مراحل الهندسة الدستورية لما بعد التحول، لكن - على مستوى الممارسة - لا بد من إيجاد وسائل قانونية وآليات تدعم الممارسة الفعّالة لهذه القواعد؛ لتجنّب الإخفاقات التي أعاقت الممارسة الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا.

بعد قمّة الكويت الثالثة.. هل يمكن أن يشكّل العرب والأفارقة تكتلاً في مواجهة الغرب؟

د. بدر حسن شافعي*

أثارت (قمّة الكويت العربية الإفريقية الثالثة) التي عُقدت في الفترة من ١٩ - ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م، وما سبقها من منتدى للتعاون الاقتصادي بين الجانبَيْن، عدة تساؤلات عن مدى جدوى هذه القمم بعد فترة طويلة من الكمون والجمود في هذه العلاقات، حتى بعد عقد (القمّة الثانية - أكتوبر ٢٠١٠م) في سرت بليبيا قبل الربيع العربي بعدة أشهر، ومدى إمكانية أن يكون هذا التحالف أو التكتل الجديد تكتلاً (جنوبياً - عربياً - إسلامياً - إفريقياً) في مواجهة الغرب والكيان الصهيوني.

استفاد الكيان الصهيوني كثيراً من التباعد الحادث بين الجانبين منذ عام ١٩٧٩م، بعدما كان هو السبب المباشر في إحداث هذا التقارب بسبب حرب ١٩٧٣م، حيث قطع الأفارقة علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل دعماً لمصر والعرب، ثم تحوّل (الكيان الصهيوني) بعد ذلك إلى سبب للتباعد بعد توقيع مصر (معاهدة السلام) و (التطبيع) معه عام ١٩٧٩م، ثم دخول العرب ودول الطوق في عملية السلام أيضاً عبر (مؤتمر مدريد) ١٩٩١م.

لكن من الواضح أنّ الكيانَيْن (العربي والإفريقي) بدءَا يشعران بخطورة هذا التباعد، وأثر العامل السياسي في هذا الشأن، لذا قرّرَا للمرة الأولى عقد القمّة الثالثة في موعدها المقرر (٢٠١٣م) بعد ثلاث سنوات فقط من (قمّة سرت) التي فصلها عن (قمّة القاهرة الأولى) ٣٣ عاماً (١٩٧٧م - ٢٠١٠م)، مع إعطاء أولوية للجانب الاقتصادي - كما ظهر بوضوح في شعار القمّة (شركاء من أجل التنمية والاستثمار) -، مع عدم إغفال الجانب السياسي بطبيعة الحال.. وفي القلب منه (القضية الفلسطينية) التي كانت أحد الأسباب المباشرة في إقامة هذا التعاون.

ومن هنا بات التساؤل الأساسي هو: هل تنجح قمّة الكويت في إحداث تعاون حقيقي بين الجانبين؛ بحيث يشكّلان كتلة اقتصادية كبيرة تضمّ ٦٥ دولة (٥٣ دولة إفريقية، و ٢٢ دولة عربية)، مع وجود ازدواج في عضوية ١٠ دول عربية إفريقية في آن واحد[1] لديها إمكانات اقتصادية (بشرية، طبيعية، مالية) كبيرة، تستطيع من خلالها أن تكون نداً للغرب، وتتخلّص من علاقة التبعية إلى علاقة الندية؟

للإجابة عن هذا السؤال سوف نحاول تناول العديد من النقاط، هي:

١ - تحديد مصطلح (العلاقات العربية الإفريقية).

٢ - نبذة مختصرة عن تطوّر هذه العلاقات.

٣ - معوّقات التعاون العربي الإفريقي، ودور الغرب والصهاينة بشأنها.

٤ - مجالات العلاقات في ضوء قمّة الكويت.

٥ - مستقبل هذه العلاقات، وهل يمكن أن تشكّل نداً للغرب؟

وفيما سيأتي حديث عن هذه النقاط:

(*) خبير في الشؤون الإفريقية - جامعة القاهرة.

(١) هذه الدول هي الدول العربية في القارة الإفريقية، وهي دول أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بعدها الاتحاد الإفريقي، كما تتمتع أيضاً بعضوية الجامعة العربية، وهي دول الشمال الإفريقي الست: (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، إضافة إلى: (لسودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر).

أولاً: تحديد مصطلح (العلاقات العربية الإفريقية):

يُقصد بهذا الاصطلاح في الأدبيات السياسية: العلاقة بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، بشقيها الإفريقي والآسيوي، مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية[1]، ومن بعدها الاتحاد الإفريقي.

ومعنى ذلك أنّ الحديث لا ينصرف إلى العلاقة بين الدول العشر العربية ذات العضوية المزدوجة في المنظمتين وبين الدول الإفريقية؛ لأنّ ذلك يدخل في إطار العلاقات (الإفريقية - الإفريقية) التي تُبحث في إطار المنظمة الإفريقية، بل إنّ الاستعمار كان حريصاً على تقسيم القارة السمراء بين دول الشمال العربي من ناحية، والدول الإفريقية جنوب الصحراء من ناحية ثانية، لذا فإنّ هذا التقسيم يعمد إلى التمييز وإثارة النعرات بين أبناء القارة الواحدة.. ومن ثمّ فإنّ العلاقات العربية الإفريقية تشير إلى العلاقات بين الدول الإفريقية بشقّيها (الشمالي العربي) و (الجنوبي الزنجي) (مجازاً) من ناحية، والدول العربية الآسيوية من ناحية ثانية.

وإن كانت هناك بعض الدراسات تشير إلى أنّ هذه العلاقات تدخل في نطاقها أيضاً العلاقات بين (الشمال العربي الإفريقي) و (الجنوب الزنجي)، لذا يتمّ الحديث - بناءً على هذا الرأي - عن مشكلات العلاقة بين موريتانيا والسنغال، والمشكلة الحدودية بين تشاد وليبيا بشأن (شريط أوزو)، والخلاف الحدودي بخصوص (الأوجادين) بين الصومال من ناحية، وكلٍّ من إثيوبيا وكينيا من ناحية ثانية، ومشكلة (مياه النيل) بين دول المنبع الإفريقية ودول المصبّ العربية.

وإن كان الراجح هو الرأي الأول؛ لأنّ الرأي الثاني يدخل في إطار العلاقات (الإفريقية - الإفريقية).

(١) حول مفهوم العلاقات (العربية - الإفريقية) انظر: د. عبد الملك عودة: نظرة استراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الإفريقية، في: صلاح زرنوقة (محرر): العرب وإفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد / جامعة القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، عدد ١٨، ٢٠٠٢م، ص ١٣٣.

ثانياً: نبذة مختصرة عن تطور هذه العلاقات:

يتمّ توقيت بدء هذه العلاقات تاريخياً بـ (مجيء الإسلام إلى إفريقيا) على يد التجار العرب الذين ساهموا في تأسيس عدة ممالك إسلامية إفريقية، مثل مملكتي (غانا - مالي) في غرب إفريقيا.

ومع مجيء الاستعمار الأوروبي في القرنين (١٨ ، ١٩) أصبح العالم العربي والقارة الإفريقية يواجهان مصيراً مشتركاً، وبعد الحرب العالمية الثانية صارَا أحد مناطق النفوذ والصراع الدولي بين كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ في ظلّ ما عُرف آنذاك بمرحلة الحرب الباردة، ولقد فرض ذلك على الطرفين التعاون المشترك لدعم سياسة عدم الانحياز، ومقاومة الأحلاف العسكرية، ورفض سياسة الهيمنة، ومارَسَ العالم العربي عامّة، ومصر خاصّة، دوراً مهمّاً في تحرير إفريقيا من الاستعمار عبر تقديم أنواع الدعم المختلفة على المستويات كافّة، ونشأت في مصر في الخمسينيات (الجمعية الإفريقية) التي كانت نواة التحرر في كلّ إفريقيا.

ومع بروز قضية الصراع (العربي - الإسرائيلي) صارت إفريقيا مجالاً للتنافس بين الجانبين، وأدى ذلك إلى تفعيل العلاقات (العربية - الإفريقية)، ونجحت مصر في جعل قضية الشرق الأوسط محوراً مهمّاً من محاور اجتماعات القمم الإفريقية المتتالية بوصفها قضية (عربية - إفريقية)، إلا أنه يلاحظ أنّ العلاقات بين الجانبين حتى ذلك الحين اقتصرت على المجال السياسي نظراً لتشابه الهياكل الاقتصادية؛ مما يجعل عملية التكامل غير ذات جدوى[2].

ولقد كانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م نقطة مهمّة في تدشين التعاون العربي الإفريقي، خصوصاً بعد قيام معظم الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لذا قررت (القمّة العربية السادسة) في الجزائر، والتي عُقدت بعد الحرب بشهر واحد، تفويض الأمين

(٢) أحمد حجاجي: العلاقات العربية الإفريقية.. نبذة تاريخية، المرجع السابق نفسه، ص (٩ - ١٠).

العـــام للجامعة فـــي الاتصال بنظيره الإفريقي لمناقشـــة تعزيـــز التعاون العربي الإفريقي، وأعقب ذلك سلســـلة من المشـــاورات بين المنظمتين العربيـــة والإفريقية، تمخّض عنها عقد مؤتمر القمّة (العربي - الإفريقي) الأول بالقاهرة عام ١٩٧٧م، بمشـــاركة أكثر من ٦٠ دولة، وكأي مؤتمر قمّة صدر عنه برنامج عمل شـــامل، يحـــدّد الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها التعـــاون الجديد، فضلاً عن الآليات التي ســـيتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف، والهيكل التنظيمي المنوط به عملية التنفيذ، والذي يأتي في مقدمته مؤتمرات القمّة التي يشارك فيها قادة كلّ الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (٢٢ دولة؛ من بينها ١٠ دول عربية إفريقية)، والـــدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية (٥٣ دولة)، ويُعـــد الجهـــاز الأعلى، ويجتمـــع مرة كلّ ثلاث ســـنوات، ثم المجلس الـــوزاري (العربي - الإفريقـــي)، ويتكون من وزراء خارجية الدول العربيـــة والإفريقية، ويجتمع مرة كلّ ١٨ شـــهراً (تم تعديل المدة بعد ذلك لتصبح ١٢ شـــهراً)، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، ثـــم اللجنة الدائمة، والتي تُعـــد بحكم اختصاصاتها القلب المنظم للتعاون العربي الإفريقي، وتتكون من ٢٤ وزيراً (١٢ عـــن كلّ جانب)، ويتم اختيارهم من قِبَـــل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وتتمّ رئاســـتها بالتناوب، وتعقد اجتماعاتها مرة كلّ ستة أشهر.

وبالرغـــم من أنّ هذا الهيـــكل كان يمكن أن يكون نواة لتفعيـــل التعاون بين الجانبين؛ فإنّ الاعتبارات السياســـية كان لها دور كبير في إصابته بالشـــلل التام، أو بمعنى آخر جعلته حبراً علـــى ورق[1]، فقد برزت منذ ثمانينيات القرن الماضي مجموعة من الســـلبيات، أبرزها أزمة عدم الثقة بيـــن الجانبين، فعلى ســـبيل المثال اتهـــم الأفارقةُ العربَ بمحاولـــة تصدير خلافاتهم إلى الاجتماعـــات (العربية - الإفريقيـــة)، أو حتى الاجتماعات (الإفريقية - الإفريقية)، مثل قضية الصراع (العربي - الإســـرائيلي)، حرب الخليج الأولى والثانية.

(١) المرجع السابق نفسه، ص (١١ - ١٢).

وفي المقابل؛ يلاحظ أنّ العـــرب أخذوا ينظرون إلى الأفارقة على أنهم يبتزونهم مالياً، فضلاً عن وجود علاقات قوية بينهم وبين إسرائيل، كما ساهم توقيع مصر لمعاهدة السلام، وما تلاه من قطيعة عربية لها، مقابل إعادة تطبيع إفريقي للعلاقات مع إسرائيل، فضلاً عن إحساس الأفارقة باستغناء العرب عنهم بعد (مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م).. كلّ هذا ســـاهم في تراجـــع العلاقات العربيـــة الإفريقية لصالح العلاقات مع الغرب والدول الاســـتعمارية السابقة من ناحية.. وإسرائيل من ناحية ثانية.

ثالثاً: معوقات التعاون العربي الإفريقي، ودور الغرب والصهاينة بشأنها:

يمكـــن القول بوجـــود ثلاثة أنواع مـــن المعوقات في الوقت الراهـــن، بعضها عامّ، وبعضها خـــاص بكلّ طرف على حدة[2]، فضلاً عن المعوقـــات الخارجية المتمثلة في الموقف الدولي، وفي القلب منه الموقف الغربي والأمريكي من ناحية، والموقف الصهيوني من ناحية ثانية.

١ - المعوقات العامة:

يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

أ - عـــدم وجود إيديولوجية محـــدّدة، أو فكر نابع من فلسفات الجانبَيْن وتطلعهما للمستقبل.

ب - تغليب الطابع الشائي على الجماعي في التعامل.

ج - اختـــلاف دوافع الجانبَيْن مـــن التعاون، فالهدف الإفريقي (اقتصادي) بالأساس، في حين أنّ الهدف العربي (سياسي).

د - وجود بعض المشكلات العربية الإفريقية، والتي لا بـــد من إيجاد حلول لها، مثل (أزمة الطوارق)، وهي جماعة عربية بالأســـاس، تنتشر في كلٍّ من: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر)، وتســـعى لتحقيق هويتها العربية الإسلامية، ما أدى إلى حدوث مشـــكلات بينها وبيـــن القيادات الإفريقية الحاكمة في كلٍّ من: (مالي، والنيجر).

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات انظر: د. محمد عاشور مهدي: نحو مدخل إفريقي لدعم العلاقات العربية الإفريقية، قبرص: مجلة الشاهد، عدد ٢١٢، أبريل ٢٠٠٣، ص (٥٢ - ٥٣).

٢ – المعوقات على الجانب الإفريقي:

تغيّـر النّخب الحاكمة في إفريقيـا، حيث برزت لدى هـذه النّخـب الجديـدة مفهومات ومصالـح جديدة عن تلك التي كانت سـائدة لدى النّخـب القديمة إبّان الحرب الباردة وبدايـات التعاون (العربي – الإفريقي)[١]، ويلاحظ أنّ هذه النّخب إمّا لديها تخوّف من هذا التعاون لأسـباب إيديولوجية، مثل تعاظم دور الحضارة العربية والإسـلامية في الدول الإفريقية ذات الأقلية العربية والإسـلامية، وإمّا لديها مصالح في اسـتمرار علاقاتها بالدول المسـتعمِرة، والتي غالبـاً ما تعلّمت وتتلمذت، بـل وصلت – أحياناً – للحكم، عن طريقها.

٣ – المعوقات على الجانب العربي:

هناك مجموعة من المعوقات، أهمها:

– غياب استراتيجية عربية بشأن إفريقيا.

– اقتصار العلاقات العربية مع إفريقيا على المستوى الرسمي دون الشعبي، ما أضعف هذه العلاقات.

– ضآلة الاهتمـام الاقتصادي العربي بإفريقيا، حيث إنّ حجم هذه المبادلات لا يزال دون المستوى المطلوب.

وقـد انعكـس كلّ ذلك في عدة مؤشـرات، يمكن أن نلاحظها في تقرير لجنة الخبراء العرب بشأن استراتيجية التعاون (العربي – الإفريقـي) (١١ – ١٤ نوفمبر ٢٠٠١م) وواقعها، حيث سـجّل التقرير وجود بعض النقاط السلبية في هذه العلاقة.

فعلى الصعيد السياسي؛ كان هناك غياب في التنسيق في المحافـل الدولية، وظهـر ذلك في (مؤتمـر ديربان لمكافحـة العنصرية) (جنوب إفريقيـا) – (مؤتمر منظمة التجـارة العالمية) (قطر – نوفمبر ٢٠٠١م)، كما سـجّلت اللجنة غياب الاهتمام العربي بالقضايا المهمّة في إفريقيا؛ مثل قضايا الأمن والاستقرار.

(١) حول النخبة الجديدة في إفريقيا انظر: د. عبد الملك عودة: قضايا العلاقات العربية – الإفريقية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية بعنوان: (العولمة وإفريقيا) ١٢ – ١٤ فبراير ٢٠٠٢م، القاهرة: برنامج الدراسات (المصرية – الإفريقية) بكلية الاقتصاد، فبراير ٢٠٠٢م، ص (٧ – ٨).

وعلى الجانب الاقتصادي؛ سـجّل التقرير وجود تدنٍّ في التجارة البينية، فضلاً عن انخفاض حجم الاستثمارات المتبادلة[٢].

إلا أنـه بالرغم من المعوقات السـابقة؛ فإنّ الصورة ليسـت قاتمة كلية، حيث لاحت في الأفق بعض المؤشرات الإيجابية، ومـن ذلك التأييد الإفريقي لرفض الحرب على العراق، حيث أعلن عمارة عيسى الرئيس المؤقت للاتحاد الإفريقـي – آنذاك – عن أسـفه لبدء الحرب، مشـيراً لما أعلنه رؤسـاء الدول والحكومات فـي قمّتهم الأخيرة بزيمبابـوي، وكذلك الجهاز المركزي لآلية فضّ المنازعات الإفريقية فـي اجتماعه في أديس أبابا (٣ فبراير ٢٠٠٣م) حيث أيدوا ضرورة الحلّ السـلمي للأزمة من خلال الأمم المتحدة[٣]، ولعل ذلك يدفعنا إلى البحث عن اسـتراتيجية للمقاربة بين الجانبَيْن.

٤ – المعوقات الخارجية:

مارسَ الصهاينة والدول الغربية الاستعمارية – سابقاً – دوراً مهمّـاً فـي إحـداث فجوة في العلاقـات العربية الإفريقية خدمـةً لمصالحهم، مسـتغلين – ربما – بعض الأخطاء والسـلبيات التي وقعت من بعض العرب الفاتحين لإفريقيا، على الرغم من أنّ تاريخ العرب في إفريقيا لم يكن كله قائماً على تجارة الرقيق؛ مقارنة بالتاريخ الاسـتعماري الأوروبـي، حيث عملت الـدول المسـتعمِرة على توطيد علاقاتهـا مع الدول الإفريقية بعد الاسـتقلال متناسـية السـلبيات الكبيرة التـي ارتكبتها بحقّ البشـر والموارد، مستغلةً وجود نخبة حاكمة تلقت في الأغلب الأعمّ تعليمها فـي هذه الدول، وهي في الوقت نفسـه تنتمي إلى أقليات داخل بلادها، ومن ثمّ فهي في حاجة مستمرة إلى الاعتماد

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التقرير انظر: د. محمود أبو العينين (محرر): التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول ٢٠٠١م – ٢٠٠٢م، القاهرة : مركز الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢م، ص (٢٨٦ – ٢٨٧).

(٣) حول الموقف الإفريقي من أزمة العراق انظر: جوزيف رامز أمين: الموقف الإفريقي من الأزمة العراقية، دورية آفاق إفريقية، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، عدد ١٤، صيف ٢٠٠٣م، ص (٩١ – ٩٢).

على الدول الكبرى لتثبيت دعائمها.. لذا كان هدف إضعاف هذه العلاقات هدفاً أساسياً للاستعمار على مدار مراحله المختلفة (الاستعمار التجاري، فالاستعمار الإمبريالي التوسعي، فالاستعمار الجديد).. ومن هنا تمّ تصوير العرب بأنهم (مستعمِرون) في إطار ما عُرف لدى الأفارقة باسم (الاستعمار العربي) أو (الغزو العربي لإفريقيا).

كما عمدت قوى الاستعمار، منذ أن وطئت أقدامها الأراضي الإفريقية، إلى القضاء على أي تأثير للثقافة العربية في البيئة الإفريقية بشتّى الطرق، أبرزها البعثات التبشيرية التي عمدت إلى محاربة الثقافة العربية والإسلامية، واللغة العربية، وروجت لاستخدام الأبجدية اللاتينية مكان الأبجدية العربية التي كانت سائدة في كثير من اللغات الإفريقية، كما عمدت إلى تخريج نخبة من الأفارقة لديهم كراهية شديدة للعرب والمسلمين باعتبار أنّهم مستعمِرون، وذلك بعد قيام هؤلاء المبشّرين بتشويه تاريخ العرب في إفريقيا بالرغم من أنّ العرب لم يفرضوا ثقافتهم على الأفارقة، بل برزت الحضارة العربية الإسلامية جنباً إلى جنب مع الحضارة الإفريقية، وحدثت حالة من الاندماج الطوعي وليس القسري بينهما[1].

ويلاحظ أنّ السياسة الغربية كانت قائمة على السياسة البريطانية الشهيرة (فرّق تسد)، والقائمة على إحداث التباعد بين هاتين الكتلتين من أجل الانفراد بكلٍّ منهما، ومن ثمّ وجدنا تنافساً محموماً من قِبَل الدول الغربية، حتى دول المشرق الواعدة، مثل الصين وإيران وماليزيا، على كلٍّ من الخليج العربي وإفريقيا.. وإذا كان التغلغل الصهيوني في الخليج العربي قد اعترضه الموقف العربي بشأن القضية الفلسطينية؛ فإنّ إسرائيل نجحت في ملء الفراغ الناجم عن التراجع العربي في إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي.

لقد استمر التكالب الدولي الجديد على الموارد الإفريقية، وظهرت سياسات جديدة لإعادة إنتاج الهيمنة الدولية على إفريقيا وفقاً لآليات وأدوات جديدة، فإنشاء الولايات المتحدة للقيادة الإفريقية (أفريكوم) عام ٢٠٠٨م، ووجود معسكرات أمريكية في جيبوتي والنيجر، بالإضافة إلى التدخل العسكري الفرنسي والغربي المباشر في الصراعات الإفريقية، يمثّل تهديداً مباشراً للأمن الجماعي العربي والإفريقي، كما أنّ محاولات الصين وبعض القوى الصاعدة الأخرى في النظام الدولي كسب النفوذ والسيطرة في إفريقيا تمثّل هي الأخرى تحديات لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية.

ومن هنا يُلاحظ تدخّل الأطراف الدولية لتعطيل مسيرة التعاون العربي الإفريقي، فبالإضافة إلى القوى الاستعمارية التقليدية، مثل بريطانيا وفرنسا، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحادي من سبتمبر تحت شعار (محاربة الإرهاب في إفريقيا)، وهو ما يعني في جوهره تفجير مناطق وبؤر التوتر القلقة في العالمين العربي والإفريقي، كما أنّ القوى الصاعدة، مثل الصين والقوى الإقليمية التقليدية، مثل تركيا وإسرائيل وإيران، تحاول من خلال سياساتها الإفريقية وأدوات قوتها الناعمة خلق مناطق نفوذ لها في المحيط الاستراتيجي العربي في إفريقيا، وهو ما يمثّل تحدياً مهمّاً أمام تنفيذ خطة التعاون العربي الإفريقي، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى خطورة الدور الصيني، وتوفيره للدعم والتمويل اللازمين في منطقة حوض النيل بما يتعارض والمصالح المائية المصرية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تواجهها الشعوب العربية والإفريقية؛ لوجدنا أنّ الاستجابة لروح مشروع النهضة الإفريقية، كما أسّس له رئيس جنوب إفريقيا السابق (ثابو مبيكي)، وطموحات المبادرة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد) عام ٢٠٠١م، تعني ضرورة الانحياز لخيار التعاون العربي والإفريقي وفقاً لمنظور الشراكة والمصالح المشتركة[2].

(١) د. جمال زكريا قاسم: الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م، ص (٥ – ١٠).

(٢) د. حمدي عبد الرحمن: تحديات قمة الكويت الأفروعربية

رابعاً: مجالات العلاقات في ضوء قمّة الكويت:

شـهدت الكويت على مدار يومين (١٩ - ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م) أعمال القمّة العربية الإفريقية الثالثة، والتي عُقدت تحت شعار (شركاء في التنمية والاستثمار) على غرار الشراكة الإفريقية الأوروبية، وقد اتسمت هذه القمّة هذه المرة بغياب بعض القادة الذين أطاحت بهم ثورات الربيع العربي في كلٍّ من مصر وليبيا وتونس، خصوصاً أنّ القمّة الثانية استضافها القذافي في سرت (أكتوبر ٢٠١٠م)، كما اتسمت أيضاً بغياب الرئيس المدني المنتخب في مصر الدكتور محمد مرسي، والذي أحدث غيابه مشكلة كبيرة لأول مرة، حيث لم يعترف الاتحاد الإفريقي بما حدث في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ومن ثمّ قام بتعليق عضوية مصر التي شاركت في هذه القمّة بوصفها عضواً في الجامعة العربية.

لقد تركزت توصيات القمّة في التوصيات الاقتصادية بالأساس، إلا أنها لم تغفل الأبعاد السياسية والأمنية؛ بالنظر إلى الترابط العضوي بين هذه الأبعاد الثلاثة.

الجوانب الاقتصادية في القمّة:

وبالنسبة للجوانب الاقتصادية؛ فقد ركز البيان الختامي على قضايا التمويل، وتفعيل المؤسسات المشتركة، مع تأكيد أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وأهمية التنسيق في المحافل الدولية ذات الطابع الاقتصادي بالأساس.

وفي هذا الإطار أكدت القمّة عدة أمور، أبرزها ما يأتي:

١ - تأكيد أهمية استراتيجية الشراكة (الإفريقية - العربية)، وخطة العمل المشتركة (٢٠١٠م - ٢٠١٦م) التي اعتُمدت خلال (قمّة سرت الثانية) في ليبيا ٢٠١٠م.

٢ - الترحيب بقرار القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي عُقدت في الرياض في يناير الماضي، والقاضي بزيادة رأسمال المؤسسات المالية العربية بنسبة ٥٠٪، بما في ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مع الترحيب بالدعم الذي قدّمه الصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الإفريقية إلى المفوضية الإفريقية، ومختلف مكاتبها الإقليمية، مثل مشروع (بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة) (سافجراد).

٣ - تنسيق المواقف في المفاوضات متعددة الأطراف حول التجارة، والعمل معاً من أجل تحقيق نتائج متوازنة من خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده بمدينة بالي الإندونيسية الشهر القادم.

٤ - تعزيز المنتدى الاقتصادي (الإفريقي - العربي) لتعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومشاركتهم في الإقليمين في عملية الشراكة؛ مع تأكيد أهمية دور القطاع الخاص في عملية التجارة والتنمية والاستثمار.

٥ - التركيز في البنية التحتية باعتبارها أساس الاستثمار والتنمية.

٦ - تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامّة لجامعة الدول العربية، وتزويدهما بجميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك الدعم المالي والفني، لتمكينهما من تنفيذ استراتيجية الشراكة الإفريقية العربية وخطة العمل (٢٠١٠م - ٢٠١٦م)، وكذلك إعلان الكويت، بفعالية.

٧ - ترشيد إقامة المؤسسات الإفريقية العربية المشتركة لتجنّب الازدواجية في الجهود والأعباء المالية على المنظمتين المعنيتين بالتنسيق، وتكليف لجنة الشراكة الإفريقية العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

ويتضح من البيان الختامي عدة أمور:

- وجود استراتيجية اقتصادية تسعى القمّة لتحقيقها، هي الاستراتيجية التي أقرتها (قمّة سرت) (٢٠١٠م - ٢٠١٦م)، وإن كان الذي تحقّق منها في النصف الأول ضئيلاً حتى هذه اللحظة؛ بسبب أحداث الربيع العربي بالأساس.

- وجود حالة من الرغبة السياسية في تفعيل التعاون، وإن افتقد الأمر لنتائج ملموسة على صعيد التنفيذ الفعلي،

الثالثة.. ١٩ نوفمبر ٢٠١٣م، معهد العربية للدراسات
http://studies.alarabiya.net/files/-2013

خصوصـاً فيما يتعلـق بعملية التمويل، حيـث تمّ الاكتفاء بزيادة تمويل المؤسسات العربية في (قمّة الرياض)، لكن لم تتحـدث (قمّة الكويت) عن خطط تمويل محددة، والاكتفاء بمناشـدة الدول بتفعيل الآلية العربية والإفريقية في هذا الشأن.

– وعلى عكس النقطة السـابقة؛ نجـد أنّ دولة مثل الكويـت كانت أكثر تحديداً في الإطار المالي، حيث أعلنت عن تقديمها قروضاً ميسّـرة للدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة، وكذلك استثمار وضمان الاستثمار بمبلغ مليار دولار أمريكي خلال السـنوات القادمة فـي الدول الإفريقية، مـع التركيز في البنية التحتية، وذلك بالتعاون والتنسـيق مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

– تركيـز المؤسسـات، وعدم الاهتمام بـ (الجانب الكمّي) الذي يؤثر في (الجانب الكيفي).

– تأثر القمّة بقرارات المنتدى الاقتصادي الذي عُقد قبلها بعدة أيام.. وهي فكرة جيدة تشير إلى أهمية التكامل في الرؤى بين الجانب الرسمي والجانب غير الرسمي، وبين المستويين الحكومي والخاص.

– عـدم الانخراط في القضايا السياسـية التي ربما تأتي على حساب الاعتبارات الاقتصادية.. والاكتفاء فقط بالقضايا السياسـية التي ربما قد يكون لها تأثير سـلبي في العلاقات، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، مع تأكيد أهمية التنسيق السياسي في كلّ المحافل.. وإن تمّ التركيز بصفة خاصـة في القضية الفلسـطينية؛ باعتبارها كانت الأساس لبروز هذا التعاون وخروجه إلى حيّز النور[1].

الجوانب السياسية للقمّة:

لقد ألقت الجوانب السياسية بظلالها على القمّة، بدءاً من رفض تمثيل مصر – باعتبار هويتها الإفريقية – بسبب قرار الاتحاد الإفريقي تعليق عضويتها به لعدم اعترافه بما حدث في الثلاثين من يونيو الماضي.

ولقد كان المدخل السياسي هذه المرة هو البحث في القضايا السياسية – حتى الأمنية – التي ربما تلقي بظلالها السـلبية على مسـيرة التعاون بين الجانبَيْن.. لذا تمّت مناقشـة قضايا الإرهاب وسبل مكافحتها في الجانبَيْن، خصوصـاً في مواجهة تنظيمات: (القاعدة)، (بوكو حـرام) وغيرها، وتأكيد حاجـة البلدان العربية والإفريقيـة إلى تبـادل المعلومات الأمنيـة لمكافحة الإرهاب في جميع صوره وأشـكاله، والإشـادة بالدور المحـوري الذي يضطلع به المركـز الإفريقي للبحوث والدراسـات – ومقرّه الجزائر – فـي مجال مكافحة الإرهاب، ودعـوة جميع الأطراف المعنيـة إلى إيجاد تسويات سـلمية للأزمات السياسـية في المنطقتين؛ باعتبار أن عدم الاسـتقرار السياسـي قد يشكّل بيئة خصبة للإرهاب، كما تمّ البحث في قضية الهجرة غير الشرعية وآثارها السياسية والاقتصادية، ومحاولة وضع الضوابط للحدّ منها.

ثمّ – وهذا هو الأهم – التنسيق بين المنظمتين العربية والإفريقية، والدول الأعضاء بهمـا، في المحافل الدولية، حتـى يكونا قوة ضغط في أي قضية تتم إثارتها، خصوصاً فـي الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما حدث من قبل في القضية الفلسـطينية من ناحية، والفصـل العنصري في جنوب إفريقيا من ناحية ثانية.

كمـا كان هناك حـرص على ضـرورة إصلاح الأمم المتحـدة، وفي القلب منها مجلـس الأمن، خصوصاً فيما يتعلـق بالعضوية الدائمة به، وضرورة أن يكون هناك تمثيل إفريقي في هذا الشأن.

كما لم تغفل القمّة – أخيراً – عن القضية السياسـية الأساسـية التي كانت سبباً في نشـأة هذا التحالف، وهي القضية الفلسـطينية، حيث تمّ إفراد بيان خاص بها، يؤكّد وحدة الموقفين العربي والإفريقي بشأن ضرورة إقامة دولة فلسـطينية على حدود ٤ يونيـو ١٩٦٧م، تكون عاصمتها

(١) حول هذه الملاحظات انظر: د. بدر حسن شافعي: اتجاهات تنموية: تداعيات قمة الكويت على مسار العلاقات العربية الإفريقية، موقع مجلة السياسة الدولية على النت، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣م.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/٢٨٤

القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل[1].

لقد كان واضحاً من القمّة وجود رغبة في أن تكون السياسة خادمة للاقتصاد، وليس العكس.. لذا لم تتم مناقشة ثورات الربيع العربي وآثارها الإفريقية؛ بالرغم من أنّ هذه هي القمّة الأولى التي تُعقد بعد قيام هذه الثورات، كما لم تتم مناقشة قضية (مياه النيل) الشائكة حتى لا تؤدي إلى نسف هذه القمّة قبل أن تبدأ.

على أية حال؛ فإنّ هذه القمّة، وما تمخض عنها من قرارات، قد تدفع إلى التفاؤل النّسبي الذي سيظل مرهوناً بمدى صمود الإرادة السياسية للدول الأعضاء من ناحية، وموقف الدول الكبرى وإسرائيل من هذا التعاون من ناحية ثانية.

خامساً: مستقبل العلاقات العربية الإفريقية، وهل يمكن أن تشكل نداً للغرب؟

لا شك أنّ عملية تقارب عربي إفريقي ستُوَاجَه بمحاولات خارجية لمحاولة بثّ الفرقة وإحداث الوقيعة بين الجانبَيْن، لأنها ستكون حسماً - دون شك - من علاقات الطرفين بهذه الأطراف الخارجية.. ولعلّ هذا يتطلب ضرورة تمتين العلاقات العربية الإفريقية، والتي لا بد أن تستند إلى ثلاثة مداخل أساسية قبل تفعيل مقررات قمّة الكويت، هي[2]:

أ - المدخل الثقافي والإعلامي: بهدف تجاوز الحساسيات التاريخية، والتي تجسدها الصور الذهنية والأنماط الجامدة السلبية السائدة بين العرب والأفارقة، فلا بد من تجاوز إشكالية الهويّة التي وقفت حائلاً أمام الشراكة المتساوية بين الطرفين، فمناطق مثل دارفور وشمال مالي وموريتانيا تعكس انقساماً في الهويّة بين العرب والأفارقة، والذي كرسته المواريث الاستعمارية والسياسات الوطنية الخاطئة، لذا هناك حاجة لتبنّي منظور جديد، يركز في أهمية الاستفادة من الخبرات المشتركة للشعوب العربية والإفريقية على قدم المساواة، فالأفروعربية الثقافية التي جسّدتها الهجرات العربية الإفريقية، وعلاقات الدم والزواج والمصاهرة، تمثّل مدخلاً مهمّاً لمحو آثار الماضي والانطلاق نحو المستقبل.

ب - المدخل الاقتصادي التنموي: الذي يركز في منظور المنافع المشتركة، وهو ما يشير إلى إقامة شراكة حقيقية، في إطار تنمية دول الجنوب والاعتماد الجماعي على الذات، ولعل مشروع ربط اليمن بجيبوتي، عن طريق إقامة جسر يربط بين جانبي مضيق باب المندب، يمثّل خطوة مهمّة في إعادة اللحمة العضوية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا، ويفيد هذا المنظور التنموي في تجاوز كثير من الأزمات التي تعترض طريق العلاقات العربية الإفريقية، مثل مشكلات الصومال والسودان ومسألة مياه النيل.

ج - المدخل الأمني: ثمة تهديدات مشتركة نابعة من الصراعات المسلحة وعمليات التهريب عبر الحدود وقضايا التطرف الديني، وهو ما يفرض ضرورة التعاون الأمني بين العرب والأفارقة لمواجهة هذه التحديات الخطيرة، ولعلّ نجاح إفريقيا في صياغة منظور أمني جديد منذ عام ٢٠٠٢م يمثّل خطوة مهمّة للاستفادة منها في إصلاح منظومة الأمن الجماعي القائمة في النظام الإقليمي العربي.

إنّ التركيز في هذه المداخل من ناحية، إضافة لتفعيل مقرّرات الكويت من ناحية ثانية، وقبل هذا وذاك توافر الإرادة السياسية لدى القادة في كلا الطرفين.. كلّ هذا - لا شك - سيشكّل تحدياً أمام الأطراف الأخرى التي لن تستسلم بسهولة، وستسعى لدقّ الأسافين من جديد في طريق تنمية هذه العلاقات (العربية - الإفريقية).. فهل يفطن العرب والأفارقة لهذا؟! وهل بإمكانهم إرسال رسائل طمأنة لهذه الأطراف؛ بأنّ هذا التعاون (العربي - الإفريقي) لن يكون على حساب التعامل معهم؟!

(١) حول الجوانب السياسية انظر: د. بدر حسن شافعي: البعد السياسي في القمم العربية الإفريقية، موقع علامات أون لاين، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣م.
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=79575

(٢) حول هذه المداخل انظر: د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.

الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الإفريقي

د. أشرف صالح محمد *

كان (نظام الرّق) نظاماً معترفاً بـه منذ العصـور القديمـة، وكان موجوداً فـي غالبيـة المجتمعات، فقد اشتغلت المجتمعات الإفريقية منذ قرون بتجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى إلى أوروبا الرومانية والشرق الأوسط، ولكنه كان نشاطاً عارضاً غير منظّم، كان الهدف منه تزويد أمم البحر المتوسط التجارية بالجنود، وخدم المنازل، والعمالة الزراعية.

وبمـرور الوقت بدأت (تجـارة الرقيـق الإفريقي) ما بين المشـترين الأوروبيين والباعـة الأفارقة، وكانت التجارة مقتصرة علـى المراكز التجارية السـاحلية، حيث يتم جلب العبيد الأسرى من الداخل بواسطة الوكلاء الأفارقة، ويُباعون بالشـروط المتفق عليها، ويتسـلّم التجار الأسلحة الأوروبية وأسـياخ الحديد والنحـاس وأوعية القصديـر والملابس والمشروبات الكحولية؛ في مقابل الذهب والعاج والعبيد.

ولكن حجم الرّق أخذ أبعاداً كبيرة بعد «حركة الكشوف الجغرافية» ووصول الأوروبيين إلى اكتشاف العالم الجديد، فقد أصبحت وقتها (تجارة العبيد واسترقاق ملايين البشر من الأفارقة) أمراً ذا أهمية كبيـرة في بناء إمبراطوريات الدول الاسـتعمارية وإنتـاج الثروات التـي فجّرت الثورة الصناعيـة بها فيما بعد، ففي الوقت الذي اكُتشـفت فيه أمريكا، ومع بداية تعميرهـا، ظهر أنّ الإفريقي هو الأكثر قوة ومقاومة، وقدرة على العمل الشـاقّ، وتحمّل الظروف المناخيـة المتشـابهة بيـن إفريقيا وأمريكا الوسـطى والجنوبية، ومن ثمّ صـار امتلاك العبيد من الزنوج مطلباً ملحّاً في النصف الغربي من القارة طوال مرحلة الاستعمار.

وموضوع هـذا البحث مـن الموضوعـات المعتبرة في تكويـن إفريقيا الحديث؛ لأنه يُعنى بواحدة من أبشـع الظواهر في تاريخ البشـرية، وهي (تجـارة الرقيق) التي استنزفت الطاقات البشرية للقارة الإفريقية على مدى عدة قرون في اتجاه أوروبـا والقارة الأمريكية، في انتهاك غير مسبوق لقيم الإنسانية.

وانطلاقاً من هـذا المدخل جاء هذا البحث الموجز، لعـرض الجانـب التاريخي لظاهـرة (التجـارة بالرقيق الإفريقي)، من خلال توضيح التنافس الاستعماري الأوروبي على نهب القارة الإفريقية وإفراغها من سـكانها، مع بيان الإحصاءات المسـجّلة لأعداد الأفارقـة العبيد، وموقف الكنيسـة في أوروبا من هذه التجارة، وصولاً إلى أثرها في القارة الإفريقية.

البرتغاليون والقارة الإفريقية:

بـدأ الاحتكاك الأول بين البرتغاليين والقارة الإفريقية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، بهدف الحصول على ما يلزم سـفنهم مـن مياه ومؤن في أثنـاء محاولتها الوصول إلى الشـرق الأقصى؛ ثم تطوّر الأمر إلى إنشـاء (مراكز تجاريـة) برتغالية على السـاحل الإفريقي الغربي في اتجاه الجنوب، ثم أصبحت بعد ذلك (مراكز لاسـتعمار القارة)، وكذلك (مراكز لصيد الأفارقة) بوصفهم عبيداً[1].

وقد وجـدت (التجارة بالرقيـق الإفريقي) رواجاً في أوروبا بعامّة، وفي البرتغـال بخاصة، ولذلك حاولت الفئة المسـتفيدة من تلك التجارة في البرتغال احتكارها بدافع الأرباح التي حقّقتها، وإبعاد الـدول الأوروبية عنها، وذلك

(*) عضو هيئة التدريس – جامعة ابن رشد – هولندا.

(١) جلال يحيى: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م، ص ١٣٥.

بتأمين حاجة الأســواق منها، وهذا بدوره تطلّب منها جهداً إضافياً للحصول على المزيد من الرقيق، فعمدت إلى اتباع أساليب جديدة لتحقيق ذلك، وبأقلّ التكاليف.

وكبقية الدول الأوروبية؛ بــدأت البرتغال تجني فوائد الإنتاج القائم على (سواعد السود وعقول البيض) (Black brawn، White brain) داخل أوروبا، وفي مستعمراتها التي أخذت تؤسّسها في إفريقيا والأمريكتين[١].

ومن بين الأســاليب الجديدة التــي اتبعتها البرتغال لزيــادة حجــم التجــارة بالعبيــد، حيث لم تعــد ترضى بالوســائل التقليدية، والاكتفاء بما يؤمّنــه زعماء القبائل الإفريقية الموالين لها ولوكلائها في السواحل مقابل بعض البضائع والســلع، كالأقمشــة والخمور والأدوات المعدنية والأســلحة، أنها عمدت إلى زيادة عــدد وكلائها المورّدين لها على الســاحل الغربي[٢] والجنوبي، وزيادة عدد القلاع والحصــون تبعاً لذلك، حتى بلغ عددها في ســنة ١٦٤٢م خمــس محطات، كان آخرها محطــة المينا (El Mina) على «ســاحل الذهب» في غانا، وقامت بشــنّ غارات على بعض القبائل الآمنة، وحرق مزارعهم ومساكنهم، وأَسْرهم، حتى الذين تمكّنوا من الفرار كانوا طريدة ســهلة للصيادين المتربصين للإمساك بهم، وكان للأسلحة النارية دور كبير في نجاح تلك العمليات[٣].

وفي تطوّر آخر؛ بدأت تؤسّــس (شركات) لتلك الغاية، وحصلت على احتكارات مــن البلاط البرتغالي في مناطق محددة لها على الســاحل الإفريقي مقابل دفع مبالغ مالية سـنوية، ما جعل تلك التجارة أكثر بشــاعة، خصوصاً أنها أُوكلت إلى تجار لم يكن يهمّهم سوى الربح وزيادته[٤].

ولم يكتف البرتغاليون بالعبيد المجلوبين من السواحل، بــل توغّلــوا إلى الداخل بحثــاً عن العبيــد، فوصلوا إلى الكونغو، وبرغم أنهم حاولوا عقد معاهدة تحالف وصداقة مع الزعيم «نزنجا Nzinga»، إلا أنّ اكتشاف الأمريكتين، وظهــور الحاجة المّلحة للأيــدي العاملة في مزارع قصب السكر والتبغ، حوّلت تلك الصداقة مع الكونغو (Congo) إلى عداء وحروب.

وامتدّ النفــوذ البرتغالي إلى أنجولا (Angola) التي منحهــا التاج البرتغالي إقطاعاً للملاح باولو دياز (Baulo Dias)، والــذي عوّض إخفاقه فــي العثور على الذهب في تلك المنطقة بأن أصبحت أنجولا المصدر الرئيس لتجارة العبيد البرتغاليــة إلى البرازيل، والتي باتت تُلقّب باســم «الأمّ الســوداء»، إشارة لشــهرتها في تجارة العبيد[٥]، ومن ثَمَّ إلى نيجيريا (Nigeria) التــي وصلها البرتغاليون في ســنة ١٤٤٤م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المراكب البرتغالية تُبحر من وإلى ســاحل نيجيريا، والتي سُميت باسم «ساحل العبيد».

وبمســاعدة من بعض (التجار اليهود) أصبحت جزيرة ساوتومي (Sao Tome) مركزاً لتجارة العبيد، ومنها انتقلوا إلى ســاحل بنين (Benin)، حيث أنشــأت البرتغال هناك ميناء جواتو (Gwato) ليصبح مركزاً لتجميع العبيد في سنة ١٤٩٣م، إلى أن تمكّنت بريطانيا من كسر ذلك الاحتكار على يد التاجر البريطاني سير. جون هوكنز (John Hawkins Sir)[٦] في منتصف القرن السابع عشر.

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط ٢ – الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٥١.

(٢) البرتغاليون: هم مؤسسو مدرسة (الرّق) بكلّ مساوئه في العصر الحديث، فقد تطوّر الأمر حتى أصبح الساحل الغربي لإفريقيا مورداً مهمّاً للأيدي العاملة التي احتاج إليها الغرب لتعمير العالم الجديد، راجع: جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣م، ص ٥٨.

(٣) فقد انتشر استخدام البنادق في القارة، حتى أطلق بعض المؤرخين على (القرن السادس عشر) في إفريقيا تعبير (عصر البنادق)، راجع: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا، ص ٥٢.

(٤) Francoise Latour. Portuguese Participation in the Slave Trade. Reports and Papers of the meeting of experts organized by UNSO 31 January to 4 February 1978.– Paris. 1979. P. 125 – 126.

(٥) Basil Davidson. Kingdoms of the old Sudan: Black History. New York: Doubleday &company. Inc. 1966. P. 36 – 37.

(٦) محمود متولي: إفريقيا والسيطرة الغربية: دراسة تحليلية

وفي أوائل القرن السادس عشر أدت الرحلات البحرية الاستكشافية البرتغالية بقيادة أمريكو فسيبوتشي (Amrico Vispocci)، والإسبانية بقيادة كريستوفر كولومبس (Christopher Columbus)، ورحلات ماجلان (Magellan) بتشجيع من الملك شارلز (Charles)، إلى الكشف عن جزر الهند الغربية، ما أضاف أسباباً جديدة للحاجة إلى الرقيق الإفريقي، وبدأ العبيد الإفريقيون يُشحنون إلى أمريكا، حيث وصلت شحنات منهم إلى هاييتي (Haiti) في سنة ١٥١٠م، وكوبا (Cuba) في سنة ١٥٢١م[١].

التنافس الاستعماري الأوروبي:

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ونتيجة لخضوع البرتغال للحكم الإسباني (١٥٨٠م -١٦٤٠م)، انتقلت التجارة بالعبيد إلى دول أوروبية أخرى، كإسبانيا وهولندا، وتبعهم الفرنسيون والإنجليز والدنماركيون[٢]، ما جعل تجارة العبيد حقلاً للمنافسة الحادة بين تلك الدول الراغبة بالربح، وبتأمين مستعمراتها الجديدة بالأيدي العاملة.

وأصبحت تجارة العبيد ركناً مهمّاً في التجارة الدولية النشطة آنذاك، والتي عُرفت بالتجارة المثلّثة (Triangular Trade)، والمتمثلة بنقل البضائع والسلع من أوروبا إلى إفريقيا، واستبدال العبيد بها، والذين يتمّ شحنهم إلى أمريكا، وهناك تُستبدل بالعبيد البضائع والمنتجات الأمريكية، من سكّر وتبغ ونيلة وقطن، وغير ذلك، لتُنقل عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا مرّة أخرى[٣].

ومن الشركات التي ساهمت في تجارة الرقيق:

١ - شركة إفريقيا الملكية.

٢ - شركة غينيا الفرنسية.

٣ - شركة وليام وماري الإنجليزية.

٤ - شركة البحر الجنوبي البريطانية.

٥ - الشركة الإفريقية.

٦ - الشركة البريطانية لتجارة ونقل العبيد من غرب إفريقيا.

٧ - شركة السنغال الفرنسية لنقل العبيد.

٨ - شركة جزر الهند الغربية الهولندية.

نقلت هذه الشركات الرقيق من أنجولا والكونغو وغينيا (Guinea) وغانا (Ghana) وموزنبيق (Mozambiq)، إضافةً إلى التجار الباحثين عن الثروة بصفتهم الفردية[٤].

وكانت أشهر قبيلتين إفريقيتين جنوب الصحراء هما الأشانتي (Ashanti) والفانتي (Fanti) [٥]، وكانت لهما سيطرة واضحة على باقي القبائل في غرب إفريقيا، وقد استعانت بريطانيا وفرنسا بهما لجلب العبيد إلى الساحل، تفادياً لصعوبة وخطورة التوغّل داخل أراضي إفريقيا المجهولة، وعملتا على إذكاء الفتنة والخلافات بين تلك القبائل لضمان استمرار الحروب بينها، وتبعاً لذلك ضمان تدفق أسرى الحروب بواسطة «الجلّابة»[٦] إلى المراكز الساحلية.

وصوّرت بعض الدراسات الحديثة حول تجارة العبيد الوضع على أنّ الإفريقيين أنفسهم شاركوا بنصيب وافر من تلك التجارة، ولكن الحقيقة، كما وصفها رودني (Rodney) في بحثه حول (غرب إفريقيا وتجارة العبيد)، أنّ العديد من زعماء القبائل في غرب إفريقيا وجدوا أنفسهم أمام خيارين؛ فإمّا أن يتمّ أسرهم وأفراد عشيرتهم عبيداً، وإمّا أن يتعاونوا مع الأوروبيين بأسر أبناء القبائل الأخرى، حيث

للاستعمار البريطاني في نيجيريا حتى نهاية سنة ١٩٤٥م، القاهرة: مكتبة المعارف الحديثة ١٩٨١م، ص ٧٤ - ٧٥.

(١) Davidson. Op. Cit. p. 38.
وراجع أيضاً: كولين ماكيفيدي: أطلس التاريخ الإفريقي، ترجمة: مختار السويفي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص ١٣٨.

(٢) محمود صفي الدين: إفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة: د.ن، ١٩٥٩م، ص ٧٩.

(٣) Jeffrey Nash. The American People. - New York: Harper &Row Publishers. 1988. P. 10 - 11.

(٤) مسعود ضاهر: دراسة بعنوان «موقف الرأسمالية من الرّق: دراسة في المنهج»، ضمن كتاب: مسألة الرق في إفريقيا: بحوث ودراسات، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م، ص ١٤٤.

(٥) لمزيد من المعلومات عن قبيلتي الفانتي والأشانتي: راجع: عايدة موسى: العبودية في إفريقيا والتاريخ المفقود، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م، ص ١٥٥ - ١٦٢.

(٦) الجلّابة: هي الطّبقة التجارية التي تبلورت عن مجتمع تجار الرّقيق، فالجلّابي لغة في جالب الرّقيق، تعني جالب البشر، وهو شخص ذو عقليّة طفيلية يمارس نشاط متاجرته بالبشر بشكل اقتصادي تجاري بحت.

يتمّ تزويد القبائل المتعاونة بالأسلحة مقابل ما يتم جلبه من عبيد، وفي مقابل مزيد من العبيد يتمّ تزويد القبائل المتعاونة بمزيد من الأسلحة[١].

أعداد العبيد الأفارقة:

في خضّم هذا التنافس الأوروبي على نهب القارة الإفريقية وإفراغها من سكانها، واتساع دائرة الحروب بين القبائل الإفريقية بعضها مع بعضها الآخر من جهة، ومع المستعمرين الأوروبيين من جهة أخرى، ونتيجة لتعدد الجهات والشركات والدول، فإنه يصعب إعطاء رقم دقيق للأعداد الحقيقية للأفارقة الذين تمّ شحنهم على متن السفن الأوروبية، أو أولئك الذين قضوا في أثناء مرحلة الجلب، أو على متن السفن، وهذا يبدو واضحاً من خلال تباعد الإحصاءات والأرقام واختلافها حول تلك المسألة، فقد قدّر البعض عدد العبيد الذين تمّ نقلهم من القارة الإفريقية على متن السفن الأوروبية بـ (٦,١٣٢,٩٠٠) خلال الفترة (١٧٠١م - ١٨٠٠م) موزّعة على النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (١)

الدولة	العدد
إنجلترا	٢,٥٣٢,٣٠٠
البرتغال	١,٧٩٦,٣٠٠
فرنسا	١,١٨٠,٣٠٠
هولندا	٣٥٠,٩٠٠
أمريكا الشمالية	١٩٤,٢٠٠
الدنمارك	٧٣,٩٠٠
السويد ودول أخرى	٥,٠٠٠
المجموع	**٦,١٣٢,٩٠٠**

في حين قدّرت مصادر أخرى عددهم بـاثني عشرة مليوناً، بينما ذكر البعض الآخر أنّ مجموع ما تمّ نقله من عبيد بلغ (١٤,٦٥٠,٠٠٠) موزّعة على النحو الآتي[٣]:

جدول رقم (٢)

التاريخ	العدد
حتى بداية القرن السابع عشر	٩٠٠,٠٠٠
القرن السابع عشر	٢,٧٥٠,٠٠٠
القرن الثامن عشر	٧,٠٠٠,٠٠٠
القرن التاسع عشر	٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	**١٤,٦٥٠,٠٠٠**

وفي كتاب وضعته اللجنة العلمية الدولية (The International Scientific Committee)، بدعوة من اليونسكو UNESCO، بعنوان (إفريقيا في أمريكا اللاتينية)، توصّلت اللجنة إلى اعتبار سنة ١٥١٨م هي بداية التجارة بالعبيد، وأنّ سنة ١٨٧٣م هي تاريخ نهايتها، وقد جرت خلال هذه الفترة (١٥١٨م - ١٨٧٣م) عمليات نقل وترحيل قسري للبشر، هي الأكبر من نوعها في التاريخ الإنساني، إذ قدّر عدد العبيد الذين وصلوا إلى أمريكا بما لا يقلّ عن تسعة ملايين ونصف المليون، للعمل في ستة قطاعات للإنتاج، هي: (السكّر، البنّ، التبغ، القطن، الأرز، وقطاع المناجم والتعدين)[٤].

كما أشار التقرير إلى أنّ هذا الرقم يعني أنّ القارة فقدت خلال (فترة التجارة) ما معدّله (٥٠ مليون إنسان

(١) Walter Rodney. The West African and the Atlantic Slave Trade.- Dar-es-salaam: The Historical Association of Tanzania. 1967. P.7.

(٢) Philip D. Curtin. The Atlantic Slave Trade A Census.- Madison. Wisconsin: The University of Wisconsin Press. 1969. p. 268.

(٣) Encyclopedia of American Ethnic Groups. E.B: Stephan Thernstorm.- Massachusetts: Harvard University Press. 1980. P. 6.

(٤) Joseph E. Inikori. The Slave Trade and the Atlantic Economies (1451 - 1870). Reports and Papers of the meeting organized by UNECSO at Port-au- Prince. Haiti. 31 January to 4 February 1978. In: The African Slave Trade from the fifteenth to the nineteenth Century.- Paris: UN Educational. Scientific and Culture Organization. 1979. P. 56 - 59.

إفريقي)، على اعتبار أنّ أسـيراً واحداً من بين كلّ خمسة أسـرى كان يصل سـالماً إلى أمريكا، أمّا الباقون فكانوا يموتون بسـبب العنف والقتل والمرض والجوع[١]، ونلاحظ أنّ هـذا الرقم يرتفع ليصل إلـى (٤٠ مليوناً) خلال القرن الثامن عشـر عند بعض الباحثين[٢]، وذهب البعض إلى أنّ مجموع ما خسـرته القارة الإفريقية من ثروة بشرية بسبب تجارة العبيد يصل إلى (١٠٠ مليون إنسان إفريقي)[٣].

ولا يبدو هذا التفاوت مستغرباً إذا أخذنا بعين الاعتبار عدة أمور:

١ - طول المدّة التي اسـتغرقتها تلك التجارة، وتعدّد المناطق التي أُخذ منها العبيد، وتعدّد الدول المشاركة فيها، واشتراك الجهات غير الرسمية أو غير الحكومية فيها.

٢ - القرصنة، وما نتج عنها من اختفاء أية سـجلات خاصة بسـفن نقل العبيد، بالإضافة إلى استمرار عمليات صيد العبيد ونقلهم إلى مناطق أخرى غير أوروبا وأمريكا، مثل آسيا الصغرى، ومصر، وشبه الجزيرة العربية والهند.

٣ - تعّرض أعداد كبيرة من العبيد للموت خلال عملية اقتيادهم من داخل إفريقيا إلى الحصون والقلاع الساحلية، والصعوبات الناجمة عن قطع مسـافة طويلة عبر المحيط الأطلسـي إلى الأمريكتين، وما رافق ذلك من الموت بسبب المعاملة السيئة والأمراض والقتل في حالات التمرد.

٤ - استمرار هذه التجارة بعد صدور القوانين في بريطانيا والعديد من الدول الأوروبية بتحريمها ابتداءً من سـنة ١٨٠٨م، وذلك على صور مختلفة وبطرق سّرية، حيث استمر العمل بهذه التجارة حتى سـنة ١٨٨٨م حين أعلنت البرازيل تحريمها لتلك التجارة؛ بعد أن سبقتها كوبا إلى ذلك الإعلان بعامين[٤].

أمّا بالنسبة لنصيب أمريكا الشـمالية من تلك التجارة، فهناك تفـاوت واضح في الأرقام والإحصـاءات حول أعداد العبيـد الذين نُقلـوا إليها، فقـد قدّرها جـورج بانكروفت (George Bancroft) بقرابة (٥٣٠,٠٠٠ عبد)، تم نقلهم إلى المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية حتى قيام الثورة في سـنة ١٧٧٥م، لكنّ آخرين، مثل كيـري (H.C. Carey)، وجدوا أنّ هـذا الرقم مبالغ فيه، حيث قـدّروا أعداد أولئك العبيد الذين تمّ نقلهم إلى أمريكا الشـمالية حتى سنة ١٧٩٠ بقرابـة (٢٣٦،٥٠٠)، مضافاً إليهـم (٧٠,٠٠٠ عبد) للفترة ما بيـن (١٧٩١م - ١٨٠٧م)، ليصبح المجمـوع الكلي قرابة (٣٣٣،٥٠٠ عبـد)[٥]، ويرتفع هذا الرقم عند كرتن (Curtin) ومعظم المؤرخين الأمريكيين ليصل إلى (٤٠٠,٠٠٠)، مؤكدين أنه لا أحد بإمكانه إعطاء رقم دقيق عن حجم تلك التجارة بعد سنة ١٨٠٨م، وقدّروها بقرابة (٢٥٠,٠٠٠ - ٢٧٠,٠٠٠)[٦].

وبالرجوع إلى إحصاءات السكان في الولايات المتحدة الأمريكية لسـنة ١٧٩٠م - وهو العام الذي سُجّل فيه أول إحصاء رسمي للسكان- نجد أنّ عدد العبيد في تلك السنة بلغ (٢٠٨,٧٥٧)، حتى أصبح سنة ١٨١٠م (١,٧٧٣,٨٠٨)، وهذا يجعلنا نشّـكك في الأرقام التـي قدّمها المؤرخون الأمريكيون حول حجم تلك التجارة، سواء بعد إلغائها قانونياً في سنة ١٨٠٨م أو قبل ذلك التاريخ، خصوصاً أن الإحصاء نفسه يشير إلى أنّ عدد السـود في الولايات المتحدة بلغ في سنة ١٨٦٠م (٤,٤٤١,٨٣٠)[٧]، ما يعني أنّ هناك فرقاً

(١) Michèle Duchet. Reactions to the problem of the slave trade: an historical an ideological study. Reports and Papers of the meeting organized by UNECSO at Port-au- Prince. Haiti. 31 January to 4 February 1978. In: The African Slave Trade from the fifteenth to the nineteenth Century.- Paris: UN Educational. .Scientific and Culture Organization. 1979. P. 31 - 43

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا، ص ٥٣.

(٣) جمال زكريا قاسم: دراسة بعنوان «العرب والرّق في إفريقيا»، ضمن كتاب: مسألة الرّق في إفريقيا: بحوث ودراسات، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م، ص ١٤٧.

(٤) اعترافاً من الأسـرة الدولية، وبخاصةً الـدول الأوروبية التي ساهمت بشكل كبير في تجارة العبيد، فقد حدّدت الجمعية العامّة للأمم المتحدة يوم (٢ ديسمبر) من كلّ عام للاحتفال بإلغاء تجارة الرقيق، كما حُدّد يوم (٢٣ آب) يوماً عالمياً لتذكّر تجارة الرقيق والمأساة التي حلّت بضحاياها.

(٥) H.C. Carey. The Slave Trade. Domestic and .Foreign.- Philadelphia. 1872. P. 18

(٦) Ibid.، p. 72

(٧) Historical Census Statistics on Population Totals by Race. 1790 to 1990. and by Hispanic Origin. 1790 to 1990. for the United States. Regions. Divisions. and States. by: Campbell Gibson and Kay Jung. Working Paper No 56. US

بين الأرقـام المقدَّمة من قِبل الباحثيـن الأمريكيين وبين إحصاءات السـكان الرسـمية، وهو فارق لا تغطيه نسبة الزيـادة الطبيعية للعبيد الناتجة عـن زيادة عدد المواليد بينهم، نظراً للمشكلات الاجتماعية والظروف القاسية التي عانتها (الأسـرة الزنجية) في المجتمع الأمريكي، والمؤكد أنّ هذه الأرقام المبيّنة قـد أغفلت أولئك الذين ماتوا في أثناء النقل، أو بعد أن نزلوا على الأرض الأمريكية بسـبب الظروف الصعبة والأمراض التي نقلها إليهم الأوروبيون.

وعلى ما يبدو فإنّ أمريكا، وبعد أن انتزعت استقلالها من بريطانيا في سـنة ١٧٨٣م، أنشأت تجارة رقيق خاصة بهـا، حتى إنها أدت الدور الأكبر في تلك التجارة منذ ذلك التاريخ وحتى خمسين سنة بعد استقلالها[١]، ويؤكد بورستن (Borston) أنّ العبيد المستوردين من جزر الهند الغربية وإفريقيا لم يتمّ تسـجيلهم، لأنّ تجـارة العبيد الخارجية أصبحت غير قانونية بعد سنة ١٨٠٨م، وكانت الإحصائيات تخفي الحقائق المتعلقة بالسود[٢].

ومهما يكن العدد الصحيح لتلك التجارة؛ فإنه من الملاحظ أنّ إنجلترا حازت نصيب الأسـد فيها، وأنّ القرن الثامن عشر هو القرن الذي بلغت فيه هذه التجارة قمّة نشـاطها، خصوصاً إذا علمنا أنّ بريطانيا تمكّنت من كسب حروب بحرية كثيرة ضد قراصنة سـفن العبيد في البحر، وضد الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها، واحتكرت تجارة الرقيق لصالحها، ونالت شركاتها حقّ نقل العبيد إلى المستعمرات الإسبانية في أمريكا منذ سنة ١٧١٣م، وتحوّل الرأسماليون البريطانيون إلى أكبر تجّار للرقيق في العالم، واستخدمت لتلك الغاية حوالي (١٩٢) سفينة، نقلت قرابة (٥٠) ألف زنجي في الرحلة الواحدة، وذلك بعد أن بدأت إنجلترا بتأسيس مستعمراتها في أمريكا الشمالية.

موقف الكنيسة من تجارة العبيد:

أمّا بالنسبة للكنيسة في أوروبا؛ فقد نظرت إلى إفريقيا على أنها أرض الوحوش، وأكلة لحوم البشر، ومعقل الوثنية، ولذلك أجـازت التجارة بالعبيد على اعتبـار أنها تخلّص أولئـك الوثنيين مـن حياتهم القاسـية المليئة بالأمراض والأوبئـة، والأهمّ من ذلك أنها تعلّمهم مبادئ المسـيحية، وتنتشلهم من حالة التدّني والتخلّف إلى الحضارة والتقدّم.

وليس أدّل على تلك النظرة مما ورد في مقالة لكاثرين جـورج (Kathryn George) بعنـوان (الغرب المتمدّن ينظـر إلـى إفريقيا)، حيـث ورد فيـه: «إفريقيا.. حيث الرجال المتوحشون والنسـاء المتوحشات.. لأكثرهم لون أسود، وأنوف مفلطحة، وشعر يشبه الصوف، أما طبيعتهم فمتوحشة تمام التوحش، وتشبه طبيعة الحيوانات الضارية، وهم بعيدون عن الرأفة الإنسانية فيما بينهم... لا يتخذون عادات الحياة المتمدنة كما هي عند بقية الجنس البشري، ويتناقضون تمام التناقض مع ما نحن عليه... إنها شـعوب فوضوية متهتكة قاسـية، تعيش حيـاة الحيوانات لا حياة البشـر... أما عاداتهم في المـأكل والملبس فهي عادات حيوانية لا إنسانية، وهم يمارسون الجنس كالحيوانات: الأب مع ابنته، والأخ مع أخته... وهم يأكلون اللحم البشري»[٣]!!

ونجح المبشـرون البرتغاليون في القرن الخامس عشـر في تحويل بعض القبائل إلى المسـيحية، إلا أنهم سـرعان ما انغمسوا في تلك التجارة، وامتلكوا العبيد والجواري، وبدلاً من توجّيه الجمعيات التبشيرية نشاطها وجهودها لنشر المسيحية أصبح اهتمامها منصبّاً على تجارة العبيد، وهذا ما دفع ببعض القبائل التي اعتنقت المسيحية إلى الرجوع عن الدين الجديد نتيجة الممارسات الخاطئة للمبشّرين المسيحيين في بلادهم.

وقد علّل رودني والتر (Rodney Walter) الأسباب التي جعلت الكنيسـة تغضّ الطرف عن تلك التجارة بأنها كانت تجني أموالاً ضخمـة من تلك التجارة، ولذلك رفض رجال الدين المسـيحيون الاسـتماع إلى ضمائرهم، برغم

---

(١) Census Bureau. Washington DC. September 2002. P. 29.

(١) Sayyid Sa›eed Akhtar Rizvi. Slavery: From Islam and Christian Perspectives. India. November ١٩٨٧. Available at: (http://www.al-islam.org/slavery/) in ٢٤ June ٢٠٠٦.

(٢) دانيّل بورستن: الأمريكيون: التجربة الوطنية، ترجمة: فاروق منصور، عمان: مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٣م، ص ٢٥٨.

(٣) كاثرين جورج: الغرب المتمدن ينظر إلى إفريقيا، ترجمة: محمد عصفور، الكويت، ١٩٨٢م، ص ٢٥٩ – ٢٨٤، (سلسلة عالم المعرفة: ٣٥).

معرفتهم بالمعاناة التي يلاقيها العبيد، سواء خلال عملية الصيد أو خلال مرحلة النقل إلى الشواطئ، ومن ثَمَّ الشحن والرحلة البحرية عبر الأطلسي، وأخيراً المعاناة الأشد في واقعهم الجديد في مستعمرات أمريكا، وسمحت لقساوستها بالمشاركة في تلك التجارة، خصوصاً في أنجولا[١].

وقد ظهرت في أوروبا بعض الأصوات والجمعيات والطوائف الدينية التي احتجّت على التجارة بالبشر، ولكن الكنيسة اعتبرت تلك الأصوات نداءً لبقاء أولئك الإفريقيين أو المتوحشين (Savages) - على حدّ تعبير رجال الدين المسيحيين - على وثنيتهم وبمنأى عن التقدّم. ومن الجمعيات والطوائف الدينية التي ظهرت في أوروبا وعارضت الرّق:

- طائفة الميثوديين (Methodist)[٢].
- والكويكرز (Quakers)[٣].
- وجمعية مناهضي الرّق (Antislavery Society).
- وجمعية أصدقاء السود (Society of the Friends of the Blacks) التي ظهرت في فرنسا في سنة ١٧٨٨م.

حيث أدانت جميعها مؤسسة الرّق والقائمين عليها والمشجعين لها[٤]، ولكن حماس تلك الطوائف والجمعيات لم يكن ليثني الجزويت (Jesuit)، والدومنيكان (Dominican)، والفرانسيسكان (Franciscan)، عن دعمهم لتلك التجارة، حيث انغمسوا في تجارة الرقيق وجمع الأموال بهدف دعم الكنيسة الكاثوليكية[٥]، إضافة إلى تقاضي الكنيسة رسماً عن كلّ عبد يتم تنصيره، عُرف باسم «رسم التعميد»[٦]، واعتبر بعض رجال الدين المسيحيين مسألة الرّق من صميم التوراة، وأنها لعنة حلّت بأبناء (حام) بن نوح (عليه السلام)[٧]، فالمسألة قدر من الله، وما تلك التجارة بالعبيد إلا تنفيذ لإرادة الرّب!!

ودرست الكنيسة الأوروبية موضوع تجارة الرقيق ومشروعيتها، وخلصت إلى نتيجة جواز تلك التجارة وعدم معارضتها لمبادئ الكنيسة، ففي سنة ١٦١٠م أرسل قسّ كاثوليكي يُدعى الأب ساندوفال (Sandoval) خطاباً إلى أحد موظفي الكنيسة في روما يسأله إن كان أسر السود الأفارقة واستعبادهم شرعياً حسب مبادئ الكنيسة، وجاء الرد في خطاب مؤرخ في ١٢ مارس (آذار) ١٦١٠م كالآتي: «من الأخ لويس براندون (Louis Brandon)... تقول في خطابك أنك تود معرفة ما إذا كان أسر الزنوج الذين يتمّ إرسالهم إليكم من إفريقيا شرعياً، وعن هذه القضية أقول إنني أعتقد أنه يجب ألّا يكون لديك أدنى شّك في ذلك، لأنّ هذا الأمر قد تمّت مناقشته من قبل في (مجلس الضمير) في لشبونة، وكلّ أعضاء هذا المجلس من أهل العلم والخلاص، ولا يرون أي خطأ في ذلك، ونحن نعمل هنا منذ أربعين عاماً، وبيننا آباء عالمون... لم ينظروا قطّ إلى هذا الأمر على أنه غير مشروع، وبالآتي فإننا وآباء آخرين في البرازيل نقتني هؤلاء العبيد لخدمتنا دون تردد أو حيرة»[٨].

أثر تجارة العبيد في القارة الإفريقية:

وإذا كانت تجارة العبيد قد عادت بالفائدة على أوروبا ومستعمراتها، بما وفرّته من دفع قوي للرأسمالية الصاعدة، وقيام طبقة من الأثرياء الذين استطاعوا تمويل المشاريع الصناعية في أوروبا وأمريكا، وزيادة حجم الإنتاج

(١) Rodney. Walter. Op. Cit. p ٢٢.

(٢) الميثودية: حركة دينية إصلاحية ظهرت في أكسفورد سنة ١٧٢٩م، وقادها تشارلز وجون وزلي، في محاولة للنهوض بالكنيسة وإصلاحها.

(٣) الكويكرز: طائفة ظهرت في إنجلترا، نادت بالصداقة الإنسانية ومقاومة الحروب.

(٤) Rodney. Walter. Op. Cit. p ١٨.

(٥) Williams Eric. Capitalism and Slavery. - London: Andre Deutsch. ١٩٦٤. P. ٤٢.

(٦) زاهر رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقيا، القاهرة، د.ن، ١٩٥٧م، ص ١٣٨.

(٧) تستند هذه الفرضية إلى ما ورد في التوراة (المحرّفة) من أنّ نوحاً (عليه السلام) لعن ابنه (حام)، ودعا ربّه أن يجعله هو وأولاده عبيداً لأخويه (سام) و (يافث) ولأولادهم من بعدهم، ذلك أنّ نوحاً (عليه السلام) - كما تزعم الرواية - شرب الخمر فسكر وتعرّى داخل خيمته (!!)، فأبصر (حام) عورة أبيه، فأخبر أخويه بما رأى، فدخلا على أبيهما وسترا عورته، فلمّا استيقظ نوح (عليه السلام) وعلم بالأمر دعا على ابنه (حام) ولعنه تلك اللعنة، وبها حلّ استرقاق الزنوج. انظر: (سفر التكوين، إصحاح ٢٠:٩-٢٧)، نقلاً عن: عبد السلام ترمانيني، بحث بعنوان «تنظيم تجارة الرق في أوروبا وأمريكا»، ضمن كتاب: مسألة الرّق في إفريقيا: بحوث ودراسات، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م، ص ٢٠٦.

(٨) هوارد زن: التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢م حتى الآن، ترجمة: شعبان مكاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م، (ج ١ / ص ٦٧ - ٦٨).

ونوعيته، واتساع خطوط تجارتها مع العالم، فإنها كانت كارثة إنسانية حلّت بإفريقيا، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- فقدت القارة عشرات الملايين من سكانها، ومن فئة الشباب تحديداً، على اعتبار أنهم كانوا الفئة المرغوبة لدى التجار الأوروبيين والأعلى ثمناً.

- تأخّر التطوّر والتقدّم في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وذلك بسبب نقص الأيدي العاملة القادرة على استثمار موجودات القارة، واتباع سياسة تجارية مع سكان إفريقيا قامت على اعتبار إفريقيا سوقاً استهلاكية فقط.

- شيوع الفوضى وانعدام الأمن، ولفترات طويلة، وعلى امتداد مساحات واسعة من القارة، نتيجة للحروب التي دارت بسبب تلك التجارة بين الإفريقيين أنفسهم، وبين الإفريقيين والأوروبيين من جهة أخرى.

- قيام اقتصاد إفريقي ساحلي لصالح الدول الأوروبية، اعتمد بشكل رئيس على تجارة العبيد وما تدّره من أرباح، ولكن هذا الاقتصاد سرعان ما انهار وتلاشى بشكل مفاجئ بعد توقّف تجارة العبيد اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما سبّب فوضى كبيرة انعكست على كثير من الدول والممالك الإفريقية بشكل سلبي.

- مهّدت تجارة العبيد لاستعمار القارة الإفريقية من قِبل الدول الأوروبية، ذلك الاستعمار الذي دام حتى ستينيات القرن العشرين.

- انهيار النظام الاجتماعي والأُسري في إفريقيا، بسبب ما لاقته الأُسرة الإفريقية والنظام القبلي السائد آنذاك من تفكّك بفعل الحروب الدائرة بهدف أسر العبيد، وبسبب الأعداد الكبيرة التي تمّ شحنها خارج القارة[1].

- اختلال النظام السياسي الذي كان سائداً في علاقات الدول والممالك الإفريقية، وفي علاقات القبائل فيما بينها، وذلك بفعل الحروب والتحالفات التي قامت من أجل الحصول على العبيد، ما ترك أثراً واضحاً في علاقات الدول الإفريقية بعضها ببعض[2].

- الآثار النفسية العميقة في الكيان الإفريقي، والشخصية الإفريقية، وفي إعدادها وتربيتها وتكوين القناعات في داخلها، فالاسترقاق كانت له أبعاد أخطر مما في ظاهر الأمر، حيث انبثق عن فلسفة متكاملة من النظرة الدونية إلى الإفريقي وقيمته، والتي لا تعدل (في نظر تلك الفلسفة) قيمة الحيوان، وعن مبدأ التعامل معه بامتهان شخصيته، وإهدار كرامته، وتكوين الشعور بالنقص والدونية في داخله، وإفقاده الثقة في نفسه، وسلب إرادته، وتوريثه حالة من الضعف والعجز لضمان إذعانه واستسلامه وانقياده بوصفه عبداً لسيده، بل توريث ذلك لجيل الأبناء، فإنّ (تربية العبودية) كانت فلسفة لها منطلقاتها وأهدافها ومبادئها وأساليبها ووسائلها.

- معاناة الشتات الإفريقي، واغتيال أكثر من عشرة أجيال من (الأفرو - أمريكيين) ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً وإنسانياً، حيث حُرموا من أي نموٍّ اقتصاديٍّ أو ثقافيٍّ، ووُضعوا بإحكام في قاع السلّم الإنساني وخارج السلّم الاجتماعي.

خاتمة:

وبذلك ربطت المصلحة المشتركة بين الشركات الرأسمالية الأوروبية، والقوى المسيطرة داخل أوروبا والولايات المتحدة، والإرساليات التبشيرية، وأصحاب المزارع والمصانع والمناجم في أوروبا وأمريكا، وزعماء القبائل الأفارقة، وتجّار العبيد، حيث وجدت هذه الجهات في (تجارة العبيد) مصدر ثروة وطاقة إنتاجية عظيمة، قادرة على العمل في ظروف مناخية وحياتية صعبة، فتنافس الجميع للحصول على أكبر قدر من هذه الثروة البشرية، وبأبشع الوسائل، ولعّل هذا ما يفسّر القسوة والوحشية التي لاقاها العبيد الذين تمّ أسرهم تمهيداً لنقلهم إلى الأمريكتين، في مشهد منظّم لجريمة ذات يد باطشة، ضربت القارة الإفريقية، وأوقفت نموّها الحضاري، وأفسدت نسيجها الاجتماعي!!

(١) عطية عبد الكامل: تجارة الرقيق الأوروبية وأثرها على شعوب غرب القارة الإفريقية خلال القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين، دورية (كان) التاريخية (علمية، مُحكّمة، ربع سنوية) - العدد العشرون: يونيو ٢٠١٣م، ص (٩٧ - ١٠٢).

(٢) محمود متولي: إفريقيا والسيطرة الغربية، ص ٩.

المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق

د. إسماعيل زَنْغُو بَرَزِي*

في الواقع؛ هناك أشياء يجب إزالة الضباب عنها، منها أصالة اللغات الإفريقية وضربها في القدم؛ يظهر ذلك فيما يتردد أحياناً في بعض المجلات المتخصصة والصحف، إذ نشر Gautam Naikبحثاً معنوناً بـ (أمّ اللغات)، في صحيفة The Wall Street journal ، خلص فيه إلى ما تشير إليه دراسة جديدة «أنّ اللغة التي يتحدث بها البشر الإفريقي، في وقت مبكر بين ٥٠,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ سنة مضت، ساهمت في نجاح التطور للجنس البشري... ويستند في أبحاثه على الفونيمات، والوحدات المميزة للصوت، مثل حروف العلّة، ونغمات الحروف الساكنة».[١]

ويذهب أيضاً إلى أنّ بعض اللغات الإفريقية تستخدم ما يزيد على ١٤٠ فونيماً، مقارناً ذلك بمثيلاتها في قارات أخرى تستعمل أقلّ من ذلك كثيراً – كما سيتضح في الرسم أدناه –، فقارنها بغيرها ليستنتج أنها ساهمت في تطوير الفونيم أساساً، ثم تأثيرها في غيرها من اللغات العالمية المختلفة، وفي السياق نفسه ذهب الدكتور أتكينسون إلى أبعد من ذلك، عندما توصل إلى دعم مقولته بـ «الأدلة الجينية مؤخراً»، ليخلص إلى «أنّ الإنسان الحديث ظهر في إفريقيا وحدها».

وفي السياق نفسه نشر John McWhorter مقالة في صحيفة The root بعنوان (للتعرف على اللغات؛ اسأل إفريقيا تخبرنا عن أصولنا)، استند المؤلف إلى أدلة جينية مبنية على «نقاط الحمض النووي، ليخلص أنّ إفريقيا هي مهد البشرية، وأنّ معظم أصوات المعمورة تنحدر منها»[٢].

إنّ الذي يتتبع الظروف التي تمرّ بها اللغات الإفريقية لا ينتابه شك في أنها تعيش وضعاً مزرياً، يعكس حال القارة نفسها؛ لكثرتها، ولقلّة الاهتمام بها، ومروراً بالهيمنة اللغوية، والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم التخطيط اللغوي، والهرمية.. إلخ، كلّ ذلك ألا يمكن أن يكون له مردوديات؟!

(*) أستاذ مساعد اللسانيات العامّة والعربية بقسم اللغة العربية، جامعة بماكو، مالي.

(١) URL: http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704547604576262572791243528.html?mod=googlenews_wsj

(٢) URL: http://www.theroot.com/views/what-click-languages-africa-tell-about-our-origins. 15 أبريل 2011.

وعليه؛ يمكن أن نطرح السؤال الآتي: ما الظروف التي تمر بها اللغات الإفريقية؟ وما العوائق التي تحول دون تطورها؟

أولاً: وضع اللغات الإفريقية:

إنّ لغات العالم بفصائلها وفروعها لم تعد تُحصى بالعشرات ولا بالمئآت، بل أضحت تُعد اليوم بالآلاف؛ من جانب آخر يُظهر التوزيع الجغرافي للغات العالم مشكلة من حيث تفاوت كثافتها، الذي يتمثّل في وجود ثلثيْها تقريباً «في ٩ دول فقط»[١]، ثم إذا وزعنا اللغات الإفريقية التي تزيد على ألفين، بناءً على التقسيم الرباعي لأكبر الفصائل اللغوية الكبرى في القارة السمراء، لتوصلنا إلى أنّ:

١ - «أسرة نيجر - كونغو: تتضمن ١٤٣٦ لغة (بما في ذلك ٥٠٠ من عائلة البانتو).

٢ - والأفروالآسيوية: ٣٧١ لغة.

٣ - والنيلية الصحراوية: ١٩٦ لغة.

٤ - والخويسان في جنوب القارة: ٣٥ لغة»[٢].

إذا كان ثلث لغات العالم توجد في القارة السمراء؛ فإنّ ثمة مشكلة تظهر من حيث التوزيع الجغرافي لهذه اللغات، إذ توجد نصف لغاتها تقريباً في ثلاث دول فقط، كما مرّ أعلاه؛ فكان من المنطق أن تستعمل كلّ لغة أبجديتها الخاصة، والتي تعبّر عن نظامها الصوتي والصرفي والنحوي والتركيبي.. إلخ، ولكن ما حدث عكس ذلك، فإنّ عدد الأبجديات حتى الآن عالمياً في حدود المائة؛ وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج أنّ أغلب اللغات الإفريقية تُستعمل شفهياً، أي أنها في مستوى متدنٍ من التواصل.

وإذ كانت اللغات الإفريقية بهذا العدد العظيم؛ فإنّ الشعوب التي جنحت إلى وضع أبجديتها الخاصة أو ترسيم أبجدية لاتينية لنفسها قليلة في القارة السمراء، وعليه يمكن استنتاج أنّ مئات اللغات الإفريقية في خطر[٣] محدق؛ لكونها لا تُستعمل في مستوى عال من التخاطب، وإنما يقتصر استعمالها على شؤون الحياة اليومية؛ وقد أثبتت بعض البحوث أنّ ثمة لغة تموت عالمياً في متوسط كلّ أسبوعين، ويهدد هذا الموت أغلب اللغات الإفريقية، والتي لم يفعل أهلها الشيء الكثير لحماية تراثهم اللغوي الذي يضمحل يوماً بعد آخر.

وفي الواقع؛ هناك محاولات فردية ومجهودات مشتتة منذ عقود - إن لم نقل قرون - لوضع أبجديات في مختلف لغات إفريقية، ويلاحظ أنّ بعضها تأثر بالعربية أو اللاتينية، بيد أنّ هناك أخرى يمكن وصفها بالمحايدة، إلا أنّ القليل منها يحظى بالعيش إلى عقد أو عقود أو قرون؛ ذلك أنّ بعضها يموت بموت المؤلف؛ إذ إنّ حيوية هذه الأبجديات ودعمها يعتمدان على الجماعة اللغوية، والتي لا تستسيغ هذا الدعم ثقافياً، أضف إلى ذلك عدم اعتبار الحكومات والمنظمات غير الحكومية لها، ذلك أنّ أغلب الحكومات تعتمد أبجديات لاتينية، بناءً على هيكلة اللغات الرسمية[٤]، فتسعى إلى خلق

(١) Jean B. Ntakirutimana & Alphons Kanano . Écolinguistique. multilinguisme et langues maternelles en Afrique. p: 42. N• 004. ACALAN. Mali

(٢) Derek Nurse Bernd. Les langues Heine لله .Africaines 2004. Karthala. Paris. p 9

(٣) تشير كل التكهنات إلى أنّ ٨٠% من لغات العالم ستموت في القرن الحادي والعشرين، وهذا يحتاج إلى نقاش بلا شك؛ ذلك أن التعدد والتنوع اللغويين يجب أن يشاركا في استتباب ثقافة الأمن لتحقيق ضمان التنوع، راجع: Comité 1998. Déclaration universelle de droits de linguistiques. p 10. .Barcelona

(٤) راجع: جدول اللغات الرسمية في إفريقيا، برزي، ص ٧٦، وما بعدها.

انسجام بين مختلف اللغات الوطنية، وذلك بفرض أبجدية ثابتة عليها، وهي غالباً ما تكون لاتينية.

وعلاوة على ذلك؛ فإنّ أغلب الشعوب التي عرفت الثقافة الإسلامية في إفريقيا – منذ قرون – قامت بوضع أبجديات عربية، أو متأثرة بها[1]، للغاتهم، واستعملوها في كتابة نتاجهم؛ لتترك تراثاً علمياً غزيراً في مختلف مجالات العلم؛ والذي يزور مراكز المخطوطات في مختلف عواصم الثقافة الإفريقية لَينتابه العجب من غزارة هذه المؤلفات ومحتواها العلمي.

ولدراسة الموضوع من بابه الواسع؛ فإنّ اللغة تتعلق بالهوية؛ وما فقدته القارة من هويتها لا يقلّ عمّا فقدته من لغاتها؛ فهي تعيش صراعاً كبيراً، ذلك أنّ أغلب شعوب القارة تأثروا بالثقافة الغربية، وبخاصة المتغربون الذين نهلوا منها وأشربوا حبها[2]، فأضحوا يعيشون اليوم حائرين! بل تاهوا، وآن الأوان أن ينظروا مجدداً إلى مجدهم ليفهموا «أنّ الهوية تُنقش بواسطة اللغة والثقافة والتاريخ، ويتوصّل إلى كلّ ذلك عبر التعليم، في إفريقيا تختنق الهوية بثقل كاهل الاستعمار الثقيل الذي أنشأ البنى المحلية لترسيخ إدارته، وفرض نظاماً تعليمياً، بما في ذلك اللغات والثقافات والتواريخ التابعة للدول الغربية»[3].

إنّ بعض الدول الإفريقية تفتح أبوابها على مصراعيها لاستيعاب كلّ أنواع الثقافات المختلفة، حتى أضحى بعضها بذلك سوقاً استهلاكية لكلّ غثّ أو سمين منها، وظلّ بعضها أسيراً أيضاً للنفوذ اللغوي الإمبريالي القائم أحياناً على ما يسمّى (العلاقة الثقافية)؛ فتسعى إلى عقد صفقات بأي ثمن لاستعمال لغاتها في مستوى معيّن من الدراسة، كلّ ذلك قصدَ الحصول على أصدقاء جدد في الأسواق الإفريقية، فهذه المنظمة الفرنكوفونية «تترقب في عام ٢٠٥٠م أن تصل إلى ٨٥٪ من مستعملي اللغة الفرنسية في إفريقيا وحدها»[4].

وعلى مستوى التغطية الإعلامية بين لغات العالم؛ يُلاحَظ أنّ هناك وضعاً ينذر بالخطر، لأنّ ٨٠٪ من الإعلام العالمي ينحصر في ٨٣ لغة، في موضوعات حاسمة على الشبكة العنكبوتية، وأغلب المحتويات (التي تصل إلى ٩٠٪) توجد في ١٢٪ من لغات العالم، وعليه فهناك هوة كبيرة بين مختلف اللغات[5].

وقد قام خبراء في اللسانيات باليونسكو بجمع معلومات حول ٢٥٠٠ لغة، ووضع (أطلس لغوي) للغات مهددة عالمياً في (١٩٩٦م، ٢٠٠٥م، ٢٠١١م)، فخلصوا إلى أنّ إفريقيا تعاني مشكلة وباء (الصراع اللغوي)l'endémie linguistique ، فمثلاً: (نيجيريا، الكاميرون، ج. كنغو الديمقراطية، تنزانيا، السودان، إثيوبيا،

(١) راجع: نماذج من أبجدية عربية لبعض اللغات الإفريقية في: دليل إعداد البرامج والكتب لمحو الأمية بالحرف القرآني المنمط، إيسيسكو، ٢٠٠٣م، الرباط. وأمين أبو منقة: صوتيات لغات الشعوب الإسلامية في إفريقية، م. إيسسكو، ١٩٩٩م، الرباط.

(٢) عرّف اليونسكو (الثقافة) بأنها: «مجموعة من السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمع معين أو جماعة ما، وهي تشمل، بالإضافة إلى الفنون والآداب، أنماط الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات»، راجع: الثقافة والتنمية، الأعمال والإنجازات، ص ٨، جماعة من الباحثين، بالتعاون مع برتش كونسيل، بلا سنة.

(٣) Montray KREYOL. Langues Nationales et développement en Afrique. jeudi 24 avril 2008.

(٤) راجع: auranne Provenzano. La langue française sauvée par l›Afrique? على الرابط الآتي: http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20101013123243/enquete-afrique-developpement-oifla-langue-francaise-sauvee-par-l-afrique.html. 13 à 13h:00 2010/10.

(٥) Jean B. Ntakirutimana & Alphons Kanano. Écolinguistique. multilinguisme et langues maternelles en Afrique. p 42. N• 004. ACALAN. Mali.

تشـــاد) تدخل في عـــداد مجموعة الـ ٢٥ دولة التي تعاني مشكلات عالمية[١].

ومع ذلك؛ فإنّ اللغـــات الإفريقية بالرغم مما تشـــهده من تفاوت في الاســـتعمال والتعليم، من حيـــث الإقبـــال الكبير لدى جماعة، والمتوســـط لدى أخرى، فإنها تُســـتعمل في وســـائل الإعلام المرئية والسمعية، الرسمية منها أو الحرة، لطرح قضايا المجتمع، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافيـــة أم دينية.. إلخ، وتُســـتعمل في التعليم لمكافحـــة الأمية فقط في بعض الـــدول، أو في المرحلة الأساسية في دول أخرى، ولدى بعض آخر إلى المرحلة الثانوية، كما أنها تدرس إلى مستوى الجامعة في دول أخرى من القارة السمراء.

وفي المقابل نجد أنها تمثل لغات اختيارية للأقليـــات الإفريقية فـــي ثانويات بعض الدول الأوروبية، وبخاصة فرنســـا، وأداة للبحث في بعض المراكز العلميـــة والجامعات الكبرى في أوروبا وأمريكا، وفي طليعة هذه اللغات اللغات الحدودية[٢]، أو الغالبـــة[٣]، وذهبت الأكاديمية الإفريقية للغات إلى أنّ «أقلّ من ١٠٪ من لغات إفريقيا تعرف بحثاً وصفياً، بيد أنه يُجهل ٩٠٪ من لغاتها»[٤].

وبعـــد إيراد الظـــروف التي تمـــرّ اللغات الإفريقية بها بشكل موجز، فحري بنا أن نعرج إلى عوائق تنمية اللغات الإفريقية.

ثانياً: عوائق تطور اللغات الإفريقية:

إنّ اللغات الإنسانية تتطور بمجموعة من الوسائل والآليات، وتتعرض أحياناً للخطر والمشكلات، والتي تعود إلى عوامل داخلية أو خارجية.

وعلى ضوء ذلك يمكن إيراد بعض العوامل التي حالت دون تطور اللغات الإفريقية:

العامل الثقافي:

إنّ القـــارة الإفريقية غنيـــة بتعدد ثقافاتها وحضاراتها؛ إذ نشأت فيها العديد من الممالك والإمبراطوريات في الشرق والغرب.

إنّ مسألة الوعي الثقافي من المسائل التي تطرق إليها (بـــرزي ٢٠١١م) بالتفصيل، فطرح ســـؤالاً مهمّاً، وهو: لماذا تقنيـــن لغات وطنية إفريقية في دسَـــاتِير بعض الـــدول الإفريقية؟ فعزا ذلك إلى الفرق بين الشعوب التي اختارت لغات وطنية فقط، أو هي مع لغة أو لغات غربية في ترسيم مسيرتها اللغوية، وبين التي اختارت لغة أو لغات اســـتعمارية فقط في سياســـاتها اللغوية، فوضّح أنّ الشعوب التي اختارت النظام اللغـــوي الأول توصلت إلى ذلـــك بفضل وعيها الثقافي الموغل في القدم، والذي أثر في قادته بُعَيد الاستقلال.

وعليـــه؛ فمن نافلة القـــول تأكيد: أنّ إيلاء أية أهمية للثقافة يؤدي بالطبع إلى تنمية لغوية قومية، وعكسه يؤدي إلى إخفاق اللغات، وربما إلى موتها أحياناً.

وأعتقـــد أنّ ما طرحـــه (ويدراغو) من أنّ «صعوبـــة الانتقـــال تُعد عائقـــاً»[٥] يمثّل جزءاً

(١) نفسه، راجع: ص ٤٢، ويمكن أن تقارنه بـ: حيوية اللغة وتعرضها للاندثار، رغنيزنارب سايتام وآخرون، راجع: موقع يونسكو.

(٢) ذهبت ACALAN (أكاديمية إفريقيا للغات) إلى أنها عبارة عن لغات إفريقية مشتركة لدولتين أو أكثر، وهي لغات سائرة véhiculaire مستعملة لدى مجموعة كبيرة، وليست لغات أمّ، [أي لا يلزم أن تكون لغات أمّ]، وتتحدد مشكلاتها من أنّ المستعمرين فجر الاستقلال لم يضعوا في الحسبان هذه اللغات المشتركة عند وضع الخرائط الجغرافية لتوزيع الدول، وكونت هذه المجموعات قومية لغوية، بعيدة عن القومية الوطنية... راجع: نفسه، ص ١٣.

(٣) أي اللغات التي يتخطى مستعملوها وطنياً ٥٠%، والتي جردها في ٢٤ لغة على مستوى القارة، راجع: قضايا لسانية إفريقية، ص ٧٦.

(٤) نفسه، راجع: ص ٤٢.

(٥) ويدراغو، ص (٢٤ ، ٢٥).

من المشـــكلة؛ أي صعوبة الانتقال من اللغات التي مارســـتها واســـتعملتها الأجيال الحديثة كالفرنســـية والإنجليزية والبرتغالية.. إلخ، إلى غيرها من اللغات القوميـــة الأصلية، والتي لم يعد بعضهـــم يجيدونها إجـــادة تامّة، ينضاف إلى ذلك مشـــكلة الازدواجيـــة اللغوية، مروراً بالمصطلحات التقنية والعلوم التي حظيت بها اللغات الاستعمارية.

كما أنّ طرحه صحيح – حســـب اعتقادي – من ناحية أخرى؛ لأنّ ما ترسّـــخ في مفهوم أغلب الأجيال أنّ الانتقال من اللغات الغربية إلى اللغات الإفريقيـــة يُعد تراجعاً ثقافيـــاً، وهي في الواقع مشكلة خطيرة من مشكلات الغزو الفكري؛ حيث لا توجد قناعة وثقة لدى مستوى معيّن من النخبة المثقفة من الشـــعب بلغاتهم الأصلية؛ ومع ذلك يُلاحَظ أنّ المشكلة متفاوتة بين الدول الإفريقية.

تعدد اللغات الإفريقية:

إنّ شعوب القارة الإفريقية غارقة في تعدد لغـــوي خطير – كما مرّ –، ومن ثمّ فإنّ انتخاب اللغة التعليمية أو الرسمية ليس بالهيِّن ما دامت كلّ لغة تسعى إلى الهيمنة، وبصيغة السؤال: ما معايير ترسيم لغة قومية في جوّ تعدد لغوي؟

إذا اقتضـــى الأمر اختيارَ لغة قومية، ســـواء في التعليم أو الترســـيم، فإنّ من الحكمة أخذ كلّ هذه اللغات أو أغلبها في الحسبان؛ لأنّ فرض لغة قومية على أخرى قد يؤدي إلى توتر ومشـــكلات عرقية لا تُحمـــد عقباها؛ كمـــا أنّ تعدد اللغات وكثرتهـــا لا ينبغي أن يكون عائقاً نحو اســـتعمال مختلف مســـتوياتها في التعليـــم، إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية، ومن أمثلة ذلك (بابوزي) التي «اســـتطاعت في ثلاث ســـنوات فقط وضع نظام تعليمي لأكثر من نصف لغاتها التي تُعد بالمآت»[1].

عامل الهيمنة:

من المســـلّمات أنّ النظام الإمبريالي أيضاً له يـــدٌ طولى في عرقلة تطور اللغات الإفريقية بسبب موقفه الاستغلالي وهدفه الاستخرابي، حيـــث ظلّ يخطط لتبقى لغاته دوماً حية وقوية دعماً لأطماعـــه في القـــارة الإفريقية، وزعم المستعمرون – تضليلاً – أنّ الهدف من تغريب الأفارقة، بما في ذلك تحريضهم على استعمال لغـــات غَرْبية، هو «تمديـــن الإفريقي الأصلي، وكأنّ أي إفريقي متمدن هو الذي بإمكانه وحده أن يأمـــل في الحصول على وظيفة ذات شـــأن وعلى اهتمام المستعمرين»[2].

هذا بالإضافة إلى موقف الغرب المتناقض حول قيمـــة الثقافة الإفريقية، مـــروراً بتضليل الشـــعوب الإفريقيـــة عن حقيقـــة حضاراتهم، واختتامـــاً بشـــروط الاندماج فـــي المجتمعات الغربيـــة؛ ذلك أنّ هـــذه الأخيرة تضـــع معياراً لهـــذا الاندماج يتمثّل في معرفة مســـتوى معيّن من لغاتهـــم، وينعتون الفرد عندئـــذ بالمُتَمَدِّن، أو المندمج، عندما يقـــدر على القراءة والكتابة بالفرنســـية – مثلاً –، وكانـــت البرتغال تكافئ الإفريقـــي الـــذي وصل إلى مســـتوى معيّن من المعرفة، أمـــا البلجيكيون فكانوا يتباهون أيضاً كغيرهم بتســـمية مســـتعمريهم من البانتو في الكونغو بـ (المتطوريـــن)، أي الذين تطوروا من الوحشـــية إلى المدنية بفضـــل البلجيكيين، ولا يبعد عنهم الإنجليز كثيراً، الذين يرون أنه ينبغي على الإفريقي أن يكفّ عن التفكير كالإفريقي، بل

---

(١) Tomas BLECKE 2011. Dynamique de langue et politique linguistique. Conférence Nationale sur le projet de document de politique linguistique au Mali. p 5.

(٢) أوروبا والتخلف في إفريقيا، والتر رودوني، ت/ أحمد القصير وآخر، ص ٣٢٤، عالم المعرفة، ع ١٣٢، ١٩٨٨م، ويمكن مراجعة الصفحات التي بعدها؛ فهي في غاية الأهمية.

الأحرى به أن يصبح إنجليزياً ذا عقلية مرنة[1]!

إنّ هذه المواقف والمقولات وغيرها كانت - ولا تزال - تُساق للنيل من اللغات والثقافات الإفريقية، ذلك أنّ قوى الاستعمار لمّا أن احتلت إفريقيا سعت إلى القضاء على اللغات الأصلية بحجّة أنها لا اعتبار لها ولا تصلح في تنمية شعوبها.

وحري بنا أن نردّ على هذه المقولات الأسطورية بأدلة المنصفين الغربيين أنفسهم، من باب (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا)، فهذا (والتر رودوني) يَرُد على أمثال هذه الأفكار الإمبريالية الهدّامة في أماكن مختلفة من كتابه، ليؤكد «أنّ أولئك الذين اتخذوا طابعاً أوروبياً قد تخلّوا بالدرجة نفسها عن إفريقيتهم، وذلك كإحدى نتائج التعليم الاستعماري والجوّ العام للحياة الاستعمارية»[2].

ولا ننسى - مبدئياً - أنّ الدول الكبرى لا تقبل لمستعمراتها أبداً المبادرة بتنمية لغاتها القومية، أو ترقيتها إلى مصاف اللغات الغربية، فضلاً عن إحلالها محلّ اللغات الغربية في الاستعمال القومي؛ وإن كان هنالك - في الحقيقة - تفاوت بين مواقف هذه الدول، فقد «أدركت الحكومة الاستعمارية الألمانية أهمية اللغة السواحلية، وعلى الرغم من أنّ هذه الحكومة لم تبق إلا زمناً قصيراً في تنزانيا؛ فقد كانت مؤثرة في نشر اللغة بشكل أكبر باستعمالها لإقامة بنية إدارية تحتية... أعقبهم البريطانيون الذين عملوا انسجاماً مع سياساتهم (فرّق تسد)، فشجّعوا اللغات المحلية والإنجليزية بدلاً من السواحلية»[3]،

(١) راجع: نفسه، ص (٣٢٤ - ٣٢٦).

(٢) نفسه، ص ٣٢٦.

(٣) راجع: اللغة والاقتصاد، ص ٢٣٣.

وقبل الإنجليز استعمال اللغات الأصلية في التعليم الذي يُعد نظاماً شبه منتشر في مختلف المستعمرات، وبخاصة غانا ونيجيريا[4].

وفي المقابل؛ فإنّ فرنسا[5] تعارض ذلك بكلّ ثمن، فلا تتوانى في خلق أفظع أنواع المشكلات للدول التي تحتلها عندما تقدم على هذا التصرف، والدخول معها في توتر، ويفهم كثير من اللسانيين أنّ مآخذ فرنسا على مالي، في ضوء الظروف الراهنة، تتمظهر في أنه بالإضافة إلى موقف مالي المتحفظ اقتصادياً وثقافياً تجاهها، فهناك موقف لساني آخر، متمثل في التنديد القومي المحموم ضد استعمال اللغة الفرنسية في الخطابات الرسمية، والذي لا يمكن أن يناقش حسب علمي في مستويات رفيعة بصورة سهلة في كثير من الدول الإفريقية الفرنكوفونية، حيث دعت الحركات القومية إلى إحلال اللغات الوطنية مقام اللغة الاستعمارية، وهذا يشير إلى شيء من الوعي المتنامي يوماً بعد آخر، أدى إلى اتخاذ هذا الموقف الناضج، ولكن بلا جدوى!

ولا تبعد عنها الغابون التي أضحت تستعمل اللغة الإنجليزية في نظامها التعليمي من المرحلة الأساسية لتصبح ثنائية لغوية استعمارية؛ ما يبعث على القلق مما ستخبئه لها الأيام القادمة!

ويؤكد (ويدراغو) الفكرة نفسها في أماكن كثيرة من كتابه، وبصورة واضحة، يمكن تحليل ما أورده مفصلاً بطريقة رياضية مختصرة ومهذبة بالطريقة

(٤) راجع: OUEDRAOGO، ص ٢٤.

(٥) تسعى فرنسا إلى إيجاد تعليم انتقائي طبقي، والقصد من ذلك تكوين نخبة مثقفة تثقيفاً فرنسياً، تفوض إليها على المدى المتوسط والبعيد صلاحية تنفيذ مخططات فرنسا السياسية والاقتصادية والثقافية، مقابل شريحة متعلمة من ذوي النفوذ المتوسط، وخصوصاً على المستوى الاجتماعي، راجع: جوانب من تأثير الفرنكوفونية في نظام التربية والتعليم بالمغرب، د. خالد الصمدي، الموقع Matarmatar.net

الآتيــة: (ت ل = م ب)، تعنــي هــذه الدائــرة أنّ (التخطيط اللغوي أو التربوي) يســاوي (المشي على البيض) في إفريقيا، وهو يســتند في ذلك إلى أدلة، مفادهــا: أنّ نظم أكثر الدول فــي غرب إفريقيا، أو إفريقيا كلها هشّــة؛ وأيُّ إصلاح لغوي أو تربوي يهدد اســتقرارها، فيمكن أن يوقع الدولــة فيما لا تحمد عقباه[1]؛ ذلك أنّ المستعمرين لم يقفوا عند هذا الحدّ «بل إنهم بالإضافــة إلى ذلك؛ صبّوا جامَّ عنصريتهم على الأفارقة مثلما فعل هتلر مع اليهود»[2].

عامل التخطيط اللغوي:

إنّ التخطيط عامل مهم في تأسيس الدول، وهذا التخطيط، سواء كان قريباً أم بعيد المدى، يوفّر مســاراً للاســتمتاع بحياة أفضل ثقافياً واقتصادياً واجتماعيــاً.. إلخ، ويدخل في ذلك «التنبؤ باحتياجات المستقبل في ضوء إمكانات الحاضر والقــوة المؤثرة فيه، والعمل الإيجابي الهادف نحو تحقيق هذه الاحتياجات»[3].

لقــد اطلعــت علــى (التخطيــط اللغوي في العالــم) لـــ (Jacques Leclerc ٢٠١٠ م) انطلاقــاً من مقالاتــه المتنوعة حول لغات إفريقيا، واحدة تلو الأخرى، وطريقة ترســيمها وتخطيطها، ســواء كانت أحاديــة أم ثنائية أم متعــددة، وعلى ضــوء هذه القــراءة المتكررة استنتجنا مجموعة من القضايا السوسيولغوية، يمكن رسمها – حسب فهمنا – على ضوء الوضع الراهن للغات الإفريقية فيما يأتي:

الدول الإفريقية	ل. رسمية	ل.و.غ١	٪	ف.ل.أ٪
إريتريا	(ك. ل. و)	تيغرنا	٥٣	
غينيا الاستوائية	إسبانية + فرنسية	مافانغ	٨٠	١
غامبيا	إنجليزية	لا		
ليبيريا	إنجليزية	لا		
مالاوي	إنجليزية	لا		
ناميبيا	إنجليزية	لا		
أوغندا	إنجليزية	لا		
زامبيا	إنجليزية			
بوتسوانا	إنجليزية	تسوانا	٧١	
غانا	إنجليزية	لا		
سيراليون	إنجليزية	لا		
جنوب السودان	عربية جوبا			
موريشيوس	إنجليزية + فرنسية	كريول	٥٣	
نيجيريا	إنجليزية + ل وطنية	لا		
كينيا	إنجليزية سواحلية	لا		
غينيا بيساو	برتغالية	لا		
ساوتومي وبرنسيب	برتغالية	؟		
أنغولا	برتغالية	لا		
موزمبيق	برتغالية + ل وطنية	لا		
كابفير	برتغالية + كريول	كريول	٩٨	
السودان	عربية	ل سودانية	٥١	

(١) Rakissouiligri Mathieu OUEDRAOGO. planification et politiques linguistiques dans certains pays sélectionnés d'afrique de l 'ouest. p26 &40. Ed. Mulualem Seyoum. L'UNESCO. 2001.

(٢) أوروبا والتخلف في إفريقيا، ص ٣٢٧.

(٣) دليل التخطيط التربوي لمحو الأمية، عبد الفتاح صالح شريف، ص ٣١، منشورات إيسسكو، ٢٠٠٤م، الرباط.

موريتانيا	عربية	حسانية	٨٠	٢
ليبيا	عربية	له. ليبية	٦٧	
المغرب	عربية	له. مغربية	٦٠	
مصر	عربية	له. مصرية	٦٦	
تونس	عربية	له. تونسية	٩٢	
جيبوتي	عربية + فرنسية	صومالي (عيسى)	٦١	٢،٨
الجزائر	عربية؟	له جزائرية		
تشاد	فرنسية + عربية	لا		٥
كوت ديفوار	فرنسية	لا		١
مالي	فرنسية	لا		٠،١
غينيا كوناكري	فرنسية	لا		٢
بنين	فرنسية	لا		١٣
بوركينافاسو	فرنسية	موسي	٥٣	٤،٧
الغابون	فرنسية	لا		٦
النيجر	فرنسية	لا		٩
ج. كونغو لديمقراطية	فرنسية	لا		٦
السنغال	فرنسية	لا		٧
توغو	فرنسية	لا		
مدغشقر	فرنسية	ملغاشية	٩٨٪	١
الكنغو برازافيل	فرنسية + ل وطنية	مونوكوتوبا	٥٠	١،٢
الكاميرون	فرنسية + إنجليزية	؟		
جنوب إفريقيا	ك ل و + إنجليزية	لا		
زيمبابوي	ك ل و + إنجليزية	شوانا	٥٤	
سيشل	ك ل و + إنجليزية + فرنسية	كريول	٩٥	٠،١
إثيوبيا	ل وطنية	أمهرية	٢٩٩٣	
سوازيلاند	ل وطنية + إنجليزية	سواتي	٨٨	
تنزانيا	ل وطنية + إنجليزية	سواحلية	٩٣	
الصومال	ل وطنية + عربية	صومالي	٧٢	
جزر القمر	ل وطنية + فرنسية + عربية	قمرية	٩٦	٠،٣
إفريقيا الوسطى	ل وطنية + فرنسية	سانغو	؟	٣،٧
بوروندي	ل وطنية + فرنسية	كيروندي	٩٨	٤
رواندا	ل وطنية + فرنسية	كينيارواندا	٩٨	٠،١
ليسوتو	ل وطنية + فرنسية + إنجليزية	زوتو	٩٦	

كان هَمُّنا في هذا الجدول استعراض الدول الإفريقية واحدة تلو الأخرى، مع تحديد اللغة الرسمية المختارة بها، وسنرى مجموعة من الخيارات التي يمكن استعراضها كما يأتي:

- يُلاحَظ أنّ هناك مجموعةً قليلةً من الدول الإفريقية التي اختارت أحادية لغوية وطنية في قانونها الأساسي، لتكون صدى لسياستها اللغوية.

- ومن هذه الدول دول اختارت أيضاً أحادية اللغة، مع المعاهدة بتخطيط اللغات الوطنية.

- ومن هذه الدول دول اختارت ثنائية لغوية مؤسساتية، فساوت بين اللغات الاستعمارية والوطنية.

– يُلاحَظ أنّ هناك دُوَلاً اختارت ثنائية لغوية استعمارية رسمية.

– يُلاحَظ أنّ هناك دولاً اختارت التعدد اللغوي الرسمي بين لغتين أجنبيتين؛ إضافة إلى لغات وطنية.

– في المقابل؛ هناك دول انتخبت لغات استعمارية فقط في قوانينها، أي لم تول أيَّة أهمية للغاتها الأصلية.

– وأخيراً.. يُلاحَظ أنّ هناك بلداناً انتخبت لغات استعمارية مع وجود (ل. و. غ)[1].

إنّ التربية والتعليم تتطلبان مجهوداً على مستوى التجهيز، أو على مستوى التقويم والتخطيط؛ كلّ ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالقدرة الاقتصادية، وفي الواقع تحسّن (التربية المتقاربة) PEDAGOGIE CONVERGENTE من مردوديات التعليم الأساسي؛ وقد أثبتت النتائج أنّ عدد المتعلمين في تقدّم اليوم، ومع ذلك فإنّ تكاليف (التربية المتقاربة) لكلّ تلميذ أعلى من تكاليف نظيره (أي من المدارس الكلاسيكية التي تدرس بالفرنسية)، ويرجع هذا في جانب منه إلى تكاليف الاستثمار في مرحلة التوسع المرتبطة بتكوين المعلمين و «الديداكتيك» (كلّ ما يختص بالتدريس)، ونظراً للعجز الاقتصادي الذي تعيش فيه أغلب الدول الإفريقية، فإنّ ميزانية التعليم الأساسي ثقيلة جداً، وليس في استطاعة هذه الدول تحمّل جميع نفقاتها، ذلك أنّ ثلث الميزانية التي تخطط لها – أحياناً –تموّل بدعم من شركاء غربيين، أو منظمات حكومية، أو غير حكومية، لأهداف لا يسعنا ذكرها هنا، وهذا مما يثير مخاوف اليونسكو، كما «تهدد الصدمة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بحرمان ملايين الأطفال في أفقر بلدان العالم من التعليم، ففي حين لا يزال ٧٢ مليون خارج المدارس؛ يخشى من تضافر عوامل: تباطؤ النمو الاقتصادي، تزايد الفقر، وضغوط الميزانية، أن يقوض المكاسب المحصّلة في ميدان التعليم خلال العقد المنصرم»[2].

خاتمة:

إنّ إفريقيا تعيش معضلة كبيرة نظراً لما تطمح إليه، وما تجده في الواقع العملي، ذلك أنها كلما خطّطت لإجراء إصلاح تربوي داع إلى تطوير لغات أصلية؛ اصطدمت بتنمية لغات غربية مقابل إعفاء الديون أو التخفيف منها، أي أنها تعيش بين المدقّ والسندان؛ ويتضح ذلك مثلاً في سياسة فرنسا التي تتزعم الفرنكوفونية، وأتباعها من بلجيكا وكندا، في إطار التسويق للغة الفرنسية عالمياً، حيث تستعمل الضغط الاقتصادي على مجموعة من الدول الإفريقية الفقيرة، كما اتضح ذلك في الإعلان المثير للرئيس ميتران في قمة داكار الفرنكوفونية (٢٤ – ٢٨ مايو ١٩٨٩م)، حيث قال: «إنّ فرنسا سوف تلغي الدين العام للبلدان الإفريقية الخمس والثلاثين الأفقر، وهو ١٦ بليون فرنك في جملته، وفي المقابل يُنتظر من هذه البلدان أن تستمر في ضمان دور التفوق للغة الفرنسية في الحكومة»[3].

إنه من الصعوبة الخروج من هذه المآزق ما دام هناك ارتباط اقتصادي بالدول الكبرى التي تضغط بكلّ ما أوتيت من قوة على الدول الفقيرة، فتوقعها فريسة، لتخضعها لمصالحها الخاصة، وتملي عليها ما تريد، ولا يمنعنا ذلك من أن نطرح إمكانية تطور اللغات الإفريقية في بحوث أخرى.

(١) راجع: قضايا لسانية إفريقية، برزي، ص (٧٥ ، ٧٦).

(٢) راجع: تقرير اليونسكو يحذّر من أنّ الأزمة المالية تهدد بخطر تقهقر التربية في العالم ٢٠١٠م.

(٣) اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ت/ أحمد عوض، ص ١٣٧، عالم المعرفة، ع ٢٦٣، ٢٠٠٠م – الكويت.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- ذاكرة التاريخ
- فرق وأديان
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (جمهورية ساحل العاج)
- فعاليات

■ حركة رينامو المعارضة في موزمبيق تلغي اتفاقاً للسلام مع الحزب الحاكم:

قالت حركة رينامو المعارضة في موزمبيق إنها ستلغي اتفاق السلام الذي أبرمته عام ١٩٩٢م مع حزب فريليمو الحاكم، والذي أنهى الحرب الأهلية في البلاد، وذلك في أعقاب استيلاء قوات الحكومة على إحدى قواعد الحركة.

وقال فرناندو مازانجا المتحدث باسم حركة رينامو: «انتهى السلام في البلد.. المسؤولية تقع على عاتق حكومة فريليمو؛ لأنها لم تشأ الاستماع إلى مظالم رينامو».

وشنّت حركة رينامو هجوماً على مقر لقوات الأمن في مدينة مارينغي، وذلك على إثر الحملة العسكرية التي شنتها القوات الأمنية على مقر الحركة في جبال غورونغزا.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٠/٢٣م

■ الأمم المتحدة: انخفاض هجمات القراصنة الصوماليين لأدنى مستوى في ٧ سنوات:

قالت الأمم المتحدة: إن هجمات القراصنة قبالة ساحل الصومال انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٦م؛ بسبب تشديد إجراءات الأمن على السفن، وتسيير دول غربية مزيداً من الدوريات البحرية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون، في تقرير إلى مجلس الأمن التابع للمنظمة الدولية، إن ١٧ هجوماً وقعت في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣م؛ مقارنة بـ ٩٩ هجوماً في الفترة نفسها من العام الماضي.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٠/٢٤م

■ نائب الرئيس البورندي يؤدي اليمين الدستورية:

أدى بيرنارد بوسوكوزا النائب الأول للرئيس البورندي، المكلف بالشؤون السياسية والإدارية والأمنية، القسم على الدستور وميثاق الوحدة الوطنية أمام البرلمان، قبل استلام مهامه من سابقه (تيرانس سينونغوروزا).

وكان نائب الرئيس المنصرف قد استقال من منصبه يوم ١٤ أكتوبر مذعناً لضغوط قوية مارسها عليه حزب (الوحدة من أجل التقدم الوطني).

وما يزال الحكم السياسي في بورندي يخضع للاتفاق الموقّع في أغسطس ٢٠٠٠م في أروشا بتنزانيا، والذي يحدد حصص تقاسم السلطة بين مختلف الحساسيات السياسية والعرقية للبلاد بعد الحرب الأهلية التي استمرت لسنوات.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٠/٢٤م

■ قادة أفارقة يبحثون تشكيل قوة تدخل سريع:

بدأ قادة أفارقة في جنوب إفريقيا مباحثات، تهدف إلى تشكيل قوة تدخل سريع - لتسوية أزمات القارة - بحلول نهاية العام، وقال رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما، مضيف القمة التي يشارك فيها بالخصوص رؤساء تشاد وتنزانيا وأوغندا، إن هذه القوة يجب «أن تتيح لإفريقيا التحرك سريعاً وبشكل مستقل؛ للرد على التحديات الأمنية العاجلة التي تواجهها القارة».

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) - ٢٠١٣/١١/٦م

■ الكونغو ومتمردو حركة ٢٣ مارس يوقّعون اتفاقية سلام:

وقّع الكونغو ومتمردو حركة ٢٣ مارس (المهزومون) اتفاقية سلام، لإنهاء تمرد بدأ قبل ٢٠ شهراً في شرق الكونغو.

وتخلّى المتمردون - الذين يتهمون كينشاسا بالنكوص عن اتفاقية أُبرمت في وقت سابق مع حركة أخرى للمنحدرين من أصل توتسي - عن تمردهم بعد تعرضهم لهزيمة من جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية المدعوم بقوة من الأمم المتحدة.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١١/١١م

■ المحكمة العليا في غينيا ترفض كلّ الطعون في الانتخابات البرلمانية:

رفضت المحكمة العليا في غينيا كلّ الطعون المقدمة ضد نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٨ سبتمبر، والتي فاز فيها حزب (تجمع الشعب الغيني) - بزعامة الرئيس ألفا كوندي - بمعظم مقاعد البرلمان.

ويعني هذا الحكم أن حزب (تجمع الشعب الغيني) حصل على ٥٣ مقعداً في الانتخابات، ليفوز على كلّ منافسيه، لكنه أخفق في الفوز بأغلبية

مطلقة في البرلمان المؤلف من ١١٤ عضواً.

وقبل صدور حكم المحكمة العليا هددت المعارضة باستئناف احتجاجات الشوارع الحاشدة التي تحولت إلى العنف في الفترة السابقة على الانتخابات، وكانت الانتخابات البرلمانية الخطوة الأخيرة في عودة مضطربة إلى الحكم المدني منذ انقلاب وقع في ٢٠٠٨م.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١١/١٨م

■ مجلس الأمن يرفض تأجيل محاكمة قادة كينيا:

رفض مجلس الأمن طلباً إفريقياً بتعليق محاكمة الرئيس الكيني أوهورتو كينياتا ونائبه وليام روتو لمدة عام أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكابهما جرائم بحق الإنسانية، ويبرر الاتحاد الإفريقي طلبه بمنح كينيا فرصة لمكافحة ما يسمّى (الإرهاب).

وقد حصل مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد الإفريقي على تأييد سبع دول فقط، بينها روسيا والصين، مقابل ثماني دول امتنعت عن التصويت في المجلس المؤلف من ١٥ دولة، منها فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا.

الجزيرة نت – ٢٠١٣/١١/١٩م

■ بدء انتشار القوات الفرنسية خارج عاصمة إفريقيا الوسطى:

قال جيل جارو – المتحدث باسم الجيش الفرنسي – إن القوات الفرنسية بدأت انتشارها في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى وغربها لوقف أعمال العنف المتصاعدة في البلاد، وقال جارو إن القوات الفرنسية عبرت الحدود من الكاميرون إلى غرب البلاد.

وأعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن بلاده لا تعتزم نشر أكثر من ١٦٠٠ عسكري في جمهورية إفريقيا الوسطى، في إطار العملية العسكرية التي انطلقت دعماً للقوة الإفريقية المشتركة (ميسكا).

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/٨م

■ ٥٠٠ قتيل في محاولة انقلاب فاشلة بجنوب السودان:

قال دبلوماسيون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إن المنظمة الدولية تلقت تقارير من مصادر محلية بجنوب السودان تفيد بمقتل ما يقرب من ٥٠٠ شخص وجرح زهاء ٨٠٠ آخرين، في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها جوبا في وقت سابق من شهر ديسمبر.

وقالت حكومة جوبا إنها اعتقلت عشر شخصيات سياسية كبيرة، وتلاحق النائب السابق للرئيس فيما يتعلق بانقلاب تمّ إحباطه.

وظهر رئيس جنوب السودان سلفا كير على التلفزيون، وقال إن مقاتلين موالين لنائبه السابق ريك مشار الذي أقيل في يوليو هاجموا قاعدة للجيش في الساعات الأولى من صباح الاثنين في محاولة للاستيلاء على السلطة.

وينتمي كير ومشار إلى جماعتين عرقيتين متناحرتين، وقعت بينهما اشتباكات في الماضي، وبينهما خصومة سياسية منذ أمد طويل.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/١٨م

■ فوز الحزب الرئاسي وحلفائه في الانتخابات التشريعية بمالي:

فاز حزب الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كيتا وحلفاؤه بالأغلبية المطلقة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في مالي التي جرت الأحد، بحسب النتائج الرسمية غير النهائية التي نُشرت مساء أمس الثلاثاء.

ومن أصل ١٤٧ مقعداً تتألف منها الجمعية الوطنية؛ حصل الحزب الرئاسي (التجمع من أجل مالي) على حوالي ٦٠ مقعداً، كما حصل حلفاؤه، ومن بينهم أبرز الأحزاب المالية (التحالف من أجل الديمقراطية في مالي)، على أكثر من ٥٠ مقعداً؛ أي ما مجموعه ١١٥ مقعداً.

وسيحصل (الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية)، وهو حزب سومايلا سيسي الذي هزمه كيتا في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١١ أغسطس الماضي، على ما بين ١٧ إلى ١٩ نائباً في الجمعية الوطنية الجديدة، على أن يصبح سيسي زعيم المعارضة البرلمانية.

ووصلت نسبة المشاركة إلى ٣٧,٢٪، مع العلم أنها وصلت في الدورة الأولى إلى ٣٨,٦٪.

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) – ٢٠١٣/١٢/١٨

نيجيريا وجنوب إفريقيا تستحوذان على 95% من الاستثمارات الآتية لإفريقيا جنوب الصحراء:

كشفت دراسة صادرة عن البنك الإفريقي للتنمية عن استحواذ نيجيريا وجنوب إفريقيا على نسبة 95% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أتت إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال العام ٢٠١٢م، والمقدّرة بنحو 15.20 مليار دولار أمريكي.

ويتوقع بنك التنمية الإفريقي ارتفاعاً نسبته ٣٠٪ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنهاية العام ٢٠١٣م، لتصل إلى 2.26 مليار دولار أمريكي (166.4 تريليون نيرة نيجيرية)، متعدية بذلك الرقم القياسي الذي سجلته القارة الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات، وكان 5.22 مليارات دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٦م. ويتوقع البنك الإفريقي للتنمية حدوث نمو في اقتصاد القارة السمراء بنسبة 4.8% بنهاية العام الجاري، ويتوقع البنك كذلك نمو اقتصاد إفريقيا بنهاية العام ٢٠١٤م بنسبة لا تقل عن ٥.٣٪، متعززاً بنمو حركة الصادرات للسلع والمواد الأولية من نيجيريا وغانا وساحل العاج.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٢٠١٣/١٠/٢١م

اليونيسيف: سوء التغذية يتسبب في خسارة 7 مليارات فرنك إفريقي لغرب إفريقيا ووسطها:

أعلن أليوس كامواجي ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) - اليوم الثلاثاء في الكونغو في برازافيل - أن سوء التغذية يتسبب لبلدان غرب إفريقيا ووسطها سنوياً في خسارة ٧ مليارات فرنك إفريقي على الأقل؛ أي ما بين 2% و 3% من ناتجها المحلي الخام.

واستناداً إلى اليونيسيف؛ فإن 2.3 مليون طفل دون سنّ الخامسة يموتون سنوياً، في غرب إفريقيا ووسطها، وينجم أكثر من مليون من هذه الوفيات عن سوء التغذية، سواء في شكله الحاد أو المزمن.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/١م

نيباد تموّل بـ 68 مليار دولار 50 مشروعاً إفريقيا بحلول ٢٠٢٠م:

أعلن مجيد بوقرة رئيس لجنة متابعة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) - في باريس؛ خلال تظاهرة (يوم الشراكة الاقتصادية بين فرنسا وإفريقيا) - أن (نيباد) ستموّل حوالي 50 مشروعاً إفريقياً بتكلفة قدرها ٦٨ مليار دولار أمريكي بحلول ٢٠٢٠م. وعلاوة على وزراء الاقتصاد والمالية في البلدان الإفريقية وفرنسا؛ شهدت التظاهرة كذلك حضور ما لا يقل عن 560 مسؤول شركة إفريقية.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/٦م

الأمم المتحدة: ١٦ مليوناً في منطقة الساحل في إفريقيا يتهددهم الجوع:

قال مسؤول في الأمم المتحدة أن نحو ١٦ مليون شخص يتهددهم خطر الجوع في منطقة الساحل بالقارة الإفريقية العام القادم؛ نتيجة للصراعات والزيادة السكانية السريعة؛ برغم جودة المحاصيل وهطول الأمطار. وتسبّب العنف في شمال نيجيريا وشمال مالي وإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المواليد، في نقص الطعام وارتفاع أسعاره في منطقة السافانا، وفي النيجر - على سبيل المثال - وصل معدل الإنجاب 7.6 طفل. وقال روبرت بايير - من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية -: «إن أحدث بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أظهرت أنه تمّ تحصيل 58% فقط من المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٣م، وهو 1.7 مليار دولار».

وجاء في البيانات الأولية لمكتب الأمم المتحدة أن انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل العام القادم سيزداد بنسبة ٤٠٪؛ مقارنة بعام ٢٠١٢م الذي شهد معاناة ١١.٣ مليون شخص من نقص الغذاء، وتطلّب ذلك مساعدات من المانحين تبلغ ١.٧ مليار دولار.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٢/١١م

دول في إكواس تساهم بـ ٥٠ مليون دولار لإنجاز طريق إقليمي:

وافقت خمس دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) - معنية بتنفيذ مشروع الطريق الرابط بين أبيدجان ولاغوس - على المساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (كرأسمال مبدئي) لضمان تسريع عملية إنجاز هذا المحور الذي يبلغ طوله 1028 كيلومتراً. وذكرت مفوضية (إكواس) أن اللجنة المشرفة لاحظت - في ختام اجتماعها الوزاري الثالث المنعقد بالعاصمة السياسية الإيفوارية (ياموسوكرو) - أن هذا المبلغ سيساهم في تمويل الأنشطة التحضيرية، وفي تقديم دليل التزام إضافي من البلدان لفاعلي القطاعين العام والخاص المهتمين بالاستثمار في هذا المشروع، وهو طريق سريع من ستة ممرات، يتوقع منه أن يسمح بتصريف 75% من السلع المنقولة في الإقليم، حيث سيربط معظم موانيها الرئيسة.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/١٢م

قالوا عن... أفريقيا

«مشاكل الفقر والجوع والصراعات والحروب الطائفية والسياسية والتمييز التي تعاني منها إفريقيا ليست ذاتية؛ بل فرضها الاستعمار، وما يُصرف على السلاح في القارة يساوي ١٠ أضعاف احتياجاتها الأساسية، فالحروب بين الدول والقبائل في إفريقيا زادت على ٣٠٠ حرب خلال القرن العشرين.. يجب على الأمّة الإسلامية - حكاماً ومحكومين - الالتفات إلى إخوانهم في إفريقيا وغيرها، وتقديم الدعم اللازم لهم في كافة المجالات التي يحتاجونها».

د. القره داغي، الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين، خلال افتتاحه مشروع (الدعوة والتعريف بالإسلام في إفريقيا).

«على إفريقيا ضمان أمنها بالكامل لتتمكن من التحكم بمصيرها، ونحن على استعداد لتقديم مساعدة بشكل تأهيل وتدريب قوات إذا شكّلت القارة قوة للتدخل السريع، كما أننا مستعدون للمشاركة في أعمال تشكيل هذه القوات، ويمكننا القيام بمهام التدريب حتى عشرين ألف جندي كلّ سنة».

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، في كلمته خلال مؤتمر بباريس حول (السلام والأمن في إفريقيا)، ٢٠١٣/١٢/٦م.

«سنواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الإفريقي في مجال السلام والأمن، ولبناء التعاون في التنمية الاقتصادية، هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله لتحسين معيشة الناس في إفريقيا، وهناك الكثير مما يجري تنفيذه بالفعل في مجال التدريب، حيث تستضيف الصين عدداً من الطلاب الأفارقة، إن زيادة التعاون بين إفريقيا والصين سيسفر عن نظام دولي أكثر إنصافاً وعدالة، ويخدم بصورة أفضل مصالح الدول النامية».

ليو ياندونغ نائبة رئيس الحكومة الصينية، خلال لقائها رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٣/١١/٢٥م.

المنتدى الاقتصادي الدولي الـ ١٣ حول إفريقيا:

عُقد المنتدى الاقتصادي الدولي الـ ١٣ حول إفريقيا في باريس، بحضـــور الوزير الأول الإيفواري دانيل كابـــلان دونكان، والعديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والإفريقية البارزة.

وافتُتح المنتدى المنظم تحت محور (الاســـتفادة من الموارد الطبيعية من أجل التحول الاقتصادي) بمائدة مستديرة حول مكانة إفريقيا في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد، تحدث خلالها رئيس المصرف الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا كارلوس لوبيس.

وناقش المشـــاركون في المنتدى (مستقبل موارد الطاقة في إفريقيا) و (التحول الهيكلي من أجل اندماج أفضل في سلاسل القيم الإقليمية والعالمية).

وبيّنت ورقة قُدّمت في المنتدى أن «موارد الطاقة تمثّل أكثر من ٥٠٪ من إنتاج المواد الأولية في إفريقيا، بما فيها المنتجات الزراعية، ومع أنها موارد اقتصادية صعبـــة الإدارة، يمكن للمنتجات النفطية والغازية أن تكون عاملاً مهمّاً في التحول الاقتصادي في إفريقيا».

وكالة بانا برس – ٢٠١٣/١٠/٨م

احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري في ٧ دول إفريقية:

كشف البنك الإفريقي للتنمية أن ٧ دول إفريقية تملك احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري، مشيراً إلى أن استخراج تلك الاحتياطيات سيؤدي إلى هبوط أسعار الغاز عالمياً؛ على خلفية انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي.

جاء ذلك في تقرير أصدره البنك الإفريقي، أكد من خلاله أن أكبر هذه الاحتياطيات موجود في جنوب إفريقيا وليبيا والجزائر، كما توجد كميات مهمة من الغـــاز الصخري في كلٍّ من تونس والمغرب وموريتانيا.

المتحدث باسم البنك الإفريقي للتنمية أشار إلى أن التقنيات الحديثة ستســـاعد في زيادة المردود الاقتصادي لاســـتخراج الغاز الصخري، وبالتالي سينعكس بالفائدة على المنطقة.

قناة روسيا اليوم (R T) – ٢٠١٣/١٠/٢٣م

القمة العربية الإفريقيـــة.. الكويت تقدم مليار دولار قروضاً ميسرة لإفريقيا:

أعلن أمير دولة الكويت الشـــيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس القمة العربية الإفريقية الثالثة عن تقديم الكويت قروضاً ميسرة للدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، إلى جانب تخصيص جائزة ســـنوية بمبلغ مليون دولار باسم الدكتور عبدالرحمن السميط، تختص بالأبحاث التنموية في إفريقيا.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها في افتتاح أعمال القمة العربية الإفريقية التي استضافتها دولة الكويت على مدى يومين.

وقـــال: «يســـرني أن أبلّغكم بأني قد وجهت المســـؤولين في الصندوق الكويتي للتنمية بتقديم قروض ميســـرة للدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار على مدى الســـنوات الخمس القادمة»، ناهيك عن الاستثمارات لعدد من الشركات الكويتية في مختلف القطاعات.

وكالة بانا برس – ٢٠١٣/١١/١٩م

الإنترنت قد يضيف ٣٠٠ مليار دولار إلى اقتصاد إفريقيا بحلول ٢٠٢٥م:

أظهرت دراسة جديدة لشركة الاستشارات الدولية (ماكنزي أند كومباني) أن الأفارقة الذين يقضون وقتاً على الإنترنت قد يضيفون ٣٠٠ مليار دولار إلى اقتصاد القارة بحلول ٢٠٢٥م.

ووفقاً لتقديرات (ماكنزي) فإن ١٦٪ فقط من ســـكان إفريقيا البالغ عددهم مليار نسمة يستخدمون الإنترنت.

وتقدّر (ماكنزي) أن القطاع قد ينمو بما يجعله يشكل ٥٪ إلى ٦٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، لكن إذا سار بنفس معدلات مستخدمي الهواتف المحمولة في إفريقيا؛ فإنه قد يضيف ١٠٪ أو ٣٠٠ مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي بحلول ٢٠٢٥م.

وجاءت السنغال وكينيا في المقدمة من حيث مساهمة الإنترنت فـــي الاقتصاد، وبلغت ٣,٣٪ و ٢,٩٪ على الترتيب، وهي مســـتويات تضارع فرنسا وألمانيا، لكن (ماكنزي) قالت إن جنوب إفريقيا والمغرب قد يبرزان ككقائدَيْن رقميَّيْن للقارة.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١١/٢١م

اتفاق سوداني إثيوبي على إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين:

اتفق الســـودان وإثيوبيا على إنشاء منطقة تجارية واقتصادية حرة على الحدود المشتركة بين البلدين، يكون نصفها داخل الأراضي الإثيوبية والنصف الآخر داخل السودان، وذلك حتى تكون منطقة جذب لاستثمارات البلدين.

وقال الرئيس السوداني عمر البشير – في المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين في ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة –: «إن هذه المنطقة ستدفع بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين»، مشـــيراً إلى الإمكانيات والمزايا التي يتمتع بها كلٌّ من السودان وإثيوبيا.

وأوضـــح أن المباحثات التي جرت بين الجانبين تمخض عنها توقيع ١٤ اتفاقية في مجالات التجارة والاستثمار والكهرباء والحكم الفيدرالي والجمارك والشباب والرياضة والتعاون المصرفي، وأضاف أن هـــذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية غطت كلّ مجالات التعاون.

وكالة السودان للأنباء (سونا) – ٢٠١٣/١٢/٥م

ذاكرة التاريخ

■ إمبراطورية الماندنجو الإسلامية:

كوّن ساموري توري SamoryToure إمبراطورية إسلامية من قبائل الماندنجو التي نجح في توحيدها تحت زعامته.

لم تذكر لنا المراجع إذا كان ساموري قد انتمى إلى إحدى الطرق الصوفية التي انتشرت في غرب إفريقيا، ولكن من المؤكد أنه كان من ضمن الزعماء الأفارقة الذين أعلنوا الجهاد ضد الوثنيين ثم الفرنسيين بعد ذلك.

وقد أدى ساموري دوراً كبيراً في غرب إفريقيا، واصطدم بالفرنسيين، ودام الصراع بين الطرفين أكثر من عشرين عاماً، نجح ساموري خلالها في بث الفزع والرعب في قلوب الفرنسيين، حتى إن كثيراً من الكتاب الفرنسيين وصفوه بأنه (دموي متعطش للدماء)، فألف ديبوك كتاباً بعنوان Samory le sanglant، بينما وصفه بعض القادة الفرنسيين بأنه (من أمهر القادة العسكريين)، حتى شبهه القائد الفرنسي بيروز بأنه (بونابرت السودان).

ولد ساموري في (ساندكورو) في جنوب شرق (كنكان) في أعالي حوض نهر ميلو أحد روافد النيجر، وقد اختلف الباحثون في تاريخ مولده، ولكن من المرجح أنه يقع بين سنتي ١٨٣٠م – ١٨٣٥م.

وقد تلقى ساموري في صباه تعليماً دينياً على يد والده (لافيا توري)، وأكمل تعليمه الديني على يد أحد المرابطين.

وقد وقعت حادثة لساموري كان لها أكبر الأثر في نشأته العسكرية، فقد حدث أن وقعت والدته في أسر أحد الزعماء، ويدعى (سيزيه)، عام ١٨٥١م، وكان على ساموري لكي ينك أسرها أن يعمل لعدة سنوات في خدمة جيش (سيزيه)، فقبل ساموري.

أراد ساموري تكوين إمبراطورية كبيرة من الماندنجو في أعالي النيجر، فاتخذ (بيساندوجو) عاصمة له (١٨٧٢م)، ثم استولى على (كنكان) (١٨٧٢م)، وتطلع لمد نفوذه شمالاً جنوب النيجر.

وفي عام ١٨٨١م نقل ساموري عاصمته من (بيساندوجو) إلى (جيبليه) في الجنوب، وذلك في محاولة للاستفادة من مناجم بوريه الغنية بالذهب، والتي استغلها الحاج عمر من قبل لشراء ما يلزمه من الأسلحة، وركز ساموري نشاطه العسكري نحو الضفة اليمنى لنهر النيجر تجاه القرى الغنية بالخيول والملح، فهاجم القرى الضعيفة، واستولى عليها، وأسر عدداً كبيراً من أهلها، وأجبرهم على العمل في خدمة جيشه.

ويمكن تقسيم دولة ساموري إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: اتسمت ببناء مجتمع جديد ودولة جديدة، وذلك قبل عام ١٨٨٤م.

والمرحلة الثانية: امتدت من ١٨٨٥م – ١٨٨٨م، واتسمت هذه المرحلة بالصبغة الدينية، وإعلان ساموري الجهاد لنشر الإسلام بين الوثنيين، وفتحه العديد من المدارس لتحفيظ القرآن، والتوسع في إنشاء المساجد.

المرحلة الثالثة والأخيرة: تبدأ من عام ١٨٨٩م – ١٨٩٨م، وقد اصطبغت بالصبغة العسكرية، وقد اصطدم ساموري بالفرنسيين طوال المراحل الثلاث، ولكن اختلفت حدّة هذا الصدام من مرحلة الى أخرى، فقبل عام ١٨٨٤م اقتصرت العلاقة بينه وبين الفرنسيين على مجرد المناوشات العسكرية، ولكن بعد عام ١٨٨٤م هاجم ساموري الفرنسيين بعنف.

وصف القائد الفرنسي بيروز إمبراطورية ساموري وصفاً دقيقاً، فقد التقى بساموري في عام ١٨٨٧م، وعقد معه اتفاقية، وذكر بيروز أن دولة ساموري انقسمت إلى ١٦٢ إقليماً، احتوى كلّ إقليم على عشرين قرية، تختلف كلّ منها عن الأخرى من حيث المساحة، وقد شملت إمبراطوريته العديد من الأسواق، مثل سوق الذهب والعاج والماشية، ونالت بعض الأسواق شهرة كبيرة، مثل سوق كمباي ونورا وكوروسا، وكانت هذا الأسواق مراكز مهمة، ربطت بعض أجزاء الإمبراطورية بسيراليون وفوتاجالون، كما اشتهرت (سنساندنج) بأنها سوق كبير للحبوب، أما (كنكان) فكانت من أشهر المراكز التي حصل منها ساموري على الذهب والعاج، وذاعت شهرة (بيساندوجو) بأنها من أهم مراكز النسيج والأسلحة، وعُرفت (كنيبا) بأنها مركز تجاري مهم للتجارة مع الفرنسيين في الملح، وعُرفت (كورا) بإنتاج الذهب والخيول والأرز والمنسوجات والأسلحة.

التنظيم العسكري:

أما بالنسبة للتنظيم العسكري؛ فقد اعتمد ساموري على جنود السوفا، فكان زعيم كلّ قرية مسؤولاً عن الأمن، وعليه تزويد الجيش بالمجندين من كلّ القرى، وكانت فترة الخدمة في الجيش غير محددة، فيبقى المجندون فيه حتى يحلّ محلهم مجندون آخرون، وكان على كلّ حاكم أن يجند جيشاً من أبناء المقاطعة التي يحكمها، وفي أوقات السلم يعود المجندون إلى ديارهم مرة أخرى لمدة ستة أشهر، يقومون خلالها بالأعمال الزراعية الشاقة، وفي الأشهر الستة الأخرى يتحتم عليهم الحضور على الأقل مرتين أمام زعيمهم المباشر الذي يقرر احتياج الجيش، إمّا العودة مرة أخرى إلى الجندية، وإمّا العودة إلى ديارهم.

هذا، وقد نجح ساموري في تكوين جيش كبير من الماندنجو، وكان يتولى أسر الأطفال ويعمل على تنشئتهم تنشئة عسكرية، ولتدعيم قواته وإمدادها بالأسلحة الحديثة كان يقوم ببيع الرقيق لشراء الأسلحة التي أنشأ لها المصانع لتطويرها.

وكان على كلّ قرية زراعية تخصيص مساحة من الحقول؛ تكفي لإطعام الجيش في أوقات الحرب.

أقسام الجيش:

قسّم ماسوري قواته إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المجموعة ذات البنادق سريعة الطلقات، وهدفها محاربة الفرنسيين والتصدي لهم.

المجموعة الثانية: كانت مسؤولة عن حراسة المواطنين وحمايتهم.

المجموعة الثالثة: كانت مسؤولة عن ضمّ أرض جديدة تجاه الشرق، وكانت هذه المجموعة تعمل على مدّ حدود الإمبراطورية سنة وراء الأخرى.

هذا، وقد وجدت دول إسلامية في المنطقة، وإن لم تكن بنفس تنظيم الممالك السابقة وقوتها، مثل (الولوف) في كايور، و (الساراكولي) في سنغنميا.

المصدر كتاب: (بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث)، تأليف: إلهام محمد علي ذهني، ط ١، مكتبة الأنجلو المصري، ٢٠٠٩م.

اتحاد علماء افريقيا: هناك تضخيم لما نشر حول حظر الإسلام في انجولا:

قال اتحاد علماء إفريقيا في بيان أنه أجرى اتصالات بالجالية المسلمة بأنجولا لاستيضاح حقيقة ما تناقلته وسائل الإعلام عن قيام السلطات الانجولية بهدم المساجد وحظر الدين الإسلامي .

وأكد الاتحاد في بيان أصدره بالخصوص أن تلك الأخبار مبالغ فيها وتم تضخيمها ،إلا أن الاتحاد طالب الحكومة الانجولية بإصدار بيان رسمي حول حقيقة ما نشر في وسائل الإعلام. مشيرا إلى أن الوضع هناك يدل على معاناة للأقلية المسلمة في أداء شعائرهم الدينية.

موقع اتحاد علماء إفريقيا – ٢٠١٣/١١/٢٧م

براءة ٣ لبنانيين يشتبه في انتمائهم لحزب الله الشيعي من تهم "إرهاب" في نيجيريا:

برأت محكمة في نيجيريا ثلاثة مواطنين لبنانيين يعتقد أنهم أعضاء بحزب الله الشيعي من تهم بـ»الإرهاب»، ومع ذلك، صدر حكم بالسجن مدى الحياة بحق واحد من الثلاثة بعد إدانته بمخالفة مرتبطة بالسلاح.

وألقي القبض على اللبنانيين الثلاثة في مايو الماضي بعد اكتشاف مخبأ أسلحة في مدينة كانو، شمالي نيجيريا. وذكرت السلطات النيجيرية أن الأسلحة تتضمن بنادق وأسلحة مضادة للدبابات وصواريخ أر بي جي.

واتهم الثلاثة بالتآمر لشن هجمات ضد أهداف غربية وإسرائيلية في نيجيريا.

وقال باسي إيتانغ، مدير جهاز أمن الدولة في كانو، عقب اكتشاف المخبأ إن «هذا من أعمال حزب الله» ، لكن القاضي الذي نظر في القضية قال إنه لا توجد أدلة على أنهم خططوا لمثل هذه الهجمات.

شبكة bbc الإخبارية– ٢٠١٣/١٢/١م

رئيس إفريقيا الوسطى مستعد لإجراء محادثات مع الميليشيات المسيحية المتطرفة:

يدرس زعيم جمهورية إفريقيا الوسطى ميشيل جوتوديا إمكانية العفو عن الميليشيات المسيحية المشاركة في أعمال عنف ضد المسلمين ، مما أودى بحياة مئات الأشخاص معظمهم من المدنيين ، مقابل نزع أسلحتهم.

وقال جوتوديا ، وهو أول رئيس مسلم في البلاد، في خطاب عبر الإذاعة الرسمية انه أجرى اتصالا مع مندوب عن الميليشيا المسيحية التي تطالب بإشراكها في الحكومة الانتقالية التي يرأسها.

وقال جوتوديا «أرسلت (الميليشيا) مبعوثا إلينا وقال إنهم يريدون إلقاء أسلحتهم ومغادرة الأحراش لكنهم يخشون على سلامتهم. طرحوا شروطا...طلبوا العفو والمشاركة في الحكومة.»

وأضاف «الاتصالات بدأت بالفعل وسنواصل هذه الاتصالات من اجل السلام لجميع مواطني إفريقيا الوسطى..لا نرى الخطر لان هذا ثمن السلام.»

وهاجمت الميليشيا المسيحية العاصمة بانجي الأسبوع الماضي مما أدى إلى مقتل مئات الأشخاص وشرد ١٨٩ ألف آخرين .

وقال متحدث باسم الحكومة إن جوتوديا لم يستبعد أيا من المطالب التي طرحتها الميليشيا المسيحية وانه يعتزم التواصل مع جماعات أخرى لإجراء محادثات مماثلة.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/١٦م

■ تقرير الخارجية الأمريكية حول (الحريات الدينية – ٢٠١٢م) ينتقد انتهاكات أنجولا ضد المسلمين:

أفـاد تقرير (الحريات الدينية) الذي تصدره الخارجيـة الأمريكية أن الحكومة الأنجولية تفرض قيوداً تؤثر في المنتمين للأقليات الدينية في البلاد وممارسـتهم لشعائرهم، حيث تفرض الحكومة الأنجولية حداً أدنى لعدد المنتمين لأي ديانة من أجل أن تعترف بها رسـمياً، ولا تعترف الحكومة إلا بـ ٨٣ مجموعة دينية فقط في البلاد، ولم تسجّل أية مجموعات دينية أو أديان أخرى منذ عام ٢٠٠٤م، وقد تقدمت أكثر من ٩٠٠ منظمة بطلبات لتسـجيلها رسمياً في البلاد منذ عام ١٩٩١م، ولكن محاولاتها باءت بالإخفاق، بما في ذلك المجموعات الدينية الإسـلامية، ويُعتقد أن هناك ألفي منظمة تستمر في العمل في البلاد دون أية وضعية قانونية، وتسمح الحكومة لهذه الجماعات بأن توجد وأن تعمل وأن تنمو، ولكن دون أي اعتراف رسمي بها.

وفي أبريل الماضي عقدت الحكومة ورشة عمل لمناقشة المخاوف المتعلقة بانتشار عدد من الجماعات والعقائد الدينية غير التقليدية، وهي في تعريف الحكومة: (الجماعات غير المنتمية أو المتفرعة من الديانة المسيحية السائدة في البلاد).

وقد صرح قادة المجموعات الإسلامية في البلاد أن المسلمين لا يستطيعون أن يمارسوا شعائر دينهم بحرية لأن الحكومة لا تعترف بالإسلام، ودائماً ما كانت تتدخل من أجل إغلاق المساجد والمدارس والمراكز المجتمعية التابعة للمسلمين، وبالرغم من أن المسؤولين الحكوميين يؤكدون أنهم يقومون بحماية الجماعات الدينية غير المعترف بها قانوناً، ولا توجد سياسة ممنهجة لإغلاق المساجد أو المنشآت الإسلامية الأخرى، فإن هناك تقارير متعددة عن إغلاق مساجد ومنع بنائها في البلاد.

وفي يناير ٢٠١٢م منعت الشـرطة في مدينتي دوندو ولوندا نوتر المسـلمين من بناء مسـاجد هناك، بالرغم من حصولهم على رخصة للبناء، وقامت الشـرطة بتدمير أساسـات المساجد، ووجهتهم للبناء في مناطق أخرى غير تلك التي اختاروها، وعندما بدأت عملية البناء في الموقع الآخر قامت الشرطة مرة ثانية بهدم الأساسات، وأخبرتهم أنهم غير مسموح لهم ببناء مساجد على الإطلاق.

وفي مايو ٢٠١٢م في مدن كويتو وبي قامت هيئة التفتيش الجنائي التابعة للشرطة بإغلاق أبواب مبنى سـكني وتجاري يُعتقد أنه كان يستخدمه المسلمون مسـجداً، وقال ممثلو الهيئة أنهم لديهم أوامر بإغلاق المبنى، ومنعوا المسـلمين من الصلاة فيه، وقد كتب زعماء المسـلمين في تلـك المدن والبلدان خطابات مناشدة للهيئة للسماح لهم بالصلاة، ولكنهم لم يتلقوا أية ردود.

كما يقوم الزعماء الدينيون المسـيحيون وقادة المجتمع بانتقاد الإسـلام فـي مختلف اللقاءات وفي الصحافة أيضاً، وفي أبريل ٢٠١٢م قام أحد المشـاركين – في ورشـة عمل تنظمها الحكومة بشأن انتشار (الأديان غير التقليدية)، وهو مصطلح يُشار به إلى غير الديانة المسيحية – بانتقاد الإسلام، وقال إنه «غير مرحّب به في أنجولا»، وفي يونيو ٢٠١٢م نشرت صحيفة إليكترونية مقالاً بعنوان: (دفاعاً عن المسيحية في أنجولا: الإسلام بذور الخراب) [١]، وعلّق عشرات القراء مؤيدين لما جاء في تلك المقالة ووجهة نظر كاتبها.

وقد التقى ممثلون عن السـفارة الأمريكية في البلاد مسـؤولين أنجوليين، وناقشوا معهم حرية العبادة في أنجولا، وشجعوا الحكومة على السـماح للمسلمين بممارسة عبادتهم بحرية وبناء مساجدهم، كما عبّر ممثلو السفارة عن مخاوفهم بشأن استهداف المسلمين والانتهاكات ضدهم، وحثت الحكومة الأنجولية على احترام الحرية الدينية لمواطنيها، كما التقى ممثلو السفارة الزعماء المسلمين، وتحدثوا عن التسامح الديني واحترام الإسـلام في أثناء خطبة عيد الأضحى بمسـجد في لواندا، وفي الجلسات الخاصة شجّع ممثلو السـفارة المسلمين والمسيحيين على التحاور بصورة مستمرة، والعمل على دعم بعضهم لبعضهم الآخر من خلال الحوار بين الأديان.

موقع وزارة الخارجية الأمريكية – ترجمة التحرير.

جمهورية ساحل العاج:

ساحل العاج (بالفرنسية: Côte d›Ivoire كوت ديفوار) دولة في غرب إفريقيا.

وترجع تسمية (ساحل العاج) بهذا الاسم إلى تجارة (العاج)، والذي كان يعرض على الساحل كي يباع للبحارة المارين في المحيط الأطلسي.

وقد نالت (ساحل العاج) استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٦٠م؛ إلا إنها لا تزال تحتفظ بروابط قوية معها.

وتُعد جمهورية ساحل العاج من أغنى الدول في تلك المنطقة، نتيجة تنوع قطاعها الزراعي، والاهتمام بالمحاصيل التصديرية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية ساحل العاج في غرب قارة إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي، ويحدها من الشمال بوركينافاسو ومالي، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، ومن الشرق غانا، ومن الغرب غينيا وليبيريا.

العاصمة، وأهم المدن:

عاصمتها السياسية مدينة ياموسوكرو، بينما أكبر مدنها ومركزها الاقتصادي مدينة أبيدجان في الجنوب قرب الساحل، ومن أهم مدنها بواكي، وجاجنوا.

المساحة:

المساحة الكليّة: ٣٢٢,٤٦٠ كم٢.

مساحة اليابس: ٣١٨,٠٠٠ كم٢.

مساحة المياه: ٤٤٦٠ كم٢.

المناخ:

تتميز المنطقة الساحلية في جمهورية ساحل العاج بمناخ استوائي، حار، شديد الرطوبة.

والمناخ شبه جاف في أقصى شمال البلاد.

وتمر ساحل العاج بشكل عام بثلاثة مواسم مناخية: دافئ جاف (من نوفمبر إلى مارس)؛ وحار جاف (من مارس إلى مايو)؛ وحار رطب (من يونيه إلى أكتوبر).

التضاريس:

معظم تضاريس جمهورية ساحل العاج أراض منبسطة، وسهول متدرجة، فالجزء الشرقي من البلاد منبسط، كثير الرمال، ويتدرج ارتفاع السطح بدءاً من المحيط الأطلسي، حتى يصل إلى ارتفاع ٣٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر، أما شمالي غرب البلاد فتغلب عليه المناطق الجبلية.

المصادر الطبيعية:

من أهم موارد الثروة الطبيعية في جمهورية ساحل العاج: النفط، والغاز الطبيعي، والألماس، والمنجنيز، والحديد الخام، والكوبالت، والبوكسايت، والنحاس، والذهب، والنيكل، والتانتاليوم، والسيليكا، والطفلة، والكاكاو، والبن، وزيت النخيل، والطاقة المائية.

السكان:

يبلغ عدد سكان ساحل العاج: ١٩,٨٤٠,٠٠٠ نسمة.

التقسيمات العرقية:

يمثّل (الآكان) نحو ٤٢,١٪ من إجمالي السكان، و (الغور) نحو ١٧,٦٪، و (الماندیز الشماليون) نحو ١٦,٥٪، و (الكاروس) نحو ١١٪، و (الماندیز الجنوبيون) نحو ١٠٪، وتمثّل بقية العرقيات نحو ٢,٨٪ (منهم نحو ١٣٠ ألف لبناني، و ٢٠ ألف فرنسي) طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٨م.

الديانة:

يشكّل المسلمون ٣٨,٦٪ من إجمالي السكان، والمسيحيون ٣٢,٨٪، وأصحاب المعتقدات المحلية ١١,٩٪، وبلا ديانة ١٦,٧٪، طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٨م.

ملاحظة: غالبية الأجانب (العمال المهاجرين) من المسلمين (٧٠٪) والمسيحيين (٢٠٪).

اللغة:

الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد، ويوجد نحو ٦٠ لهجة محلية، تُعد (الديولا) أهمها وأكثرها انتشاراً.

النظام الاقتصادي:

تُعدُّ جمهورية ساحل العاج من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبن والكاكاو وزيت النخيل في العالم، ومن ثمّ فإن اقتصادها شديد التأثر بتذبذبات الأسعار العالمية، لهذه المنتجات الثلاثة، وبالأحوال الجوية كذلك.

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة لتنويع مقومات الاقتصاد؛ فإنه لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها، والتي تستوعب نحو ٦٨٪ من إجمالي السكان.

ومنذ عام ٢٠٠٦م أصبح إنتاج النفط والغاز أكثر أهمية من الكاكاو في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي؛ فإن عائدات النفط والمنتجات المكررة بلغت ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦م، في حين بلغت إيرادات الكاكاو بليوناً واحداً خلال الفترة نفسها.

وبعد أن بدأت البلاد باستخراج النفط والغاز الطبيعيين وإنتاجهما؛ أصبحت تصدرهما إلى غانا وتوجو وبنين ومالي وبوركينافاسو، كما استطاعت تأمين حاجتها من الغاز الطبيعي وكميات كافية من الكهرباء، ولا يزال التنقيب عن النفط تقوم به شركات خاصة.

نظام التعليم:

يحاكي النظام التعليمي الإيفواري نظيره الفرنسي بصورة شبه تامّة، وتنقسم مراحل التعليم إلى ثلاث مراحل، هي: التعليم الابتدائي، ويمتد لمدة ست سنوات، والتعليم الثانوي، ويستمر لسبع سنوات، يحصل بعدها الطالب على درجة البكالوريا، ثم التعليم الجامعي ويوجد فقط في أبيدجان، ولا يوجد برنامج مؤسسي لمحو الأمية في ساحل العاج برغم أن ٥٠٪ من السكان لا يجيدون القراءة والكتابة.

النظام السياسي:

نظام الحُكم: جمهوري؛ نظام رئاسي قائم على التعددية الحزبية منذ عام ١٩٦٠م.

التقسيمات الإدارية:

تنقسم ساحل العاج إلى ١٩ منطقة: أجنبي Agneby، بافينج Bafin، باس – ساساندرا Bas-Sassandra، دينجول Denguele، دي – هوت مونتاج Dix-Huit Montagnes، فروماجر Fromager، هوت – ساساندرا Haut-Sassandr، لاكس Lacs، لاجون Lagune، ماراهو Marahoue، موين – كافالي Moyen-Cavally، موين – كومو Moyen-Comoe، نازي – كومو N›zi-Comoe، سفانيز Savanes، سود – باندامـا Sud-Bandama، سود – كومو Sud-Comoe، فالي دو باندامـا Vallee du Bandama، رودوجو Worodougou، زانزان Zanza.

الاستقلال: استقلت ساحل العاج عن فرنسا في ٧ أغسطس ١٩٦٠م.

الدستور: صدر في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٠م، وعُدّل مرات عديدة، آخرها في استفتاء شعبي في ٢٣ يوليه ٢٠٠٠م.

النظام القانوني: مستمد من القانون المدني والقانون العرفي الفرنسيّن، وتخضع القوانين لمراجعة قضائية في المجلس الدستوري للمحكمة العليا، وتقبل ساحل العاج السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية؛ مع تحفظات.

السنّ القانوني للانتخاب: مكفول لمن يبلغ الثامنة عشرة، من الذكور والإناث.

التاريخ:

كانت أراضي (ساحل العاج) جزءاً من ممالك غانا ومالي، وبدأ توافد تجار الرقيق إليها في القرن الخامس عشر الميلادي، ففي عام ١٤٨٣م بدأ البحارة الفرنسيون بالتجارة مع الأفارقة في تلك المنطقة، وبعد ذلك تحولت تجارة الرقيق إلى تجارة مهمة، وفي عام ١٦٣٧م وصلت الحملات التنصيرية الفرنسية إلى هناك.

وفي عام ١٨٤٢م اشترى الفرنسيون منطقة (جراند – بسّام) ووضعوها تحت حمايتهم، وعززت المعاهدات التي أبرمها الفرنسيون مع رؤساء القبائل الإفريقية من نفوذ الفرنسيين في هذه المنطقة، وتحولت منطقة ساحل العاج إلى مستعمرة فرنسية حتى عام ١٨٩٥م، وأصبحت جزءاً من مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية.

وبعد الحرب العالمية الأولى بنى الفرنسيون الموانئ والسكك الحديدية، وعبّدوا الطرق، كما زرعوا البن وأشجار المطاط، وأنشؤوا المراكز الطبية.

وفي عام ١٩٣٢م تحولت المستعمرة الفرنسية المعروفة باسم فولتا العليا (تسمّى حالياً بوركينافاسو) إلى جزء من جمهورية ساحل العاج، وفي عام ١٩٤٧م جعل الفرنسيون من هاتين المنطقتين مستعمرتين منفصلتين.

بعد الحرب العالمية الثانية؛ شرع الفرنسيون في تطوير المصادر الطبيعية في جمهورية ساحل العاج، وسرعان ما أصبحت هذه المستعمرة من أغنى مناطق غربي إفريقيا الفرنسية، وفي عام ١٩٤٦م حوّل الفرنسيون منطقة ساحل العاج إلى مقاطعة داخل الاتحاد الفرنسي، وجرى في عام ١٩٥٨م (داخل الجالية الفرنسية) تصويت جعل منطقة ساحل العاج جمهورية ذات حكم ذاتي، وكانت تلك الجاليات بمثابة تنظيم يربط فرنسا الأم بمستعمراتها فيما وراء البحار.

وفي عام ١٩٥٩م انضمت ساحل العاج إلى كلٍّ من: داهومي المعروفة حالياً باسم بنين، وإلى النيجر، وكذلك إلى فولتا العليا التي يُطلق عليها حالياً اسم بوركينافاسو، لتشكل ما يُعرف باسم (مجلس التحالف)، وهو اتحاد فيدرالي غير محدد المعالم.

وفي السابع من أغسطس عام ١٩٦٠م أعلنت ساحل العاج أنها جمهورية مستقلة، إلا أنها أبقت على روابط اقتصادية وثيقة مع فرنسا.

شغل فيليكس هوفيت بويجني منصب رئيس جمهورية ساحل العاج منذ عام ١٩٦٠م حتى وفاته ١٩٩٣م، وهو الشخصية التي قادت حركة الاستقلال في المقاطعات الفرنسية الواقعة في غرب إفريقيا، فخلفه – بنصّ الدستور – رئيس المجلس الوطني هنري كونان بيديه.

وفي عام ١٩٩٥م انتُخب بيديه رئيساً للبلاد بعد أن استبعد الحسن واتارا الذي كان يمثّل الشمال المسلم، ولوران جباجبو الذي كان يمثل الجنوب والغرب النصرانيين.

أطاح الجيش بقيادة روبير جي بالرئيس بيديه، وتم إجراء انتخابات رئاسية في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، وأعلن فوز جي بنسبة ٥٢,٧٢٪، واحتل لوران جباجبو المرتبة الثانية بنسبة ٤١,٢٠٪، رفض جباجبو نتيجة الانتخابات، وطلب من مؤيديه الخروج في مظاهرات اضطر على إثرها جي للهرب إلى دولة بنين، وأصبح جباجبو رئيساً للبلاد.

لم ينجح جباجبو في احتواء الشمال المسلم وزعيمه واتارا بعد الانتخابات الرئاسية، ولم يكتف

جباجبو باستبعاد المسلمين سياسياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عُرفت باسم (كتائب الموت)، وتضمّ بالأساس أفراد قبيلته (البيتي)، فضلاً عن الحرس الخاص به، ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب هو: تصفية خصومه الشماليين (المسلمين)، وفي مقدمتهم واتارا، فدعا واتارا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسقاط النظام، وهنا شهدت البلاد حرباً دينية بين أقلية حاكمة ظالمة وأغلبية مضطهدة، فقامت (كتائب الموت) بذبح المسلمين، وحرق مساجدهم، وكادت تظفر بـ «واتارا» لولا هروبه خارج البلاد.

وتصاعدت الأزمة مرة أخرى في أواخر نوفمبر ٢٠١٠م إثر الانتخابات الرئاسية، عندما أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة التي تضم (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا ودول غرب إفريقيا) عن فوز واتارا بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ من الأصوات لجباجبو، إلا أن رئيس المجلس الدستوري سرعان ما خرج على الملأ ليعلن أن جباجبو هو الفائز بعد أن أحرز ٥١٪ من الأصوات؛ موضحاً أن نتائج التصويت في سبع من المناطق الشمالية المؤيدة لواتارا ألغيت بسبب ما أسماه تجاوزات انتخابية خطيرة، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل إن رئيس الوزراء جيولومي سورو أعلن استقالته من منصبه وتأييده لمرشّح المعارضة، فيما تعهد الجنرال فيليب مانجو قائد القوات المسلحة بالولاء لجباجبو، وترافق مع هذه التطورات أعمال عنف محدودة أسقطت عشرات القتلى.

تدخلت قوى دولية وأجبرت جباجبو على التنحي، وتم القبض عليه وتحويله لمحكمة الجنايات الدولية، وأصبح واتارا هو رئيس البلاد.

المسلمون في ساحل العاج:

وصل الإسلام إلى ساحل العاج عن طريق الشمال، وذلك عن طريق التجار المسلمين الذين قدموا من تمبكتو من دولة (مالي) الإسلامية، ونشط هؤلاء التجار في نشر الدعوة في النطاق الجنوبي من ساحل العاج، وحيث ربطت طرق التجارة بين جنوب ساحل العاج ومدن حوض النيجر، مثل جني وتمبكتو، أما القسم الشمالي من البلاد فكان قسماً من أراضي الممالك الإسلامية التي تكونت في حوض النيجر والسودان الغربي، وكان من الطبيعي أن ينتشر الإسلام في هذا القطاع من أراضي ساحل العاج، هذا بينما كان النطاق الجنوبي مجالاً لتنافس تجار شعوب الفولا والهوسة والماندنج من المسلمين في بث الدعوة عبره، ثم وفدت هجرة زنجية إلى ساحل العاج من بين القبائل الوثنية أمثال الشانتي والأجني والباؤل.

ثمّ بدأ الاستعمار الأوروبي يفرض سيطرته على المنطقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ففرضت فرنسا الحماية على ساحل العاج في سنة (١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م)، وبدأ الزحف الاستعماري من الجنوب، فاستوعبت الممالك الجنوبية من ساحل العاج، بينما قاومت المملكة الإسلامية في شمال البلاد هذا الغزو، ولم تستسلم للاستعمار الفرنسي إلا في سنة (١٣١٠هـ / ١٨٩٣م)، وفي ظل الاستعمار نشطت البعثات التنصيرية، وبرغم هذا لم يتوقف انتشار الإسلام، بل استمر تقدمه بين القبائل الوثنية بتلك البلاد.

ويشكل المسلمون غالبية سكان ساحل العاج كما تشير المصادر الإسلامية، ويتكون المسلمون من جماعات الماندنكا، ومن المالنكي، والديولا، والبمبارا، ومن الموسي، والسنوفو، والوتكي، والفولاني، وأعداد قليلة من الهوسة والولوف، والسنغي، والبربر، والعرب، وغالبية المسلمين بساحل العاج من الماندنج، يليهم الموسي والسنوفو.

وقد تعرض المسلمون للاضطهاد في فترات حكم جباجبو، لكن مع القبض عليه وتولية واتارا مقاليد الحكم في البلاد بدأ المسلمون يشعرون بالأمان والحرية من جديد.

المصادر: الموسوعة العربية، موسوعة مقاتل من الصحراء، موقع ويكيبيديا

فعاليات

■ اتفاقية للتعاون التعليمي بإفريقيا بين المنتدى الإسلامي والهيئة الإسلامية العالمية للتعليم:

أبرمت الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم التابعة لرابطة العالم الإسلامي (اتفاقية التعاون التعليمي) مع المنتدى الإسلامي، وتهدف الاتفاقية إلى الاستفادة من مشروع المناهج لإفريقيا الذي أطلقه المنتدى الإسلامي، وشارك في وضعه ما يزيد عن (١٤٠) خبيراً من دول عربية وإفريقية، من أجل صناعة المناهج التعليمية الإفريقية، ما كان له دور كبير في ظهور مجموعة من المناهج التعليمة المتخصصة في إفريقيا، حيث أظهرت الدراسة الميدانية الحاجة الشديدة لمثل هذه المناهج.

وكان مشروع (مناهج العلوم الشرعية للمدارس العربية والإسلامية في إفريقيا) قد حظي عند تدشينه بحضور ومباركة معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد – حفظه الله – إمام المسجد الحرام والمستشار بالديوان الملكي، وجَمْع من الخبراء والعاملين في المجال الخيري في القارة السمراء.

تتكون المجموعة التعليمية من (٥١) كتاباً تعليمياً للطالب، و (٥١) كتاباً تعليمياً للمعلّم، من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي.

ويتوقّع القائمون على الاتفاقية أن يستفيد من مشروع المناهج آلاف المدارس المنتشرة في أكثر من خمسين دولة إفريقية، كما يُعد اهتمام الهيئة الإسلامية العالمية بهذه الاتفاقية تأكيداً لدورها المحوري والمهم في نشر العلم وتنوير الطلاب المسلمين في إفريقيا بما يهمهم في شؤون دينهم ودنياهم، وسعياً في رفع الكثير من المعاناة عنهم، والتي تنشأ بسبب انعدام المناهج التعليمية المنطلقة من البيئة الإفريقية، والتي تخاطب الطالب الإفريقي بأسلوب مناسب يسهل عليه تقبله والتفاعل معه.

■ مجلة قراءات تنظّم: حلقة نقاشية حول (دور مؤسسات التعليم العربي الإسلامي في مواجهة الاستلاب العقدي والثقافي في جزر المحيط الهندي) بالتعاون مع لجنة إفريقيا بالندوة العالمية:

نظّمت مجلة (قراءات إفريقية) بالتعاون مع (لجنة إفريقيا) بالندوة العالمية للشباب الإسلامي حلقة نقاشية، يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠١٣م، تحت عنوان (دور مؤسسات التعليم العربي الإسلامي في مواجهة الاستلاب العقدي والثقافي في جزر المحيط الهندي) بمشاركة البروفيسور محمد رشاد إبراهيم (رئيس جامعة جزر القمر)، والدكتور سعيد برهان عبد الله (نائب رئيس جامعة جزر القمر)، وحضور آخرين، وذلك في مقر مجلة قراءات إفريقية بمدينة الرياض.

وناقشت الحلقة التي أدارها الدكتور ربيع الحاج، رئيس لجنة إفريقيا بالندوة العالمية للشباب الإسلامي، تأثير التعليم العربي والإسلامي في الحفاظ على هوية المجتمعات الإسلامية في جزر المحيط الهندي وقيمها.

وتناول المشاركون تاريخ التعليم العربي والإسلامي في جزر القمر بوصفها إحدى الجزر المهمة في المحيط الهندي، والتي تعرضت للاستعمار الفرنسي خلال عقود ماضية، لكنها ظلت تحافظ على قيمها وعقيدتها.

واستعرض المشاركون تاريخ دخول الإسلام في جزر القمر منذ القرن الأول الهجري وحتى وقتنا الحاضر، ودور المؤسسات التعليمية الإسلامية غير الرسمية، ومؤخراً الرسمية، في حفظ عقيدة الشعب القمري الذي يدين ٩٨٪ من سكانه بالإسلام، على الرغم من تعرض البلاد لموجات ثقافية وأجنبية دخيلة كانت تريد انتزاع القمريين من هويتهم الإسلامية.

وطالب الحضور بضرورة تضافر جهود الأكاديميين والدعاة والعلماء والمؤسسات الخيرية والتعليمية في تعزيز الهوية الإسلامية للمسلمين في جزر المحيط الهندي، وهي الجزر التي تقع في المنطقة الشرقية من القارة الإفريقية بين إفريقيا والسواحل الهندية.

■ حلقة نقاشية حول (الحريات الدينية في إفريقيا: أنجولا دراسة حالة) بمعهد البحوث الإفريقية بالقاهرة:

نظّم مركز المعلومات والاستشارات الإفريقية – بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة – حلقة نقاش بعنوان:

(الحريات الدينية في إفريقيا: أنجولا دراسة حالة)، وذلك يوم الأربعاء الموافق ١١ ديسمبر ٢٠١٣م بمقر المركز.

وتأتي حلقة النقاش لتتناول أوضاع المسلمين في أنجولا، وذلك على خلفية الأحداث التي نشرتها وسائل الإعلام على نطاق واسع من تمييز وتضييق تمارسه حكومة أنجولا ضد المسلمين؛ من حظر للدين الإسلامي، وهدم للمساجد، وتقييد لحرية العبادة.

وقد تمّ تنظيم حلقة النقاش على هيئة مداخلات قصيرة لعدد من الباحثين، غطت أبعاداً عدة للموضوع، تلاها حوار ونقاش مفتوح ركّز بشكل أساسي على المسارات التي يمكن العمل بها، والتوصيات التي يمكن تنفيذها، لمواجهة هذه الأزمة.

■ بمشاركة المنتدى الإسلامي.. ملتقى الإذاعات الإفريقية الهادفة يعقد لقاءه الثاني في الخرطوم:

شارك المنتدى الإسلامي في الملتقى الثاني للإذاعات الإفريقية الهادفة، في العاصمة السودانية الخرطوم، والذي استمر في الفترة من ٢٨ – ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣م، الموافقة ٢٥ – ٢٧ محرم ١٤٣٥هـ، وذلك بحضور ممثلين عن ٧٠ إذاعة من جميع البلدان الإفريقية.

وأعلن الملتقى، الذي كان المنتدى الإسلامي أحد رعاته الرئيسيين، في ختام اجتماعاته، التي استمرت على مدى ثلاثة أيام، عن قيام اتحاد للإذاعات الإفريقية، بهدف تبادل المعلومات والخبرات والبرامج، وتطوير العمل، ودعم آلية التعاون فيما بين الإذاعات الهادفة، بجانب تدريب العاملين في العمل الإذاعي والإعلام عموماً، ومحاولة توسيع دائرة البثّ لبعض الإذاعات ذات النطاق الضيق؛ ما يمكّنها من القيام بدورها في نشر الوعي بين الشعوب.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية لملتقى الإذاعات الإفريقية أحمد العياشي: «إن (اتحاد الإذاعات الإفريقية) أُعلن اليوم بعضوية ٦٠ إذاعة مستوفية للشروط من جميع البلدان الإفريقية»، مشيراً إلى أن الدعوة للملتقى وجّهت إلى نحو ١٢٠ إذاعة من مختلف دول القارة، استجابت منها ٧٠ إذاعة، وأشاد – في هذا الشأن – بحسن التنظيم والإدارة للملتقى، معبراً عن تفاؤله بنجاح الاتحاد وتحقيق غاياته.

واشتمل الملتقى، الذي شارك فيه عدد كبير من الإعلاميين والرموز والمهتمين، على دورات تدريبية في التخطيط الإعلامي، وعمل الخرائط البرامجية، كما أقيمت ورش عمل وجلسات حوار لتعزيز التواصل والاستفادة من التجارب المقدمة من بعض الإذاعات.

وفي ختام الملتقى أجيز النظام الأساسي للاتحاد، وقُدّمت التوصيات، بجانب ترشيح الجهاز الإداري للاتحاد في الدورة الحالية، وشارك في الجلسة الختامية مستشار رئيس الجمهورية السودانية، ووزير الاستثمار د. مصطفى إسماعيل، ووزير الثقافة والإعلام.

وجاءت التوصيات النهائية للمؤتمر على النحو الآتي:

١ – ضرورة التعاون بين الإذاعات الإفريقية، وتبادل البرامج والمواد.

٢ – ضرورة إقامة ورش عمل ودورات التدريب المشتركة بين هذه الإذاعات.

٣ – وجوب الالتزام بالطرح الوسطي المعتدل الذي يمثل الوجه الصحيح لدين السماحة والعدالة والرحمة (الإسلام).

٤ – وضع الخطط الاستراتيجية لسير هذه الإذاعات، ومراجعتها باستمرار.

٥ – تخصيص كثير من برامج هذه الإذاعات للحد من المدّ الكنسي.

٦ – لا بد من أن يكون الاتحاد مرجعاً لجميع الإذاعات؛ على أن يلزم الاتحاد بمبدأ التطوير والتدريب.

٧ – العناية بجودة المنتج، والتركيز في قضايا الناس الحياتية والمعيشية.

٨ – نشر ثقافة الحوار المجتمعي لتقوية أواصر المحبة وروابط الألفة فيه.

أزمة سدّ النهضة.. الرؤية الإثيوبية

د. عمر عبد الفتاح *

مقدمة:

نالت قضية إعلان إثيوبيا شروعها في بناء سدّ النهضة، أو سدّ النهضة الإثيوبي العظيم Grand Ethiopian Renaissance Dam وفقاً للتسمية الإثيوبية الرسمية، وما تبعها من إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في أعمال التشييد الخاصة بجسم السدّ في ٢٨ مايو ٢٠١٣م، زخماً سياسياً وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة في مصر.

وتكرّر الأمر نفسه في كلٍّ من السودان وإثيوبيا، وتباينت مواقف الدول الثلاث حول هذه الأزمة، وتعدّدت الرؤى والتحليلات حول فائدة السدّ وأضراره من دولة لأخرى، بل تباينت واختلفت في بعض الأحيان داخل الدولة الواحدة.

وقد تابع الكثيرون بترقّب مواقف الدول الثلاث والتصريحات والبيانات الصادرة من هنا وهناك لاستجلاء مواقفها وردود أفعالها تجاه هذه القضية المهمّة التي تمسّ حياة الملايين من السكان في الدول الثلاث، سواء لتأثيرها في قضايا التنمية والتقدّم في بعضها، أو لتأثيرها في حياة الشعوب وبقائها في بعضها الآخر.

تحاول هذه الورقة استجلاء موقف الجانب الإثيوبي، وبيان وجهة نظره من هذه القضية، وذلك عبر استعراض ما صدر عنه في الفترة الأخيرة، من خلال رصد أهمّ ما صدر عن الإعلام الإثيوبي بشكل عام، مع التركيز على الصحافة الإثيوبية المدوّنة بالإنجليزية والأمهرية (اللغة المحلية الأكثر انتشاراً، والتي غالباً ما يتم عبرها مخاطبة الشعب الإثيوبي).

وستعرض الورقة الرأي الرسمي الحكومي ممثلاً فيما صدر عن رئيس الوزراء أو وزارة الخارجية أو غيرهم من المسؤولين الإثيوبيين الحكوميين، وذلك إلى جانب بيان رأي بعض أطياف المعارضة الإثيوبية، كما ستعرض كذلك لبعض الآراء الشعبية التي وردت عبر بعض وسائل الإعلام الإثيوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الورقة ستركّز بشكل أساسي في رصد ردّ الفعل الإثيوبي خلال المرحلة الأخيرة بعد الإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق، والتي اتسمت بالحراك السريع، فبدأت بحرب كلامية وقصف إعلامي متبادل بين الجانبين المصري والإثيوبي، وصل إلى حد التلويح من بعض الأطراف المصرية بتدمير السدّ حال إنشائه، والإعلان عن أن جميع الخيارات مفتوحة إذا ما تمّ المساس بحصة مصر المائية المقررة، أو إذا ما تم الإضرار بأمن مصر المائي، وقابل ذلك تحدٍّ قوي وإصرار من الجانب الإثيوبي على تنفيذ المشروع مهما كانت التحديات والتهديدات، بل إن الجانب الإثيوبي صعّد من موقفه وأعلن عن تصديق البرلمان الإثيوبي بالإجماع على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باسم «اتفاقية عنتيبي»، والتي كانت الحكومة الإثيوبية قد وافقت عليها من قبل، والتي تعارضها كلٌّ من مصر والسودان.

وفي أعقاب ذلك خفتت حدّة التصريحات المتبادلة، ولاحت في الأفق دعوات للحوار المنفتح الصريح الذي يحقّق مصالح الشعوب، فانتقل الوضع من الحرب الكلامية والانسداد السياسي بين الدولتين إلى مسار آخر، هو مسار المفاوضات الدبلوماسية الثنائية، وذلك بزيارة وزير الخارجية المصري لإثيوبيا ولقائه بنظيره الإثيوبي في ١٧ يونيو ٢٠١٣م لمحاولة استكشاف المواقف التفاوضية، والبحث عن سبل لتسوية القضية بين الطرفين، والذي تمخض عنه الإعلان عن استمرار الحوار البنّاء بين

(*) أستاذ مشارك - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

الطرفين من خلال دعوة وزيـر الخارجية الإثيوبي لزيارة مصر لمواصلة الحوار والتشاور، واقتراح تكوين لجنة فنية تشـرف على تنفيذ التوصيات التي خلـص إليها التقرير الفنّي للجنة الخبراء الثلاثية التي أصدرت تقريرها بشأن السدّ والآثار المتوقّعة منه في مطلع شهر يونيو ٢٠١٣م.

أولاً: الموقف الإثيوبي وأبعاده:

لـم يكن إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى النيل الأزرق والبدء في عملية تشـييد سـدّ النهضة مفاجئاً للمتابعين لقضيـة السـدود الإثيوبية، فالقضية ليسـت وليدة هذه الأيام، فقد تم الإعلان عن هذا المشـروع في فترة سبقت ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وكانت مجال شـدٍّ وجذب بين المسؤولين في كلا البلدين، وتم تبادل التصريحات العلنية السلبية بين الجانبين، والتي صدرت عن مسؤولين من أرفع المستويات.

إلا أن الافتتاح الرسـمي لهذا المشروع تم إعلانه في ٢ أبريل ٢٠١١م، حيث قامت إثيوبيا بالإعلان رسـمياً عن تدشين بناء أكبر سـدٍّ إثيوبي على النيل الأزرق وأكبر سدٍّ لتوليد الكهرباء في القارة الإفريقية بحضور ميليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي – الراحل –، كما ورد في النشرات الإخبارية للتليفزيون الإثيوبي التي غطّت ذلك الحدث[١].

وفي شـهر أبريل عام ٢٠١٢م تـمّ الاحتفال بالذكرى الأولى لتدشين السدّ والاحتفال بما تم إنجازه منه، وهناك العديد من البرامج الإعلامية التي صاحبت تلك المناسبة، ومنها برنامج «النيـل الأزرق في عامه الأول» الذي أنتجه مركز والتا للمعلومات Walta information Center ضمـن البرنامج الـذي يقدّمه تحت عنـوان «الصحافة المتجوّلة»[٢].

وقد اسـتعرض البرنامج بالصـوت والصورة خلال ٢٥ دقيقـة – هي مـدة عرض البرنامـج – أعمال البناء والتشـييد التي تمّت فعلياً على أرض المشـروع، تخلّلها إجراء لقـاءات عديدة مع مدير المشـروع ورئيس الهيئة الإثيوبية للطاقة الكهربية، وعدد من المهندسين والفنيين والعمال بالمشـروع، والتي أظهرت مدى التقدّم في العمل بالمشروع، واعتباره مشروعاً وطنياً يسهم في تنمية إثيوبيا وتطوّرهـا عبر اسـتخدام المياه التي كانـت مهملة ولم تهتم بهـا الحكومات المتعاقبة، حتى جاء هذا المشـروع في أعقاب قـرار جريء من حكومة إثيوبيا من أجل توليد الطاقة الكهربائية.

وقد عبّـر العديد من العمـال والفنيين عن فخرهم بالمشـاركة في هـذا العمل التاريخي الـذي يمثّل الأمل للشعب الإثيوبي، كما عبر سـمانيو بكلا المدير التنفيذي للمشروع عن حجم ما تحقّق من عمل بالمشروع حين قال: «إن مـا نراه من آلات، وما تم إقامته من أعمدة، خير دليل على أن العمل يتم بشـكل سـريع، ومن الصعب أن نحدّد بدقة النسـبة المئوية لما تمّ إنجازه في هذا المشروع لأن المشروع كبير للغاية، وفي النهاية ومقارنة بالمدة المتبقية، يمكن القول بأن العمل يتم بشـكل سريع، ولو استمر دعم الشعب وتشـجيعه ومتابعته، وهذه مسؤولية كبيرة، سيتم إنجـاز الكثير، وكما ظهر نتيجـة المتابعة فإن الكثير من العمل تمّ إنجازه»[٣].

وفي أبريل من العـام الحالي ٢٠١٣م احتفلت إثيوبيا بالذكرى الثانية للبدء في أعمال السـدّ، وأذاع التليفزيون الحكومـي الإثيوبي هذا الاحتفـال في ظلّ وجود حكومي لمسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم نائب رئيس الوزراء، وقد ذكر مراسـل التليفزيون الإثيوبي أثنـاء تعليقه على

(١) Ethiopia to Launch Construction of its Biggest Dam on the Blue Nile Tomorrow.
http://www.youtube.com/watch?v=T518zWtgZXY
وكذلك: Ethiopia Launches the Biggest Dam Project on the Blue Nile. April 2, 2011
http://www.youtube.com/watch?v=JlAkwOetjh0

(٢) (Renaissance Dam one year on (Amharic:
http://www.youtube.com/watch?v=tcA0dl6E5i3

(٣) (Renaissance Dam one year on (Amharic.
http://www.youtube.com/watch?v=tcA0dl6E5i3

الحـــدث أنه من المنتظر في القريب العاجل أن يتم تحويل مجرى النهر لاستكمال الإنشاءات الخاصة بالسدّ[١].

وفي ضوء هـــذه الاســـتمرارية في العمـــل المعلن، والمحتفى به على مدار أكثر من عامين في إثيوبيا، يتبادر للذهن تساؤلان:

أولهما: أَبَعْدَ كلّ ذلك كان الإعلان الإثيوبي عن تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في بناء السدّ مفاجئاً؟

والثانـــي: إلـــى أي مـــدى كان وعد رئيـــس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي لوفد الدبلوماسية الشعبية المصري، والذي زار أديس أبابا في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، بوقف العمل في بناء السدّ لفترة من الوقت صادقاً؟

ودون انتظـــار إجابـــة، بالنفـــي أو بالإيجـــاب، عن التساؤلات المثارة سابقاً، دعونا ننتقل لنستعرض الموقف الإثيوبي بأبعاده المختلفة منـــذ إعلان الحكومة الإثيوبية تحويل مجرى النيل الأزرق وحتى نهاية يونيو ٢٠١٣م.

١ - الموقف الحكومي:

فـــي ٢٨ مايو ٢٠١٣م أعلنت إثيوبيـــا قرارها بتحويل مجرى نهـــر النيـــل الأزرق تزامناً مع احتفـــالات الحزب الحاكـــم (الجبهة الديمقراطية الثورية للشـــعوب الإثيوبية The Ethiopian Revolutionary Democratic Front)، بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لوصول الائتلاف الحاكم إلى الســـلطة عقب الإطاحة بنظام منجستو هيلا ماريام، في ٢٨ مايو ١٩٩١م[٢].

وأكدت الحكومـــة الإثيوبية أن تحويـــل مجرى النيل الأزرق يأتـــي بعد انتهـــاء كلّ الاســـتعدادات والترتيبات المطلوبة لهذا التحويل، معتبرة تلك الخطوة إيذاناً بعملية البدء الفعلية في مشـــروع بناء سدّ النهضة، وأشارت إلى أن النهر سيعود لمجراه الطبيعي بعد استكمال بناء السدّ، وقـــد صرّح وزير الطاقة والميـــاه الإثيوبي ألمايهو تيجنو، خلال الاحتفال بتحويل المجرى، قائلاً: «إن بناء السدّ بهذا الشكل سيحقّق النفع المشترك لكلّ دول حوض النيل، وإن التنمية ستدعم التعاون والتكامل الاقتصادي، ولن تتسبّب في أي ضرر لدول المصبّ»[٣].

وقد مثّـــل ذلك الإعلان عن تحويـــل المجرى ضربة البدايـــة في ازدياد حجم التوتر في العلاقات بين البلدين، حيث بدأ التراشق الإعلامي المكثّف، وحرب التصريحات، بين الجانبين المصري والإثيوبي، وتدخّل الجانب السوداني في الأمر ولكن بشكلٍ أقلّ حدّة.

وفي ٢٩ مايو انتهت اللجنة الفنية الثلاثية من تقريرها بشأن آثار سدّ النهضة وتداعياته على الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، وتم تقديمه للحكومات الثلاث، وبدأت الأصوات الشـــعبية والإعلامية والحزبية بل الرسمية في مصـــر تعلو بفتح جميع الخيارات لحـــلّ القضية بما فيها الخيار العســـكري، أو توظيف الخلافات السياســـية في الداخل الإثيوبي، أو تأجيج الصراع بينها وبين دول الجوار.

ولم يقلّ ردّ الفعل الإثيوبـــي عن نظيره المصري من حيث الحدّة أو التحدّي، فقد أعلنت إثيوبيا صراحة أن بناء السدّ لن يتوقف تحت أي ظرف، وأن المشروع بدأ ليكتمل، وبدأت الصحف تعبّر عن ذلك الموقف.

ولنطالع على سبيل المثال المقال المنشور يوم ٥ يونيو ٢٠١٣م في صحيفة ريبورتر Reporter النسخة الأمهرية[٤]، والذي جاء تحت عنوان «سدّ النيل الأزرق ليس «تجربة» تنتهي بالتهديد بالحرب، وإنما هو مشروع مستقبلي لشعب، يُبنى بقرار حاسم»، وذلك رداً على الموقف المصري الذي

(١) Ethiopian News live from the Renaissance Dam Site.
http://www.youtube.com/watch?v=mtlUcqyjfgU

(٢) Ethiopia celebrating the 22nd anniversary of Ginbot 20 (May 28, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE.
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2057

(٣) Blue Nile Diversion allows Dam Construction to Continue (May 29, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE.
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2061

(٤) صحيفة ريبورتر Reporter صحيفة إثيوبية مستقلة غير حكومية تميل لدعم مواقف النظام الحاكم.

لوّح بالتهديد بتدمير السـدّ حال إنشائه، وقد أخذ المقال في عرض وجهة النظر الإثيوبية في أحقيتها في بناء السدّ، وأخذ يرد على المآخذ المصرية والسـودانية التي تطالب بوقف بناء السـدّ، فبدأ بعرض موقف إثيوبيا من اتفاقيات تقسـيم مياه النيل والظلم الذي عانته إثيوبيا، فقال: «ظلّ نهـر النيل لفترة طويلة يفيد منه إفـادة تامّة دولاً معينة، وتحديداً مصر والسـودان، وبالمقابل لم تستفد منه بقية دول الحوض الاستفادة الملائمة.

وكانـت اتفاقيتـا ١٩٢٩م و ١٩٥٩م، واللتـان تـمّ توقيعهما بين مصر والسـودان عندما كانتا تحت الاحتلال البريطانـي[1]، تنصّـان على أن المسـتفيدين بهذا النهر هما مصر والسـودان فقط، بل أبعد من ذلك فقد أعطت الاتفاقية لمصر الصوت المهيمن الذي لا يمكن أن يمر أي قـرار يتعلّق بالنهر إلا به، ورفضـت دول الحوض الأخرى هاتين الاتفاقيتين اللتين تعتبرهما غير عادلتين رفضاً باتاً، ومن هذا المنطلق وقّعت بعض دول الحوض مؤخراً اتفاقية إطارية بهدف الاستفادة المشـتركة في موارد نهر النيل، وقد رفضت مصر والسـودان التوقيع على هذه الاتفاقية الجديـدة، وأصرتـا على التزام جميـع دول حوض النيل بالاتفاقية القديمة».

وبعد ذلك ينتقل الكاتب لبيان عدم العدالة في استفادة مصر من بناء السـدود في التنمية، وحظر ذلك على باقي الدول[2]، فكتب قائـلاً: «إذا أردنا المصارحة؛ فإنه عندما يُطلب من إثيوبيا، التي تعلم جيداً أنها المصدر الوحيد لما يبلـغ ٨٥٪ من مياه النيل والغالبية الغالبة من حصّة مصر، أن تقبل وتوقّع على اتفاقيـة تعطي الهيمنة المطلقة على نهر النيل لمصر، تُرى مـاذا يعني ذلك؟ وما مدى الإهانة والاحتقار الذي يلحق هذا البلد؟ وقد رأينا ذلك بالفعل.

فإذا كان هذا هو الواقع؛ فعلى مصر والسودان التخلي عن محاولـة إقناع دول الحوض لتقبل بالاتفاقية القديمة، وبالمقابـل عليهما الاهتمام بدراسـة الاتفاقية الجديدة، والتي تنصّ على اسـتفادة جميع دول الحوض بموارد نهر النيل بطريقة عادلة لتوافق وتوقّـع عليها في النهاية، ولا يمكن لمصر التي بنت السـدّ العالـي أن تقول لبقية دول الحـوض: لا يبني أحدٌ منكم أي سـدٍّ، وليس من المقبول من الدولة التي حوّلت مجرى نهر النيل أثناء بنائها السـدّ العالي أن تعترض على تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق لاسـتكمال بناء سدّ النهضة، ولا تستطيع مصر التي تقدّم الطاقة اللازمة لحوالي ٢٢ ألف مدينة وقرية من الكهرباء التي ينتجها السـدّ العالي أن تمنع إثيوبيا من الاسـتفادة بالطاقة اللازمة عن طريق بناء السدّ.

ولا يمكن لمصر التي تصدّر منتجات العصائر المعلبة من مزارع ٢٠ ألف قرية مصرية تحصل على مياه الري من السدّ العالي مباشرة أن تقول لإثيوبيا لا يمكنك الاستفادة من المياه التي تنبع في أراضيك، وإذا قالت ذلك فسـوف يكون هذا اسـتهزاءً، والاستفادة بموارد نهر النيل من حق إثيوبيـا وبقية دول الحوض، مثل كينيـا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي والكونغو وجنوب السودان وإريتريا».

ولا يغفـل الكاتـب أن يؤكّد ضرورة عـدم الإضرار بدولتي المصبّ مصر والسودان حين يقول: «والذي يجب أن لا نغفله هو أمر واحد فقط، وهو أن على دول الحوض المذكورة عندما تستفيد بموارد نهر النيل عليها أن تحترم حقوق دولتي المصبّ مصر والسودان، وهذه حقيقة يجب أن يعلمها الجميع، فدول المنبع لا تستطيع بحجة أن الماء ينبع من أراضيهـا أن تتجاهل حقـوق دول المصبّ؛ لأن هناك اتفاقية دولية تنظّم حقوق الدول المتشـاطئة على الأنهار العابرة للحدود، وهذا يعني أنه لا يجوز لإثيوبيا أن تقول إن هذه المياه تنبع من أرضي ولي الحق أن أفعل فيها ما أشاء، ولكنها تستطيع فقط الاستفادة بها طبقاً للقوانين الدولية التي تنصّ على الاستفادة المشتركة، وانطلاقاً من

(١) يذكر كاتب المقال أن اتفاقيتي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م تم توقيعهما بين مصر والسودان عندما كانتا تحت الاحتلال البريطاني، وهو قول غير صحيح بشكل تام، فلو صحّ هذا الأمر عن الاتفاقية الأولى؛ فإنه لا ينطبق على الاتفاقية الثانية، حيث استقلت مصر في عام ١٩٥٢م، واستقلت السودان في عام ١٩٥٦م، أي قبل توقيع تلك الاتفاقية!

(٢) ما يذكره الكاتب هنا مخالف للحقيقة، فالاتفاقية لا تحرم أي دولة من الاستفادة من بناء السدود، ولكنها تشترط عدم الإضرار بمصلحة مصر.

هذا المنظور فإن بناء إثيوبيا سدّاً عبر النيل لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتنمية البلاد لا ينبغي أن يكون سبباً لتقديم شكاوى من أحد، لأنه من حقّها تحقيق تنميتها بالاستفادة بحقها من مياه النيل، ولا ينبغي أن يُنظر للسعي لتحقيق التنمية في إثيوبيا على أنه بمثابة عرقلة للتنمية في مصر والسودان، بل يمكن أن تستفيد مصر والسودان من إقامة ذلك السدّ، من هنا نقول إن بناء السدّ لا يضرّ مصر ولا السودان، بل يمكن أن تستفيدا منه».

وينتقل المقال ليشير إلى ضرورة الاستفادة من تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية فيقول: «وقد أشارت نتيجة دراسة اللجنة الثلاثية الخاصة بتقييم السدّ إلى إمكانية استفادة الدول الثلاث من بناء السدّ بوضوح[1]، كما أنه عندما تمّ تحويل مجرى النيل الأزرق لاستكمال البناء روعي عدم تعرض التدفق المائي لأي تأثير سلبي يتسبب في ضرر مصر والسودان».

وبعد أن يستعرض المقال تلك النقاط ينتقل ليرد على الأصوات التي دعت لمهاجمة إثيوبيا مفرقاً بين الشعوب والساسة، فيقول: «على الرغم من أن الحقائق هي كما أوردناها؛ إلا أننا نسمع، وخاصة من مصر، أصوات اعتراض مضلّلة بطريقة غير متوقعة، وهنا يجب أن نشير إلى حقائق ثابتة، وهي أن شعبي مصر والسودان لم يظهرا أية عداوة للشعب الإثيوبي، فالشعوب بريئة ولا تضمر أي نوع من الشرور.

ويوضح هذه الحقيقة تلك الأصوات الصادقة التي صدرت من البعض في كلا البلدين، والتي وجهت نصائح للسياسيين والجنرالات في البلدين بأن يكفّا عن توجيه التهديدات وإظهار العداوة تجاه الشعب الإثيوبي، من هنا نقول لا يجب أن نوجّه اللوم إلى المصريين ولا إلى السودانيين بصفة عامة، بل إلى الجهة التي تناصر العداء.

وهناك في كلا البلدين فئة معينة لها توجهات خطيرة، والتي تضلّل الشعوب بأفكارها وتصريحاتها غير المقبولة، ومنها: إذا ما أخذوا قطرة من مياه النيل فسوف نغتسل بقطرات من الدماء، ومنهم من أعلن الحرب صراحة على إثيوبيا، ومنهم من هدّد بعرقلة عمل السفارة الإثيوبية بالقاهرة، ومنهم من دعا إلى حرق العلم الإثيوبي»، ويحاول المقال إيجاد تسويغ لذلك الاتجاه فيقول: «ربما يكون هناك أغراض سياسية داخلية من وراء تلك التصريحات»، ولكنه يعود ليحذر من محاولة منع إثيوبيا من التنمية، فيقول بنبرة محذّرة: «ولكن إذا كان الدافع الفعلي هو منع إثيوبيا من حقها في استخدام مياه النيل؛ فعلى الحكومة الإثيوبية اتخاذ التدابير الملائمة، وعليها التحرك لتعرف الجميع أن لها ولبقية دول حوض النيل حقّ الاستفادة من مياه النيل، وعليها التأكيد بأن شعب مصر وشعب السودان شعبان شقيقان وشريكان، والتأكيد بأن بناء السدّ لا يتوقف بالتهديد بالحرب؛ لأن بناء سد النيل الأزرق ليس تجربة تنتهي بالتهديد بالحرب، وإنما هو مشروع مستقبل شعب، يبنى بقرار حاسم»[2].

وفي مقابل هذا المقال المفصّل التوضيحي لكثير من جوانب المشكلة، والذي يسعي لتأكيد حقّ إثيوبيا في التقدّم والتنمية، ومن ثم الحقّ في بناء السدّ، جاء التعبير عن الموقف الحكومي بشكل أكثر دبلوماسية وهدوءاً، والذي يمكن رصده من خلال المقال المنشور في جريدة أديس زمن الحكومية، بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٣م، والذي جاء تحت عنوان «وزارة الخارجية الإثيوبية تعلن رغبتها في تطوير علاقتها مع مصر»، ويتم في هذا المقال استعراض بيان وزارة الخارجية الإثيوبية من التصريحات وردود الفعل المصرية، وجاء فيه بلغة هادئة: «صرحت الخارجية الإثيوبية بأن علاقة إثيوبيا الخارجية مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومن هذا المنطلق، وحرصاً منها على إزالة الشكوك التي خيّمت من بداية فكرة

(١) يغفل كاتب المقال بشكل واضح الإشارة للآثار السلبية التي وردت في تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية.

(٢) የዓባይግድብበቁርጠኝነትየሚገነባየሕዝባዊራዕይፕሮጀክትእ) ንጂበጦርነትዛቻየሚቀለበስ ‹‹ገጠመኝ›› አይደለም. Reporter Amharic Version. http://www.ethiopianreporter.com/index.php/editorial/item/2061

سـدّ النهضة، اقترحت إثيوبيا تشـكيل لجنة من الخبراء المصريين والسـودانيين والإثيوبيين بالإضافة إلى خبراء دوليين، تكون مهمتها دراسة وتقييم الآثار السلبية المحتملة على دولتي المصبّ مصر والسـودان، وبالفعل تم تشكيل اللجنـة وقامت بأعمالها المنوطة بها، وغداة إعلان نتيجة اللجنة المذكورة، والتي أشارت إلى عدم وجود آثار سلبية واضحة تضر بمصالح دولتي المصبّ مصر والسـودان[١]، صدرت من بعض المسـؤولين المصريين وبعض الأحزاب حملات ودعوات غير مقبولـة، أحزنت الحكومة الإثيوبية والشـعب الإثيوبي، والتي يمكن أن تعرقل مسـيرة تطوير العلاقة الطيبة بين البلدين والتي بدأت مؤخراً، وفي الأيام القليلة الماضية حاولـت الحكومة الإثيوبية أن تحول دون اتجـاه الأمور إلـى التصعيد، إلا أن هـذه الحملات غير البنّـاءة لم تتوقف، مـا اضطر الخارجية إلى اسـتدعاء السفير المصري لتقديم تفسير لهذه الحملات.

وحرصـاً من الحكومة الإثيوبية على أمن واسـتقرار البـلاد تبنّت منذ فتـرة طويلة مبدأ الاحتـرام المتبادل والمصالح المشـتركة فـي العلاقة الخارجية، واسـتناداً إلى هذا المبدأ ترغـب الحكومة الإثيوبية مواصلة تطوير العلاقة الطيبة مع مصر، ونذكّر هنا بأن بناء سـدّ النهضة الذي يهدف إلى تسـريع وتيرة التنمية في البلاد يمكن أن تستفيد منه دول الجوار؛ بما فيها مصر»[٢].

وعلى المنوال نفسـه نجد خطاباً تطمينياً بعيداً عن العصبيـة يصدر عن ألمايهو تيجنـو وزير الموارد المائية الإثيوبي، يطمئن فيه مصر والسـودان، ويدعو مصر إلى عدم القلق من إقامة سـدّ النهضة، ويؤكد أن بناء السـد لا يشـكّل تهديداً لمصر أو السودان، وأنه «ليس لدينا أي خطة للإضرار بدولتي المصبّ، وأنه إذا كانت مصر لديها بعـض القضايا للنقاش مع إثيوبيا فنحن مسـتعدون جداً لمناقشتها»، وأشار إلى أن تقرير اللجنة الفنية عن السدّ تمّ تقديمه إلى الحكومات المعنية في نهاية الأسـبوع، وبرغم أن التقرير لا يزال سـرياً إلا أنه خلص إلى أن بناء السـدّ يفي بالمعايير الدولية، وسوف لا يكون له تأثير مضرّ على دولتي المصبّ.

وقد ذكر الوزير أن قرار تحويل مسـار النهر، والذي بدأ يوم الثلاثاء الماضي، لا علاقة له بالانتهاء من التقرير، وقال: «إن تحويل مجرى النهر تمّ وفقاً لجدول زمني محدّد مسـبقاً، وأكد أيضاً أن عملية تحويل مجرى النهر لا تعني وقـف تدفق المياه إلى دول المصـبّ، ولكنه يعني تحويل مسـار تدفق النهر لتسـهيل البناء في مجرى السيل، ولا شيء آخر»[٣].

ولـم يكتف الجانـب الإثيوبي فـي ردّه على الجانب المصري بالتصريحات القوية والردود التفسيرية والبيانات الرسـمية التطمينيـة فقط، بل صعّد مـن موقفه وأعلن البرلمان الإثيوبي تصديقه بالإجماع على الاتفاقية الإطارية لـدول حـوض النيـل Cooperative Framework Agreement (CFA) المعروفة إعلامياً باسم «اتفاقية عنتيبي»، وذلك في ١٣ يونيو ٢٠١٣م، والتي كانت الحكومة الإثيوبيـة قد وافقت عليها من قبل، هـي وأوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندي ورواندا، وبذلك يكون البرلمان الإثيوبي أول برلمان من برلمانات دول حوض النيل يصدّق عليها – وفقاً لما ذكره موقع وزارة الخارجية الإثيوبية –[٤].

---

(١) يشير كاتب المقال هنا إلى أن تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية قد خلص إلى عدم وجود آثار سلبية تترتب على إنشاء السدّ على دولتي المصبّ؛ الأمر الذي يغضّ الطرف عن كثير من المآخذ والمخاطر التي وردت فيما نشر من خلاصات هذا التقرير، والتي تشير إلى وجود أخطاء ومخاطر على عدة مستويات تخطيطية وفنية، بالإضافة لعدة تأثيرات سلبية بيئية واجتماعية واقتصادية.

(٢) ኢትዮጵያከግብጽጋርያላትንግኙነትአጠናክራመቀጠልትሻለች. አዲስዘመን. http://www.ethpress.gov.et/

(٣) No need for Egypt to worry about the Nile Dam (Jun 04, 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2088

(٤) The Ethiopian Parliament ratifies the Nile Basin Cooperative Framework Agreement (Jun 13, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2120

٢ - موقف المعارضة الإثيوبية:

اكتسب موقف المعارضة الإثيوبية من قضية بناء سدّ النهضة مزيداً من الأهمية، وخصوصاً في أعقاب تلويح بعض الأطراف السياسية المصرية بإمكانية تحريضها ضد الحكومة الإثيوبية، بل دعمها لتقويض مشروع السدّ.

وقد تباين موقف المعارضة الإثيوبية حول هذا الموضوع، فقد أعلنت بعض هذه الأحزاب والقوى المعارضة رفضها لما بدر من بعض الساسة المصريين، وأكدوا ولاءهم المطلق لمصلحة وطنهم، وأنهم ليسوا أقلّ وطنية من النظام الإثيوبي الحاكم، وقد عبّر عن هذا الموقف «حزب الائتلاف» المعارض، من خلال حديث رئيسه وبعض أعضائه الذي نُشر في ٨ يونيو ٢٠١٣م في النسخة الأمهرية لجريدة أديس أدمس addis admas[1]، تحت عنوان «المعارضون ينتقدون التهديد المصري»، وقد ورد في افتتاحية الموضوع أن المعارضة الإثيوبية استنكرت ما تبنّته المعارضة المصرية من أفكار تفضي إلى عرقلة بناء سدّ النهضة، والتي صدرت ردّ فعل لتحويل إثيوبيا لمجرى نهر النيل الأزرق، وكذلك ظهور تقرير لجنة الخبراء المكلفة بتقييم الآثار السلبية المحتملة، والتي تؤثر في دولتي المصبّ مصر والسودان، وفي اجتماع للرئيس محمد مرسي بالمسؤولين المصريين وبعض أطياف المعارضة والأحزاب الدينية، ذكر بعض المشاركين أنه ينبغي إعلان الحرب على إثيوبيا ومساندة المعارضة الإثيوبية من أجل عرقلة بناء سدّ النهضة.

ثم أورد المقال تعليق الدكتور مرارا جودينا رئيس حزب الائتلاف المعارض الذي عبّر فيه عن وجهة نظره حول الأفكار التي أثيرت في ذلك الاجتماع، والذي قال فيه: «من الصعب الدخول في جدل حول أن المصريين لا يستغلون نقاط الضعف الموجودة في إثيوبيا، ولكنني في نفس الوقت لا أعتقد أن المعارضة التي تعمل في البلاد على استعداد لتكون أداة تحركها القوى الخارجية لتحقيق أهدافها داخل البلاد، ولا أظن أن المعارضة الإثيوبية أقلّ إحساساً بما يحيط بالبلاد من مخاطر من إحساس الحزب الحاكم».

وأضاف الدكتور مرارا قائلاً: «ولكن مع كلّ هذا فإنه إذا لم تحلّ المشاكل الشائكة والمتعددة التي تمر بها البلاد؛ فإنه من الصعب أيضاً القول بأن القوى الخارجية لن تحاول تحقيق أهدافها عن طريق الاستفادة من كلّ مدخل تجده للتغلغل في البلاد، وقبل سبع سنوات، وعندما كنا نناقش القضية الصومالية في البرلمان الإثيوبي، قدّمنا نصيحة للحزب الحاكم ولرئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي شخصياً، وقلنا له إنه من الأفضل لنا الدفاع عن أراضينا داخل بلادنا عن طريق تعزيز حراسة الحدود بأفراد القوة المسلحة، وقلنا إن الدخول في حرب خارج البلاد يمثّل خطراً كبيراً يصعب تحمله، ونبّهنا إلى أنه حتى الأمريكان الذين يملكون الأموال الطائلة وينفردون بالتكنولوجيا المتطورة لم يستطيعوا الخروج منتصرين من أي بلاد دخلوها غازين حتى الآن، وكان ردّ رئيس الوزراء ميليس زيناوي بأنه يضمن شخصياً بأن لا يبقى الجنود الإثيوبيون داخل الصومال إلا لأسابيع فقط، ولا يزال الوضع الآن في إثيوبيا كما هو لم يتغير، ولا تزال تلك المداخل قائمة، فهناك مدخل أوجادين ومدخل إريتريا والسودان كذلك، وأعتقد أن القوى الخارجية تحاول اختراق البلاد من خلال تلك المداخل المتعددة، ولكن مع كلّ هذا أعود وأقول إننا نكنّ لبلادنا حباً لا يقلّ عمّا يكنّه لها الحزب الحاكم».

وفي السياق نفسه علّق السيد موشي سمو عضو حزب الائتلاف المعارض بالقول: «إن رغبة المسؤولين المصريين في مساندة المعارضة الإثيوبية، والتي تناضل سلمياً لتحقيق الحرية والعدالة، لم ينبع من اهتمامهم بغياب الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية في إثيوبيا، وإنما هدفه الأساسي تسويق أجنداتهم الخاصة، والحديث عن أنهم سيستخدمون المعارضة في عرقلة بناء سدّ النهضة الذي يعدّ مصلحة للشعب الإثيوبي هو أمر غير لائق ويمثّل إهانة للمعارضة.

(١) جريدة أديس أدمس አዲስ አድማስ جريدة إثيوبية مستقلة تصدر بالأمهرية والإنجليزية، وتميل لمساندة المعارضة.

وإذا كان قد نُقل عن الرئيس محمد مرسي أنه يحترم الحكومة الإثيوبية والشعب الإثيوبي فهذا أمر جيد، ولكن إذا دخل الحرب، بمساندة مناصريه أو حتى بمساندة الشعب أو بمساندة جهة أخرى، فإنه لن يذهب بعيداً؛ لأن طريق الحرب وعر، فالحديث عن الحرب والإقدام عليها - بدلاً من الجلوس على طاولة المفاوضات التي لا يزال بابها مشرعاً ومفتوحاً للاتفاق على تحقيق الأهداف المشتركة - أمر لم يعد مسموحاً به في العصر الذي نعيش فيه، وأعتقد أنه من مصلحة الرئيس محمد مرسي الاهتمام بدراسة تقرير اللجنة الثلاثية التي شكلت بموافقة الجميع، والذي صدر مؤخراً بالإضافة إلى العمل على تحقيق أهداف من شأنها تخفيف الضغوط عن كاهل شعوب القرن الإفريقي، فطريق الحرب وعر ولن يفيد إثيوبيا ولا مصر»[1].

وعلى الجانب الآخر؛ يمكن رصد موقف مغاير تبنّته بعض الجهات الإثيوبية المعارضة، والذي شنّ فيه المعارضون حملة من الانتقاد الحاد، بل التحريض ضد النظام الإثيوبي الحاكم، ومن أبرز هذه الوجوه المعارضة نجد الكاتب الصحافي إلياس كيفل[2] Elias Kifle الذي قاد حملة معادية للنظام الحاكم على خلفية الشروع في بناء السدّ.

وقد عبّر كيفل في أحد مقالاته التي نشرها في ٣١ مايو ٢٠١٣م في جريدة إثيوبيان ريفيو Ethiopian Review تحت عنوان «رسالة من إثيوبي للمصريين» عن تقديره وتفهّمه لقلق مصر والمصريين من بناء سدّ النهضة، وحمّل النظام الإثيوبي الحاكم الذي لا يبالي بالإثيوبيين ومصالحهم مسؤولية ذلك، فيقول: «إنني أتفهم قلقكم بشأن بناء سدّ على نهر النيل في إثيوبيا، إن بقاء مصر يعتمد بشكل أساسي على التدفق المستمر لنهر النيل، وكلّ إثيوبي يدرك ذلك، لقد تم إطلاق ما يُسمّى بمشروع سدّ النهضة الكبير من قبل الديكتاتور السابق ميليس زيناوي وأقليته الحاكمة لتحويل انتباه الشعب عن المشاكل الداخلية، واستباقاً لرغبة الشعب في الحرية والحكم الديمقراطي، إن الطغمة الحاكمة أطلقت هذا المشروع دون تشاور مع الشعب الإثيوبي أو مع الدول التي ستتأثر به كمصر».

ويواصل إلياس مخاطبة المصريين قائلاً: «أريد أن يتفهّم الشعب المصري أن إثيوبيا تُحكم من قبل نظام حاكم لا يمثّل سوى أقلية عرقية، وهو لا يمثّل المصالح المرجوة للبلاد، إن أي حكومة تعمل لمصلحة إثيوبيا لا تحاول بناء سدّ على النيل في بلد لديها العديد من الأنهار الأخرى غير المستغلة، والتي يمكننا إقامة سدود لتوليد الكهرباء والاستفادة منها في أغراض الري بطريقة أوفر اقتصادياً وأكثر أمناً بيئياً، وأود أن يعرف المصريون أن شعب إثيوبيا لا يهدّد بقاءكم، فنحن لم نُستشر حول المشروع، ونحن لا نؤيد ذلك، ويجب عليك توجيه غضبك نحو النظام الحاكم غير المنتخب الذي يحكم إثيوبيا، عدوّك هو الطغمة الحاكمة، وهي عدوٌّ لنا أيضاً»[3].

وفي مقال آخر للكاتب نفسه، نُشر في الصحيفة نفسها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٣م، نجده يستمر في حملته المعادية للنظام الإثيوبي الحاكم، ويدين من يدعمون بناء السدّ باعتباره أمراً وطنياً، مشيراً إلى أن من يفعل ذلك يتجاهل أن النظام الحاكم ظلّ أكثر من عشرين عاماً يمارس الكذب والخداع، ويقوم بالصفقات السرية، ويمنح

(١) http://addisadmassnews.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=12427:&Itemid=180

(٢) «إلياس كيفل»: ناشر ومحرّر صحافي مقيم في الولايات المتحدة، وقد قام بتأسيس جريدة «إثيوبيان ريفيو» Ethiopian Review في عام ١٩٩١م، ويعد إلياس أحد أبرز الأصوات المعارضة لحكومة إثيوبيا الحالية، وقد قام بعقد العديد من الندوات واللقاءات عبر أنحاء العالم ليعارض ويفضح سياسات «جبهة تحرير شعوب تيجراي» Tigrean Peoples Liberation Front الحزب الحاكم في إثيوبيا حالياً، وفي عام ٢٠٠٧م تمّ الحكم عليه غيابياً بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة، كما قام النظام الإثيوبي الحاكم بغلق موقع الجريدة عبر الإنترنت وحظر دخوله في أنحاء إثيوبيا.

(٣) A message to Egyptians from an Ethiopian. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=54124&p=326621

الأراضي الإثيوبية للسودانيين وغيرهم، بالإضافة إلى ممارسته للقتل الجماعي وغيرها من الأنشطة المعادية لإثيوبيا.

ويخاطب الكاتب هؤلاء الذين ما زالوا يثقون في النّخبة الحاكمة ويمنحونها أموالهم لتبني السدّ أن يعيدوا النظر في عدة أسئلة، منها مدى علمهم بشأن الصفقات السرية التي عقدتها النّخبة الحاكمة مع السودان وغيرها من الدول بشأن النيل، ومدى علمهم بأن ملكية إثيوبيا للسدّ لن تكون كاملة، وتساءل الكاتب أيضاً عن سبب بناء السدّ في المنطقة الحدودية المتاخمة للسودان في إقليم بني شنجول جوموز، وهي المنطقة التابعة لفصيل «ووين» الذي تنتمي له النّخبة الحاكمة بإثيوبيا، كما يتساءل عن سبب صمت مصر لمدة عامين وأكثر عن هذا المشروع ثم بدأت تعترض الآن؟ ولماذا تغيّر موقف السودان التاريخي الرافض لبناء أي سدّ على النيل في إثيوبيا، ولكن السودان لم يبد اعتراضاً على هذا السدّ؟ كما تساءل الكاتب عن عدم استغلال الأنهار الأخرى التي تمر عبر الأراضي الإثيوبية في الري وتوليد الطاقة الكهربية بدلاً من إنفاق المليارات على سدٍّ بهذا الحجم؟

ويختتم تساؤلاته بالقول: ماذا يضمن ألا توظّف النّخبة الحاكمة المادة ٣٩ من الدستور الإثيوبي لتستقل بإقليم بني شنجول جوموز [مكان إقامة السدّ]، وتقيم فيه دولة التجراي الكبرى هناك؟ وخصوصاً أن منطقتي بني شنجول وجامبيلا تشهدان الآن عمليات ترحيل لسكانها تمهيداً لإقامة السدّ، وفي المقابل تستحوذ على أراضيهم الجماعات الموالية للنظام الحاكم والمستثمرون الأجانب.

وفي النهاية يتعجب الكاتب ممن يثقون في أن هذا النظام الذي يرتكب الفظاعات منذ أكثر من عشرين عاماً في حق الإثيوبيين يمكن أن يقيم مشروعاً يصبّ في مصالح الشعب الإثيوبي[١].

وفي مقال ثالث للكاتب نفسه، نُشر في ٦ يونيو ٢٠١٣م بعنوان «كيف يمكن لمصر أن تجعل النخبة الحاكمة الإثيوبية تجثو على ركبتيها؟»، يطرح الكاتب عدداً من الوسائل يستطيع أن يستخدمها الجانب المصري لإخضاع الإرادة الإثيوبية ووقف بناء السّد، فيقول: «إن مصر ليست في حاجة لتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام الحاكم في إثيوبيا، على الرغم من أن هذا الأمر سيكون رائعاً من وجهة النظر الإثيوبية [يقصد قوى المعارضة]، ولكن أسرع وسيلة لجعل النظام الإثيوبي الحاكم يجثو على ركبتيه هو بدء مصر الحوار مع الجماعات المعارضة الإثيوبية، تلك الجماعات الداعية لوحدة إثيوبيا، وليس الجماعات الانفصالية، بهدف التوصل إلى اتفاق حول نهر النيل الذي يعود بالمنفعة المتبادلة على كلٍّ من إثيوبيا ومصر، وبعد التوصل إلى اتفاق، لن تحتاج مصر إلى فعل أي شيء سوى تقديم المساعدة للجماعات الإثيوبية المعارضة التي سوف تكون سعيدة لإسقاط النظام الحاكم واستبداله بحكومة تعمل على إحلال السلام في المنطقة بأسرها».

يستكمل الكاتب فكرته قائلاً: «وبدلاً من التوقيع على اتفاقات سرية مع مثل تلك القوى الحاكمة؛ يجب على مصر أن تعمل بطريقة شفافة مع القوات الموالية للوحدة الإثيوبية التي تخوض حرباً ضد النظام الحاكم، هذا هو الطريق الأكثر فعالية والأقلّ تكلفة لوقف بناء سدّ ذلك النظام الحاكم، وبمساعدة من مصر والسودان وغيرها من البلدان يمكن لإثيوبيا أن تقيم سدوداً صغيرة على النيل إذا لزم الأمر، أما السدّ بشكله الذي يتم الإعلان عنه حالياً فإنه ليس مفيداً لإثيوبيا أو السودان أو مصر»[٢].

(١) Questions to those who support the Woyanne Nile dam scam. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=55183&p=334750

(٢) How Egypt can bring Woyanne to its knees. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=54518&p=329248

ثانياً: الرؤية الإثيوبية لموقف دول حوض النيل الأخرى:

وفيما يتعلق باهتمام الجانب الإثيوبي بالمواقف الإقليمية لدول الجوار من قضية مياه النيل وسدّ النهضة الإثيوبي؛ نجد أنه عمل على إبرازها وتوظيفها لمصالحه في سجاله مع مصر، وفي هذا المجال نلاحظ اهتماماً كبيراً بالموقف السوداني من قبل الجانب الإثيوبي، فقد أشار إليه بل أشاد به، فقد أورد موقع وزارة الخارجية الإثيوبية خبراً في ١٠ يونيو ٢٠١٣م تحت عنوان «وزير الإعلام السوداني يدعم سدّ النهضة الإثيوبي العظيم»، جاء فيه أن وزير الإعلام السوداني الناطق باسم الحكومة أحمد بلال عثمان قد أكد في مطلع الأسبوع الجاري أن السودان ستستفيد من سدّ النهضة الإثيوبي العظيم، وذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد في الخرطوم.

وقد قال الوزير: «إن الفريق الدولي المؤلف من عشرة أعضاء، والذي ضمّ ممثلين من السودان وإثيوبيا ومصر، وكذلك الخبراء الدوليين، والذي أصدر تقريره النهائي الأسبوع الماضي قد بدّد كلّ المخاوف التي أُثيرت حول السدّ»، وأضاف: «إن السودان على استعداد لإرسال خبراء وفنيين للمساعدة في بناء السدّ»، وقلّل الوزير من المخاوف من احتمال انهيار السد، مشيراً إلى أن تكنولوجيا البناء قد تحسنت، وأن العديد من السدود، بما فيها سدّ الروصيرص في شرق السودان وسدّ أسوان في مصر، قد بقيت منذ عقود دون مشكلة[١].

وفي السياق نفسه عرضت الصحافة الإثيوبية للقاء رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا ماريام بالسيد علي كرتي وزير خارجية السودان، وأبرزت إشادة إثيوبيا بموقف السودان تجاه قضية سدّ النهضة، حيث ورد في الخبر: «وانتهز رئيس الوزراء هيلا ماريم الفرصة ليثني على موقف السودان بشأن النتائج النهائية لتقرير لجنة الخبراء الدولية التي كانت مكلّفة بتقييم تأثير السدّ على بلدي المصبّ، كما أخبر السيد كرتي أن إثيوبيا ملتزمة بمناقشة أي تعليق يقدّم من دول المصبّ، وخاصة من مصر، بشأن تقرير اللجنة، والذي خلص إلى عدم وجود أية أضرار تُذكر على كلّ من السودان ومصر، وقال وزير الخارجية السوداني إن حكومته تقبل تماماً بالتقرير النهائي للجنة الذي بدّد الشكوك السابقة عن المشروع، وهو ما يتفق مع أديس أبابا في أن السدّ سوف يكون بالفعل مفيداً لدول المصبّ»[٢].

كذلك اهتمت الصحف الإثيوبية بالإشارة إلى إعلان دولة جنوب السودان اتجاهها للتوقيع على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، وهو ما عزّز إظهار الاصطفاف الإقليمي لدول الحوض المؤيد للموقف الإثيوبي.

ومن الجدير بالذكر أن الخارجية الإثيوبية والإعلام الإثيوبي أبديا اهتماماً بتصريحات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي انتقد فيها التصريحات المصرية بشأن نهر النيل، ووصفها بالتصريحات الشوفونية، ومال إلى دعم الموقف الإثيوبي، حين قال: «إن المصريين يعتقدون أن بناء السدود على النيل يمثّل تهديداً... ولكن التهديد الأكبر لنهر النيل يتمثّل في استمرار تخلّف البلدان في المناطق الاستوائية»، وقال موسيفيني في إشارة إلى فقدان الغطاء الغابي بسبب استخدامه حطباً للوقود: «إن دول المنبع المشاطئة للنهر تعاني نتيجة عدم الاستفادة من النيل لبناء سدود الطاقة الكهرومائية لتوفير الكهرباء الرخيصة»، وأضاف موسيفيني قائلاً: «لا يوجد إفريقي يرغب في إيذاء مصر، ولكن لا يمكن لمصر أن تستمر في إيذاء إفريقيا السوداء»[٣].

---

(١) Sudan's Information Minister support Ethiopia's Grand Renaissance Dam (Jun 10. 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2106

(٢) Prime Minister Hailemariam meets Sudan's Foreign Minister Karti (Jun 13. 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2113

(٣) Museveni calls Egypt's statements about River Nile Chauvinistic. Ethio Tribune. museveni/14/06/http://ethiotribune.net/2013

ثالثاً: العودة للمسار الدبلوماسي:

وبعد مرور هـذه العاصفة من القصف الإعلامي المتبـادل، وبدء ارتفـاع النّغمة التي تدعـو للحوار الدبلوماسـي، وتنامي الأخبار عن الإعداد لزيارة وزير الخارجية المصري لإثيوبيا، بدأت القاهرة تخفّف من لهجتهـا، مركّزة في التعـاون دون الإضرار بالمصالح المصرية.

وفي المقابل خفتت اللهجـة الحادة المقابلة من الجانب الإثيوبي، وبرغم ذلك اسـتمر التشـديد على الموقف الإثيوبي من الاسـتمرار في بناء السدّ، فقبل يومين من وصـول وزير الخارجيـة المصري لإجراء محادثـات مع نظيره الإثيوبي نُشـر مقـال في موقع تيجـراي أون لايـن tigrai online غير الحكومي بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٣م، جاء فيه: «من المتوقّع وصول وزيـر الخارجية المصري محمـد كامل عمرو لأديس أبابا فـي ١٦ يونيو ٢٠١٣م لإجراء محادثات بشـأن سـدّ النهضة الإثيوبي الكبير، ونحـن نأمل أن تصرّ الحكومة الإثيوبية على أن يقدّم المصريون اعتذارهم أولاً عن تهديداتهم العلنية لإثيوبيا، وذلك قبل بدء أية محادثات».

ويضيف الكاتـب قائلاً: «إذا كانـت مصر جادة بشأن الوضع الحالي فيجب عليها أن توقف الاتفاقيات الاسـتعمارية غيـر المجدية، وتوقّع علـى الاتفاقية الإطارية الجديدة لتعـاون دول نهر النيل، وترى كيف سـتكون حصتها من الماء، يجب أن يعرف المصريون مـن الآن أنهم لـن يحصلوا أبداً علـى ٨٧٪ من مياه النيـل، لقد حان الوقت لمصـر أن تتصرف بصفتها دولة صحراوية بدلاً من التصرف باعتبارها مالكة نهر النيل»[١].

وتكرر تأكيد الموقف الإثيوبي من بناء سدّ النهضة عشية اجتماع وزيري خارجية البلدين، ولكن هذه المرة من قبل الخارجية الإثيوبية نفسـها، ولكن التكرار جاء بلهجة أقلّ حـدة، فقد أكد تيـودورس أدهانوم وزير الخارجيـة الإثيوبي في تصريحـات أدلى بها في ١٧ يونيـو ٢٠١٣م قائلاً: «إن عملية بناء سـدّ النهضة لن تتوقف مطلقاً... على الرغم من المعلومات السـلبية التـي روّجها الساسـة المصريون»، وأضـاف قائلاً: «إن هذا السـدّ يُبنى بموارد الشعب الإثيوبي، ويهدف إلى الحدّ من الفقـر، وتلبية زيادة الطلب على الطاقة الكهربائيـة بالبلاد»، كمـا تحدّث أيضـاً وقال: «إن المعلومات المغلوطة التي نشـرها الساسة المصريون سـبّبت حزناً للجانب الإثيوبي، وإن إثيوبيا متحمّسـة للتعاون مع مصر، ولكن إنشاء السدّ لن يتوقف»[٢].

أما عـن موقف مصر بعد لقـاء وزيري خارجية مصر وإثيوبيا في السـابع عشـر من يونيو ٢٠١٣م؛ فقد شـهد نوعاً من التصريحات الدبلوماسية الهادئة المُطَمئنة التي تعلي من قيـم المفاوضات من ناحية، وتهدئ من وتيرة غضب الرأي العام ومخاوفه من ناحية أخـرى، فقد ذكر وزير الخارجيـة محمد كامل عمرو أنه من خلال مشـاوراته فى أديس أبابا خلال اليومين الماضييـن تأكد له أن إثيوبيا لا تنوي مطلقاً الإضرار بالأمـن المائي لكلٍّ من السـودان ومصر، موضحاً أن أديس أبابا أكدت أنها ستحافظ على المياه التي تصل لكلا البلدين.

---

calls egypts statements about river nile /chauvinistic

وكذلك: President Museveni criticizes Egypt's statements about the River Nile (Jun 14, 2013) . Ministry of Foreign Affairs of FDRE.

http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2127

وكذلك: Museveni cautions Egypt on Nile waters. The Ethiopian Herald

http://www.ethpress.gov.et/herald/index.php/herald/news/2938 museveni cautions eg.

(١) President YoweriMuseveni blasts Egypt in support of Ethiopia. tigrai online.

http://www.tigraionline.com/articles/museveni warns egypt.html

(٢) Grand Dam construction never stops. Ethiopian News Agency.

http://www.ena.gov.et/story.aspx?ID=٨٥٨٠

وأشار عمرو إلى أن هناك تنسيقاً تاماً بين الدول الثلاث في هذا الصدد، وقال إنه تم الاتفاق على أن يكون هناك مسار سياسي إلى جانب المسار الفني بين وزراء خارجية الدول الثلاث، حتى يتحرك المساران في اتجاه يخدم مصالح الدول الثلاث فيما يتعلق بملف مياه النيل.

وأضاف وزير الخارجية المصري أن اللجنة الفنية المكوّنة من الدول الثلاث حول سدّ النهضة تواصل عملها للتأكد من سلامة إجراءات قيام السدّ، وأضاف أنه تم الاتفاق على بدء اجتماع اللجنة الفنية لوزراء الموارد المائية في الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان)، للنظر في توصيات لجنة الخبراء الدوليين، وذلك لتجاوز أية آثار ستلحق بدول المصبّ، سواء كانت آثاراً بيئية أو أية آثار أخرى[1].

وفي سياق متصل أدلى السفير المصري في أديس أبابا بتصريح قال فيه: «إن زيارة وزير الخارجية محمد كامل عمرو لإثيوبيا، والتي اختتمت أمس، تمكّنت من تحقيق هدفين أساسيين: تمثلا في إزالة حالة الاحتقان والأجواء السلبية التي شابت العلاقات المصرية الإثيوبية مؤخراً، والعودة بها إلى أجواء إيجابية تساعد على تعزيز مسار الحوار البنّاء والتفاهم والتعاون لتحقيق مصلحة البلدين دون الإضرار بمصالح أى طرف»، وأوضح السفير أنه تم الاتفاق في ضوء ذلك على أن تشهد الفترة القريبة القادمة اتصالات سياسية وفنية بين الجانبين المصري والإثيوبي بمشاركة الأشقاء في السودان، من أجل التحرك السريع نحو تنفيذ توصيات اللجنة الدولية، ومن المنتظر في هذا السياق أن يقوم وزير الخارجية الإثيوبي تادروس أدهانوم بزيارة قريبة إلى مصر[2].

وفي المقابل علّق الجانب الإثيوبي على هذه الزيارة بالوتيرة نفسها والمضمون نفسه من خلال البيان الصحافي المشترك لوزيري خارجية البلدين، والذي نُشر على موقع وزارة الخارجية الإثيوبية[3]، والذي جاء فيه أن المناقشات التي جرت بين البلدين بشأن سدّ النهضة كانت ناجحة ومثمرة، وأن التعاون بين الطرفين سيتواصل لتحقيق مصالح شعبي البلدين.

خاتمة:

وختاماً يمكن القول بأن موقف إثيوبيا قد تراوح، كما انعكس من خلال وسائل الإعلام الإثيوبية، بعد الإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق والبدء في بناء سدّ النهضة، من التشديد على حقّها في بناء السدّ دون مراجعة أحد أو موافقته، إلى محاولة توضيح موقفها وتسويغه في مواجهة الهجوم الإعلامي والسياسي المصري، دون أن تغفل توضيح تعاطف دول حوض النيل مع موقفها، كموقف السودان وأوغندا وجنوب السودان، ثم غَلَّبت اللجوء لخيار المفاوضات بترتيب لقاء بين وزيري خارجية البلدين لتدشين مسار سياسي متواز مع مسار فني لدراسة توصيات لجنة الخبراء الثلاثية وتنفيذها، مع عمل وزراء المياه في الدول الثلاث على تعظيم الاستفادة من السدّ، وتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليه دون الإضرار بطرف من الأطراف.

---

(١) وزير الخارجية: تأكدت أن إثيوبيا لا تنوي الإضرار بالأمن المائي لمصر، جريدة اليوم السابع.
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1120871&SecID=65&IssueID=٠

(٢) سفير مصر بإثيوبيا: زيارة وزير الخارجية أزالت حالة الاحتقان بين البلدين، جريدة اليوم السابع.
http://www١.youmv.com/News.asp?NewsID=1121791&SecID=65&IssueID=٠

(٣) Joint PRESS Statement by the Minister of Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt, Mohamed KamelAmr and the Minister of Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, Dr. TedrosAdhanomGhebreyesus (Jun 18, 2013), Ministry of Foreign Affairs
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2136

نيلسون مانديلا.. الخبرات الكفاحية للثورات العربية

د. عصام عبد الشافي *

(نيلسون مانديلا Nelson Mandela).. أحد أهمّ رموز القارة الإفريقية عبر تاريخها الحديث والمعاصر، ليس فقط نتيجة جهوده وكفاحه في مواجهة سياسات التمييز العنصري وممارساته التي عانتها دولته (جنوب إفريقيا) لنحو أربعين عاماً، ولكن لأنّه شكّل نموذجاً اقتدت به معظم التجارب التحرّرية في القارة الإفريقية، وفي دول العالم الثالث، بل إنه ما زال يمثّل نموذجاً وقدوة حتى اليوم لما يمكن أن تشهده المنطقة العربية من تحولات في ظلّ موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي حرّكت سواكنها ضد قوى وتيارات الفساد والاستبداد.

حتى يمكن الوقوف على طبيعة هذا النموذج وأبعاده، والخبرة التي يقدّمها الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا للثورات العربية، تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: محدّدات دور نيلسون مانديلا في التحرّر الإفريقي.

ثانياً: طبيعة دور نيلسون مانديلا في التحرّر الإفريقي.

ثالثاً: الخبرات المستفادة من كفاح نيلسون مانديلا.

(*) أستاذ العلوم السياسية - جامعة الإسكندرية.

المطلب الأول: محدّدات دور نيلسون مانديلا في التحرّر الإفريقي:

تعدّدت العوامل والاعتبارات التي كان لها تأثيرها في المسيرة الكفاحية للزعيم نيلسون مانديلا، ويمكن في إطار هذه العوامل التمييز بين:

أولاً: البيئة الاجتماعية:

(نيلسون مانديلا) أحد أبرز المناضلين والمقاومين لسياسة «التمييز العنصري» التي كانت متّبعة في «جنوب إفريقيا»، وُلد في قرية صغيرة تُدعى «مفيزو Mvezo» في منطقة «ترانسكاي» (١٨ يوليو ١٩١٨م)، كان والده رئيس قبيلة، توفّي ونيلسون لا يزال صغيراً، وانتُخب مكان والده، وبدأ إعداده لتولّي المنصب.

وفي سنّ السابعة كان مانديلا أول عضو في عائلته يذهب إلى المدرسة، وأُرسل مانديلا إلى المدرسة التبشيرية التي كانت بجوار قصر الحاكم، وتابع دراسته في «معهد كلاركبوري Clarkebury»، ثم انتقل إلى مدينة «هيلدتاون»، و «كلّية ويسليان» في «فورت بيوفورت».

وعاش في فترة دراسية مضطربة، وتنقل بين العديد من الجامعات، وتابع الدراسة بالمراسلة من مدينة «جوهانسبرج»، وحصل على الإجازة، ثمّ سجّل لدراسة الحقوق في «جامعة ويتواترسراند Witwatersrand»[1].

(١) نادية عبد الله: حياة نيلسون مانديلا، الأحد ٤ نوفمبر ٢٠١٢م، النص متاح على الرابط الآتي: http://nadiaabdellah.blogspot.com/2012/11/18-1918.html.

وخـــلال هذه الفتـــرة كانت جنـــوب إفريقيا خاضعة لحكـــم يقوم علـــى التمييـــز العنصري الشـــامل، إذ لـــم يكن يحقّ للســـود الانتخاب ولا المشـــاركة في الحياة السياســـية أو إدارة شؤون البـــلاد، وكان يحقّ لحكومة الأقليـــة البيضاء أن تجردهم من ممتلكاتهم، أو أن تنقلهم من مقاطعة إلى مقاطعة[1].

ثانياً: البيئة الثقافية:

في عـــام ١٩٦٠م انتقل مانديـــلا إلى الكلية الجامعية فـــي «فورت هيـــر Fort Hare » في «بلدية أليـــس Alice» التي كانت المركز الوحيد للتعليـــم العالـــي المخصّص للســـود في جنوب إفريقيا، وكانت منارة لطلاب العلم الإفريقيين من جميع مناطق القارة الإفريقية الجنوبية والوسطى والشرقية.

وفيها خاض أول تجربة نضالية، ووجد نفسه أمام أول اختبـــار أخلاقي، ففي انتخابات مجلس الطلاب كانت هناك مطالب للطلبة تتعلق بنوعية الطعام وصلاحيـــات المجلس الطلابـــي، وقرّر أغلبية الطلاب مقاطعة الانتخابات، ولكن الإدارة قرّرت إجراء الانتخابات في موعدها، ولم يشارك فـــي التصويت إلا ســـدس عدد طـــلاب الكلية، وانتخبوا ســـتة ممثلين، كان مانديلا واحداً منهم، وكان موقـــف مانديلا أنه مـــا دام أغلبية الطلاب لم يدلـــوا بأصواتهـــم فإنه ليس مـــن الصحيح أخلاقياً الادعاء بشرعية الانتخابات، ولذلك قدّم استقالته من المجلس، وفي اليوم التالي استدعاه مدير الجامعة وطلب منه الرجوع عن الاســـتقالة أو مغادرة الكلية، فغادرها، وســـافر مانديلا إلى «جوهانسبرج»، والتحق بمكتب للمحاماة بتوصية من المناضل الإفريقي الكبير «وولتر سيسولو»[2].

ثالثاً: البيئة السياسية وقوانين «التمييز العنصري»:

بعد حصول مانديلا على الإجازة في القانون اشتغل في مكتب «اتش إم بزنر HM Basner»، الذي كان «من طليعة أعضاء الحزب الشـــيوعي، ومن أقـــوى المناصريـــن لحقـــوق الإفريقيين»، فاكتســـب خبرة كافية ليفتح مكتبه، واســـتدعى صديقه «أوليفر تامبو» للعمل معاً، وصار المكتب باســـم «مانديلا وتامبو»، ونـــال مكانة كبيرة عند الإفريقيين، وكسب العديد من القضايا، باستثناء تلـــك التي تتعلق بتجـــاوزات الشـــرطة، لأنه من الصعوبة إثبات اعتداءاتهم على الأفراد.

وقـــاد مانديلا مظاهـــرات «المؤتمر الوطني الإفريقـــي African National Congress» في ميـــدان الحرية «فريدام ســـكوير» في مدينة «صوفياتاون»، وتجاوز في خطابه النضال السلمي إلى المواجهة الثورية، وكلفه ذلك بموجب «قانون مكافحة الشيوعية» الاستقالة من «الحزب الوطني الإفريقي» وتحديد إقامته في «جوهانسبرج».

وفي عام ١٩٥٠م أصـــدرت الحكومة قانونَيْن يشكّلان ركيزة سياسة «التمييز العنصري»:

الأول: قانون الســـكان والتسجيل: والذي يقرّ تصنيف الســـكان على أســـاس عرقي، وبطريقة عشـــوائية، ما نتج عنه أحياناً التفريق بين أعضاء الأسرة الواحدة اعتماداً على لون البشرة، وتجاعيد الشعر، وسمك الشفتين.

الثاني: قانون المناطق الجماعية: وبناءً عليه إذا أراد البيض تملّك الأراضي أو المســـاكن التي يمتلكها الأفارقة أو الهنود فما عليهم إلا أن يعلنوا المنطقـــة «بيضاء»، وبناءً عليـــه بدأت حركة نقل

(١) سارة عبد العليم: مسيرة طويله نحو الحرية.. ملحمة مانديلا مع الحرية والعيش المشترك، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٤٦، الجمعة ١٩ يوليو ٢٠١٣م.

(٢) أحمد الفقيه: نيلسون مانديلا.. زهرة الربيع السوداء، سيرة ذاتية ومراحل نضاله السياسي والكفاح المسلح، وفاق برس، ٢٠١٣/٦/٢٧م، الرابط: http://wefaqpress.net/news_details.php?sid=5985

جماعية للسكان بالقوة في حالة قرب المناطق التي يعيش فيها الأفارقة من مناطق سكان البيض.

وفي عام ١٩٥٣م أقرّ البرلمان قانون «تعليم البانتو»، وبمقتضاه يُضاف طابع «التمييز العنصري» إلى التعليم، وثار مانديلا ضد القانون الجديد وضد وزير التعليم، وشارك في وضع ميثاق ودستور للحرية لجنوب إفريقيا، وعُرض الميثاق على مجلس الشعب فرفضه، لكن الميثاق أصبح علامة مضيئة لمعركة التحرير في إفريقيا كلها[١].

وكان «ميثاق الحرية» شأنه شأن «إعلان الاستقلال الأمريكي» و «إعلان حقوق الإنسان الفرنسي» و «الإعلان الشيوعي»، حيث يسعى لقهر التمييز العنصري وتحقيق المساواة في الحقوق بين الجميع، ويرحب بجهود جميع أنصار الحرية للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب إفريقيا[٢].

رابعاً: الاضطهاد والسجن:

وفي مارس عام ١٩٥٦م صدر قرار الحظر ضد مانديلا، وحُدّدت إقامته في «جوهانسبرج» لمدة خمس سنوات، ومُنع من حضور أي اجتماعات، وأصبح أحد وجوه النضال ضدّ (نظام التمييز العنصري)، وتحوّل إلى مطلوب لدى السلطات[٣].

وبعد مرحلة من التخفّي، والخروج سرّاً من البلاد والعودة إليها، ومطاردة المخابرات، تمّ إلقاء القبض عليه، واتُّهم بالتخريب وقيادة منظمة سرية، واعتُقل معه معظم قادة «حزب المؤتمر الإفريقي» و «حركة إمكا MK» و «رابطة الشباب ANCYL»، وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة، ونُقلوا إلى جزيرة «روبن».

وفي السجن خاض مانديلا ورفاقه نضالاً طويلاً لتحسين أحوال السجناء، والتثقيف المتبادل، وفي السجن مارس مانديلا القراءة والكتابة، وواصل دراسته القانونية بالمراسلة، وكتب معظم فصول مذكراته الشخصية[٤].

المطلب الثاني: طبيعة دور نيلسون مانديلا في التحرّر الإفريقي:

يمكن التمييز في إطار دور نيلسون مانديلا بين عدة مستويات، الأول الكفاح السلمي، الثاني الكفاح المسلّح، الثالث قيادة الدولة.

أولاً: الكفاح السّلمي:

في العام ١٩٤٣م التحق مانديلا بـ «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» الذي كان يخوض نضالاً سياسياً سلمياً منذ عام ١٩١٨م، وفي العام نفسه ذهب مانديلا في وفد إلى الدكتور «زوما» رئيس «حزب المؤتمر»، وعرضوا عليه فكرة تأسيس رابطة للشباب تقوم بحشد التأييد للحزب، وبالفعل تمّ تشكيل الرابطة، وحضر أعضاؤها المؤتمر السنوي للحزب (ديسمبر ١٩٤٣م)، وانتُخب مانديلا عضواً في اللجنة التنفيذية لها.

وفي العام ١٩٤٨م خسر الحزب المتحد بزعامة الجنرال «سماتس» في انتخابات البيض، وتولّى السلطة «الحزب الوطني الأفريكاني» بزعامة «دانيال مالان»، وتبنّى الحزب الوطني سياسة الفصل العنصري (أبارتهايد Apartheid)، فتصاعد نضال «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» ضد هذه السياسة، ولكنه وُوجه بالقمع، واتُّهم

(١) د. سمير محمود: أبرز عمالقة الإرادة في القرن العشرين: نيلسون مانديلا المشاغب...، وكالة الأهرام للصحافة، ١٣ يناير ٢٠٠٨م.

(٢) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٤، الاثنين، ١٩ أغسطس ٢٠١٣م. الرابط: http://www.djazairnews.info/trace/37-trace/60442-------4---.html

(٣) محمد إسماعيل: نيلسون مانديلا.. مسيرة حياة مع الحرية، الإمارات اليوم، ١٢ يونيو ٢٠١٣م، الرابط: http://www.emaratalyoum.com/life/1.582748-12-06-culture/2013

(٤) أحمد الفقيه: نيلسون مانديلا زهرة الربيع السوداء، مرجع سابق.

بالوقوع تحت تأثير «الحزب الشيوعي»، وتمّ تقديم قيادته للمحاكمة.

وكان «حزب المؤتمر» قد نظّم حملة للتحدّي، على غرار حركة «اللاعنف» الهندية التي نهجها «المهاتما غاندي»، وتتضمّن القيام بتحدي القوانين العنصرية، وارتكاب المخالفات، من قِبل أعداد كبيرة وفي مناطق متعددة في وقتٍ واحد، لإجبار السلطات على سجن الجميع، ومن ثمّ توجيه أنظار الرأي العام العالمي والداخلي إلى القوانين العنصرية.

وبعد انتهاء فترة قانون الطوارئ كانت الحكومة قد حظرت نشاط «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، فقرّر الحزب التحول إلى العمل السري، ووضع مانديلا خطة للتحوّل إلى العمل السري عرفت باسم «خطة مانديلا»[1].

واستطاعت «رابطة الشباب» أنّ تحوّل الحزب القومي إلى حركة شعبية برئاسة الدكتور «دجيه اس موروكا»؛ لأنّ «الحزب الوطني» الحاكم تجاهل المطالب التي تدعو إلى إلغاء القوانين العنصرية، فنظّم الدكتور «موروكا» تجمّعاً في «ميدان الحرية» للتحضير للتحرك الجماهيري، وتحدّث مانديلا لنقابة عمال النسيج لمواجهة عنف السلطات بـ «غير العنف» لضمان نجاح العمل السياسي على طريقة «المهاتما غاندي»، وهو المنهج الذي يسعى لتحقيق النصر من خلال الإقناع.

وهذا الأسلوب يتحرك بثقافة التحدي؛ لأنّ – كما يقول مانديلا –: «قوة الدولة في مثل هذه الحالة تفوق بكثير قوتنا، وأي محاولة من طرفنا في استخدام العنف ستُقابَل بالسّحق، وعليه أصبح اللاعنف ضرورة عملية أكثر منه خياراً نفضّله»[2].

وانطلقت «حملة التحدي» في المرحلة الأولى، على مستوى الأفراد، بعدم احترام القوانين العنصرية، مثل دخول المناطق المحظورة دون رخص، كمقصورات القطارات وقاعات الانتظار ومكاتب البريد المخصّصة للبيض، وفي المرحلة الثانية، على مستوى الجماعات، بتنظيم الاحتجاجات الوطنية والإضرابات، ونجحت لأنّ قادتها كانوا في الصفوف الأولى، وارتفعت عضوية «المؤتمر الوطني الإفريقي» من عشرين ألف إلى مائة ألف عضو، وخصوصاً بعد اعتقال مانديلا ورفاقه في ٣٠ يوليو ١٩٥٢م.

وصار السجن بعد «حملة التحدي» وسام شرف يفتخر به الإفريقيون، بعدما كان وصمة عار في أذهانهم، وهذا ما عجّل بالتغييرات في قيادة «الحزب الوطني الإفريقي» في ديسمبر ١٩٥٢م، فالزعيم القبلي «ألبرت لوتولي» صار رئيساً للحزب الوطني الإفريقي، وأصبح مانديلا نائباً له من بين النواب الأربعة، لأنهم أدركوا أنّ أخطر لحظات الحظر أن يصل المرء إلى الإيمان بأنّ مصدر الظلم لم يعد في الخارج؛ بل في داخله هو نفسه.

وعندما شعروا بتهديد الحكومة العنصرية، بأنّ حظر الأفراد من الاجتماعات سينتقل إلى حظر الأحزاب، بما فيها الإفريقي والهندي، مثلما فعلت مع «الحزب الشيوعي»، اقترح مانديلا خطة عمل سُمّيت باسمه، وكذلك عُرفت باسم «الخطة الميمية»، وتقوم على تبليغ قرارات الحزب للقاعدة دون عقد اجتماعات من خلال الخلية (تضم عشرة بيوت)، والوحدة (تشمل أكثر من عشرة بيوت)، والمنطقة (تمثّل جميع البيوت)، وشرع في تطبيقها بتنظيم سلسلة من المحاضرات، مثل: (عالم اليوم)، و (كيف نحكم؟) و (حاجتنا للتغيير)[3].

(١) أحمد الفقيه: نيلسون مانديلا زهرة الربيع السوداء، مرجع سابق.

(٢) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٤، مرجع سابق.

(٣) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٤، مرجع سابق.

ثانياً: الكفاح المسلّح:

بعد صدور قرار البراءة من تهمة الخيانة اختار مانديلا العمل السري، وانتقل في جميع أنحاء جنوب إفريقيا، وأقام مع مسلمين في «كيب تاون»، وعمال السكر في «ناتال»، وعمال المصانع في «بورت إليزابيث»، وشارك في اجتماعات سرية تُعقد ليلاً في مدن مختلفة، للتخطيط لـ «حملة الاعتصام» في المنازل، وبالرغم من نجاح هذا الاحتجاج في يومه الأول فإنّ مانديلا أُصيب بخيبة أمل في يومه الثاني، وأدرك أنّ زمن النضال السلمي ولّى، لكن هذه الرؤية اعترض عليها «موسى كوتاني» سكرتير «الحزب الشيوعي» وأحد أقوى أعضاء «الحزب الوطني الإفريقي»، فردّ عليه مانديلا بأنّ «موقفه شبيه بموقف الحزب الشيوعي في كوبا بقيادة «باتيستا» الذي ظلّ يصرّ بأنّ الوقت المناسب للانتفاضة لم يحن، وتمسّك بحرفية ما قاله لينين وستالين، ولكن كاسترو لم ينتظر فتحرك وانتصر»[1].

وبهذا التوضيح أقنع مانديلا كلّ معارضي النضال المسلّح، فوافقت اللجنة التنفيذية في «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» على هذا الاختيار، وكُلّف مانديلا بالشروع في تشكيل تنظيم عسكري منفصل عن «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، على أن تظل السياسة الرسمية للحزب هي النضال السلمي.

واختار مانديلا ورفاقه للتنظيم المسلح اسم «اومكونتو وي سيزوي» ومعناه «رمح الأمة»، ويرمز له باسم (إمكا MK)، واختير الرمح لأنّه السلاح الذي واجه به الإفريقيون أعداءهم البيض الغزاة لعدة قرون، وتكونت المنظمة الجديدة من أفارقة وشيوعيين بيض لديهم خبرة في العمليات المسلّحة.

وقد حرص مانديلا على تثقيف نفسه، فقرأ تقرير «بلاس روكا» سكرتير عام الحزب الشيوعي في كوبا عن سنواته التي قضاها عاملاً في منظمة محظورة إبّان حكم «باتيستا»، وقرأ في كتاب (كوماندو) لـ «دينيس رايتز» عن وسائل الحرب غير النظامية التي خاضها «جنرالات البوير» خلال حربهم ضد بريطانيا، وأيضاً قرأ كتابات «تشي جيفارا» و «ماوتسي تونغ» و «فيدل كاسترو» وما كُتب عنهم، ولقد كان «حريصاً على التعرف على تفاصيل الكفاح المسلّح الذي خاضه شعب الحبشة ضد موسوليني، وعلى نشاط الجماعات الفدائية التي حاربت في كينيا والجزائر والكاميرون».

وبعد صدور الأمر بالقبض عليه صار مانديلا مطارداً، فلم يعد يظهر إلا متنكراً، وفي ضوء هذا الأسلوب النضالي كان يشارك في عملية التدريب على المتفجرات وفق التخطيط الذي تسلكه منظمة (إمكا MK) من أجل عرقلة القدرة العسكرية للدولة، وإثارة الرعب في صفوف «الحزب الوطني» الحاكم.

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٠م أعلن عن التأسيس الرسمي لحركته المسلّحة بإصدار أوامر بتفجير محطات توليد الطاقة ومكاتب حكومية في كلٍّ من «جوهانسبرج» و «بورت إليزابيث» و «ديربان»، لأنّ هذا التاريخ يحتفل فيه البيض بذكرى «دينغاني» (أي هزيمة قائد الزولو دينغاني في معركة «نهر بلود» (نهر الدم) عام ١٨٣٨م)، لتخليد انتصارهم على الإفريقيين.

ولكن هذا الوقت تزامن مع حصول «لوتولي» رئيس «الحزب الوطني الإفريقي» على جائزة نوبل للسلام، وهو اعتراف من الغرب بشرعية نضالهم الذي تجاهلته الدول العظمى لسنوات، فكان الجميع سعداء بهذا الحدث، بالرغم من

(١) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٤، مرجع سابق.

هذا التحوّل في استراتيجية الحزب من المقاومة السلمية إلى الرمح القوي، الذي صار يهدّد حكم البيض، خصوصاً بعد انتقال مانديلا إلى «أديس أبابا» في فبراير ١٩٦٢م لحضور مؤتمر «الحركة القومية لتحرير إفريقيا الوسطى والجنوبية» التي أصبحت فيما بعد تُعرف باسم «منظمة الوحدة الإفريقية»، وللحصول على الدعم المالي والسياسي لقواته العسكرية.

لقد وقف مانديلا بعد كلمة الإمبراطور «هيلاسيلاسي» ليتحدث في بداية المؤتمر عن تاريخ النضال الوطني في جنوب إفريقيا، وعن المذابح التي تعرّض لها شعبه، وشكر دول غانا ونيجيريا وتانجانيقا (تنزانيا) على دعوتهم لطرد حكومة جنوب إفريقيا من «منظمة الكومنولث»، واستعرض خلفيات تكوين منظمة (إمكا MK) (الجناح العسكري للحزب الوطني الإفريقي) بعد استنفاد طرق النضال السلمي[١].

وفي عام ١٩٦٢م غادر مانديلا إلى الجزائر للتدرب العسكري ولترتيب دورات تدريبية لأفراد الجناح العسكري في الحزب، وعند عودته إلى جنوب إفريقيا (١٩٦٢م) أُلقي القبض عليه بتهمة مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية، والتحريض على الإضرابات وأعمال العنف، وقد تولّى الدفاع عن نفسه بنفسه، ولكن المحكمة أدانته بالتّهم الموجهة إليه، وحكمت عليه بالسجن مدة ٥ سنوات، وفيما هو يمضي عقوبته بدأت «محاكمة ريفونيا Rivonia trial» التي ورد اسمه فيها، فحكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة القيام بأعمال التخريب، وتحولت «جزيرة روبن Robben Island » التي سُجن فيها مانديلا إلى مركز للتعليم، وصار هو الرمز في سائر صفوف التربية السياسية التي انتشرت في طول البلاد وعرضها، ولم يغيّر مانديلا مواقفه وهو داخل السجن، بل ثبت عليها، وكان مصدراً لتقوية عزائم المسجونين وتشديد هممهم[٢].

ثالثاً: الوحدة الإفريقية:

تحوّل مانديلا في مسيرة النضال للوصول إلى الحرية إلى مناضل عنيد، يرى في انتمائه الإفريقي حلاً لأزمات العنصرية التي تعانيها بلاده، واستطاع الهروب من جنوب إفريقيا، وتواصل مع زعماء عدد من الدول الإفريقية التي تجاهد في سبيل التحرّر والنهوض، وزار العديد منها، فزار إثيوبيا والسودان، واطلع على تجارب المقاومة في الجزائر، والتقى ثواراً في المغرب[٣].

في عام ١٩٦٢م وصلت إلى «حزب المؤتمر الإفريقي»، في ديسمبر من ذلك العام، دعوة لحضور «مؤتمر الحركة القومية لتحرير إفريقيا الوسطى والجنوبية» الذي عُرف فيما بعد باسم «منظمة الوحدة الإفريقية»، والتي عُقد مؤتمرها الأول في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» في فبراير ١٩٦٠م، حيث رأى «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» أنّ تلبية الدعوة من شأنها أن توفر للحزب فرصة جادة للاتصال بالقوى الإفريقية، والحصول على الدعم والتدريب لأعضاء حركة (إمكا MK)، وعليه فقد أوكل الحزب إلى اللجنة التنفيذية السرية بقيادة مانديلا رئاسة وفد الحزب إلى المؤتمر، وسافر مانديلا مع «أوليفر تامبو» وآخرين،

(١) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٥، الاثنين، ٢٦ أغسطس ٢٠١٣م، الرابط: http://www.djazairnews.info/trace/37-trace/60442-------5---.html

(٢) نائلي دواودة عبد الغني: كان بالأمس رئيساً: الرئيس نيلسون مانديلا أيقونة الحرية والتسامح، ٣١ أغسطس ٢٠١٢م، الرابط: http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=29041

(٣) محمد إسماعيل: نيلسون مانديلا.. مسيرة حياة مع الحرية، مرجع سابق.

وساعدهما فى ترتيبات السفر السرية رفيقهم فـــي الحركة والحزب «أحمـــد كاثرادا»، وألقى مانديلا خطاب الحزب في المؤتمر[1].

رابعاً: قيادة الدولة:

خرج مانديلا من الســـجن فـــى ١١ فبراير ١٩٩٠م، عندما تكلّلت جهود المجلس الإفريقي القومي وكفاحاته والضغـــوط الدولية بإطلاق ســـراحه، بأمر من رئيـــس الجمهورية آنذاك «فريدريك ويليام دي كليرك» الذي أعلن إيقاف الحظـــر الـــذي كان مفروضاً علـــى «المجلس الإفريقـــي»، وقد حصل نيلســـون مانديلا مع الرئيس «فريدريك دي كليرك» في عام ١٩٩٣م على جائزة نوبل للسلام.

وبدأ مانديلا سلسلة مفاوضات مع الأقلية البيضاء، أدت إلى إقرار دســـتور جديد للبلاد في البرلمان في نهايـــة ١٩٩٣م، معتمداً مبدأ حكم الأكثرية، وسمح للسود بالتصويت، وجرت أول انتخابـــات في ٢٧ أبريل ١٩٩٤م، وأدت إلى فوز مانديلا برئاســـة البلاد، فأقســـم اليمين الدستورية في ١٠ مايو متولياً الحكم[2].

وشـــغل مانديلا منصـــب رئيـــس المجلس الإفريقـــي (من يونيـــو ١٩٩١م - إلى ديســـمبر ١٩٩٧م)، وأصبح أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا (من مايو ١٩٩٤م - إلى يونيو ١٩٩٩م).

وخلال فترة حكمه شـــهدت جنوب إفريقيا انتقالاً كبيراً من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية، ولكن ذلك لم يمنع البعض من انتقاد فترة حكمه لعدم اتخاذ سياسات صارمة لمكافحة الإيدز من جانب، ولعلاقاته القوية - كما يدعي البعض - بزعماء دول يعتبرها الغرب والولايات المتحدة مارقة، كالعقيد معمر القذافي في ليبيا وفيدل كاسترو في كوبا، وقد تخلّى مانديلا عن رئاسة الحزب عام ١٩٩٧م، ورفض ترشـــيح نفسه مرة ثانية لرئاسة البلاد عام ١٩٩٩م.

ومثلما كان نيلســـون مانديـــلا عظيماً في ســـجنه كان أعظم عندما خرج منـــه وتحرّر، فلم يخرج ليعلن الثأر مـــن البيض الذين أكلوا خيرات بلاده واســـتعبدوا أهلها، لم يطردهم وينتزع أراضيهـــم كما كانت الممارســـات تتم ضد الأفارقة تحت رئاســـة الأقلية البيضاء، بل كفل لهم حرية العيش والعمل، وأعلن التســـامح والعفو.

ووضع الأســـس القوية لبناء نهضة جنوب إفريقيا، فشـــهدت نماءً اقتصادياً واســـتقراراً سياســـياً لم يُعرف من قبل، وترســـخت مبادئ العدالة الاجتماعيـــة، وزاد المهاجرون البيض إنتاجهم، وعرف السود أنّ الوطن وطنهم، وأنهم لم يعودوا عبيداً مسخرين بل مواطنين منتجين، وبعدمـــا كانت جنـــوب إفريقيا تعانـــي العزلة الدولية بسبب نظامها العنصري؛ أصبحت من أكبر الدول الداعية لتحرّر الشـــعوب، وتقدّمت بمعـــدلات كبيرة في مختلف مجـــالات التنمية لتصبح أشـــبه بالمـــارد القادم مـــن الجنوب ليقـــود حركة التنمية السياســـية والاقتصادية والاجتماعيـــة والرياضية في معظم دول القارة الإفريقية.

ونظراً للمكانة الكبيرة التي تمتع بها مانديلا، ليـــس فقط داخل القـــارة الإفريقيـــة، ولكن في مختلف قارات العالم، فقد اســـتخدم مكانته في تشجيع التنمية والحفاظ على الاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا، وقام بالوساطة في العديد من النزاعات ومناطق التوتر عبر العالم، مســـتهدفاً إحلال السلام ونشر الاســـتقرار وتحفيز التنمية فيها.

(١) أحمد الفقيه: نيلسون مانديلا زهرة الربيع السوداء، مرجع سابق.

(٢) نائلي دواودة عبد الغني: كان بالأمس رئيساً، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الخبرات المستفادة من كفاح نيلسون مانديلا:

ختم الزعيم نيلسون مانديلا مذكراته بسطور تلخّص مسيرة حياته قائلاً: «لم أُولد وعندي فَهْم للحرية، فلقد ولدتُ حرّاً قدر معرفتي عن الحرية، كنتُ حرّاً أن أجري في الحقول قرب كوخ والدتي، وحرّاً في أن أسبح في القناة الصافية في قريتي، وأمارس النشاطات الصبيانية الأخرى، لكن في جوهانسبرج رأيتُ ببطء ليس فقط أنني لستُ حرّاً، بل إنّ جميع من هم على لوني لا يتمتعون بالحرية، والتحقتُ بالمؤتمر الوطني الإفريقي، وعند ذلك تبدّل فهمي لحريتي بفهم أكبر لحرية شعبي.

وخلال تلك السنوات الطويلة تحوّل فهمي لحرية كلّ الناس، بيضاً وسوداً، فقد كنتُ أعلم أنه لا بد من تحرير الظالم من الكراهية والتحيّز وضيق الأفق.

وحينما خرجتُ من السجن كانت مهمتي هي تحرير الظالم والمظلوم، وقد يقول البعض إنه تمّ إنجاز ذلك، لكني أعلم أنّ هذا غير صحيح، فقد خطونا الخطوة الأولى فقط على طريق أطول وأصعب، فلأن تكون حرّاً لا يعني فقط أن تلقي بقيدك، لكن أيضاً أن تعيش بطريقة تحترم وتعلي من حريات الآخرين.

ولقد سرتُ في ذلك الطريق الطويل نحو الحرية، وحاولتُ ألا أتعثر، لكنني اتخذتُ خطوات خاطئة على الطريق، وقد اكتشفتُ السرّ؛ أنه بعد أن يكمل الإنسان تسلّق تلٍّ يكتشف أنّ هناك تلالاً أخرى كثيرة عليه تسلقها، لقد أخذتُ لحظة هنا للراحة لأسترق النظر إلى ذلك المشهد المجيد الذي يحيط بي، وأنظر خلفي إلى المسافة التي قطعتُها، لكنني لا أستطيع التوقف سوى لحظة، لأنّ الحرية تأتي بمسؤوليات، ولا أستطيع الإطالة، لأنّ مسيرتي لم تنته بعد»[1].

ومن واقع هذه الكلمات؛ يمكن الوقوف على بعض الدروس والخبرات التي يمكن أن تستفيد منها القوى الثورية والتحررية في المنطقة العربية، في مواجهتها لقوى الفساد والاستبداد:

١ - طبيعة الروح الثورية لدى مانديلا: التي ظلّت تتحرك في إطار القومية الإفريقية؛ لأنه لم يكن يثق في اليسار الأبيض، ويعترف قائلاً: «ورغم صداقتي للعديد من الشيوعيين البيض كنتُ مرتاباً من نفوذهم داخل المؤتمر الوطني الإفريقي»، وهذا التحفّظ يصدق أيضاً بالنسبة للمقاومة السلمية التي شنّها الهنود عام ١٩٣٦م، والتي بدا معجباً بها، وفي الوقت نفسه كان يعتقد أنها تسعى للسيطرة على «المؤتمر الوطني الإفريقي».

٢ - الالتزام السياسي: في ١٩٤٧م تولّى مانديلا أول مسؤولية سياسية رسمية عندما انتُخب عضواً في اللجنة التنفيذية لـ «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، فصار جزءاً منه «قلباً وروحاً، مرتبطاً به ارتباطاً مصيرياً: آماله ويأسه، نجاحه وإخفاقاته»، ولعلّ هذا الالتزام السياسي ساهم في انفتاحه بعد وفاة «لمبيدي» زعيم «رابطة الشباب» وتولّي «بيتر إمدا Peter Mda» شؤونها؛ لأنه كان أكثر اعتدالاً في قوميته من سلفه.

وفي هذه الرؤية انتقل الوعي السياسي في جنوب إفريقيا من التفكير القبلي إلى النزعة القومية المغلقة، ثم تطور إلى النزعة الإفريقية المنفتحة التي أثمرت «ميثاق الدكاتره» الذي وحّد جهود الدكتور «زوما» رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي، والدكتور «دادو» رئيس المؤتمر الهندي

(١) محمد إسماعيل: نيلسون مانديلا.. مسيرة حياة مع الحرية، مرجع سابق.

في ترانسفال، والدكتور «نايكر» المؤتمر الهندي في نتال، ثم التحقت المنظمة الشعبية الإفريقية التي تمثّل الملونين بهذا الاتفاق لمواجهة العدو المشترك (أي سياسة الرجل الأبيض)، سواء كانت الحزب المتحد أو الحزب الوطني، ولكن هذا الأخير فاز في انتخابات ١٩٤٨م برغم تعاطفه الصريح مع ألمانيا النازية[١].

٣ – شكّل مانديلا لجنة الحقيقة والمصالحة: التي تولّى رئاستها «ديزموند توتو»، وأصبحت نموذجاً يطبّق في الدول التي تشهد أعمال عنف، برغم الانتقادات بأنها غير مثالية لدى نشر تقريرها في ١٩٩٨م بعد المئات من جلسات الاستماع، وبموازاة كونه رجل مصالحة وحوار وتسامح؛ فإنه بالمقابل رجل عنيد في حقّه، ويعترف سجّانوه من «النظام العنصري» أنّ مانديلا لم يقدّم أي تنازلات في سبيل كفاحه الطويل ضد «التفرقة العنصرية»، سواء في بلاده أو خارجها.

٤ – كان مانديلا مؤمناً أشدّ الإيمان بما يفعل: وفي مذكراته يقول: «لم يدر في خلدي قطّ أنني لن أخرج من السجن يوماً من الأيام، وكنتُ أعلم بأنه سيجيء اليوم الذي أسير فيه رجلاً حرّاً تحت أشعة الشمس والعشب تحت قدمي، فإنني أصلاً إنسان متفائل، وجزء من هذا التفاؤل هو أن يبقي الإنسان جزءاً من رأسه في اتجاه الشمس، وأن يحرك قدميه إلى الأمام».

٥ – تقديس الحرية: يقول مانديلا عن الطموح للحرية: «إنّ اشتداد الأزمة علامة على قرب الفرج.. ولحظات الإحباط هي أنسب اللحظات للمبادرات الشجاعة.. فهي اللحظات التي يبحث فيها الجميع عن مخرج للأزمة».

إنّ أمانة الكلمة والموقف، وصحة التوجّه والقصد، تلزم الشرفاء المخلصين وزعماء الأمّة ودعاة الحقّ أن ينادوا بحرية الأمّة وزرع أخلاق العزة والاستقلال وكرامة الأنفس والحرمات والأعراض والبيوت من أن تكون نهباً مستباحاً، فلم يستبح الغزاة دول المسلمين وأقطارهم وحرماتهم وأعراضهم وثروتهم وحدودهم إلا لأنهم قد قبلوا قبل ذلك بمستبيح مستبدٍّ صغير، لا يرعى لهم حرمة، ولا يقدّر لهم قدراً ولا ديناً، ولأنهم سكتوا عن طلب العدل والحرية والمساواة، فلن يعرفوها ولن يروها ولن يذوقوها حتى يدفعوا ثمنها[٢].

٦ – التسامح: أكد مانديلا أنّ الكراهية لا تُعالَج بالكراهية الأخرى، بل يستوجب استدعاء لغة التسامح والصفح عن الآخر، واستلال طاولة الحوار مع المخطئ لمنحه فرصة كي يعدّل فيها سلوكه، لأنه بإمكان أي مجتمع أن ينتقل ويتحرك نحو الديمقراطية السليمة، وبصورة أنجح مما هي عليه الآن، بدليل أنّ بلداً مثل جنوب إفريقيا وصل إلى مستوى متدنٍّ في التعامل الإنساني، إلا أنها خرجت بسلام من دائرة الصراعات الأهلية التي كانت تعانيها، بفضل سياسة التسامح ونسيان الماضي، وحينها كان مانديلا قد واجه أكبر تحدٍّ قبيل خروجه من السجن، ألا وهو قطاع واسع من السود أرادوا محاكمة كلّ ما له صلة بالنظام السابق، لكن مانديلا لم يأبه بذلك، فأسّس «لجنة الحقيقة والمصالحة»، ولولاه لانجرفت جنوب إفريقيا إلى حرب أهلية وإلى ديكتاتوريات جديدة[٣].

(١) د. صايم عبد الحكيم: رمز إفريقيا في كل العصور، حلقة ٣، الاثنين، ١٢ أغسطس ٢٠١٣م، الرابط: http://www.djazairnews.info/trace/٣٧-trace/٦٠٤٤٢-------٣---.html

(٢) سارة عبد العليم: مسيرة طويله نحو الحرية.. ملحمة مانديلا، مرجع سابق.

(٣) حداد بلال: رسالة من مانديلا إلى دول الربيع العربي، صحيفة القدس العربي، ٢٠١٣/٧/١٧م، نسخة إلكترونية، الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=٦٤٠٢٢

خاتمة تكريم مانديلا.. ونهاية الرحلة:

على الرغم من أنّ حياة الزعيم الإفريقي (نيلسون مانديلا) كانت حافلة بالأحداث الجسام، ومليئة بالأيام الخالدة، فإنّ عام ٢٠١٠م شهد يومين مميزين، احتفى بهما العالم مع الزعيم الإفريقي الحائز جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٣م، ففي ١١ فبراير ٢٠١٠م أحيت جنوب إفريقيا الذكرى السنوية الـ ٢٠ لإطلاق سراح زعيمها وباني نهضتها الحديثة من المعتقل، وهو الحدث الذي مثّل خطوة مهمة نحو إنهاء نظام «الفصل العنصري» في البلاد.

من جانبها؛ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على جعل يوم الثامن عشر من يوليو «يوم مانديلا»، للاحتفاء بما قدّمه الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا لقضية الحرية في العالم، وكان مندوب جنوب إفريقيا «باسو سانجقو» قد تقدّم بمشروع القرار الذي وصف فيه الرئيس السابق لبلاده بأنه علامة بارزة ورمزاً للأمل، عكست حياته مبادئ الأمم المتحدة، وقد اختير يوم ١٨ يوليو لأنه يوافق يوم ميلاد نيلسون مانديلا[1].

وجاء القرار بإجماع أعضاء الجمعية العامّة (١٩٢ عضواً)، ليكون هذا اليوم يوماً عالمياً للاحتفال بمساهمة نيلسون مانديلا في «نشر ثقافة السلام»، وذلك اعتباراً من ٢٠١٠م، وأشار القرار إلى إخلاص مانديلا طوال حياته لقضايا تدافع عنها الأمم المتحدة، مثل «حلّ النزاعات، والعلاقات بين الأعراق، ونشر حقوق الإنسان، والمصالحة، والمساواة بين الجنسين».

وفي الخامس من ديسمبر ٢٠١٣م أعلن الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما أنّ الرئيس السابق للبلاد نيلسون مانديلا توفي بعد مرض طويل في الرئة، ودعا كلّ مواطني جنوب إفريقيا إلى الذهاب إلى ملاعب الكرة والكنائس ومختلف دور العبادة للصلاة من أجل الرئيس الفقيد.

وقد رثاه كلّ الزعماء والرؤساء والملوك في العالم؛ لما له من حبٍّ واحترام وتقدير عند الجميع.

لقد رحل مانديلا عن عمر ٩٥ عاماً (١٩١٨م – ٢٠١٣م)، قضى معظمها في الكفاح من أجل وطنه وشعبه، كان من بينها نحو ثلاثة عقود داخل السجن، وخمس سنوات فقط على رأس الحكم في بلاده، ثم تقاعد طواعية عام ١٩٩٩م، وقام بتسليم السلطة لمن يستطيعون استكمال المسيرة في بناء دولة ديمقراطية تعددية، وفق آليات ارتضاها واحترمها الجميع، بعد أن ضحّى في سبيل الحرية عشرات السنين.

نعم! رحل مانديلا جسداً.. لكنه سيبقى رمزاً في قلوب الأفارقة وعقولهم، أمام ما قام به من إنجازات وإسهامات.

ويبقى الإسهام الأكبر لمانديلا ليس فقط في قضائه على سياسة «التمييز العنصري» في جنوب إفريقيا، أو في قيادته لبلاده في وضع أُسس نهضتها وتقدّمها، أو في نجاحه بوساطته الشخصية في تسوية العديد من الأزمات والصراعات السياسية داخل القارة الإفريقية وخارجها، ولكن في النموذج الذي أرساه للتحوّل الديمقراطي في مراحل ما بعد الثورات والنضالات الشعبية، وتبنّيه فلسفة التسامح مع كلّ القوى والتيارات، حتى أقساها عنفاً ودموية واضطهاداً ضد ثورته ونضاله الطويل، وهو ما جنّب جنوب إفريقيا الدخول في مستنقع الحروب الأهلية التي تعانيها معظم دول القارة الإفريقية.

(١) علاء الفروخ: يوم نيلسون مانديلا.. يوم تكريم الإنسانية، الرابط: http://mandeladay.wordpress.com/

هجمة تنصيرية في السودان بعد فصل جنوبه

أ. نجم الدين محمد عبدالله السنوسي *

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على الهجمة التنصيرية التي برزت في شمال السودان، وبخاصة في ولاية الخرطوم، والنشاط المستعر خفية وعلانية عقب انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م، حيث ظهرت عدة حالات تنصيرية بين المسلمين الذين ينحدرون من أسر مسلمة محافظة، وينتمون إلى أقاليم كانت بعيدة عن التنصير وأهدافه.

سوف يسعى المقال إلى تسليط الضوء على هذه الهجمة وخطرها وأسبابها ونتائجها، منطلقاً من خلفية تاريخية وإحصاءات قديمة وحديثة عن الوجود الكنسي في السودان وفي ولاية الخرطوم تحديداً، ثم يأخذ المقال منحى آخر في بيان ما اتُّخذ من إجراءات رسمية تجاه بعض الجهات والمنصّرين الذين يمارسون النشاط التنصيري دون أن يكون لهم وضعية قانونية في نشاطهم، وربما في وجودهم ابتداءً في السودان، أو يخالف نشاطُهم الغاية من وجودهم في السودان.

نبذة عن ولاية الخرطوم:

تقع ولاية الخرطوم في وسط السودان تقريباً، «وتحاذي ولاية الخرطوم من الشمال ولاية نهر النيل، ومن الشمال الغربي ولاية شمال كردفان والولاية الشمالية، ومن الجنوب الشرقي ولاية الجزيرة، ومن الجهة الشرقية ولاية كسلا وولاية القضارف»[١].

وتبلغ مساحة ولاية الخرطوم قرابة ٢٢,٧٣٦ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها قرابة ٧،١١٨،٧٩٦ نسمة، ويدين أغلب سكان ولاية الخرطوم بالإسلام، وتُعَدّ اللغة العربية اللغة السائدة للتخاطب والتعليم بين المواطنين، مع وجود اللغة الإنجليزية لكن بنسبة محدودة بين المثقفين والوافدين الأجانب من الخارج.

وتتميز ولاية الخرطوم بوفرة الخدمات، مثل: التعليم والصحة ووسائل النقل والاتصال[٢]، وهو ما شجّع عدداً كبيراً من سكان الأقاليم الأخرى على النزوح إليها والاستقرار فيها، وبخاصة العاصمة الخرطوم، كما ساهمت الحروب التي اندلعت في الجنوب ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان في نزوح عدد كبير من السكان نحو ولاية الخرطوم واستقرارهم في المناطق الطرفية بالولاية، حيث أقاموا أحياء سكنية عشوائية ومعسكرات خاصة للنازحين، وهو ما شجّع بعض الكنائس للعمل بين هذه الفئات، حيث توجد البيئة الملائمة للتنصير في هذه الأحياء.

وتضم ولاية الخرطوم العاصمة القومية لجمهورية السودان، والتي تُعرف بالعاصمة

(*) باحث في الدراسات الاستراتيجية، السودان.

(١) محافظة الخرطوم، دار الطباعة، الخرطوم، ١٩٧٤م.

(٢) ولاية الخرطوم، مفوضية الاستثمار.

المثلثة؛ لأنها تتكون من ثلاث مدن رئيسة، هي:

١ – مدينة الخرطوم: وتقع على الضفة الجنوبية الغربية للنيل الأزرق والضفة الشرقية للنيل الأبيض، وتعد العاصمة السياسية للسودان، وهي تضم المصالح الحكومية والدواوين، وأبرزها القصر الجمهوري ووزارة الدفاع ووزارة المالية والخارجية، كما توجد فيها جميع السفارات الأجنبية، وهي تعد أيضاً من أقوى المراكز التجارية بالبلاد.

٢ – مدينة أم درمان: وتُعَدّ العاصمة التاريخية لارتباط تطورها بالثورة المهدية، وتقع على الضفة الغربية للنيل الأبيض ونهر النيل، أي المجرى الذي يتكون بعد التقاء نهري النيل الأبيض والنيل الأزرق عند نقطة الالتقاء بالخرطوم، والتي تعرف بالمقرن.

٣ – مدينة بحري: ولفظ بحري يعني الشمال، وتقع على الضفة الشمالية للنيل الأزرق والضفة الشرقية لنهر النيل، وتُعَدّ مدينة بحري المدينة الصناعية الأولى في الولاية[١].

تأسّست الخرطوم بوصفها مدينة في عهد الحكم التركي المصري عام ١٨٢١م، وعندما قامت الدولة المهدية ١٨٨٥م حوّلت العاصمة إلى أم درمان، ثم بعد ذلك قام الاستعمار البريطاني بتحويل إدارة العاصمة مرة أخرى إلى مدينة الخرطوم.

الوجود المسيحي بولاية الخرطوم:

تُعَدّ المسيحية أول ديانة سماوية يعرفها السودان منذ القرن السادس الميلادي، وتمركز وجودها قديماً في ضفاف النيل ببلاد النوبة في الشمال، وفي بعض المناطق الأخرى جنوباً إلى ولاية الجزيرة، أما المسيحية الحديثة فقد ارتبطت بدخول الاستعمار البلاد، وركّزت نشاطها في الأغلب في الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق، مع الأخذ بالاعتبار أن ولاية الخرطوم كانت هي نقطة الارتكاز للتحرك التنصيري، ويبرز ذلك من خلال التعرض للوجود الكنسي في الولاية وأشكاله وأنواعه، وهي كالآتي:

يوجد ضعف كبير في مواجهة هذه الحملة التنصيرية الحديثة من قِبَل المسؤولين والدعاة في السودان

١ – الكنيسة الكاثوليكية:

تُعَدّ الكنيسة الكاثوليكية الأولى من حيث الانتشار والإمكانات في ولاية الخرطوم والسودان عامة قبل الانفصال، ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر مع الحكم التركي المصري، حيث قدم القس لويجيمنتوري للسودان بغية نشر المسيحية، ثم أعقبه عدد من المنصّرين، أبرزهم القس دانيال كمبوني الذي قام بإعادة فتح الإرسالية الكاثوليكية مرة أخرى في الخرطوم عام ١٨٧٨م، حيث ارتبط اسمه بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية[٢].

وتتميز الكنيسة الكاثوليكية بارتباطها المباشر بالفاتيكان، وتُعَدّ ولاية الخرطوم أكبر مركز لنشاطها الكنسي بالرغم من وجود ثماني مطرانيات في الجنوب (سابقاً)، حيث تتصدر ولاية الخرطوم نشاط هذه الكنيسة باحتوائه على أكبر نشاط تنصيري، فهي تدير ٢٥ كنيسة

(١) محمد إبراهيم بوسليم: تاريخ مدينة الخرطوم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٩م، وانظر: الخرطوم (ولاية)، http: // /ar.wikipedia.org/wiki

(٢) إنجيل إسحاق جيرجيس: المسيحية في السودان، الخرطوم، ١٩٩٧م، ص ١١.

ثابتة، و ٤٥ كنيسة عشوائية، و ٢٠٠ منصّر أجنبي، و ٤٧ منزلاً، و ٤٠ مدرسة ومعهداً، و ١٥ مركزاً صحياً، و ٩ منظمات طوعية، و ٤ مراكز اجتماعية، ومزرعتين[١].

ولكن فيما يبدو أن هناك تغيرات قد طرأت عقب انفصال الجنوب في نشاط هذه الكنيسة؛ حيث قلّت نسبة منسوبيها في الخرطوم الذين كان أغلبهم من جنوب السودان؛ إذ رجع عدد كبير منهم إلى دولتهم الوليدة، ويظهر ذلك في الانخفاض الملاحظ على نشاط كلية كمبوني بشارع القصر الجمهوري بوسط الخرطوم، والذي كان يعجّ بترانيمهم واحتفالاتهم، وخصوصاً في أيام الأحد وأعياد الكريسماس ورأس السنة الميلادية.

٢ – الكنيسة الأُسقفية:

يعود تأسيس الكنيسة الأسقفية في السودان إلى القس لويلين غوني الذي حضر مع الاستعمار البريطاني عام ١٨٩٨م، وكان هدفهم تأسيس إرساليات في الجنوب، لكن الأوضاع الأمنية حالت دون ذلك، فأنشؤوا كنيسة الكاتدرائية في وسط الخرطوم بالقرب من القصر الجمهوري عام ١٩١٢م، وقد أنشأت هذه الكنيسة كليةَ غوردون عام ١٩٠٢م (جامعة الخرطوم حالياً) إضافة إلى مستشفى أم درمان الحالي عام ١٩١٢م[٢]، وتنقسم الكنيسة الأسقفية في السودان إلى مجموعتين: الأولى في الجنوب، وتضم ٢٠ مطرانية، والثانية في الشمال، وتضم ٤ مطرانيات، وهي: مطرانية الخرطوم ورئاستها في مدينة أم درمان، ومطرانية جبال النوبة ورئاستها في مدينة كادوقلي، ومطرانية غرب السودان ورئاستها في مدينة الأبَيِّض، ومطرانية الشرق ورئاستها في مدينة بورسودان.

والملاحظ أن هذه الكنائس يقودها أبناء النوبة[٣]، كما يلاحظ أنها تنشط في ولاية الخرطوم التي يوجد بها ٤ كنائس ثابتة، و ٢٥ كنيسة عشوائية، و ١٥ مبشراً أجنبياً، و ١٤ منزلاً، و ٧ معاهد، ومدرسة، ومنظمتان، ومركز اجتماعي واحد[٤].

٣ – الكنيسة القبطية الأرثوذكسية:

دخل الأقباط السودان منذ القرن التاسع عشر الميلادي مع الحكم التركي المصري الذي اصطحب معه عدداً منهم للسوادن لشغل مناصب إدارية في الدولة، ومن خلالها سعى الأقباط إلى تنظيم نشاطهم التنصيري، فأرسيت كاتدرائية السيدة العذراء بالخرطوم عام ١٩١٤م[٥].

وتُعَدّ ولاية الخرطوم الأكثر نشاطاً لهذه الكنيسة، حيث يوجد بها ٥ كنائس ثابتة، و ١٢ مبشراً أجنبياً، و ٢٥ منزلاً، و ١٠ مدارس ومعاهد، و ٣ مراكز صحية، و ٢٠ مركزاً اجتماعياً[٦].

ويمتاز الأقباط بخصوصية عن غيرهم من المسيحيين، حيث يقطنون في أماكن معينة بوسط الخرطوم في شكل مجموعات في الغالب الأعم، ولديهم إمكانات مادية واقتصادية كبيرة، ويمتازون بالنشاط في مجالي التجارة والصناعة، ولهم طريقة حسنة في التعامل مع المسلمين؛ إذ يُعرفون بالصدق في البيع

(١) إدارة الكنائس، وزارة التخطيط الاجتماعي.

(٢) جيوفاني فانتيني: المسيحية في السودان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، الحرم للمنتجات الورقية ١٩٩٨م، ص ٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٤) إدارة الكنائس، وزارة التخطيط الاجتماعي.

(٥) عادل توفيق عبدالنور: المشاركة السياسية للأقباط في انتخابات ١٩٨٦م، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٩.

(٦) إدارة الكنائس، وزارة التخطيط الاجتماعي.

والشـــراء، ويُلاحظ أنهم نشـــطوا أكثر من ذي قبل في الآونة الأخيرة في مشروع التنصير بين المسلمين في ولاية الخرطوم.

٤ – الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية:

تُعَدّ الكنيســـة اليونانية الأرثوذكســـية من الكنائـــس القديمـــة فـــي الســـودان، ومقرّها الخرطـــوم، ومعظـــم عضويتها مـــن الإغريق اليونان الذين قدموا مع الاســـتعمار واستوطنوا في الســـودان منذ فتـــرة طويلة، حيـــث كانوا تجاراً وموظفين، بالإضافة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي وبعض الجاليات المرتبطة بهم.

٥ – الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية:

يقع مقرّ الكنيســـة الإثيوبية الأرثوذكسية في منطقة الخرطـــوم ٢، ويرتادها عـــدد كبير من الجالية الإثيوبية التي تقطن بالسودان، بالإضافة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي، وقد تم تأسيس هذه الكنيسة في العام ١٩٦٠م[١]، ومن الملاحظ أن الإثيوبيـــين تضاعفـــت أعدادهـــم وازداد انتشـــارهم في كلّ أنحاء الســـودان والخرطوم بصورة خاصة فـــي الآونة الأخيرة، وهم يرتادون هذه الكنيســـة بأعداد كبيرة أغلب أيام الأسبوع، كما أن بالكنيســـة، والتي تقع على الشارع العام قرب مطار الخرطوم، معرضاً وسوقاً دائماً لبيع الكتب والصور والملصقات التنصيرية والملابس.

٦ – الكنيسة الإيرترية الأرثوذكسية:

تأسّســـت الكنيســـة الإيرترية الأرثوذكسية عـــام ١٩٨٣م في ولاية الخرطـــوم، ومع تزايد أعداد اللاجئين إلى الســـودان في الســـنوات الأخيرة تنامى عدد المصلين فيها، وأغلبهم من الإيرتريين.

٧ – الكنيسة المشيخية الإنجيلية بالسودان:

هي طائفة انشـــقت عن الكنيسة الإنجيلية، ومركزهـــا الرئيس في جنوب الســـودان بولاية أعالي النيل، ولديها نشاط واضح في الخرطوم.

٨ – الكنائس الإنجيلية:

الكنائس الإنجيلية في الســـودان متعدّدة، ولكـــن أبرزها الكنيســـة الإنجيلية في شـــمال السودان، والمســـيح الســـوداني، والمارونية، والإخوة السبتية، وإفريقيا الداخلية[٢].

إن المتابع لما ســـبق لأنشطة الكنائس في ولاية الخرطوم يجد أنها رسّـــخت وجودها في العاصمة القومية الخرطوم منذ القدم، وجعلت منها مقرّها الرئيس، وذلك لما لولاية الخرطوم من مزايا تفضيلية وخدمية تشـــجّع على العمل التنصيـــري، ومـــن أبـــرز تلك المزايـــا وجود النازحين في أطراف ولاية الخرطوم، بالإضافة إلى موقف الســـلطات المتساهل تجاه الأحياء العشـــوائية، ثم قرب هذه الكنائس من البعثات الدبلوماســـية للدول المسيحية، ومن هنا سعت البعثات التنصيرية إلى بناء الكنائس في وسط الخرطوم بشـــكل معماري جذّاب يفوق جماله مساجد الخرطوم[٣].

ومـــن الملاحظ أيضـــاً أن معظم الكنائس انتقلـــت للعمـــل التنصيري في أطـــراف ولاية الخرطوم في الأحياء العشوائية غير المخططة التي تســـتوعب النازحين من مناطق الحروب، فنشـــطت الكنائس بتشييد المدارس والمعاهد والمراكز الصحية والمراكز الاجتماعية[٤].

(١) المنصور الجعفري: المسيحية بالسودان ٢، الحوار المتمدن ٢٠١٣/٢/١٣م.

(٢) كمال محمد جاه الله: الوجود الكنسي في السودان وطوائفه وإمكاناته في مجال التنصير، التقرير السنوي للتنصير في إفريقيا ٢٠٠٩م، منظمة الدعوة الإسلامية، الخرطوم، ٢٠١٠م، ص ١٧٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) حسن مكي محمد: التنصير في العاصمة المثلثة، الدار الوطنية للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٨٣م، ص ١٦.

الهجمة التنصيرية في ولاية الخرطوم عقب انفصال الجنوب:

كان الظن السائد قبل انفصال الجنوب أن النشـــاط التنصيري موجّه نحو سكان الجنوب ومناطق جبـــال النوبة ومنطقـــة النيل الأزرق، إلا أنه بعـــد اكتمال مخطط فصل الجنوب عن الشـــمال ظهر أن الشمال الذي أصبح الإسلام فيه دين الأغلبية بشكل كامل مستهدف بهجمة تنصيرية منظّمة، حيث فجّرت مؤخراً وســـائل الإعلام السودانية بعض المعلومات عن نشاط تنصيري يجري بجرأة مدهشـــة في العاصمة القوميـــة الخرطـــوم، مســـتهدفاً كلّ قطاعات المسلمين؛ بمن فيهم الأسر البسيطة والفقيرة من المسلمين بوسط الخرطوم وفي أطرافها.

المعاهد التعليمية والثقافية التي كانت تُستخدم لخدمة المسيحيين أصبحت أداة لتنصير المسلمين عقب الانفصال في الشمال، حيث تستقطب الشباب المسلم لتعلّم اللغة الإنجليزية والحاسوب

فقد كشـــفت بعض الصحف الســـودانية، ومنها صحيفة الانتباهة ذات التوجّه الإسلامي والمعادي لوجود الحركة الشـــعبية والمنظمات الكنسية المرتبطة بها، عن نشاط كنسي مكثّف في ولاية الخرطوم، يهدف لجعل الولاية مركزاً للتنصير في إفريقيا، وقد أكدت هذه الصحيفة أن حـــالات الردة بين المســـلمين قد بلغت ١٥ حالة في عام ٢٠١٣م[١]، وأن أغلب الذين ارتدّوا ينتمـــون إلى شـــمال الســـودان الجغرافي، أي ليســـوا من الجنوب أو المناطـــق التي كان يتم فيها التبشـــير من قبل، وذلك يعني أن التنصير أصبح يأخذ منحى جديداً، يستهدف المسلمين المحافظين أنفسهم، ويستخدم أساليب حديثة أضحت تجني ثمارها بشـــكل فعّال في وســـط المجتمع المسلم.

وقد لوحظ وجـــود عمل تبشـــيري منظّم ومكثّف من قِبَل الكنائس التي تسعى إلى تنصير المسلمين في ولاية الخرطوم وشمال السودان بشكل عام برغم اختلاف مذاهب هذه الكنائس، وذلك من خلال مجلس الكنائس السوداني الذي ينسّق عمل الكنائس في إطار منظّم، ويضم ١٢ طائفة من الكنائس السودانية[٢].

واتضـــح أن هذه الكنائس تعمل في شـــكل شبكات، فالكنيســـة الكاثوليكية تستغل أعمال الإغاثة فـــي المناطق الطرفية بولاية الخرطوم لتنصّر المسلمين، أما الكنيسة الإنجيلية فتنشط في وســـط الشباب المســـلم، وبخاصة طلاب الجامعات، من خلال معارض الكتاب المقدّس، وتقوم بتشـــكيك الشـــباب في الإسلام بشكل خفي، أما الكنيســـة القبطية الأرثوذكسية فقد نشطت مؤخراً في تنصير الطالبات بالجامعات بصفة خاصة، والواضح كذلك أن هذه الكنائس أضحت تشـــترك فيما بينهـــا بتنظيم معارض للكتاب المقدّس في الكنائس بصورة دائمة في شـــارع القصر الجمهوري بوسط الخرطوم، أو عبر معارض مؤقتة في الجامعات[٣].

وفي الإطار نفســـه أصبحت الكنائس تلجأ إلى استخدام أســـاليب قديمة مستحدثة بشكل

(١) صحيفة الانتباهة، ٢ يناير، ٢٠١٣م.

(٢) النشرة التعريفية لمجلس الكنائس، تحت شعار نحن تحت قوة الله، ص ٣.

(٣) صحيفة الانتباهة، ٢ يناير، ٢٠١٣م.

متطوّر، مثل السحر الأسود المعروف بالتعلّق، فقد أوضح الداعية الإسلامي عمار خالد مدير المركز الإسلامي للدراسات المقارنة، وهو المركز الذي تأتي إليه بعض الحالات التنصيرية، ويتم من خلاله إعادة المرتدين إلى الإسلام مرة أخرى، أوضح أن إحدى الكنائس اسخدمت السحر الأسود في مشروب غازي من أجل تنصير فتاة، ولكن الرقية الشرعية أبطلت هذا السحر، وتمّت إعادة الفتاة إلى الإسلام مرة أخرى[١].

وقد أوردت صحيفة الانتباهة «أن لجنة الحسبة وتزكية المجتمع أعلنت عن عودة ٥ طالبات بعد تنصّرهن بعمل منظم من جهات لم تذكرها اللجنة، لكن المهتم بشأن التنصير في السودان الشيخ عمار صالح مدير المركز الإسلامي للدراسات المقارنة كشف عن عدد كبير يفوق هؤلاء الخمسة تم تنصيرهم بواسطة الكنائس الأرثوذكسية والكاثولكية والإنجيلية التي تعتبر الأخطر في تلك العمليات التي تستهدف المسلمين»[٢].

وقد استُخدمت بعض المعاهد التعليمية والثقافية أداة لتنصير المسلمين عقب الانفصال، ففي السابق كانت هذه المعاهد تُستخدم لخدمة المسيحيين، لكن بعد فصل الجنوب أوضح واقع هذه المعاهد التعليمية أنها أصبحت أداة من أدوات التنصير في الشمال، حيث تستقطب الشباب المسلم لتعلّم اللغة الإنجليزية والحاسوب، خصوصاً لضعف أبناء المسلمين في هذه المواد، ومن خلال ذلك تقوم بتنصير الشباب المسلم، وقد قامت السلطات الأمنية بإغلاق عدد من تلك المعاهد والمراكز التعليمية في يناير ٢٠١٣م، أبرزها معهد «كريدو» الذي يقع في أطراف ولاية الخرطوم بمنطقة الحاج يوسف، حيث ضبطت السلطات الأمنية مدير المعهد – وهو سويدي الجنسية – ومعه زوجته يقومون بتوزيع الإنجيل، ويدعون المسلمين للدخول إلى المسيحية، وكلمة «كريدو» تعني الإيمان باللغة الإيطالية.

أيضاً قامت السلطات الأمنية بإغلاق معاهد أخرى، مثل معهد لايف لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وصادرت ممتلكاته، وهذا المعهد يديره مصري مسيحي تم إخطاره بمغادرة السودان، كما تمّ إغلاق معهد أصلان لتعليم اللغة الإنجليزية والحاسوب، وأكاديمية نايل فلاي لتعليم الأساس، لارتباط هذه المعاهد بأنشطة تنصيرية في ولاية الخرطوم، ونلاحظ أن هذه المعاهد قد تم إغلاقها جميعاً في شهر يناير ٢٠١٣م، وتُتّهم بأنها تتلقى دعماً غربياً في شكل منح إنسانية باسم تنمية المجتمع السوداني[٣].

وفي سياق ذي صلة كذلك لوحظ أن عملية التنصير تتم عبر طريقتين:

الأولى: بتهيئة التربة، وكسر الحاجز النفسي للمسلمين عبر عناصر مسيحية سودانية ارتدت عن الإسلام، بعضهم لم يغيّر اسمه، وبعضهم الآخر غيّر اسمه ليتناسب مع الديانة الجديدة، مثل المدعو «تاج الدين» الذي أصبح اسمه «القس وجدي إسكندر»، وهو ينحدر من منطقة الزومة بالولاية الشمالية، و «الفاضل كباشي» الذي أصبح قسيساً ويدرس اللاهوت، ويقوم هولاء المرتدون بدعوة المسلمين للدخول في النصرانية، ويشكّكون في عقيدة المسلمين، وهم متمرسون ومدرّبون بشكل جيد لاستقطاب المسلمين[٤].

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

أما الطريقة الثانية: فتتم عبر عناصر مسيحية أجنبية تسعى لنشر الشبهات حول الإسلام، وتقوم بتوزيع الإنجيل في شكل مصحف يُعرف باسم «الإنجيل الشريف» الذي عُدّلت بعض نصوصه، فبدلاً من كلمة «المسيح» تُكتب «عيسى»، وبدلاً من «يوحنا» تُكتب «يحيى»، ولهم كتب بالعامية السودانية توزّع في وسط الخرطوم وفي المناطق الطرفية، وقد قامت السلطات الأمنية في يناير ٢٠١٣م بضبط مجموعة من الأجانب من جنسيات مختلفة تقوم بتوزيع الإنجيل في بعض المناطق الطرفية بولاية الخرطوم، مثل: الكلاكلات والحاج يوسف ومايو، حيث تسعى لتنصير الأسر الفقيرة في تلك المناطق، وقد قامت السلطات بإبعادهم ومصادرة كتب الإنجيل[١].

مما سبق يتضح لنا أن هناك حملة تنصيرية عقب انفصال الجنوب بشكل منظّم ومكثّف في السودان، وبصفة خاصة في ولاية الخرطوم، ويرجع ذلك لعدة عوامل وأسباب أبرزها ما يأتي:

١ - اتفاقية نيفاشا التي وُقّعت في العام ٢٠٠٥م بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان: ودستورها الانتقالي الذي يكفل للمنظمات الكنسية العمل بحرية تامة، حيث نصّ الدستور في المادة (٦) على حرية التنصير والتمويل لمنظماته[٢]، فقد استفادت الكنائس والمنظمات التنصيرية من الواقع السياسي والاجتماعي والديني الذي ترتّب على ذلك، وعليه فقد شهد السودان إقبالاً كثيفاً من قِبَل المنظمات التنصيرية ونشاطاً تنصيرياً محموماً، وبصفة خاصة في ولاية الخرطوم وبين الشباب، وما يزال هذا الدستور المؤقت معمولاً بأحكامه بالسودان، وهو ما يكفل الاستمرارية لعملية التنصير.

٢ - فتاوى بعض قيادات العمل الإسلامي في السودان واجتهاداتهم وآرائهم: فقد هيأت المجتمع لتقبّل التنصير وأوجدت بيئة نفسية مناسبة له، بإزالة الحرج من نفوس المسلمين وقلوبهم تجاه الردة بترك الإسلام إلى ما سواه، ومن تلك الاجتهادات والفتاوى: أنه يحق للمسلم في ظلّ العهد الواحد أن يبدل دينه، وأن القتل ليس حكماً على الردة، وإنما على الخروج.

٣ - الدعم المعنوي الذي تحقّق للنشاط التنصيري: وفتح الباب أمامه بقيام الجمعية السودانية لحوار الأديان، والترويج لفكرة وحدة الأديان، والدعوة لما أُطلق عليه (الحزب الإبراهيمي)، وتعظيم مناسبات المسيحيين من خلال مشاركتهم في أعيادهم، بل إن بعض الكاتدرائيات المسيحية درجت على إقامة إفطار سنوي في خلال شهر رمضان المعظّم يحضره بعض كبار المسؤولين، وتنقله وسائل الإعلام وبث الفضائيات المباشر.

٤ - السماح للمسيحيين ببناء الكنائس، وإعادة ترميم ما تهدّم منها: وهذا ما حفّز المنظمات التنصيرية لتكثيف نشاطها دون قيود، في ظل دعاوى الوحدة الوطنية وحرية الأديان وتعايشها السلمي بالسودان.

٥ - تقييد قدرة الدعاة المسلمين لمواجهة الجماعات التنصيرية وعقائدها المنحرفة في ظلّ أجواء الحرية والتعايش التي تستغلها تلك الجماعات: مع وجود عقوبة قانونية لمن يتعرض للأديان الأخرى باعتباره انتهاكاً لحرية الأديان، وكذلك ضعف تطبيق حدّ الردة لمن ارتد عن الإسلام، وسهولة زواج المسلمة بالكتابي.

٦ - الصراع بين الجماعات الإسلامية السودانية وانقساماتها: فالحركة الإسلامية

(١) صحيفة آخر لحظة، العدد ٢٣١٥، ٦ فبراير ٢٠١٣م.

(٢) الدستور الانتقالي لجمهورية السودان سنة ٢٠٠٥م، ص ٩.

منقسمة بين المؤتمر الوطني الحاكم والمؤتمر الشعبي المعارض، وقد تبع ذلك صراع عنيف على السلطة، وكذلك الصراع بين السلفيين والطرق الصوفية حول بعض الأفكار والممارسات، وآخر ذلك كان اعتداءات أتباع بعض الطرق الصوفية على أنصار السنّة في احتفال المولد النبوي قبل الأخير، كما تنامى مؤخراً تيار آخر أكثر تشدّداً يكفّر المجتمع المسلم وعاداته، كلّ هذه الثغرات فتحت الباب للجماعات التنصيرية لتتحرك بحريّة وتستغل هذا الفراغ الديني، وذلك في ظل انشغال الجماعات الإسلامية بعضها ببعض.

تنشط المؤسسات التنصيرية في الإعلام بشكل واضح وبطرق حديثة، تجذب الشباب إليها من خلال مخاطبة شغفهم بالعمل والهجرة أو التعلّم بالخارج

٧ – الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلّفها انفصال الجنوب عن شمال السودان: حيث كان السودان يعتمد على ٧٠٪ من نفط الجنوب في اقتصاده، لكن عقب الانفصال تراجع الاقتصاد السوداني بشكل كبير، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم التي بلغت ٤٧٪ في شهر فبراير ٢٠١٢م، إضافة إلى ما يشهده السودان من بطالة، وبخاصة بين الشباب الذي تفشّى في أوساطه تعاطي المخدرات، فهذه التغيّرات الاقتصادية أثّرت بشكل كبير في المجتمع السوداني، حيث زادت نسبة الفقر بدرجة أكبر؛ إذ يقل دخل الفرد في بعض المناطق عن دولارين في اليوم، ومن هنا نشطت بعض الكنائس المدعومة بشكل كبير بتقديم الخدمات الاجتماعية؛ في ظل تراخ كبير من الدولة في تقديم مساعدات للأسر الفقيرة.

ومن الملاحظ مؤخراً أن أغلب حالات الردة سببها العامل الاقتصادي، والدليل على ذلك أن تغلغل النشاط التنصيري وصل إلى داخل السجون السودانية، حيث تقوم الكنيسة بدفع الأموال للمعسرين من المسلمين، وتقدّم الخدمات الطبية والاجتماعية لهم؛ في ظل غياب تام لديوان الزكاة ووزارة الإرشاد والأوقاف.

٨ – ضعف عمل المنظمات الخيرية الإسلامية الوطنية والخارجية: فهناك إحجام ظاهر من هذه المنظمات عن العمل وسط المجتمع المسلم الفقير بالسودان، ومن الملاحظ أنه لا يوجد نشاط واضح للمنظّمات الإسلامية وسط الخرطوم أو في أطراف الولاية مقابل النشاط الكنسي، حيث يندر وجود مراكز للخدمات الطوعية، ومعاهد تعليم اللغة الإنجليزية، ومعارض الكتب الإسلامية، حتى الأنشطة الثقافية والرياضية.

٩ – ضعف المؤسسة الدينية في التربية الإسلامية للنشء: وضعف الأنشطة التربوية التي تحقّق ربط المدارس والجامعات بالمساجد وبقضايا الدعوة، وتعميق معاني الإسلام وقيمه، وتوجيه سلوك الشباب، وهي الأنشطة والمبادئ التي تحصّنهم من النشاط التنصيري، ففي السابق كانت خلاوي القرآن الكريم تقوم بدور تربوي مهم بالتنسيق مع المدارس والمؤسسات التعليمية الدينية، إلا أن هذا النشاط قلّ بشكل واضح، وهذا ما أحدث فراغاً ونقصاً في الجانب التربوي في المؤسسات التعليمية.

١٠ – ضعف دور الأسرة المحافظة في المجتمع: وهذا ما شجّع الشباب للجنوح نحو العزلة وعدم الارتباط بالإرث الديني، فكثرت حالات الإدمان والزواج العرفي والجريمة بين

الشباب، الأمر الذي شجّع المنظمات التبشيرية لاستقطاب هذه الفئات من الشباب بتنصيرهم أو إبعادهم عن دينهم.

١١ – أيضاً في الإطار نفسه يُلاحظ دور الإعلام السلبي: وأنه غير جاذب للشباب والمجتمع، بل يوجد نفور كبير من وسائل الإعلام المحلية، لضعف المواد المقدّمة، وتكرارها، وعدم تفاعلها مع تطوّر المجتمع وحاجاته، في المقابل تنشط المؤسسات التنصيرية في الإعلام بشكل واضح وبطرق حديثة، تجذب الشباب إليها من خلال مخاطبة شغفهم بالعمل والهجرة أو التعلّم بالخارج.

مما سبق يخلص هذا المقال إلى عدة نقاط من خلال تتبع الهجمة التنصيرية، وأسباب ازدياد الحملة التنصيرية على السودان وولاية الخرطوم في الآونة الأخيرة وتطوّرها، ويحاول الخروج برؤية مستقبلية تحدّ من هذا النشاط الكنسي المحموم، وذلك فيما يأتي:

١ – النشاط التنصيري موجود منذ القدم ويستهدف المسلمين ولا ينأى عن ذلك: لكن استراتيجياته وأساليبه وأنشطته تتغير وفق الأوضاع السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والأمنية في البلاد.

٢ – تنبيه الجهات المعنية بضرورة تقدير ما يحيط بالمسلمين من خطر التنصير: حيث يوجد ضعف كبير في مواجهة هذه الحملة التنصيرية الحديثة من قِبَل المسؤولين والدعاة في السودان، وهذا ما يستدعي تضافر جهود جميع الأطراف الإسلامية وتعاونها، وضرورة نبذ الخلاف والفرقة، والانتباه إلى الخطر المحدق بالجميع، والعمل بروح الفريق الواحد ضد النشاط الكنسي في إطار مجلس أو هيئة إسلامية تقف ضد التنصير.

٣ – تفعيل العمل الطوعي الخيري الإسلامي: وتنشيط الجانب الاجتماعي والخدمي والتعليمي، وحثّ الخيّرين على التبرع، وتنسيق الجهود مع المنظات الإسلامية الخارجية بإنشاء معاهد تعليم اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسوب في مناطق متفرقة بولاية الخرطوم، وبخاصة الطرفية منها، وتكون بأسعار رمزية.

٤ – توعية المجتمع المسلم بخطر التنصير: عبر وسائل الإعلام والمعارض الثقافية والدعوية، مع الحرص على تنشيط دور الخلاوي والمؤسسات التعليمية المختلفة في تربية النشء وتوجيه سلوكه.

٥ – الاهتمام بالأحياء السكنية الطرفية: وتطوير الخدمات فيها، وبخاصة الصحة والتعليم، والاهتمام بالأسر الفقيرة ودعمها.

٦ – تقديم الدعم المادي والعيني للدعاة والأئمة: وزيادة رفع كفاءاتهم وقدراتهم على التصدي للتنصير وغيره.

٧ – تفعيل الأنشطة الدينية والتربوية في المؤسسات التعليمية: وربط الشباب بقضايا الدعوة وتوعيتهم بما يستهدف كيان الأمة ومستقبلها من خلالهم.

٨ – وضع خطط مدروسة لحلّ مشكلات الشباب: والعمل على إتاحة فرص عمل لهم من خلال مشاريع إنتاجية تقلّل من أعداد البطالة المتزايدة في السودان.

٩ – مراقبة النشاط التنصيري في الأحياء الطرفية الفقيرة: وفي المؤسسات التعليمية، وبخاصة الجامعات والمراكز والمعاهد العليا.

١٠ – متابعة الوافدين: ومراقبة تحركاتهم، وبخاصة المنصّرين منهم.

١١ – مراجعة التشريعات والقوانين: التي تساعد على إطلاق يد البعثات والمنظمات والمنصّرين في البلاد.